

ساميول هافونت

العراق في مواجهة العالم

صدام، والولايات المتحدة الأمريكية،
ونظام ما بعد الحرب الباردة

ترجمة

علي الحارس

مركز الراءدين للبحوث

العراق في مواجهة العالم
صدام، والولايات المتحدة الأمريكية، ونظام
ما بعد الحرب الباردة

العراق في مواجهة العالم صدّام، والولايات المتّحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة

تأليف: ساميول هلفونت

ترجمة: علي الحارس

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2025

First Edition. Beirut/Najaf. 2025

دار نشر جامعة أكسفورد 2023

©Oxford University Press 2023

«Iraq against the World: Saddam, America, and the Post-Cold War Order, First Edition was originally published in English in 2023. This translation is published by arrangement with Oxford University Press. Al-Rafidain Center for Dialogue is responsible for this translation from the original work and Oxford University Press shall have no liability for any errors, omissions or inaccuracies or ambiguities in such translation or for any losses caused by reliance thereon.»

«العراق في مواجهة العالم: صدّام والولايات المتحدة الأمريكية ونظام ما بعد الحرب الباردة» نُشرت الطبعة الأولى أصلاً باللغة الإنجليزية عام 2023. تم نشر هذه الترجمة بالتنسيق مع مطبعة جامعة أكسفورد. ويتولى مركز الرفادين للحوار مسؤوليتها عن العمل الأصلي، ولا تتحمل مطبعة جامعة أكسفورد أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو عدم دقة أو غموض فيها أو عن أي خسائر ناجمة عن الاعتماد عليها.»

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



مركز الرفادين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R. C. D

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 721 - 94 - 1

فبراير/شباط 2025

العراق في مواجهة العالم

صدّام، والولايات المتّحدة الأمريكية، ونظام ما بعد
الحرب الباردة

تأليف

ساميول هلفونت

ترجمة

علي الحارس



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R. C. D

الفهرس

9	مقدمة المركز
11	إهداء المؤلف
13	تمهيد، وامتنان
19	مقدمة [المؤلف] العراق والعالم
20	محاولات التأثير على عالم ما بعد الحرب الباردة
22	إعادة النظر في السياسة الخارجية العراقية في عهد صدام
26	التأثير العملياتي، والتأثير الإستراتيجي، والنظام العالمي
29	تاريخ العراق البعثي
31	تنويهات
35	الفصل الأول: الممهّدات
36	النزعة البعثية وحزب البعث العراقي
38	صدام حسين وحزب البعث العراقي
41	الحرب العراقية-الإيرانية واستحكام الطغيان
42	حزب البعث العراقي والعالم
44	حزب البعث في السياسة الخارجية العراقية
50	قيود عمليات التأثير العراقية في الثمانينيات
52	استغلال قوّة الإسلام السياسي في العالم
55	الخلاصة
57	الفصل الثاني: أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد
58	نظام عالمي جديد؟
67	العراق يعارض العالم
69	تحشيد الحلفاء
72	الإسلام في أزمة الخليج

76	الحرب
79	صدّام يكتشف سرديّة جديدة
82	الخلاصة
83	الفصل الثالث: الانتصار واليأس بعد حرب الخليج
84	نزعة الانتصار والتوسّع في النظام العالمي الجديد
90	بذور الفوضى
95	تحديات صدّام بعد الحرب
98	صدّام يستعيد قواه
100	تحشيد المجتمع العراقي
101	تحشيد الطلبة والشباب
105	الخلاصة
107	الفصل الرابع: بناء الشبكات في الغرب (1991-1992)
108	الولايات المتّحدة الأمريكية
112	العمل عبر المنظّمات المحليّة
117	التأثير على الأمم المتّحدة
118	أوروبا الغربية
122	الخلاصة
125	الفصل الخامس: السعي إلى سياسةٍ للتأثير على العالم غير الغربي (1991-1992)
125	روسيا
129	الشرق الأوسط والعالم الإسلامي
132	المؤتمر الإسلامي الشعبي
133	المنفذ الأردني
135	موطئ القدم القطري في الخليج
139	الخلاصة
141	الفصل السادس: التودّد إلى كلينتون
143	التودّد إلى كلينتون
148	العمليات في أمريكا
152	ردّ كلينتون
159	الخلاصة

161	الفصل السابع: نقطة تحوّل في مسار النظام العالمي الجديد
162	فرنسا وأوروبا الغربية
168	روسيا
172	الشرق الأوسط والعالم الإسلامي
177	القصف الصاروخي في العام (1996) يكشف الاختلافات
180	الخلاصة
181	الفصل الثامن: كسر العزلة
182	النفط مقابل الغذاء
184	شراء التأثير
189	نهاية جولات التفتيش
198	الطريق العراقي المسدود بعد أزمة المفتشين
200	الخلاصة
	الفصل التاسع: عودة الوضع العراقي إلى طبيعته، وهجمات الحادي عشر من أيلول /
203	سبتمبر، والطريق إلى الحرب
204	تطبيع القضية العراقية مع بداية القرن الحادي والعشرين
210	جورج بوش الابن والعراق
214	الانهيار الدبلوماسي
217	النظام العراقي يخطئ في حساباته
222	الخلاصة
225	خلاصة وخاتمة
225	عراق صدام وفوضى القرن الحادي والعشرين
226	إعادة النظر في العالمية الليبرالية
229	ضبط النفس والعودة إلى سياسة القوة
237	هوامش فصول الكتاب
289	مصادر الكتاب

مقدمة المركز

يحرص مركز الرافدين للحوار (R.C.D) على انتقاء الدراسات الرصينة التي تشكل إضافة نوعية ومهمة للمكتبة العربية، من حيث تحليلها الأحداث ذات الجذور التاريخية لتعزيز وعي الإنسان بحاضره ومستقبله، وتزويد النخبة القائدة والمفكّرة بوسائل تعينهم على تفسير الظواهر المحلية والدولية وكشف جميع أبعادها. إن هذا الكتاب يسلّط الضوء على التجربة القاسية التي مرّ بها العراق في إحدى مراحل عهد الرئيس الأسبق صدام حسين، المشوبة بالمآسي الاقتصادية وأساليب القمع والتدهور والأخطاء المتراكمة على المستويين الداخلي والخارجي، لكنها حفلت في الوقت نفسه بالكثير من الجهود غير المكتملة في بعض الجوانب والسعي الحثيث من أجل التأثير على مشهد التحالفات الدولية.

يدور الكتاب حول سؤال محوري مفاده: كيف أصبح للعراق طوال ثلاثة عقود تلك الأهمية المنقطعة النظير لدى دول كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين من جهة والاتحاد السوفيتي (روسيا لاحقاً) من جهة أخرى. ويحاول المؤلف أن يجد الإجابة بعيداً عن الأفكار النمطية والسرديات الشائعة والمتأثرة بالمصادر الغربية حصراً، بل يبتغي عوضاً عن ذلك إضافة وجهة النظر العراقية لسدّ الثغرات الحاصلة في رواية وقائع تلك المدة، متسلحاً برؤيته التحليلية الفاحصة، ومستعيناً بما وجده من آلاف الوثائق والسجلات المحفوظة في أرشيفات أمريكية وبريطانية وأممية، وهو ما أتاح له الاطلاع على ملفات حزب البعث العراقي في الخارج، لم تصل إليها أيدي الباحثين قبله، وهي تقارير سرية كان يرسلها الدبلوماسيون العراقيون في العواصم الاجنبية عن تحركاتهم وأنشطتهم واتصالاتهم مع فئات مختلفة هناك.

إن مطالعة المؤلف للمصادر الجديدة وتمحيصها، بالإضافة إلى دراسات أكاديمية واعلامية ومدكرات شخصية ورحلاته المتكررة إلى الشرق الأوسط، وفّرت له إمكانية واسعة لكشف الإستراتيجيات العراقية غير المعروفة إبان حكم نظام صدام حسين لا سيما في العقد الأخير من عهده، وتتبع كيفية رسم النظام لسياسته الخارجية ومواجهته المجتمع الدولي وطريقة تعامله مع العقوبات الاقتصادية المفروضة وعمليات التفتيش ومحاولة

التأثير على المنظومة العالمية التي بدأت تتشكّل في عالم ما بعد الحرب الباردة وسعيه لتفكيكها وتفريق خصومه، والحصول على دعم قوى متعددة، بواسطة تطوير أدوات سياسية واقتصادية ذات تدخلات عميقة مع الغرب والشرق ومجتمعاتهم.

ويمكن القول إن الكتاب يُسهم في رصد مكامن الإخفاق والتوفّق ومصادر الخلل في تلك السياسة والنتائج المستخلصة، وفي إعادة النظر في الدبلوماسية العراقية قبل 2003 والسلوك الأمريكي تجاهها، الأمر الذي لاقى إهمالاً بيّناً من المؤرّخين والمتخصصين بتلك المرحلة ومدوّني وقائعها.

ولا ريب فإن مناقشات المؤلف وحججه الدقيقة تحظى بأهمية بالغة في الأوساط الأكاديمية، ليس فقط لكونه يعمل باحثاً مختصاً في الشؤون الإستراتيجية والسياسية بكلية الحرب البحرية الأمريكية، ومحاضراً في معهد الدراسات العليا البحرية بمونتيري، بل لدعوته إلى قراءة جديدة لوضع العراق في قلب المعادلة الدولية آنذاك، بوصفه مركزاً للصراعات بين الأطراف الفاعلة، ومؤثراً على (شكل) و(شدة) التوتّرات العالمية.

إهداء المؤلف

إلى ناداف، وإيدن، وتالي.

تمهيد، وامتنان

للعراق دور غير طبيعي في حياتي، وحالي في هذا الأمر يشبه حال الكثير من الأمريكيين في المجالات الأكاديمية والعسكرية والدبلوماسية وأوساط المراكز الفكرية ودوائر الاستخبارات. وكان التساؤل عن السبب أحد الأسئلة التي دفعتني إلى إجراء هذا البحث، إذ كيف أمكن لبلد متوسط المساحة، ويقع على الجانب الآخر من العالم، أن يهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية وعلى حياة الكثير من الأمريكيين طوال ما يقارب ثلاثين عامًا؟ وكانت هنالك محاولات كثيرة للإجابة على هذا السؤال وفقًا لوجهة النظر الأمريكية، وهو نمط شائع جدًا، ولكنه مضلل، اتصفت به المقاربة المتمحورة حول أمريكا في تناول تاريخ العالم؛ أما أنا فأرى بأن تاريخ الشرق الأوسط ووجهات النظر المتداولة فيه قد سدّت الثغرات، وصحّحت الأخطاء الفادحة أحيانًا، التي تعاني منها السرديات القائمة على المصادر الغربية حصراً. وبموازاة ذلك، يحاول هذا الكتاب أن يضيف وجهة نظر عراقية حول الروايات التاريخية الأعم لمرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ وإنني أمل أيضاً أن يعين القارئ على فهم كيفية وصول العراق إلى حدّ أصبح يؤدّي فيه هذا الدور المفرط في تاريخ العالم خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

تعود جذور هذا الكتاب إلى بحث أجريته خلال تألّيفي كتابي السابق؛^(*) فبينما كنت أعمل في ثنانيا الأرشيف البعثي في معهد هوفر، اطلعتُ على منظمة غيرت اسمها مرّات عدّة ولكنها ظلّت تحمل عمومًا اسمًا يشابه (حزب البعث العراقي خارج العراق)، ممّا أثار فضولي، ولم يكن أحدٌ ممّن أعرفهم قد سمع بهذه المنظمة، ولم أجد ذكرًا لها في أيّ من المؤلفات الأكاديمية التي تناولت العراق، ولكنها كانت ذات دور بارز في الوثائق الداخلية للنظام العراقي. وما إن بدأتُ بقراءة ملفّات هذه المنظمة حتّى لاحظتُ أنّها كانت ذات دور مركزي في الإستراتيجيات العراقية الدولية إبان حكم نظام صدام حسين. وقد وفّرت السجّلات المتعلقة بها فرصة كبيرة غير مسبوقه للنظر إلى داخل السياسة

(*) المقصود كتابه المترجم إلى العربية تحت عنوان (الإكراه في الدين.. صدام حسين والإسلام وجذور التمردات في العراق). [المترجم]

الخارجية العراقية، ورؤيتها الشاملة، وصدامها مع المجتمع الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين. وبعد العمل لسنوات على هذه الملقّات تشكّلت عندي نواة بنيّت حولها سردية هذا الكتاب، وأضفت طبقات أخرى حول هذه النواة بالاستفادة من أرشيفات أخرى، في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأمم المتحدة، بالإضافة إلى دراسات لمؤلّفين آخرين، ومذكرات شخصية، وتقارير إعلامية موجّهة للعموم. وأنا أمل أن تساهم نتيجة جهدي هذا، لا في التأريخ العراقي والأمريكي فحسب، بل في التأريخ الدولي والعالمي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل أعمّ.

وأنا أدين للكثير من الأشخاص والمؤسسات بدين عظيم لما قدّموه من دعمٍ لي خلال تأليف هذا الكتاب. ولا بدّ لي أوّلاً، وقبل أيّ شيء، أن أقدم الشكر لأسترتي، فلقد كتبت معظم هذا الكتاب خلال العامين (2020-2021) إبّان انطلاق جائحة كوفيد-19، ووجدت نفسي محجوراً مع زوجتي تالي وطفلينا ناداف (في الروضة) وإيدن (في الصف الأول) في شقّة صغيرة تتكوّن من غرفتي نوم، وأقلّ ما يُقال عن وضعنا حينذاك أنه كان شاقاً، فتالي كانت تعمل في وظيفة بدوام كامل، ولكنّ الجائحة خفّفت من أعباء عملها كثيراً، فتكرّمت عليّ بالاعتناء بالولدين كي تتيح لي الوقت للكتابة، وفي الغالب كنتُ أذهب مشياً إلى شقّة أمي التي تقع في الشارع نفسه، حيث سمحت لي بإعداد مكتب في غرفة الضيوف. ولقد كانت فرصة الكتابة إبّان الجائحة امتيازاً لم يتمتّع به الكثير غيري من الخبراء، ويضاف إليه أنني كنتُ محظوظاً للغاية لما تمتلكه تالي من خلفية واسعة حول الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية، فأصبحت بذلك أهمّ من ينتقدني ومن يدعمني في الوقت نفسه، إذ قرأت كلّ ما كتبتُ، حتّى المسودّات المتعدّدة لهذا الكتاب، وتوجّب عليها أن تتحمّل مراراً وتكراراً حديثي الرتيب حول تفاصيل التاريخ العراقي على مائدة العشاء، وأثناء مشينا سويةً، وعند قيادة السيارة. وباختصار، ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور لولا تالي، ولا أجد عبارة شكر تففيها حقّها.

أمّا من خارج الأسرة، فهناك عدد من الأشخاص والمؤسسات الذين كان لهم دور حاسم في إنجاز هذا الكتاب؛ إذ بدأتُ بأبحاث هذا المشروع بينما كنتُ ما أزال أعدّ رسالتي تحت إشراف برنارد هيكل في جامعة پرينستون، والتي كان لي فيها أصدقاء شكّلوا باستمرار شبكة مهمّة من الدعم، من أمثال: آرون روك-سينغر، وسيمون فوكس، وكول بنزل. وكانت لي أيضاً علاقة مديدة مع جامعة تل أبيب عن طريق أصدقاء مهمّين يشغلون مجلس إدارتها، من أمثال: براندين فريدمان، وجويل پارگر، وريچل كانتز-فِدر، وجوش كراسنا.

ولقد أُلقيتُ بنفسِي في ثنايا هذا البحث فعليًا خلال ثلاثة أعوام قضيتها في مرحلة ما بعد الدكتوراه في جامعة پنسلفانيا ضمن برنامج العلاقات الدولية تحت إشراف وولتر ماكدوغل، وكان لي في هذه الجامعة زملاء ممتازون، من أمثال: توموهارو نيشينو الذي رافقني في ثلاث رحلات إلى الشرق الأوسط (اثنتين منها إلى العراق)، وفرانك پلانتان ومارك كاستيلو اللذين ضمنا لي تلبية كل ما أحتاج إليه من الموارد، وأنا فيدين ومايك هورويتس اللذين كانا جاهزين دائمًا عند حاجتي إلى الحصول على بعض الأفكار من أحدٍ ما.

وفي غضون التحاقِي بجامعتي پرينستون وپنسلفانيا كنتُ أيضًا زميلًا أقدم غير مقيم في معهد أبحاث السياسة الخارجية (FPRI)، ولذلك لا بدّ من توجيه الشكر إلى: آلان لوكسبرگ، وبارك مندلسون، ودوم تيرني، ومايك نونان، ورون گرانييري، وجون ناگل، لما أبدوه من صداقة ودعم. وأودّ توجيه الشكر أيضًا إلى كورنيل أوفرفيلد الذي كان في الوقت نفسه: طالبًا عندي في جامعة پنسلفانيا، ومتدرّبًا تحت إشرافي في معهد أبحاث السياسة الخارجية، حيث كرّس شهرًا من البحث لهذا المشروع، وما كان لهذا الكتاب أن يخرج على هذه الشاكلة لولا حماسه ودكاؤه.

ولقد أُجريتُ معظم أبحاث هذا الكتاب في جامعة ستانفورد، والتي ضمتّ معهدين كان لهما دور حاسم في ذلك؛ وأولهما شعبة الدراسات العباسية في قسم الدراسات الإسلامية، والتي قدّمت لي الكثير من الدعم، والتي تستحقّ مديرتها ليسان بليدز شكرًا خاصًا لما قدّمته لي من عون في كلّ مرحلة من مراحل هذا المشروع، ومن ذلك: تنظيم ورشة عمل حول الكتاب في شعبة الدراسات العباسية في (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، حيث تلقّيتُ فيها تعقيبات ثمينة من أليسا وولتر، وآرييل أهرام، ورويهنگ لي، وشاميران ماكو، وديفيد پاتيل، ولاري روبن، ومايكل بريل، حيث قرأ كلُّ منهم مسودّة الكتاب وعقّب عليها.

أمّا المعهد الثاني الذي أودّ شكره فهو معهد هوفر الذي يضمّ أرشيف حزب البعث، حيث كان سخيا في دعمه طوال سنين، وقد استفدتُ بشكل خاصّ من عدد من ورشات العمل الصيفية التي نظّمها پول گريگوري. وبذل إريك ويكن، مدير المكتبة والأرشيف، أقصى جهده لتلبية احتياجاتي حتّى إنّه سمح لي بالدخول إلى غرفة القراءة أثناء إجراء أعمال الترميم. وقدّم لي حيدر هادي عونًا هائلًا في فكّ ألغاز متاهة الأرشيف العراقي في معهد هوفر، وكانت سارة پاتون جاهزة دائمًا لتلبية ما أطلب.

إنّني أعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا للشؤون الإستراتيجية والسياسية في الكليّة الحربية

البحرية، وذلك منذ العام (2018)، وألقي الدروس أيضًا في معهد الدراسات العليا البحرية في مدينة مونتييري. ويصعب عليّ أن أتخيل وجود مجموعة تتّصف بأخلاق الزمالة (في الوسط الأكاديمي خصوصًا) أكثر ممّا يتّصف به أصدقائي وزملائي مايك جونز، وجويس سامپسون، وجون شيهان، وإيقون چوي، وكريگ وايتسايد، وبوب توملنسون، وفرد دريك، وجوناثان زارنيكي، وميشا بلوكسوم، وكريگ رايلي، وكارل وولینگ. أمّا من خارج الكلية فلقد كان كريس دارتون وكوفل مايسكنز، من قسم الأمن الوطني في معهد الدراسات العليا البحرية، صديقين عظيمين اضطرّا إلى سماع حديثي الذي لا ينقطع عن هذا المشروع طوال عدّة أعوام؛ ولقد استفدتُ أيضًا أثناء وجودي في المعهد من أفكار دون ستوكر، وتمارا ميليج المتدربة في معهد أبحاث السياسة الخارجية (FPRI). ولقد اعتمدتُ دائمًا في قسم الشؤون الإستراتيجية والسياسية في الكلية الحربية البحرية على أفكار وتعقيبات ودعم جون ماور، وسكوت دوغلاس، وتيم هويت.

أمّا خارج هذه المؤسسات، فلا بدّ من توجيه الشكر إلى مارك لينچ، ورايان إيقانز، ودويل هوجز لتقديمهم منصات لمشاركة عملي وتعقيبيهم القيم عليه. وكذلك ستيف كول ومِلْ لُفَر، اللذين يعمل كلُّ منهما على كتابه حول العراق، حيث قرأ الكتاب وأدليا بملاحظات قيّمة؛ وكذلك فعلت كيت تيتزن-ويزدوم ودانييل چاردل. ولقد ساعد هال براندز في التأطير الأولي للكتاب وعلّق على النسخة المقدّمة لدار النشر. وعلى الرغم من أنني ذكرت مايكل بريل باعتباره مشاركًا في ورشة الكتاب، فإنّه فعل ما هو أكثر من ذلك بكثير، وهو يستحقّ شكرًا خاصًا لما دار بيننا من حديث دائم ومستمرّ حول العراق.

وأودّ توجيه الشكر أيضًا إلى كلِّ من يعمل في دار نشر جامعة أكسفورد؛ وهذا هو الكتاب الثاني الذي أكمله تحت إشراف المحرّرة أنجيلا چناپكو والمحرّر المساعد ألكسي بكتول، واللذان كانا مستعدّين دائمًا لتلبية احتياجاتي، وأسعدني العمل معهما بالتأكيد.

وفي الختام تجدر الإشارة إلى أنني نشرتُ، خلال عملي على هذا المشروع في الأعوام القليلة الماضية، عددًا من النتائج التي توصلتُ إليها في مقالات وفصول من كتب، وهي:

- صدّام والإسلاميون: نظام البعث واستخدام الدين كأداة في الشؤون الخارجية.
- استبداد بلا حدود: حزب البعث العراقي فاعلاً عبر الحدود.
- تبعات حرب الخليج: المعضلات، والفرص الضائعة، وتفكّك نظام ما بعد الحرب الباردة.

● محقِّز التاريخ: فرانسيس فوكوياما، وحرب العراق، وتركبة العام (1989) في الشرق الأوسط. وهو فصل من كتاب حمل العنوان: عام (1989) الطويل: عقود الثورة العالمية.^(*)

وأودُّ توجيه الشكر إلى الناشرين للسماح لي في هذا الكتاب بالاستناد إلى الحجج التي وردت في المقالات والفصول المذكورة، وتكرارها أحياناً.

(*) «Saddam and the Islamists: The Ba'athist Regime's Instrumentalization of Religion in Foreign Affairs,» *The Middle East Journal* 68, no. 3 (Summer 2014); «Authoritarianism beyond Borders: The Iraqi Ba'ath Party as a Transnational Actor,» *The Middle East Journal* 72, no. 2 (Spring 2018); «The Gulf War's Afterlife: Dilemmas, Missed Opportunities, and the Post-Cold War Order Undone,» *Texas National Security Review* 4, no. 2 (Spring 2021); and «Catalyst of History: Francis Fukuyama, the Iraq War, and the Legacies of 1989 in the Middle East,» in *The Long 1989: Decades of Global Revolution*, ed. Piotr Kosicki and Kyrill Kunakhovich (Central European University Press, 2019).

مقدمة [المؤلف] العراق والعالم

في 11 أيلول/سبتمبر 1990) انعقدت جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين تحدّث فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب قائلاً: «ما يحدث ليس أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه العراق، كما قد يقول صدام حسين، بل أن العراق يواجه العالم»؛⁽¹⁾ وبإيراده لكلمة (العالم) في مقولته هذه لم يكن الرئيس الأمريكي بوش يقصر حديثه على العدد الكبير من البلدان التي كان يحشدها في تحالف حرب الخليج، فلقد أوضح في خطابه بأنه ينظر إلى الحرب كفرصة لولادة «نظام عالمي جديد»، حيث كانت الحرب الباردة في الطريق إلى نهايتها، وهو ما عبّر عنه بوش بقوله: «هنالك عالم جديد يصارع كي يولد، عالم مختلف كلياً عن العالم الذي عرفناه. عالم يحلّ فيه حكم القانون محلّ شريعة الغاب». وكان هذا العالم الجديد يشكّل، في رأي مؤيديه، ذروة تاريخ فكري دام متجدّراً لقرون في فكرة يوتوبية حول الحكم العالمي والسلم الذي يشمل الأرض جميعاً، على أن يكون مضمّناً في مؤسسات القانون الدولي من أمثال مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، والذي جرى تصميمه لاحتواء حسابات (الحقّ للقوّة) التي عانى القرن العشرون من عذابها.

لقد كانت نهاية الحرب الباردة علامةً على نقطة فريدة في تاريخ العالم دُعيت لحظة القطب الواحد، و(السلم الأمريكي)، وحتّى «نهاية العالم».⁽²⁾ ووصفها أحد المحلّلين البارزين لاحقاً بأنها كانت انطلاقة مرحلة من «السلم العميق» الذي حقّق نبوءة وردت في الكتاب المقدّس، ف«لا ترفع أمة سيفها على أمة أخرى، ولا تعرف معنّى للحرب بعدها».⁽³⁾ ولا شكّ في أنّه لم ينجرف الجميع خلف ما دعاه أحد المؤرّخين بـ«توقّعات الألفية» حول تلك الحقبة؛ وما ظهر من اعتراضات يؤدّي دوراً محورياً في هذا الكتاب.⁽⁴⁾ ومع ذلك، فمهما كان ما يعتقدده المرء بشأن مثالية حقبة ما بعد الحرب الباردة، كان من الواضح بعد عقود من الصراع أنّ

(*) احتوى الكتاب الكثير من الهوامش للإحالة إلى المصادر والمراجع، ويمكن الاطلاع عليها وفقاً لرقمي الهامش والفصل في نهاية الكتاب؛ وأمّا الهوامش التي تحتوي توضيحات وإضافات فأدرجناها بالطريقة المعتادة أسفل الصفحة. [المترجم]

الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت حينها باعتبارها قائداً بلا منازع للسياسة العالمية، لا مجرد قوة عظمى، أو حتى قوة خارقة، بل قوة «عملاقة».⁽⁵⁾

وسنحت حينها فرصة غير مسبوقة لبوش بأن يشكّل العالم الجديد الذي أعلن بدايته في خطابه أمام الكونغرس، ووضع النظام العراقي المتمرد في مركز إستراتيجيته هذه؛ واستمرّ بوش بعد حرب الخليج بحشد الدعم العالمي لبناء نظام عالمي جديد يقوم على أساس سياسته تجاه العراق، فرّج لأدوات تجريبية (من أمثال العقوبات الدولية، والتفتيش عن الأسلحة، ومناطق حظر الطيران) كان يأمل بأن يستخدمها مجلس الأمن، الذي أُعيد توقيده حديثاً، في فرض قراراته واحتواء صدام. وكان الكثير من أصحاب النزعة العالمية وناشطي السلام يشاركون بوش طموحاته ويأملون بأن يكون توظيف هذه الأدوات خطوة مهمة على طريق الإنهاء التام لفكرة الحرب بين الدول.

هذا هو «العالم» الذي ذكره بوش، وهذا الكتاب يكشف القصة الخفية لكيفية مواجهة النظام العراقي لهذا العالم طوال التسعينيات وبداية العقد الذي تلاها؛ ويعتمد الكتاب على وثائق أمريكية وبريطانية، وأخرى من منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أعوام من البحث في الأرشيف العراقي المكتوب باللغة العربية. وتسلّط النتائج التي توصلت إليها الضوء على إستراتيجيات عراقية لم تكن معلومة في ما سبق، ومنها الاستخدام الدائم لعمليات التأثير ومهارات التلاعب السياسي. وعندما يستكشف الكتاب هذه الإستراتيجيات فإنه يقتفي بذلك أثر عمليات حزب البعث في جميع أصقاع العالم، من شوارع نيويورك وستوكهولم إلى مساجد باكستان والسعودية ومقرّات السلطة في باريس وموسكو؛ وهو بذلك يبرز حدود النظام العالمي الجديد كما ارتآه بوش. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الكتاب أفكاراً جديدة حول محاولات النظام التأثير على تطور العمل السياسي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، والذي ما تزال تبعاته تشكّل عالمنا المعاصر.

محاولات التأثير على عالم ما بعد الحرب الباردة

كان لصدام أهداف واضحة من مواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة، فلقد كان العراق حينها تخنقه العقوبات الأممية القاسية وعمليات التفتيش المتوغّلة، فأراد البعثيون إنهاءها بأقل قدر ممكن من التنازلات. وكان صدام يرى بأنّ العقوبات وعمليات التفتيش هذه تتصل بنظام عالمي وليد، فاعتقد بأنّ خلاص العراق يكمن في تفكيك المنظومة العالمية التي كانت قد بدأت بالتشكّل.

ولم يكن بيد العراق بعد حرب الخليج سوى نطاق محدود من الخيارات العسكرية والدبلوماسية، فلجأ عوضاً عنها إلى تطوير إستراتيجيات سياسية واقتصادية ذات تداخلات عميقة من أجل التأثير على السياسة العالمية. وظلّ الاقتصاد، حتّى إقرار برنامج (النفط مقابل الغذاء) الأممي الذي سمح للنظام بالبدء ببيع النفط العراقي في العام (1996)، قوّة مهمّة (ولكنّها خامدة) في السياسة الخارجية العراقية. وفي ضوء ذلك، نجد أنّ الوثائق البعثية التي تعود إلى الحقبة الممتدّة من بداية التسعينيات حتّى منتصفها تبرز ما قد يدعوه المحلّل الغربي («عمليات التأثير») السياسي التي تمارسها بغداد، وما دعاه العراقيون («التحرّك»). وكانت هذه العمليات أوسع نطاقاً بكثير ممّا قد يفهمه كلّ من يقع خارج إطار النظام البعثي، إذ انغمس حزب البعث والاستخبارات العراقية في الجاليات العربية ومارسا عملهما انطلاقاً من السفارات العراقية في أرجاء العالم، وحاولا تشكيل الخطاب السياسي في الدول الرئيسية وفي ما بينها، ونظماً وشرائح مختلفة من المؤيدين في الدول الأجنبية باستخدام مزيج من الإقناع الأخلاقي والسياسي.

وبحلول منتصف التسعينيات، ولا سيّما بعد إقرار برنامج (النفط مقابل الغذاء) في العام (1996)، وظّف البعثيون الاقتصاد في حملاتهم لممارسة التأثير. وقد عزّز الجانبان السياسي والاقتصادي للإستراتيجيات العراقية أحدهما الآخر، فحدّدت فروع الحزب في العالم وجهاز الاستخبارات العراقي أطرافاً فاعلة يمكنها مساعدة النظام على تجاوز العقوبات أو إضعافها. وكان العراق حينها يمتلك أحد أكبر احتياطات النفط المثبتة في العالم، وكان نظام صدام، كما ذكر تقرير أممي مستقل لاحقاً، «مستعدّاً للتخلّي عن إيرادات بيع النفط، أو زيادة ما يدفعه من أثمان الواردات، من أجل مكافأة أو تشجيع أطراف أجنبية محدّدة، من السياسيين والصحافيين والمستثمرين، لممارسة التأثير لصالحه، ... ولا سيّما في ما يتعلّق بالدعوة إلى إلغاء العقوبات»⁽⁶⁾؛ وعلى هذا النحو، استفاد عدد من السياسيين والدول والشركات من دعم المبادرات الإستراتيجية العراقية. وفي الوقت نفسه، استمرّ حزب البعث بتضخيم سردياته في أنحاء العالم، والتي أكّدت على معاناة العراقيين الأبرياء من العقوبات الدولية. ولقد طبعت هذه السرديات بطابعها التغطية الإعلامية حول العراق ووفّرت الغطاء السياسي لمن أرادوا تحقيق منفعة اقتصادية من دعم العراق. وعلى هذا الأساس، فبالرغم من أنّ هنالك الكثير ممّا قد كُتب حول تلاعب العراق ببرنامج (النفط مقابل الغذاء)، فإنّ الوثائق التي لم يُكشَف عنها سابقاً في الأرشيف العراقي تبيّن كيف أنّ أمثال هذه العمليات الاقتصادية كانت مدمجة بالإستراتيجيات السياسية الأوسع وتعتمد عليها.

وكان البعثيون الذين يجرون هذه العمليات على درجة كبيرة من التنوع، وفاسدين غالبًا. وعلى سبيل المثال: عملت هدى صالح مهدي عمّاش، التي دعاها الإعلامي الغربي («السيدة أنتراكس») و («الدكتورة جرثومة»)، تنسّق مع ضباط الاستخبارات العراقيين الذين كانوا يعيشون حياة يبدو عليها أنّها طبيعية، فمنهم من كان يدير محلًا للكباب في الضواحي الأمريكية بينما يمارس التجسس على المنشآت العسكرية السريّة. وفي ذروة هذا النشاط كان هؤلاء البعثيون يديرون منظمات في أكثر من ستين بلدًا، حيث اتّصفوا بالمرونة في الانتماء الأيديولوجي، فعملوا مع أشخاص وجماعات لا تجمعها مع نظام بغداد سوى معارضتها للحرب والعقوبات. وبهذه الشاكلة، عمل البعثيون خفيةً، واستخدموا منظمات وكيلة، وأنوا بأنفسهم عن السفارات العراقية، «كي يوفّروا غطاءً لنشاطاتهم الحزبية [البعثية]»⁽⁷⁾. وتودّدوا إلى أشخاص من يسار الطيف السياسي ويمينه، من الأكاديميين، والمنظمات الطلابية، والإسلاميين الجهاديين، وأنصار السلام، والناشطين الليبراليين، والانعزاليين المحافظين. ووجدوا حلفاء لهم في الإعلام، وحتّى بين بعض السياسيين البارزين، ثمّ حاولوا جمع هذه المجموعات غير المنسجمة في قوّة سياسية منمّمة بشكل فضفاض على نحو مصمّم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للنظام.⁽⁸⁾

إعادة النظر في السياسة الخارجية العراقية في عهد صدام

ركّزت السياسة الخارجية البعثية على التأثير في سياسات الدول الأجنبية؛ وعلى الرغم من أنّ هذا الأمر لاقى الإهمال غالبًا من المؤرّخين السياسيين والعسكريين، فإنّ هذا النوع من الإستراتيجيات له تاريخ طويل، إذ دأب القادة السياسيون والعسكريون على استخدام شكل من أشكال عمليات التأثير منذ القدم. ومن المشهور عن سون تسو⁽⁹⁾ قوله: «قمة المهارة أن تخضع العدو دون قتال»⁽⁹⁾ وفي مأساة شكسبير (كوريولانوس) يشيد الجنرال الروماني، الذي تحمل المسرحية اسمه، بقدرته على «فتح المدن بالكلام اللطيف»⁽¹⁰⁾. ومع ذلك، فإنّ المقاربة شديدة التسييس للشؤون الإستراتيجية العالمية، التي تُعتبّر نمطًا لعمليات التأثير الحديثة، تستمدّ جذورها من الثورتين الأمريكية والفرنسية عندما ثارت الجماهير بوجه قادتها؛ حيث لاحظ لورنس فريدمان بأنّ إمكانية حصول هذه الانتفاضات أدّت إلى ظهور «ثوريين محترفين» طوّروا نظريات وتكتيكات لتأجيج الاضطرابات وتحريك المجتمع لغايات سياسية.⁽¹¹⁾ وفي منتصف القرن التاسع عشر وصف أحد الزعماء المبكرين للاشتراكية في

(*) سون تسو (496-544 ق.م): فيلسوف وقائد عسكري صيني، يُعرف بكتابه (فنّ الحرب). [المترجم]

روسيا، وهو ألكسندر هيرتسن، الثورة الاحترافية المثالية بأنّها أشبه بشخص يمتلك «الشغف بالدعاية الإعلامية، والتحرّيز، والغوغائية، إن شئت، من أجل نشاط لا يتوقّف، في سبيل تأسيس وتنظيم المخطّطات والمؤامرات، وإقامة العلاقات، وإيلاء أهمّية كبيرة لذلك».⁽¹²⁾ وقد يعجز المرء عن العثور على كلمات أفضل لوصف عمل البعثيين العراقيين حول العالم في التسعينيات وأوائل العقد التالي.

ومع نشوء هؤلاء الثوريين الاحترافيين سرعان ما أدركت الدول منافع رعايتهم وتأجيج مشاعرهم ضمن الدول المعادية؛ ففي الحرب العالمية الأولى أدّى التحشيد الجماهيري للمجتمعات الأوروبية وتقنيات الاتّصال الجديدة إلى موجة هائلة من الدعاية الإعلامية الموجهة إلى الناس في الداخل والخارج. وعندما وضعت الحرب أوزارها، قامت الدول الأوروبية بمأسسة عمليات التأثير، وتنامى تعقيد الدعاية الإعلامية.⁽¹³⁾ وضاهت أهمّية عمليات التأثير هذه ما وصفته هانا أرنت بظهور عصر («الإنسان الجماهيري»)، والذي يمكن فيه للضغط على الجماهير من الأعلى أن يتلاعب بها لإحداث تأثير سياسي عظيم.⁽¹⁴⁾ وبلغت هذه التطوّرات ذروتها في الحرب الباردة عندما تصارع العملاء السوفييت والأمريكيون لإحداث الاضطراب في بلد الخصم من الداخل.⁽¹⁵⁾ وكان مؤسس إستراتيجية الاحتواء الأمريكية في الحرب الباردة، جورج كين، قد طوّر ما دعاه الأمريكيون («الحرب السياسية») في الأربعينيات والخمسينيات.⁽¹⁶⁾ أمّا على الجانب الآخر من (الستار الحديدي) فقد ادّعى رئيس سابق للاستخبارات السوفييتية بأنّ عمليات التأثير، والتي كان الروس يطلقون عليها مصطلح («الإجراءات الفعّالة»)، كانت «من بين أهمّ وظائف فرع الاستخبارات الخارجية في جهاز أمن الدولة (KGB)».⁽¹⁷⁾

وعمليات التأثير تتّصف بأنّها صعبة الدراسة بطبيعتها، حتّى بعد سنين من وقوعها، فهي في الغالب خفية أو سرّية، ولم يعلم الخبراء بالحدّ الذي وصلت إليه العمليات السوفييتية إلّا بعد أن أمضى أحد العاملين في أرشيف (KGB)، ويدعى فاسيلي ميتروخين، ثلاثين عامًا وهو ينسخ الملقّات سرّاً بخطّ يده على أوراق خبّأها تحت أرضية كوخ يمتلكه، ثمّ انشقّ وهرب بها إلى بريطانيا في العام (1992).⁽¹⁸⁾ ولكنّ وثائق حزب البعث حول عمليات التأثير لا يدانها أرشيف آخر في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث قدّمت لنا معلومات غير مسبوقة حول كيفية قيام طرف فاعل منحرف عن مبادئه وغير ليبرالي، وفي وقت قريب منّا، بالتخطيط لعملياته وتنفيذها عبر العالم.⁽¹⁹⁾

ومن المعتاد أن تكون الإستراتيجيات التي تعتمد على عمليات التأثير ممّا لا تطاله عين المؤرّخ؛ وتصرّ بعض نظريات العلاقات الدولية على أنّ السلطة لا تنشأ إلّا من القوى المادّية

كالجيش أو الاقتصاد، ولذلك غالبًا ما أخفق المحللون الغربيون في ملاحظة الإستراتيجيات السياسية الثورية وعمليات التأثير في السياسة الدولية، ويُسْتَهْر عن جورج كنان أنه حذر في («البرقية الطويلة») والمقالة («X») من أن المحللين الغربيين الذين لم يروا في الأتحاد السوفييتي بقيادة ستالين إلا خطرًا عسكريًا يشبه خطر نابليون أو هتلر قد أخطؤوا في تفسير الرؤية العالمية التي تتبناها موسكو وإستراتيجيتها؛ فالسوفييت، وفقًا لكنان، لم يكونوا ينوون اجتياح أوروبا الغربية بالجيش الأحمر، بل كانوا يتوقَّعون الانتصار في الحرب الباردة عبر مهاجمة الدول الغربية وتقويضها سياسيًا.⁽²⁰⁾

ولقد عانى العمل العلمي حول السياسة الخارجية العراقية في عهد صدام من التحيزات الغربية نفسها التي انتقدها كنان، إذ مال المحللون الغربيون إلى التركيز على ما يعتقدون بأهميته، أي: الجيش، وكبار الدبلوماسيين، والاقتصاد؛ وقد (كانت) هذه عناصر مهمة لقوة العراق في عهد صدام، لأنه استخدم الثروة النفطية لبناء جيش ضخم، ولغزو بلدين من جيرانه، وللحلم بقيادة الجيوش العربية إلى القدس. وهذا الكتاب لا يتجاهل ضباط الجيش والدبلوماسيين، ولكنه يشدد أكثر من غيره على العناصر السياسية والاقتصادية في الإستراتيجية العراقية، ويعود جزء من أسباب هذا التركيز إلى مصادر الكتاب، حيث نجت سجلات الاستخبارات العراقية وحزب البعث من حرب العام (2003)، خلافًا لسجلات وزارة الخارجية العراقية، والتي لا شك في أنها كانت لتفقد إلى التشديد على وجود أشكال أكثر تقليدية في العمل الدبلوماسي.

ومع ذلك، فإن الدراسة الحذرة للعراق في عهد البعث تكشف أن الجيش والدبلوماسية التقليدية لم يكونا من بين العدسات الرئيسية التي استخدمها صدام في النظر إلى السياسة الدولية، وذلك حتى دون الاستناد إلى مصادر متحيزة، إذ كان صدام شعبيًا، وحاول أن يحقق أهدافه بالتأثير على الجماهير، وكان يدين بسلطته لموقعه في حزب سياسي شعبي يصف نفسه بأنه ثوري، ولم يكن قد تدرج في مراتب الجيش أو الأجهزة الأمنية. وهذا ما وصفه أحد كتّاب سيرته بقوله: «أمّا بشأن كلّ البدلات العسكرية والألقاب والرتب الفخرية ... فإنّ صدام لم يكن يمتلك أيّة خبرة عسكرية، وربما لم يقرأ أيّ كتاب عسكري، وحتى لم يفكر في التفاصيل الدقيقة للإستراتيجيات والتكتيكات».⁽²¹⁾ وفي الحقيقة، كان لحزب البعث الذي قاده صدام تاريخ من العلاقات المضطربة مع الجيش العراقي والمؤسّسات الأخرى للدولة؛ إذ كان البعثيون قد قاموا بانقلاب عسكري قصير الأمد في العام (1963)، ولكنه انحرف عن مساره حين أدار الضباط العسكريون ظهورهم للحزب، ولذلك فعندما تولّوا السلطة في العام (1968)

سارعوا إلى تمحيص ضباط الجيش والاستخبارات، واستعاضوا عنهم بناشطين سياسيين موالين للحزب. ويجب أن لا نتفاجأ حين نجد صدام وهو يرى في الحزب، لا الجيش، مصدرًا لسلطته، ويقضي حياته وهو يميل إلى رؤية العالم من منظار سياسته الشعبوية.

وعلى النحو ذاته، ليس من المصادفة أن نجد الكثير ممّا قد يُدعى مصداقاً لـ(المؤسّسات الصّدامية) متبوعاً بالوصف («الشعبي»); فعندما احتاج صدام إلى ميليشيا موالية للدفاع عن نظامه في السبعينيات أنشأ («الجيش الشعبي»)^(٢١)، وعندما أراد تحشيد الدعم العربي في العالم عقد («مؤتمر القوى الشعبية العربية»)، وعندما أراد تحشيد الرأي الإسلامي نظّم («المؤتمر الإسلامي الشعبي»); وكلمة («الشعبي») في هذه الأمثلة توحى في اللغة العربية بأنّ الموصوف قادم من الجماهير، وغير رسمي، ومن الشعب. وحتى المصادر العراقية من خارج حزب البعث ترينا أنّه عندما انخرط الحزب بالسياسة الدولية فإنّه رأى في الجهود الشعبوية مصدرًا طبيعيًا للقوّة؛ وعلى سبيل المثال: ميّز نظام صدام بين كلمتي («رسمي») و («شعبي») في جهوده لمحاولة التأثير على الرأي الإسلامي العالمي خلال الحرب مع إيران، واعتبر الدول الأخرى أمهر في سلوك المسار الرسمي، فركّز على المسار الشعبوي، وهذا هو السبب في تنظيمه لـ(المؤتمر الإسلامي الشعبي).⁽²²⁾ ولم يكن الرأي بأهميّة التحشيد الشعبي في السياسة الدولية محصوراً بالإسلام، وظلّ يشكّل جزءاً مهمّاً من الإستراتيجية العراقية حتّى نهاية حكم صدام في العام (2003).⁽²³⁾

وتأثرت سياسة صدام الخارجية أيضاً بسياق جيوسياسي للشرق الأوسط أدّت فيه الحرب التقليدية والمعارك الفاصلة دوراً أصغر بكثير في تشكيل الدول بالمقارنة مع باقي المنظومات الإقليمية، ولا سيّما في أوروبا. ولقد حاولت القوى الخارجية، منذ القرن التاسع عشر، التّدخل لمنع أيّ فاعل شرق أوسطي من تحقيق أيّ نوع من أنواع الانتصارات العسكرية الحاسمة الضرورية للتحوّل إلى قوّة عظمى.⁽²⁴⁾ وظلّت دول الشرق الأوسط الحديثة متمسّكة بمصالحها، ولكنّها اعتمدت على عمليات التأثير والحرب السياسية لتحقيق أهدافها. وطوال عقود منتصف القرن العشرين قام القوميون العرب الراديكاليون (كالبعثيين والناصريين) برعاية الأحزاب الثورية على امتداد المنطقة، وأصمّوا أسماع العالم بدعايتهم الإعلامية المنبعثة من إذاعاتهم، وردّ عليهم أعداؤهم بدعم الثوريين الإسلامويين داخل الجمهوريات العربية العلمانية.⁽²⁵⁾ وقد قام صدام بتصدير هذه الإستراتيجيات الشرق-أوسطية إلى الحلبة العالمية.

(*) أقدم النظام العراقي السابق على تشكيل قوات «الجيش الشعبي» المذكورة في مطلع عقد الثمانينات وليس السبعينات، أثناء الحرب العراقية الإيرانية، للتغلب على النقص العددي في الجيش العراقي. (المركز)

التأثير العملياتي، والتأثير الإستراتيجي، والنظام العالمي

تتمثل المساهمة الرئيسية لهذا الكتاب في إعادة النظر بالسياسة الخارجية البعثية في العراق وما يكشفه من إستراتيجيات عراقية لم تكن معروفة من قبل؛ ولكنه يحتوي أيضًا على حجة ثانوية أكثر تكهّنًا حول أثر هذه الإستراتيجيات على النظام العالمي، وهي حجة لها تأثيرات مهمة على التأريخ الدولي والعالمي. وعلى الرغم من أن معظم ما كتبه المؤرخون حول الانتقال من حقبة (الحرب الباردة) إلى حقبة (ما بعدها) يركّز على برلين وأوروبا الشرقية وموسكو، فإنّ هذا الكتاب يسلط الضوء على كيفية التفاوض على حقبة (ما بعد الحرب الباردة)، وإنشائها، وانتهائها في العراق في نهاية المطاف. ولا يطرح الكتاب حجة في الدعوة إلى تقليل الاهتمام بالمواضع الأخرى في تاريخ هذه الحقبة، بل يحاول فقط أن يضع العراق بموازاة هذه المواضع الأخرى؛⁽²⁶⁾ وهو بذلك ينقلب أيضًا على الأسلوب المعتاد في استخدام الأرشيف الغربي لكتابة تاريخ الشرق الأوسط، ويستعيض عنه بالبحث في الأرشيف العراقي عن تأريخ مواضع من قبيل روسيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ السجّلات العراقية الداخلية تحتوي آلاف الصفحات حول محاولات حزب البعث للتأثير على السياسة العالمية، ولهذا فإنّ وصف الإستراتيجيات والعمليات البعثية المذكور بشكل صريح إلى حدّ مقبول، ولكنّ السؤال الأصعب، والذي يحمل تبعات أكبر، هو: هل نجحوا في ذلك؟ فالجواب على هذا السؤال يتطلّب التمييز بين ما يمكن أن يدعوه المرء بـ(آثار المستوى العملياتي) و(آثار المستوى الإستراتيجي)، والأوّل منهما سهل التحليل إلى حدّ ما، أمّا الثاني فينطوي على إشكاليات أكبر.

لقد نجح البعثيون، على المستوى العملياتي، عندما تمكّنوا من عقد شراكات مع الأنواع اللازمة من الناس والمنظّمات لتنفيذ حملات التأثير البعثية؛ وكانوا بحاجة إلى العمل مع، ومن خلال، أطراف أجنبية كالأحزاب السياسية، والمنظّمات الدينية، والإعلام، والنقابات، وما شابه. وعلى هذا الأساس، ليس من العسير قياس فعالية حملات التأثير العراقية في هذا المستوى: فإمّا عثر البعثيون على شركاء، وإمّا لم يعثروا؛ والسجّلات العراقية تشير بوضوح إلى إحراز نجاح كبير على هذا المستوى العملياتي خلال التسعينيات وأوائل العقد التالي.

وعلى العكس من هذا التحليل المباشر إلى حدّ ما، فإنّ تحديد ما إذا كان البعثيون تمكّنوا من تحويل المكاسب العملياتيّة إلى آثار إستراتيجية هو أمر أصعب وربّما يكون من المستحيل؛ إذ يتطلّب النجاح على المستوى الإستراتيجي أن يأخذ المرء بالحسبان ما إذا كانت أفعال حزب البعث قد أثّرت بالفعل على السياسة العالمية بشكل يخدم المصالح

العراقية، والمشكلة هنا تكمن، كما حاجج أحد الخبراء، بعمليات التأثير في الحرب الباردة، في أنّ عمليات التأثير تعمل على الوجه الأفضل عندما تقوم على أساسٍ من «نزاعات وانقسامات دائرة»،⁽²⁷⁾ ممّا يجعل الفصل بين الآثار الإستراتيجية وبين ما كان يحدث في غيابها أمراً في غاية الصعوبة.

إنّ تصرّف الدول والمنظمات والناس يستند إلى مصالحها وقيمها، ولم يتمكّن النظام العراقي من تغيير هذه الأسس، ولكنّ هذا الكتاب يشدّد على أنّ التصرفات العراقية استطاعت التأثير على السياسات والقرارات السياسية بشكل هامشي، وهذا النوع من التأثير يمكنه أن يظلّ ذا أهميّة كافية لأنّ الخلافات السياسية يجري الفوز بها أو خسارتها في الهامش غالباً. ولنا على ذلك مثال قريب في المحاولة الروسية الموثقة جيّداً للتأثير على انتخابات (2016) الرئاسية في الولايات المتّحدة الأمريكية، فهي لم تخلق السخط العرقي والاقتصادي المابعدصناعي الذي عزّز حملة دونالد ترمب. وإذا كان الروس قد نجحوا في التأثير على الانتخابات (وهو افتراض يصعب إثباته كما هو حال عمليات التأثير الأخرى) فإنّ نجاحهم يعود إلى تضخيم وتسيير هذا السخط الموجود سلفاً. وتعتمد النظريات المؤيّدّة للقول «ما فعلته موسكو أتر على نتيجة الانتخابات» على الادّعاء بأنّ عمليات التأثير الروسية ساقط نسبة ضئيلة من الناخبين الوطنيين إلى صناديق الانتخابات ممّن لم يكونوا ليصوّتوا لولاها، وأدّى تركّز هذه النسبة في بضع ولايات ذات دور حاسم في نتيجة التصويت إلى منح ترمب عدداً إضافياً من الأصوات جعله يصل إلى البيت الأبيض وغير مسار الانتخابات الأمريكية.

وعلى النحو ذاته، كانت بعض الجماعات (كالإخوان المسلمين) أو الدول (كروسيا وفرنسا) متأهبةً لمقاومة الهيمنة الأمريكية في التسعينيات؛ ولكنّ هذا الكتاب يقدّم الدليل على أنّ العراق دفع هذه الأطراف الفاعلة إلى معارضة النظام الذي تقوده أمريكا على نحو ألهب التوتّرات القائمة سلفاً إلى درجة كبيرة. ويضاف إلى ذلك أنّ العراق لم يكن يمضي بالضرورة نحو احتلال مركز الصراعات بين هذه الأطراف الفاعلة والولايات المتّحدة، ولكنّ تصرفات النظام العراقي ضمنت سلوك هذا الطريق. ولذلك، فبينما لم يتمكّن النظام العراقي من تغيير أسس السياسة الدولية، يثبت هذا الكتاب أنّ النظام تمكّن من التأثير على (شكل) و(شدة) التوتّرات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على نحو كان له أثر مديد على المنظومة الدولية.

وتستند معظم أركان هذه الحجّة على الدور العراقي في كسر الإجماع ضمن مجلس الأمن. ويجدر التأكيد هنا على أنّ جورج بوش الأب، وليس صدام، هو من وضع العراق في مركز نظام عالمي جديد. وقد أشار عمل بحثي حديث إلى أنّ من الواضح أنّ صدام كان يفكر

بنهاية الحرب الباردة عندما غزا الكويت، ولكن لا يوجد دليل متين يوحي بأنه كان يمتلك خطة أوسع للوقوف بوجه سياسة مرحلة ما بعد الحرب الباردة على نطاق عالمي⁽²⁸⁾ ومع ذلك، وقف العراق بعد حرب الخليج لوحده تقريباً بوجه المنظومة الدولية التي حاولت الولايات المتحدة أن تفرضها. وفي أعقاب الحرب الباردة كان الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن يعلنون من شأن الموقف الموحد كثيراً في أوّل الأمر، ومنحهم ذلك سلطة هائلة في المنظومة الدولية التعاونية الجديدة. وكان أوّل تصرّف لمجلس الأمن في هذه المرحلة الجديدة: مطالبة العراق بتنازلات مؤلمة خلال أزمة الخليج وبعدها، ممّا جعل العراق حالة اختبار للنظام العالم الجديد. وعضواً عن الامتثال، تبنى صدام ما قد يميّزه خبراء السياسة على أنّه إستراتيجية («دقّ الإسفين») التقليدية في تفريق المرء لأعدائه؛⁽²⁹⁾ إذ حاول استمالة الدول للخروج من التحالف الذي تشكّل ضده وكسر الموقف الموحد الذي كان يسند هذا الموقف في مجلس الأمن.

أمّا خارج مجلس الأمن، فكان أنصار نظام ما بعد الحرب الباردة يحاججون بأنّ المنظومة القائمة على قواعد محدّدة لا يمكنها أن تعمل إلّا بوجود نشاط جماعي واسع في السياسة الدولية. وكان على القوى الدولية الأضعف أن ترى في النظام الذي تقوده أمريكا فائدة لها، وإلا فسيستعين عليها أن تتجاهل إملات مجلس الأمن.⁽³⁰⁾ وفهم البعثيون، بشكل شبه غريزي، هذا التبرير وكيف يمكن مهاجمته، ولذلك شنّوا، بالإضافة لمحاولتهم تقسيم مجلس الأمن، معارك سياسية مكثّفة للحصول على دعم القوى الأضعف، وذلك في مواضع من أمثال الشرق الأوسط وأوروبا الغربية.

أدّت الإستراتيجيات العراقية إلى تقويض نوع من الأعراف الليبرالية التي كانت ضروريةً لعمل منظومة دولية قائمة على قواعد محدّدة؛⁽³¹⁾ وعمل النظام العراقي على بتّ الخلاف أينما التزمت الدول الرئيسية في هذه المنظومة بالتعاون، وعلى خرق القواعد أينما التزمت هذه الدول بمنظومة تقوم على قواعد محدّدة، فساعد بذلك على منع الأعراف المعنية من التبلور.⁽³²⁾

وأسهمت عوامل أخرى، إلى جانب الجهود العراقية، في تقويض منظومة ما بعد الحرب

(*) من الواضح أنّ هذه التوقّعات تلاقت مع التعريف المتفق عليه عموماً للأعراف على أنّها «معايير للسلوك الملائم للفاعلين ذوي الهوية المعينة». [المؤلف]
 (***) إذا استخدمنا لغة البنائين فيمكن القول بأنّ الأعراف لم يجر «استيعابها» بشكل كامل قط، وبالتالي فقد فشلت في تطوير «نوعية مضمونة». [المؤلف]

الباردة، كحروب البلقان، وتوسّع حلف الناتو، والتدخلات الإنسانية الفاشلة، وخيبة الأمل بالعولمة الاقتصادية؛ لكنّ حرب الخليج جعلت العراق مضطراً للتعامل مع مفاهيم للنظام العالمي، وحتى فكرة التاريخ نفسها، وهذا لم تُضطرّ إليه دول أخرى كالصومال. وعلى هذا النحو، أصبح تطوّر الأفكار حول النظام والتاريخ في حقبة ما بعد الحرب الباردة يتأثر بالنزاعات على العراق بشكل غير متناسب.

وقد حدثت تحولات مذهلة في السياسة العالمية خلال العقد الأخير من حكم صدام؛ ففي العام (1991) توحد العالم ضدّ عدوانية النظام العراقي، وبعدها بعشرة أعوام لم يقسم العراق العالم فحسب، بل حتى الحلفاء الغربيين كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا. وبالإضافة لذلك، فإنّ الأدوات التي جرى الإعلان عنها باعتبارها بدائل إنسانية للحرب في بداية التسعينيات (كالعقوبات الدولية والتفتيش عن الأسلحة ومناطق حظر الطيران) اعتبرها معظم العالم قاسية وظالمة بعد عقد واحد. وفي هذه المرّة أيضاً، لم تخلق التصرفات العراقية (ولم تتمكن من أن تصنع) التوتّرات الجوهرية التي قادت إلى هذا التطوّر، لكنّ البعثيين استطاعوا تشكيل ومفاقمة كيفية تظهر هذه التوتّرات، وفعلوا ذلك على نحو كان له تأثير مستمرّ.

تاريخ العراق البعثي

للعراق شبه بالنظام العالمي الذي كان صدام يأمل بتحدّيه، إذ يمتلك تاريخاً عميقاً ألقى بظلاله على شكل تفاعله مع التوجّهات الأوسع العابرة للوطنية. وعلى الرغم من أنّ القوّة الفكرية للقومية العربية والبعث كانت تتضاءل في التسعينيات، فإنّها استمرت بتقديم أيديولوجيا (وبالأهمّية نفسها: تقديم بنية) يقوم النظام العراقي على أساسها. وعلى النحو ذاته، كانت الحرب الباردة قد وضعت أوزارها، ولكنّ تبعات (العالم-الثالثة) وعدم الانحياز ظلّت قائمة، وتحوّلت في نهاية المطاف إلى مقاومة الهيمنة العالمية الأمريكية. وأدّى صعود الإسلاموية في العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى ملء الفراغ الأيديولوجي الذي خلّفته نهاية الحرب الباردة، وتشكّلت وفقاً لها الجدالات السياسية على امتداد العالم الإسلامي. وفي النهاية، جلبت موجات الهجرة الواسعة من العراق والعالم العربي إلى الغرب تحدياتٍ لنظام استبدادي مغلق كالعراق البعثي، ولكنّها جلبت للنظام العراقي أيضاً فرصاً جديدة للتأثير على السياسة العالمية. وقد تقاطعت كلّ هذه المسارات التاريخية، الوطنية والعابرة للوطنية والعالمية، عندما طوّر النظام العراقي إستراتيجيات لمقاومة إملءات نظام ما بعد الحرب الباردة.

وعلى النحو ذاته، يقف هذا الكتاب عند نقطة تقاطع المسارات التاريخية التي وثقت تاريخ العراق في عهد صدام؛ ففي العقد الماضي حدثت ثورة في مجال تأريخ العراق البعثي بفضل وفرة المادّة الأرشيفية التي توفّرت بعد سقوط نظام صدام، ولكن ظهرت انقسامات واضحة في المؤلفات التي تناولت هذا المجال، ويعود معظم السبب في هذه الانقسامات إلى هدف الدراسة واختلاف نوع الوثائق المستخدمة، حيث أنتج مجموعة من المؤرخين ما دعاه فنر حدّاد («الجيل الجديد») من الدراسات الأرشيفية المستندة إلى ملايين من الصفحات التي احتوتها ملفّات حزب البعث في الأرشيف الذي يحتفظ به معهد هوفر، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المصادر الأخرى باللغة العربية، لإعادة تشكيل تاريخ العراق في عهد صدام.⁽³³⁾ وتكاد كلّ المؤلفات في هذا الصنف تركّز على التاريخ المجتمعي والسياسي المحلي للعراق.⁽³⁴⁾

وإلى جانب هذه المؤلفات، ظهر تيّار تأريخي آخر يركّز على التاريخ العالمي والدراسات الإستراتيجية اعتماداً على وثائق مترجمة للدولة العراقية.⁽³⁵⁾ وكما هو حال («الجيل الجديد») من دراسات التأريخ المحلي المذكورة آنفاً، أدّت هذه الدراسات حول التأريخ العالمي والإستراتيجي إلى ثورة في ما يعلمه المختصّون حول العراق، إذ شرّحت قضايا حرجة من قبيل البرامج العراقية لتطوير أسلحة الدمار الشامل (أو عدم وجود هذه البرامج)، وقدمت أفكاراً عميقة حول القرارات والإستراتيجيات الحاكمة عند كبار مسؤولي النظام. ولكنّ معظم هذه المؤلفات خرجت بأفلام مؤلّفين غير مختصّين بالشؤون العربية، ولذلك تجدهم بعيدين عن استخدام العدد الهائل من وثائق حزب البعث غير المترجمة في أرشيف معهد هوفر، والتي توفّر تفاصيل حاسمة حول تطوير وتنفيذ الإستراتيجيات العالمية للنظام العراقي، وتدعم الكثير ممّا تحويه المؤلفات المتوفّرة حالياً حول العراق (أو تطعن بما جاء فيها) من خلال نقل بؤرة التركيز بعيداً عما يعتبره المحلّلون الغربيون عناصر تقليدية للسلطة كالجيش والدبلوماسية ونقل اهتمام المؤرخين عوضاً عن ذلك إلى إستراتيجيات أكثر تسييساً كانت (كما يدّعي هذا الكتاب) أقرب إلى تاريخ النظام العراقي ورؤيته العالمية.

إذن، فالمؤلفات المستندة إلى أرشيف العراق البعثي تدرج، جوهرياً، في تصنيفين تقريباً: المؤلفات التي استخدمت مجموعة واسعة من المصادر العربية (ومنها وثائق حزب البعث) ولكنها صبّت معظم تركيزها على التاريخ المجتمعي والسياسي المحلي، والمؤلفات التي

(*) كان فريد هاليدّي أشدّ أعضاء هذا المعسكر وأكثرهم تأثيراً، إذ شدّد على أنّ «الحرب ليست لها صلة تُذكر بما يُعرّف بـالنظام العالمي الجديد». [المؤلف]

تتعامل غالبًا مع التاريخ العالمي والدراسات الإستراتيجية ولكنها لا تستخدم سوى المصادر المكتوبة بالإنجليزية. وهذا الكتاب يجسّر الفجوة بين النوعين، فهو يشبه («الجيل الجديد») من المؤلفات التاريخية العراقية في استخدامه لمجموعة واسعة من المصادر سعيًا لتطوير سردية ثرية ودقيقة حول التاريخ السياسي والمجتمعي للعراق، ولكنه يطبق هذه المقاربة على قضايا عالمية وإستراتيجية أوسع لم يدرسها، حتى يومنا هذا، إلا أشخاص ليسوا من المختصين بالشؤون العربية غالبًا، ولا يمكنهم الاطلاع على كل المصادر التي تناولت العراق البعثي.

تنويهات

للبحث في موقع العراق ضمن تاريخ العالم ينطلق هذا الكتاب على خطّ الزمن من الفصل الأول الذي يتناول الخلفية التاريخية الضرورية المتصلة بالعراق والعالم، وصولًا إلى الفصلين الثاني والثالث اللذين يذكران حرب الخليج وما تلاها، وتفاصيل حول بعض النجاحات الأولى التي حقّقها النظام العراقي في عمليات الحصول على شركاء، بالإضافة إلى توضيح السياق التاريخي للفصول التالية. ونجد نواة الكتاب في الفصول (4-8) التي تناولت كيفية اكتساب البعثيين العراقيين لدعم عالمي لم يكف عن التزايد حتى وصل في نهاية المطاف إلى حدّ تفكيك إجماع مجلس الأمن حول العراق ونهاية النظام العالمي الجديد. ويتعامل الفصل التاسع مع تبعات ضياع الإجماع، والذي أدّى إلى حرب العراق في العام (2003). وينتهي الكتاب بخلاصة وخاتمة لمناقشة التبعات التي ما تزال قائمة بسبب مواجهة صدام للعالم.

إنّ هذا الكتاب يتنقّل بين التاريخ المجتمعي والعالمي والدبلوماسي، كما يتنقّل أيضًا بين المنظورين العراقي والدولي. وكما لاحظ بعض المراقبين، فإنّ بعض أهمّ المؤلفات الحديثة حول تاريخ العالم قد تناولت التفاعلات بين الأطراف الفاعلة الدولية واللاوطنية، كما في مناقشة التقاطع بين الدول، والمؤسسات الدولية، والحركات الدينية العابرة للوطنية، والشركات متعدّدة الجنسية، والمجتمع المدني.⁽³⁶⁾ ويحاول هذا الكتاب أن يجري على هذا المنوال، ممّا يتطلب غالبًا المناقشة التفصيلية للولايات المتّحدة الأمريكية وسياساتها؛ لكنّ بعض وجهات النظر الأمريكية المطروقة كثيرًا جرى التغاضي عنها في هذا الكتاب لإفساح المجال لتاريخ عراقي لم يسبق عرضه.

وكما يلاحظ القارئ الحصيف، فإنّ هذا الكتاب يتناول أيضًا نظريات متنوّعة حول العلاقات الدولية، ولكنه لا يدافع عن وجود طبيعة موروثّة أو دائمة للنظام العالمي تقع خارج سياق

تاريخي ما، ولا يسعى إلى صياغة نموذج اجتماعي علمي لكيفية تصرف نوع بعينه من أنواع الدولة في سياق بعينه. ولقد كانت نزوات صدام تبتّ غالباً في قرارات سياسية مهمّة، ولا يحاول هذا الكتاب أن يلطّف هذا الأمر أو يخضع هذه النزوات إلى منطقي ما حول ما يُفترض أن يكون عليه تصرف هذا النوع أو ذلك من أنواع الأنظمة، بل يفرد هذا الكتاب مساحة كبيرة لعرض السياق التاريخي لهذه القرارات، فمن الواضح أنّ العراق كان دولة استبدادية غير ليبرالية تحاول أن تجد طريقها في عالم كان يتنامى عداؤه للاستبداد، ممّا يجعل هذا الكتاب مفيداً لخبراء السياسة باعتباره دراسة حالة للكيفية التي حاولت بها دولة كالعراق أن تنجو من التحوّلات العالمية التي تلت نهاية الحرب الباردة. ويُضاف إلى ما سبق، كما أسلفنا، أنّ هذا الكتاب يمكن أن يُقرأ باعتباره دراسة حالة حول استخدام عمليات التأثير في السياسة الخارجية.

وثمة تنويه أخير لا بدّ من إيرادهِ حول المصادر، إذ يعتمد الكتاب على أرشيفات متنوّعة من أمريكا وبريطانيا ومنظمة الأمم المتّحدة، ومجموعة من الأبحاث الشخصية، والمذكرات باللغتين الإنكليزية والعربية، والإعلام الشعبي؛⁽³⁷⁾ ولكنّ مصادره الأهمّ هي السجّلات الداخلية لنظام صدام، وهي سجّلات تتّصف، كما هو حال كلّ السجّلات الأرشيفية، بالخصوصيات والانحياز والمعضلات الأخلاقية التي يجب على الباحثين أخذها بالحسبان.⁽³⁸⁾

وفضلاً عما سبق، فعلى الرغم من أنّ المملّقات العراقية تقدّم تفاصيل مدهشة، فإنّها لا تقدّم الصورة الكاملة، إذ ذكرنا في ما سبق أنّ سجّلات وزارة الخارجية العراقية تعرّضت للتدمير، والأغلبية الغالبة من المملّقات الناجية، ممّا يتّصل بموضوع الكتاب، تدرج في نوعين متمايزين، وأولهما سجّلات الدولة العراقية التي صادرها الجيش الأمريكي في العام (2003)، وقد ترجمت وزارة الدفاع الأمريكية وأصدرت من هذه السجّلات أقلّ من مئة ألف صفحة جرى انتقاؤها من مجموعة يُقدّر عدد صفحاتها بأكثر من مئة مليون صفحة. وقد أُعيدت المملّقات المادية إلى العراق في نهاية المطاف، ولكنّها كانت متوقّرة للباحثين لبعض الوقت على هيئة نسخ رقمية في مركز أبحاث سجّلات النزاعات (CRRC) التابع لجامعة الدفاع الوطني في العاصمة واشنطن (ولم يعد هذا المركز موجوداً في الوقت الحالي)⁽³⁹⁾ وتحتوي هذه المملّقات وثائق قيّمة من جهاز الاستخبارات العراقية، والجيش، ونصوص تسجيلات اجتماعات مغلقة أجراها صدام مع كبار مستشاريه. وجرى نشر بعض هذه الوثائق مجمّعة

(*) تمكّنت، ولمدّة من الزمن، من الاطلاع على المجموعة الكاملة من المملّقات دون التقيّد بحاجز السّرية الذي فرضته الحكومة، فساعدتُ مركز (CRRC) على تحديد بعض السجّلات الصالحة للنشر العلني. [المؤلّف]

في أجزاء، ولذلك فهي متوفرة على نطاق واسع.⁽⁴⁰⁾ أما النوع الثاني من السجلات المتصلة بهذا الكتاب فهي الأرشيف الكامل غير المترجم للأمانة العامة لحزب البعث العراقي في بغداد، والذي حصل عليه معارضون عراقيون في العام (2003) ووجد طريقه في نهاية المطاف إلى أرشيف معهد هوفر في جامعة ستانفورد.⁽⁴¹⁾ وقد أُعيدت الملفات الأصلية إلى العراق، لكنّ النسخ الرقمية ما تزال متاحة للباحثين. ويتضمّن هذا الأرشيف حوالي عشرة ملايين صفحة، ولا يضاويه أيّ أرشيف آخر، حتّى الآن، في ما يقدّمه من معلومات تفصيلية حول السياسة العراقية في عهد صدام. ومع ذلك، فحتّى هذا الأرشيف لا يقدّم لنا الصورة الكاملة في كلّ الأحيان، فهو لا يحتوي إلّا الملفات التي احتفظت بها الأمانة العامة للحزب، أمّا تفاصيل الأحداث اليومية فلم تكن تُرسل إلى بغداد دائماً، ممّا يجعل ملفات الأمانة العامة لا تقدّم في بعض الأحيان سوى لمحات عامّة وملخصات لنشاطات المنظمات البعثية العاملة في أنحاء العالم. والمؤرخون الذين يتعاملون مع هذه الملفات يطّلعون على مقادير ضخمة من المعلومات حول بعض العمليات البعثية، ولكنهم لا يطّلعون إلّا على القليل ممّا يخصّ العمليات الأخرى، باستثناء وقوعها وحسب؛ ومع ذلك، فإنّ المعلومات المتوفرة في ملفات الأمانة العامة أكثر من كافية لإعادة رسم صورة لإستراتيجيات النظام العراقي وعملياته، لكنّها صورة لا تخلو من الثغرات.

الفصل الأول

الممهّدات

في الثاني من (آب/أغسطس 1990) اجتاحت الجيش العراقي الكويت، فأحدث ذلك هزّةً طالت العالم بأكمله؛ وأخذت القوّات العراقية تعربد بالنهب والعنف وهي تحوّل ما كان في الأمس الجارة الجنوبية المتمتّعة بالسيادة إلى المحافظة العراقية التاسعة عشرة. ونشبت بسبب ذلك أزمة نقلت بغداد إلى مركز السياسة العالمية، حيث ظلّت في هذا الموقع أكثر من ربع قرن.

يمكن القول، لأكثر من سبب، بأنّ تركيز السياسة الدولية على العراق كان أمرًا غريبًا، إذ كان يُعدّ قبل ذلك بلدًا متوسّط الأهميّة من ناحيتي المساحة والتنمية البشرية، ولم يكن عدد سكّانه كبيرًا، وكان اقتصاده مفرطًا في الاعتماد على النفط. ومن المؤكّد أنّ العراق لم يكن يضارع القوى العظمى التي هيمنت على تاريخ العالم بشكل تقليدي.

ويسارع مؤرّخو العراق والشرق الأوسط للإشارة إلى أنّه بينما دخل صدام والعراق دائرة الإدراك الشعبي في الغرب في صيف العام (1990) دون سابق إنذار تقريبًا، فإنّ أزمة الخليج كانت تختمر قبل ذلك لبعض الوقت. والأهمّ من ذلك أنّ الثورة الإسلامية في إيران، وما تلاها من مذبحه دموية طويلة في الحرب العراقية-الإيرانية، أدّت إلى جذب القوى الخارجية وتشكيل السياسة الإقليمية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، طوّر صدام مقارنته الشعبوية المتطرّفة في مراجعتها للعلاقات الدولية قبل اندلاع حرب الخليج بوقت طويل؛ وبناءً على ما سبق، لا بدّ من استكشاف تطوّر الإستراتيجيات الدولية العراقية في مرحلة ما قبل حرب الخليج كي نفهم مواجهة صدام للعالم طوال التسعينيات. ولقد كان التأثير العراقي المديد على السياسة الدولية يعود، في جزء منه على الأقل، إلى طبيعة مقارنة بغداد للشؤون الخارجية؛ وعلى الرغم من أنّ العراق لم يكن يضاوي الولايات المتّحدة الأمريكية عسكريًا أو اقتصاديًا خلال حرب الخليج، فلقد طوّر نظام صدام مقارنة شديدة التسييس للعلاقات الدولية لم تكن الولايات المتّحدة مستعدّة بشكل جيّد لمواجهتها بعد النزاع.

طوّر النظام العراقي هذه المقاربة للعلاقات الدولية في الثمانينيات، مستنداً إلى تاريخ القومية العربية وحزب البعث، بالإضافة إلى الهجرات العالمية في مرحلة ما بعد الاستعمار وصعود الإسلام السياسي في العقود الأخيرة من القرن العشرين؛ فشكّلت هذه القوى التاريخية السياسة العراقية عمومًا، والسياسة الخارجية خصوصًا، طوال حكم صدام، وكانت أيضًا المحفّزات التي أدّت لصياغة مؤسّسات وإستراتيجيات عراقية جديدة أربكت الدول الغربية بعد حرب الخليج وأثناء نشوء حقبة ما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك، فإنّ الفهم الكامل لكيفية تأثير هذه الأحداث على العلاقات الخارجية العراقية لم يصبح ممكنًا إلا بعد فتح ملفات الأرشيف العراقي.

النزعة البعثية وحزب البعث العراقي

قدّم حزب البعث، والذي حكم العراق في المدة (1968-2003)، الأسس الفكرية والمؤسّساتية للسياسة العراقية في عهد صدام. وكان الحزب قد تشكّل في الأربعينيات على يد ميشيل عفلق، وهو مفكّر سوري وُلد في كنف أسرة مسيحية بدمشق في العام (1910)، وبدأ نشاطه السياسي عندما كان يدرس في السوربون بباريس في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، وتشرب بالتوجّهات الراديكالية اليسارية واليمينية التي هيمنت على أوروبا حينذاك، وعند عودته إلى سوريا في أواسط الثلاثينيات أصبح شيوعيًا ناشطًا، ولكنّه كان متعصّبًا للقومية العربية في الوقت نفسه، ثمّ تخلّى في النهاية عن الحزب الشيوعي بسبب تأييده للاستعمار الفرنسي في سوريا.

شكّل عفلق حزبًا سياسيًا أسماه (البعث)، بمعنى الانبعاث أو النهضة، استذكارًا لأمجاد الإمبراطوريات العربية-الإسلامية التي حكمت من القرن السابع حتّى الثاني عشر. ومزج عفلق بين توجّهات الرومنطيقية^(*) والقومية الأوروبية وبين التوجّهات القومية العربية المحليّة، داعيًا الشعب العربي إلى الاتّحاد بدولة اشتراكية لكلّ العرب تمتلك من القوّة ما يكفي لكسر قيود الإمبريالية.

وفي الثلاثينيات والأربعينيات انضمّ إلى عفلق ناشطون يماثلونه في التوجّهات، من أمثال زكي الأرسوزي وصلاح الدين البيطار، وعملوا سويةً على احتلال موقع للنزعة البعثية في السياسة السورية يقع على يسار كبار الإقطاعيين والزعماء الدينيين المحافظين، ولكن على

(*) الرومنطيقية: مذهب فلسفي غربي ظهر في القرن الثامن عشر، وهو يعارض تمجيد العقل ويركّز على العاطفة والحدس وإعادة اكتشاف الفولكلور. ومن أبرز أتباعه هيغل وشوبنهاور. [المترجم]

يمين الشيوعيين. وكان دعم البعثيين للاشتراكية والثورة سبباً في خلافهم مع النخب الحاكمة في سوريا، لكنّ عفلق ورفاقه اختلفوا عن غيرهم بأنهم أقاموا أفكارهم على أساس التعلّق الغيبي بالأمة عوضاً عن الاقتصاد المادّي، وأوضح عفلق أنّ البعثيين يؤمنون بالله، فعزلهم بذلك عن الشيوعيين الملحدّين، وجعل للإسلام موقع الصدارة على الرغم من مسيحيته، وفسّر ذلك بأنّ الإسلام دين عربي لشعب عربي، وحقن البعث بالرموز الإسلامية؛ وعلى سبيل المثال: نشر عفلق أفكاره ضمن مجموعة من المقالات حملت العنوان («في سبيل البعث»)، في إشارة واضحة إلى مقولة («في سبيل الله») الإسلامية؛ وكذلك فإنّ شعار حزب البعث («أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة») احتوى إشارات واضحة إلى («رسالة») النبي محمّد و («الأمة») الإسلامية.

انضمّ عفلق وأتباعه إلى القوميّين العرب الآخرين في سوريا خلال الأربعينيات لتشكيل نسخة موسّعة من حزب البعث، وتبنّى البعثيون بنية هرمية سرّية تشبه بنى الحركات الثورية السريّة في أوروبا، وعملوا بواسطة خلايا سرّية لم يكن لها سوى تواصل محدود في ما بينها، فتمكّنوا بذلك من إخفاء وجودهم عن أعين الأجهزة الأمنية حتّى في حالة التعرّف على البعثي وتعذيبه للحصول على المعلومات.

واستطاع البعثيون أيضاً، بفضل تبنّيهم لبنية الحركات الثورية الأوروبية، أن يضعوا أساس جهاز بيروقراطي رهيب اعتمدته الدول الاستبدادية التي انبثقت من تلك البنية؛ حيث كانت الخلايا الحزبية تتبع، عبر بنية هرمية حزبية صارمة، قيادات الشُعَب، ثمّ قيادات الفروع، عبر مسؤولين حزبيين عاديين، وصولاً إلى القيادة القومية التي كانت ترتب على قمة الحزب. وفي بداية الخمسينيات انتشر الحزب إلى دول عربية أخرى كالعراق والأردن واليمن، وكانت أيديولوجيا الحزب القومية تنظر إلى كلّ دولة عربية على أنّها ليست سوى إقليم في الأمة العربية الأوسع، وعلى هذا الأساس كانت القيادات القطرية مسؤولة عن نشاطات حزب البعث في العراق أو الأردن أو سوريا، وتتبع جميعها القيادة القومية الموجودة في دمشق.

ركب حزب البعث موجة القومية العربية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك في خضمّ المناخ السياسي المتلاطم في سوريا الخمسينيات والستينيات، وأدّى البعثيون السوريون أدواراً محورية في الجمهورية العربية المتّحدة التي لم تُعمّر طويلاً (1958-1961)، والتي ضمّت سوريا ومصر في دولة واحدة. ولكنّ البعثيين اختلفوا عن باقي السوريين في خيبة أملهم السريعة تجاه الهيمنة المصرية، وعندما انفصلت سوريا عن مصر ركّز الحزب جهوده على اكتساب السلطة في مناطق متنوّعة من العالم العربي، وفي العام (1963) قام

الضباط العسكريون البعثيون في سوريا والعراق بانقلابين دفعا بالحزب إلى سدة الحكم في دمشق وبغداد، وتولّى عفلق منصب الأمين العام للقيادة القومية التي تتبعها القيادتان القطريتان في البلدين.

ولم يؤدّ نجاح الانقلابين إلى استقرار الحزب، بل إلى التقاتل والخلاف، ولم يدم حكم البعث للعراق سوى أقلّ من عام، أما الضباط البعثيون الذين حكموا سوريا عبر القيادة القطرية فعانوا من سلطة القيادة القومية التي يترأسها عفلق، والتي كان يُفترض بها أن تسيطر عليهم دون أن تمتلك أيّة قوات عسكرية أو أمنية تفرض إملاءاتها، فشنت الضباط السوريون في العام (1966) انقلاباً حزبياً داخلياً ضدّ القيادة القومية المتمركزة في دمشق، وهرب عفلق إلى المنفى. وفي العام (1968) أعاد عفلق تأسيس القيادة القومية في بغداد بعد انقلاب بعثي ثانٍ في العراق، وانقسم حزب البعث في هذه النقطة بين جناح يقع مقرّه في بغداد ويعترف بعفلق أميناً عاماً له، وجناح يقع مقرّه في دمشق ولا يعترف لعفلق بذلك. وتصاعدت حدّة الخصومة بين الجناحين واستمرّت لعقود على الرغم من المحاولات المستمرة للتوفيق بينهما.

صدّام حسين وحزب البعث العراقي

تأسّس حزب البعث العراقي في الخمسينيات؛ وبعد أن فشل قادة انقلاب العام (1963) في توطيد سلطتهم، استطاع فيصل جديد بقيادة أحمد حسن البكر أن يسيطر على الحزب، وفي (تموز/يوليو 1968) قاد البكر انقلاباً آخر بمشاركة قريبه الشاب صدّام حسين، وفي هذه المرّة وطّد البعثيون سلطتهم بسرعة وتمكّنوا من حكم البلد حتّى الغزو الذي قاده الولايات المتّحدة الأمريكية في العام (2003). وعمد البكر، وكان جنرالاً سابقاً في الجيش العراقي، إلى تنصيب نفسه رئيساً للعراق؛ وبالقدر نفسه من الأهميّة، تولّى أيضاً رئاسة (مجلس قيادة الثورة) المشكّل حديثاً، والذي حكم البلد بمراسيمه طوال حقبة البعث.

كان صدّام يمثل القوّة العضلية التي مكّنت حزب البعث العراقي من الصعود إلى سدة الحكم في العام (1968). ويُعرّف عنه أنّه وُلد في العام (1937) لأسرة فقيرة خارج مدينة تكريت العربية السنيّة، وكان أبوه قد مات قبل ولادته، ثمّ تزوّجت والدته رجلاً يدعى إبراهيم الحسن، ومعظم كتب سيرة صدّام تصفه بأنّه رجل عنيف متعسّف،⁽¹⁾ على الرغم من نفي صدّام ذلك. وعندما بلغ صدّام العاشرة من العمر هرب من منزله ليعيش مع خاله خيرالله طلفاح في بغداد، وهناك عرفه خاله على سياسيين قوميين متعصّبين. وكان صدّام في شبابه طويلاً (أكثر من 180 سم) ووسيمًا، ومنحته بدلاته متقنة الصنع ومنكباة العريضان هيمنةً على

مجالسيه، وكان مظهره الأنيق يخفي نزعته العنفيه، وتنامت سمعته كأحد عتاة أشقياء الشوارع في المعارك السياسية المحترمة التي شهدتها العراق بعد الحرب العالمية الثانية. وأنهم صدام بقتل أحد الشيوعيين في تكريت، وفي العام (1959) كان صدام في الثانية والعشرين من عمره حين حاول اغتيال رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم الذي كان قد تولّى الحكم بانقلاب عسكري قبل عام، فأصيب صدام برصاصة في ساقه خلال محاولة الاغتيال الفاشلة وهرب إلى سوريا حيث التقى بعفلق، ثم غادرها إلى القاهرة حيث كان لجمال عبدالناصر ونزعته القومية أثر كبير عليه.⁽²⁾

عاد صدام إلى العراق بعد انقلاب البعث في العام (1963)، وعندما طُرد البعثيون من الحكم بعدها بعام واحد قرّر عدم العودة إلى المنفى^(*)، فاعتُقِل في العام (1964) ولكنه هرب من السجن بعد عامين. وقد اعتمد أحمد حسن البكر على صدام بشدّة في المدّة التي سبقت انقلاب (1968)، وانتهى به المطاف نائباً للأمين العامّ للقيادة القطرية لحزب البعث في العراق، وتولّى بعد الانقلاب أيضاً منصب الرجل الثاني في مجلس قيادة الثورة، ولم يكن حينها يتجاوز الحادية والثلاثين.

تفاقت سلطة صدام خلال السبعينيات، وفي العام (1972) دبر تقارباً مع الاتّحاد السوفييتي بعد تضرّر علاقتهما بسبب اصطدام البعثيين بالحزب الشيوعي العراقي؛ وفي السنة نفسها تزعم صدام عملية تأميم شركة النفط العراقية التي تمتلكها بريطانيا، واستخدم الإيرادات حينها لتطبيق مشروعات طموحة للتنمية في كلّ أرجاء البلد؛ وسيطر صدام على الأجهزة الأمنية أيضاً، وهمّش خصومه في الحزب، وغالباً ما فعل ذلك بالقتل أو النفي.

وفي نهاية السبعينيات كان صدام قد أحرز السيطرة الفعلية على النظام العراقي عوضاً عن قريبه الذي كان يعاني من المرض وتقدّم السنّ؛ وفي النهاية قام صدام في العام (1979) بإزاحة البكر بانقلاب عدّه البعض بعيداً عن الدموية. وبغضّ النظر عن حقيقة تلك المزاعم، حلّ صدام محلّ البكر رئيساً للعراق، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، وأميناً عاماً لحزب البعث العراقي. وقد دأب عفلق على التحالف مع صدام منذ انتقاله إلى العراق في العام (1968)، وظلّ أميناً عاماً للقيادة القومية للحزب، والتي كانت تتخذ من بغداد مقراً لها أيضاً. وكانت

(*) قام رئيس جمهورية العراق آنذاك العقيد عبد السلام عارف بإقصاء البعثيين عن السلطة في العراق بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 1963 من إبعاد وزراءهم والقضاء على ذراعهم العسكري (الحرس القومي) والسيطرة على مفاصل الدولة، أي بعد ثمانية أشهر فقط وليس سنة من الانقلاب على حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم. (المركز)

القيادة القطرية العراقية التي يسيطر عليها صدام تتبع رسمياً القيادة القومية التي يترأسها عفلق. وفي الواقع، كان القتل نصيب كل من يشكك في العراق بالسلطة المطلقة التي يحوزها صدام، ولم يكن عفلق محصناً من هذا الواقع المرير.

وعلى الرغم من أنّ حلول صدام محلّ البكر زعيماً للعراق لم ترافقه أحداث عنف، فإنّ أوّل عهده كان مليئاً بالدماء والاضطرابات؛ فقبل تولّيه الرئاسة انتشرت شائعات في بغداد حول وجود أجنحة في النظام تحاول الحدّ من سلطته عبر توحيد العراق مع النظام البعثي في سوريا الذي تربطه به علاقة خصومة، وكان هناك ما يشير إلى أنّ البكر يفكر بهذه الخطّة، ممّا دفع صدام إلى إزاحته عن السلطة. وفي شرق العراق كانت إيران تعيش في خضمّ ثورة إسلامية تهدّد بالانتشار في صفوف الأكثرية الشيعية في العراق وتحريض مشاعر الإسلاميين السنّة أيضاً.

سرعان ما انتقل صدام، بعد تأمين موقعه على رأس النظام، إلى التعامل مع تلك الأخطار، فدعا أولاً إلى مؤتمر لحزب البعث العراقي، وهو المؤتمر الشهير حالياً بما رافقته من أحداث مشينة وثّقها شريط مصوّر مشوّش عُرض علناً بعد وقت قصير من وقوع الحدث، حيث نرى فيه صدام يجلس بهدوء على منصّة وهو يدخّن لفافة تبغ ويحدّق في قاعة مليئة بأعضاء الحزب، بينما يقف أحد كبار البعثيين منهكاً من التعذيب وهو يعترف بالتورّط في مؤامرة سورية ضدّ الحكومة العراقية، ثمّ يقرأ بصوت عالٍ أسماء العشرات من شركائه في المؤامرة، وبينما كان يقرأ الأسماء أخذ أعضاء من أجهزة النظام الأمنية يُخرجون المتهمين من القاعة^(*). والتمس المتهمون الرأفة بهم، أمّا المسؤولون الباقون فأخذوا يصيحون خائفين بشعارات حول ولائهم لصدام والعراق. وبعد إخراج المتهمين من القاعة تمّت محاكمتهم بتهمة الخيانة، وتشير بعض الروايات إلى أنّ صدام أمر كبار البعثيين الآخرين بإعدام اثنين وعشرين من المتهمين بأنفسهم، وبهذه الوسيلة أصبحت قيادة النظام بأكملها مشتركة في ما حدث؛ وتلت الواقعة عمليات تصفية أوسع للحزب، ونتج عنها إعدام عشرات آخرين⁽³⁾. ومنذ تلك الواقعة أصبحت سلطة صدام مطلقة في العراق، إذ وحدّ حزب البعث العراقي تحت قيادته، وأعدّ نظاماً ذا طابع شخصي مكثّف، وأخذت الجداريات التي تحمل صورته بالانتشار في كلّ أنحاء البلد، وكان الانتقام القاسي مصيراً لحتّى أدنى إشارة إلى المعارضة بين السكّان، وأصبح اختفاء

(*) عُرِفَتْ بحادثة قاعة الخُلد، حيث عقد النظام اجتماعاً ضمّ كبار أعضاء حزب البعث في العاصمة بغداد بتاريخ 22 تموز 1979، وتُليّت خلاله أسماء البعثيين المعارضين لهيمنة صدام، ليتم اعتقالهم في المكان نفسه ومن ثمّ سجنهم وتعذيبهم وإعدام أكثرهم. (المركز)

الأشخاص أمراً معتاداً، ولم يتجرأ أحد على السؤال عن مصيرهم، وسيطر النظام على كلّ المعلومات بقبضة محكمة، وأخذ يزداد استبداداً مع مرور الأيام.

الحرب العراقية-الإيرانية واستحكام الطغيان

شنّ صدام في العام (1980) حرباً فاشلةً ضدّ النظام الإسلامي الجديد في إيران؛ ففي العام (1979) تحطّم الجيش الإيراني على يد الثورة الإسلامية التي أطاحت بنظام الشاه في طهران، وكان قادة إيران الجدد يحاولون نشر ثورتهم إلى العراق وإسقاط النظام البعثي،⁽⁴⁾ ومن هنا جاءت الأسباب الدفاعية التي ساقها صدام لشنّ الحرب، ولكنّه رأى أيضاً حينذاك الفرصة سانحةً لضرب إيران المنهكة.

أتاحت الحرب لصدام تمّتين حكمه أكثر، إذ عمد إلى عسكرة المجتمع العراقي وتحشيدته، فارتفع عديد الجيش العراقي في الثمانينيات من (180,000) إلى (800,000) جندي، بالإضافة إلى أكثر من مليون آخرين في عديد الاحتياط، وشكّل هذا العدد حوالي (75%) من مجموع العراقيين في الفئة العمرية (18-34 عاماً). وفي نهاية الثمانينيات أصبح العراق يمتلك رابع أكبر جيش في العالم، وأكبر جيش في الشرق الأوسط.⁽⁵⁾

وإلى جانب ذلك، تولّى صدام بنفسه إدارة السياسات الدينية للنظام؛ فبالإضافة لاقتلاع التأثير الإيراني ضمن المؤسّسات الدينية الشيعية في العراق، ضيّق الخناق على الأشكال المحليّة للإسلامية، فصوّى الحوزات الشيعية المبجّلة في جنوب العراق، وأعدم أحد المراجع (السيد محمّد باقر الصدر) وشقيقته (بنت الهدى)، إذ كان الصدر مقرّباً من حزب الدعوة، وهو من الأحزاب الإسلامية الشيعية، وكانت له جذور عميقة في جنوب العراق، وتأثّر بتفسير الصدر للإسلام، وهو تفسير شديد التسييس ولكنّه حدّاثي.⁽⁶⁾

دارت رحى الحرب طوال ثمانية أعوام، وسقط فيها أكثر من مليون قتيل، وخاضها الجنود برّاً وجوّاً وبحراً، وتخلّلتها أحداث لم تُثر سوى القليل من ردود الفعل حينذاك، ولكنها أقلقت بال المجتمع الدولي بعد أعوام من نهاية الحرب، حيث استخدم الجيش العراقي الأسلحة الكيميائية ضدّ الإيرانيين وكذلك ضدّ العراقيين الكرد الذين كانوا يعيشون حالة من الاضطرابات. ويشكّل الكرد حوالي (20%) من العراقيين، وهم ليسوا من العرب، ولم يتلاءموا بشكل جيّد مع النزعة القومية الإثنية للنظام البعثي، بالإضافة إلى الصلات التي تربط الكثير منهم بإيران. وقد أقدم الجيش العراقي خلال الحرب على محو عدد لا حصر له من القرى الكردية، وكان ذلك جزءاً

من حملة للإبادة العرقية شنتها النظام تحت اسم (الأنفال)^(*). وفي عملية منفصلة، قام النظام بقصف مدينة حلبجة الكردية بالغازات، فقتل الآلاف من المدنيين بدون تمييز. وكانت هذه الهجمات تحت قيادة علي حسن المجيد، ابن عم صدام، ونال بسببها لقبه (علي كيمائي). وتُعتبر الحرب العراقية-الإيرانية أضخم صراع تقليدي منذ الحرب العالمية الثانية، وأضخم حرب بين دولتين من العالم الثالث. وقد وضعت أوزارها دون أن ينال أحد طرفيها أيّة مكاسب حقيقية، لكنها أتاحت لصدام تحشيد المجتمع العراقي وسحق المعارضين، فخرج العراق من الصراع دولة استبدادية بشكل يكاد يكون مطلقاً.

حزب البعث العراقي والعالم

لم يكن صدام قادراً على تحمّل ثمن تجاهل الشؤون الخارجية عندما كان يعمل على ترسيخ حكمه في الداخل، حيث كان اثنان من الأخطار الرئيسية التي تهدّد النظام العراقي في الثمانينيات يأتيان من سوريا وإيران. وبعيداً عن الدول التي تلاصق العراق، هاجر الكثير من العراقيين والعرب الآخرين إلى الدول الغربية، وبدأت تنتظم في العواصم الأجنبية تجمّعات كبيرة للمغتربين، وفيها معارضون وأحزاب سياسية معارضة. وقرّرت دولة صدام القمعية في العراق أن تتحمّل تبعات تجاهل أمثال هذه التجمّعات، على الرغم من أنها كانت تسعى للسيطرة على كلّ منافذ المعلومات.

وكان حزب البعث مجهّزاً بشكل جيّد للتعامل مع الشؤون الخارجية، فطبيعته القومية جعلت له قيادات قطرية في عدد من الدول العربية، وكان بعضها شديد النشاط، كما في الأردن واليمن والسودان. وجرى تصميم القيادة القومية للحزب على نحو يمكّنها من تنسيق أنشطة البعثيين في هذه الدول، ممّا جعلها تتعامل مع الشؤون الدولية عمومًا، بالإضافة إلى أنّها احتوت مكتباً للعرب خارج الوطن، وكان مسؤولاً عن المغتربين العرب في العالم، ومن بينهم: المسؤولون الرسميون المكلفون بمهمّات في الخارج. وأنشأ هذا المكتب، انطلاقاً من مقرّه في بغداد، اتّحادات للطلبة العرب الدارسين في الجامعات الأجنبية، وحاول أن يتحكّم بهذه الاتّحادات وأن ينظّم تجمّعات المغتربين العرب. وسعى البعثيون العاملون لصالح المكتب في الخارج إلى الدفاع عن النظام العراقي بإسكات المعارضين ومساعدة المؤيدين؛

(*) عمليات عسكرية قاسية شنتها قوات النظام العراقي السابق على مناطق من إقليم كردستان عام 1988، وهي جزء من حملة بدأت قبل ذلك بسنوات، انتهت بقتل الكثير من الاكراد لا سيما المدنيين وإبادة قراهم وتهجيرهم. (المركز)

وحاولوا أيضًا التأثير على العمل السياسي والسياسات في الدول التي نشطوا فيها، وتودّدوا للأحزاب السياسية والناشطين السياسيين فيها وتعاونوا معها لزيادة الدعم لصالح العراق.

تدهورت مكانة المكتب بشكل كبير في العام (1982) عندما قرّر صدام عزل البعثيين العراقيين عن البعثيين الآخرين غير العراقيين العاملين في الخارج، ولم يكن هذا القرار مفهومًا لمن لا يعلم المدى الشاسع الذي وصل إليه الجهاز البيروقراطي البعثي، ولكنّه تسبّب باضطراب كبير في بنية الحزب المتشعبّة الموجهة أيديولوجيًا. وحافظ النظام على «منظّمات السفارات»، كما دعاها العراقيون، والتي أصبحت في العام (1982) مسؤولةً عن كلّ العراقيين خارج العراق، وكانت تابعةً لـ(مكتب المنظّمات خارج المنطقة) في قيادة قطر العراق، وليس (مكتب العرب خارج الوطن في القيادة القومية). وقد جلب هذا التحوّل في الصلاحيات، بين مكتبتين يحملان اسمين ممليّن في أعماق الجهاز البيروقراطي للحزب، تبعات واسعة للإستراتيجيات الدولية للنظام العراقي طوال العقود التالية.

ولا يزال سبب عزل العراقيين عن باقي العرب غامضًا، ولكنّ المرّجح أنّه يعود إلى محاولة صدام ترسيخ حكمه وتوفير إجراءات أمنية إضافية للعمليات الدولية التي يقوم بها النظام. وجعل هذا التحوّل من العراقيين، عوضًا عن العرب جميعًا، مركز العمليات الدولية للنظام، وأتاح لصدام إدارتها بشكل أكثر مباشرةً، فأجرى النظام تحريّاتٍ أكثر صرامة حول خلفيات العراقيين، وهو أمر مستحيل في ما يتعلّق بغير العراقيين. وكان العراقيون يرتبطون أيضًا بصلات عائلية ومالية ومهنية مع العراق، ويمكن للنظام التلاعب بها لضمان تعاونهم معه، فإذا انشقّ أحد البعثيين العراقيين العاملين في الخارج فإنّ أسرته في العراق قد تتحمّل العواقب، وهو ما لا يمكن حصوله لغير العراقيين.

وهنالك سبب آخر ربّما دفع صدام إلى اتّخاذ قرار عزل منظّمات العراقيين، وهو التزايد الكبير في عدد المغتربين العراقيين؛ إذ هاجرت موجات من العراقيين، كغيرهم من العرب، خلال أواسط القرن العشرين، وازداد عدد العراقيين الذين تركوا بلدّهم بعد تولّي صدام للحكم بسبب المصاعب التي جلبها القمع والحرب، فوصل العدد الإجمالي للعراقيين الذين يعيشون في الخارج في الثمانينيات إلى ضعفي ما كان عليه (من 500,000 إلى 1,000,000).⁽⁷⁾ وحتى في الولايات المتّحدة الأمريكية، والتي يتطلّب الوصول إليها الكثير من المال والجهد، قفز عدد العراقيين بمقدار (40%) ليصل إلى أقلّ من (45,000) بقليل في هذه المدّة.⁽⁸⁾ وشكّل هؤلاء العراقيون كتلة سكانية حرجة كانت كبيرة بما يكفي لإدارة شؤونها بشكل مستقلّ عن العرب الآخرين للمرّة الأولى. وفي نهاية العقد جرت إعادة تسمية المكتب المسؤول عنهم

من مكتب المنظمات خارج المنطقة) إلى (مكتب العراقيين خارج المنطقة). لتعكس حقيقةً مفادها أنّ المغتربين العراقيين أصبحوا أمراً واقعاً.⁽⁹⁾

ومهما كان سبب عزل العراقيين عن العرب الآخرين في العمليات الدولية لحزب البعث، فإنّ هذه النقلة أزعجت البعثيين غير العراقيين، لأنّ الأيديولوجيا القومية تفرض على البعث أن لا يميّز بين العراقيين وغيرهم من العرب، ومع ذلك فقد خسر العرب غير العراقيين الكثير من فرص الحصول على الموارد والسلطة التي كانت تتدفق إليهم من مكاتب الحزب في السفارات العراقية، واشتكوا من أنّ هذه السفارات كانت تتخذ «إجراءات خطيرة» بتهميش الحزب على نحو «لا يعكس الروح الأصيلة للبعث».⁽¹⁰⁾ ولا شكّ في أنّ السفارات لم تقم حينها بتجميد الحزب بأكمله، بل أزاحت تركيزها بعيداً عن أقسام من الحزب لا تقع ضمن نطاق القيادة القطرية التي كان صدام يسيطر عليها بشكل مباشر باعتباره أمينها العام. وعندما سأل وزير الخارجية العراقي عدداً من السفراء العراقيين الرئيسيين حول الاتهامات التي أطلقها البعثيون العرب غير العراقيين أجاب السفراء بأنّ علاقاتهم ممتازة مع حزب البعث، بل إنّ هذه العلاقات تحسّنت مؤخراً؛ وتكاد هذه الإجابة تكون صائبة كلياً، ولكنها عكست علاقتهم مع البعثيين العراقيين، وليس مع البعثيين العرب غير العراقيين الذين يقعون تحت نطاق القيادة القومية التي يديرها علق.⁽¹¹⁾

وظلّ العرب غير العراقيين يشكّلون جزءاً مهماً من إستراتيجيات النظام العراقي في التعامل مع المغتربين العرب؛ ولكنّ النظام وصل حتّى إلى حدّ الادّعاء بأنّ تهميشهم كان له بعض المنافع، فسحب جوازات سفرهم الدبلوماسية وقطع علاقاتهم بالسفارات العراقية كان يُراد به في الحقيقة («توفير غطاء لنشاطاتهم الحزبية»)، فسهّل عليهم بذلك أكثر القيام بعمل سرّي لم تظهر فيه يد النظام المشتركة في العمليات. وفي الواقع، استمرّ العرب غير العراقيين بالعمل لصالح النظام العراقي حتّى العام (2003)⁽¹²⁾ على الرغم من خسارتهم لمعظم الدعم المقدم لهم.

حزب البعث في السياسة الخارجية العراقية

بعد أن نقل تركيز عملياته الخارجية إلى نواته العراقية، بدأ النظام العراقي بتوظيف الحزب على نحو أشدّ؛ ويمكن القول وفقاً لبعض الاعتبارات أنّ أهمّية الحزب في السياسة الخارجية العراقية نافست، أو حتّى فاقت، أهمّية وزارة الخارجية. ويجب أن لا ننسى هنا أنّ الحزب كان يشكّل مصدر قوّة صدام الذي كان يختلف عن غيره من الطغاة العرب بأنّه لم

يأت من صفوف الجيش أو الأجهزة الاستخباراتية، بل من الحزب، ولذلك كان يدين للحزب بالفضل في منصبه. وقد أدّى تاريخ العراق السياسي إلى تمتين هذه العلاقة أكثر، إذ تعثّر انقلاب الحزب في العام (1963) بسبب العسكريين، وعندما أطلق البعثيون انقلاب العام (1968) حرصوا على أن يكون الحزب هو من يتحكّم بالنظام الجديد، وليس مؤسّسات الدولة، فتعاملوا مع هذه المؤسّسات (كالجيش ووزارة الخارجية) بشيء من الريبة، وفي السبعينيات والثمانينيات أخضعوها لعملية أطلق عليها النظام اسم «التبعيث»⁽¹³⁾.

ولا شكّ في أنّ كبار الدبلوماسيين والسفراء العراقيين العاملين في البلدان المهمة كانوا يتمتّعون بتأثير كبير غالباً؛ وفي فصول قادمة سيرد بالتفصيل كيف أنّ تقاريرهم ونشاطاتهم شكّلت في بعض الأحيان عناصر حاسمة في السياسة الخارجية العراقية. ولو لم تُدمر سجلّات وزارة الخارجية العراقية لكانت قد وفّرت لنا بالتأكيد تفاصيل أكثر حتّى ممّا لدينا حالياً حول الوظائف الرسمية التي أداها هؤلاء الدبلوماسيون والسفراء. ومع ذلك، هنالك أيضاً أسباب تدفع للشكّ في أنّ وزارة الخارجية لم يكن لها موقع مركزي في السياسة الخارجية العراقية كما هو المفروض.

لقد دأب النظام العراقي على نفي من لا يثق بهم من كبار المسؤولين بتعيينهم سفراء في عواصم بعيدة، عوضاً عن ملء وزارة الخارجية بمن يوالون النظام؛ وعلى سبيل المثال: احتاج البعثيون إلى مساعدة بعض كبار ضباط الجيش العراقي في انقلاب العام (1968)، وكان عبدالرزاق سعيد الناييف نائب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية قبل الانقلاب، وطالب، مقابل تعاونه، بمنصب رئيس الوزراء في النظام الجديد، ووافق البعثيون على ذلك، ولكنّه ما إنّ تولّى هذا المنصب حتّى اقتحم صدام مكتبه وأشهر مسدّسه بوجهه واصطحبه إلى المطار حيث أرسله إلى المغرب سفيراً للعراق في عاصمتها الرباط.⁽¹⁴⁾

وعلى النحو ذاته، كان صلاح عمر العلي وحرّدان التكريتي وصالح مهدي عمّاش جميعهم قادة في انقلاب العام (1968) الذي وضع حزب البعث على سدّة الحكم في العراق، وكان لكلّ منهم خلفه مع البكر وصدام في الأعوام التي تلت الانقلاب، وجرى تعيين كلّ منهم سفيراً في إحدى العواصم لإبعادهم عن بغداد.⁽¹⁵⁾ وفي نهاية المطاف تدبّر صدام اغتيال حرّدان التكريتي. واستمرّ هذا المنوال في العقود التالية، فعندما نشبت المشكلات بين صدام وأخيه غير الشقيق برزان التكريتي في الثمانينيات، جرى تعيين برزان سفيراً للعراق في مكتب منظمة الأمم المتّحدة بجنيف، وأرسل صدام ابنه عدي للعمل مع برزان عندما بدأ يسبّب المشكلات للنظام في التسعينيات.⁽¹⁶⁾ وخلال أزمة الخليج ادّعى محمّد المشاط، سفير العراق

إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أنه فقد مكانته لدى النظام خلال الحرب العراقية-الإيرانية لأنه «وُلِدَ شيعياً»؛ ولكن هذه الحقيقة لم تمنع تعيينه سفيراً في واشنطن.⁽¹⁷⁾ وخلال حرب الخليج لم يكن المشاط يتلقى الإرشادات من بغداد، ممّا أجبره على استنتاج توجهات السياسة العراقية من قراءة الصحف.⁽¹⁸⁾ ومن الواضح أنّ النظام لم يكن ينظر بشكل دائم إلى السلك الدبلوماسي العراقي على أنه من دعائم إستراتيجياته الدولية.

ولنا في ما حدث لعبدالمك أحمد الياسين مثال يسلط الضوء على النظرة الأولى للنظام تجاه وزارة الخارجية؛ حيث كان الياسين إبّان الانقلاب بعثياً متوسط الرتبة الحزبية يعمل في وزارة التعليم، وكان ينحدر من مدينة تكريت، ممّا جعله على صلة وثيقة بصدّام والبكر، ولكنّه تشاجر مع ممثّلين لحزب البعث فهرب إلى القاهرة، واستخدم صلاته بالبكر ليعود إلى العراق ووزارة التعليم في العام (1969)، لكنّ خلافه مع الحزب جعله خطراً لا يمكن معه أن يبقى في منصبه، فجرى تعيينه بوظيفة جديدة في وزارة الخارجية، وتولّى منصب المدير العام للوزارة، وهي رتبة وظيفية أعلى من رتبته السابقة، وبعدها بعام، أي في العام (1979)، جرى تعيينه سفيراً للعراق إلى أفغانستان، حيث كان النظام يرى بأنّ الياسين لم يكن جديراً بالثقة إلى الحدّ الكافي للعمل في سلك التعليم، ولذلك نقله إلى وزارة الخارجية، في رتبة وظيفية أعلى، ثمّ عينه سفيراً!⁽¹⁹⁾

لقد كانت شعبية صدّام تشدّد على السياسة الجماهيرية عوضاً عن العمل الدبلوماسي لكبار المسؤولين، وساعد توسّع حزب البعث في الخارج على ملء الفراغ الذي نتج عن إهمال صدّام للدبلوماسيين التقليديين. وفي نهاية الثمانينيات أسّس حزب البعث العراقي فروعاً له في (69) دولة، وأدّت هذه الفروع دوراً رئيسياً في الإستراتيجيات الدولية العراقية. ولكن هذه الفروع ربّما لم يكن لها، كما سنناقش لاحقاً، تأثير مهمّ في الثمانينيات على تنفيذ مهمّتها الرئيسية المتمثلة في تحصيل الدعم للعراق خلال حربه مع إيران.

وكما وسّع حزب البعث عملياته حول العالم، أنشأ أيضاً بنى تنظيمية كدعائم للحزب في العراق؛ فتحت إشراف قيادة قطر العراق جرى تقسيم هيكلية الحزب إلى: التنظيم، والفرع، والشعبة، والفرقة، وانتهاءً بالخلية. وكان لكلّ محافظة ومدينة كبرى قيادة فرع تعمل عمل دعامة للحزب في المنظومة الإجمالية. وكانت قيادات الفروع تتحكّم بمعظم عمليات الحزب، وكانت تعدّ تقارير عن الناس ونشاطاتهم في مناطق مسؤولياتها داخل العراق. وفي أواخر الثمانينيات أنشأ الحزب قيادة فرع لحزب البعث العراقي خارج العراق، بالإضافة إلى قيادات فروع لكلّ بلد يعمل فيه. وشابهت فروع الخارج نظيرتها في الداخل بانقسامها إلى شعب

وفِرَّق، وفي بعض الحالات كانت الشعبة أو الفرقة تتولّى مسؤولية عمليات الحزب في مدينة كبرى في الخارج، ثمّ ترسل تقاريرها إلى قيادة الفرع في العاصمة، والتي ترسلها بدورها إلى بغداد. وكان يمكن للعراقيين أن ينضمّوا إلى حزب البعث في الخارج، أمّا البعثيون سلفاً فكان يمكنهم الاستمرار بممارسة أنشطتهم الحزبية والتدرّج في مراتب الحزب.⁽²⁰⁾

وكان النظام العراقي يرى بأنّ العمليات السياسية للحزب تتميز عن الدبلوماسية أو العمل الاستخباراتي، إذ كان الحزب يقوم بأعمال أطلق عليها العراقيون اسم («التحرّك»)، أو ما يدعوه المحلّلون الغربيون («عمليات التأثير»). ويكاد يكون من المستحيل، في ضوء الوثائق المتوفّرة، فكّ التشابك في العلاقة بين الدبلوماسيين العراقيين وضباط الاستخبارات ومسؤولي الحزب العاملين في الخارج. ومع ذلك، فإنّ وثائق النظام تشير بوضوح إلى أنّ البعثيين العاملين لصالح الحزب في الخارج كانوا يستلمون مهمّاتهم ويرسلون تقاريرهم عبر القنوات الحزبية، لا الدبلوماسية أو الاستخباراتية. وكان يتوجّب على كلّ عراقي في الخارج أن يتعامل مع رئيس الفرع في البلد الأجنبي «وكأنّه ضابط في الاستخبارات العراقية»، ممّا جعله فوق مستوى الشبهات.⁽²¹⁾ وكانت كوادرات السفارات العراقية، وغالباً حتّى السفراء أنفسهم، يُحظَر عليهم التداخل بعمل رئيس الفرع أو حتّى الدخول إلى مكتبه.⁽²²⁾ ومع ذلك، وكما سنناقش في فصول لاحقة، كان النظام يلجأ أحياناً إلى الاعتماد على السفراء أو وزارة الخارجية عوضاً عن المنظّمة الحزبية في الخارج؛ بل إنّ رئيس المنظّمة الحزبية في الخارج قد يكون أحياناً ضابطاً كبيراً في الاستخبارات، أو دبلوماسياً، أو حتّى السفير نفسه. وبينما كان من الواضح في هذه الحالات أنّ للمسؤول دورين مختلفين، وأنّه يرسل تقاريره إلى بغداد عبر سلسلتين مختلفتين للقيادة، فإنّ الفوارق بين دوره كانت مبهمّة بلا شكّ.

وكما هو حال أيّ زعيم مستبدّ في القرن العشرين، كان صدام مهووساً باكتساب ولاء الشباب والتحكّم بالنساء، وانعكست هذه الظاهرة على العمليات البعثية في الخارج.⁽²³⁾ وكانت الصياغة الأصلية التي وضعها عفلق للبعث تماثل الأيديولوجيات القومية الأخرى في أواسط القرن العشرين بتمجيدها للشباب.⁽²⁴⁾ وذلك بالإضافة إلى أنّ طلبة الجامعات والثانويات ساعدوا على إنشاء الفرع العراقي لحزب البعث في العامين (1949) و(1950)⁽²⁵⁾ وما إنّ صعد البعثيون إلى سدّة الحكم في العام (1968) حتّى ركّزوا معظم انتباههم على كسب دعم الطلبة والشباب، فتوجّهوا إلى المدارس والجامعات، وأعادوا كتابة المناهج وحتّى كتب الأطفال. وفي العام (1976) قال صدام بأنّه لن يُسمَح إلاّ للبعثيين بدخول كليّة المعلمين، وحاول النظام تحشيد أساتذة الجامعات بفرض («دورات إرشاد ثقافي»).⁽²⁶⁾ وأدّى

هذا التشديد على الشباب والتعليم إلى ارتفاع هائل في الالتحاق بالتعليم الجامعي، من أقلّ من (9,000) طالب في العام (1958) إلى أكثر من (75,000) طالب في العام (1975)؛ وارتفع الالتحاق بالتعليم الثانوي من أقلّ من (74,000) طالب إلى أقلّ بقليل من (500,000) طالب في المدة نفسها.⁽²⁷⁾

وجرى افتتاح أكثر من عشرة فروع لـ(الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق) في خارج العراق،⁽²⁸⁾ وكان حزب البعث يستخدم هذا الاتحاد للسيطرة على الطلبة والشباب داخل العراق. وقدّمت هذه الفروع نفسها، كما في داخل العراق، على أنّها تتمتع بالاستقلالية، ولكنّ حزب البعث كان يسيطر عليها بإحكام. وتشير وثائق النظام إلى أنّ فروع حزب البعث العراقي العاملة في الخارج كانت («تشرف») على هذه الاتّحادات وكانت تضمن أن يكون قادتها من البعثيين الملتزمين.⁽²⁹⁾ وكانت هذه الاتّحادات، كما هو حال باقي عناصر الحزب الأخرى في الخارج، ترسل التقارير حول المعارضين المحتملين وتنظّم الدعم السياسي للنظام العراقي.⁽³⁰⁾

وبشكل مماثل، وسّع حزب البعث العراقي عمليات (الاتحاد العام لنساء العراق) في العالم، وافتتح أكثر من عشرة فروع للاتّحاد في الخارج. وكما كان الحال مع اتّحاد الطلبة، قدّم النظام العراقي اتّحاد النساء على أنّه جمعية مستقلة، ولكنه في الواقع كان يخضع أيضاً لسيطرة النظام المحكمة. وكانت مقاربة النظام للمرأة في العراق تتسم بالتناقض غالباً؛⁽³¹⁾ حيث شهدت مكانة المرأة تصاعداً كبيراً خلال حقبة البعث، ولا سيّما في أعوامها الأولى، فالتحقت بالتعليم الجامعي بمعدّلات ساوت، وفاقّت أحياناً، معدّلات التحاق الرجال، وتمكّنت من المشاركة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي اللذين كانا مغلقين أمامها في السابق،⁽³²⁾ بل إنّ بعض النساء تبوّأن مناصب قيادية في حزب البعث. وعلى الرغم من هذه المكاسب الحقيقية للمرأة العراقية، فإنّ الخبراء بالشؤون العراقية يشيرون إلى أنّ النظام ظلّ في الغالب أحياناً في مقاربتة للمرأة ودورها في المجتمع.⁽³³⁾

وامتدّت هذه الازدواجية لتطال النساء العراقيات القاطنات خارج العراق؛ إذ كان يمكن للمرأة العراقية أن تصبح من كبار قيادات فروع حزب البعث العاملة في الخارج؛⁽³⁴⁾ بل إنّ الفصول القادمة سترينا كيف أنّ من الشخصيات الأكثر تأثيراً في عمليات النظام في الخارج امرأة تُدعى هدى صالح مهدي عمّاش، ولكنها كانت المرأة الوحيدة التي وصلت إلى تلك المرتبة في النظام، وفي الكثير من الحالات كان منصب الرئيسة في فروع اتّحاد النساء في الخارج يُسنَد ببساطة إلى زوجة السفير أو غيره من أصحاب المناصب الرفيعة.⁽³⁵⁾ وفي

(*) في العام (1993) كانت زوجات السفراء على رأس خمسة فروع من (18) فرعاً في الخارج. [المؤلف]

بعض الأحيان كان النظام يصرّح بالأدوار التي يسندها للمرأة؛ ومن ذلك مثلاً: أشارت مذكرة بعثية في العام (2002) إلى أنّ فرع الاتحاد في سوريا كان مصمماً بشكل خاص لـ«زوجات الرفاق وبناتهم» و«يهدف لتقوية أواصر العلاقات المجتمعية بين أسر الرفاق» خلافاً للعمل السياسي الذي كان يمارسه الرجال.⁽³⁶⁾

وقد أدّى تزايد نشاطات الحزب خارج العراق في الثمانينيات إلى خلق كادر من البعثيين العراقيين الذين تطوّرت خبرتهم بالعمليات الدولية؛ فأصدرت لهم جوازات دبلوماسية، وتناوبوا على مناصب خارج العراق، وعند عودتهم إلى العراق تولّوا وظائف تتعامل مع الشؤون الخارجية في أمانة الحزب ببغداد. وفي العام (1987) أسّس النظام لجنة خاصة ترأسها علي حسن المجيد، ابن عمّ صدام، لفحص وترشيح البعثيين لهذه المناصب الحساسة.⁽³⁷⁾ وكان صدام يهتمّ تحديداً بأجهزة الاستخبارات الأجنبية، والتي أطلق عليها تسمية («الأجهزة المفترسة»)، التي كانت تستغلّ البعثيين العراقيين العاملين في الخارجين لإلحاق الضرر بالحزب والأمن الوطني العراقي.⁽³⁸⁾

ولتهدئة هذه المخاوف، أبقى النظام عملاء الحزب العاملين في الخارج على مقربة منه، فكانت نشاطاتهم تخضع لسيطرة محكمة من (مكتب العراقيين خارج القطر) في القيادة القطرية؛ وكانت مهمّتهم الرئيسية المتمثلة بالتأثير على الدول الأجنبية تتطلّب منهم العمل مع الأحزاب والجمعيات السياسية المحلية وضمنها، ولكن لم يكن يُسمح لهم بـ«إنشاء أية علاقات مع أيّ حزب أو حركة أو شخصية سياسية إلا بتوجيهات مركزية» من بغداد. وتلقّى مسؤولو الحزب في الخارج تعليمات بـ«تفادي الاجتهاد الشخصي» في أتباع التوجيهات، وطلب التوضيح في أية قضية لم يتلقّوا تعليمات صريحة بشأنها؛ فكانت المنظمات البعثية العاملة في الخارج ترسل تياراً مستمراً من التقارير والطلبات إلى بغداد.

وعلى الرغم من التزام النظام في المستوى العمومي بأيدولوجيا الحزب، فقد ظلّ يراعي البراغماتية والمكر في عملياته الخارجية؛ إذ لم تكن كلّ الأحزاب التي أنشأ البعثيون اتصالات معها تتفق بالضرورة مع أيدولوجيا النظام العراقي أو تتألف معها، وعلى سبيل المثال: عمل النظام خلال الحرب العراقية-الإيرانية مع عدد من السنّة المتشدّدين، بين إسلاميين وسلفيين، الذين تعاونوا مع النظام لا لشيء سوى كرههم للنظام الشيعي في إيران، إذ كان البعثيون يعملون مع أيّ حزب أو تنظيم ما دام مستعداً لاتخاذ موقف ينفع النظام، حتّى إنّ البعثيين العاملين في خارج العراق تلقّوا أمراً بـ«عدم الخوض في نقاشات وحوارات فكرية في ما يتعلّق بحزبنا» لأنها قد تعيق التعاون مع هذه الأحزاب.⁽³⁹⁾

قيود عمليات التأثير العراقية في الثمانينيات

بينما كان النظام العراقي يتمتع ببعض النجاحات التي أحرزها في التودّد إلى الفاعلين الإسلاميين والإسلامويين^(*) في الثمانينيات، كما سترد مناقشته في القسم التالي من هذا الفصل، فإنّ الحملات التي شنّها للتأثير على نطاق أوسع لم تحرز سوى القليل من النجاحات العملية أو الإستراتيجية خلال هذه الحقبة. وكانت تحالفات النظام خلال الحرب العراقية-الإيرانية يوجّهها الخوف من الإسلاموية الثورية في إيران؛ إذ اعتقد النظام الجديد في طهران بأنّه يستطيع نشر ثورته على امتداد الخليج العربي إلى السعودية وغيرها من إمارات الخليج المؤيّد للغرب وذات التوجّه المحافظي الشديد. ولم يكن النظام المصري المؤيّد للغرب، والذي كان يواجه معارضة إسلاموية عنيفة في الداخل، مسرورًا بالثورة الإيرانية أيضًا. ولم يكن أيّ من الدول المذكورة يتمتّع بعلاقات وديّة مع العراق قبل العام (1979)، ولكنّ الثورة الإيرانية جمعتهم لمواجهة الخطر الجديد. وأدّت الاعتبارات نفسها إلى تزايد ميل واشنطن وبغداد إلى التفاوض عن خلفاتهما؛ وكان الأمريكيون يرغبون بأن يُهزَم الطرفان كلاهما في الحرب، ولكنّ عندما بدا لهم أنّ العراقيين على وشك الهزيمة انحازوا إليهم للحيلولة دون انتصار الإيرانيين. وفي العام (1984) أعادت واشنطن وبغداد علاقاتهما الدبلوماسية ووفّرت واشنطن دعمًا متزايدًا لبغداد طوال ما تبقي من الحرب.

وعلى الرغم من أنّ هذه الاصطفافات الجيوسياسية أعانت النظام العراقي في حربه ضدّ إيران، فإنّها قوّضت محاولات حزب البعث في التودّد إلى شركائه المصطفيين معه أيديولوجيًا، حيث كان البعثيون يقدمون أنفسهم على أنّهم قوميون عرب ثوريون يعارضون الإمبريالية الغربية والصهيونية والأشكال الرجعية للحكم كالملكية؛ ومع ذلك، وجد النظام العراقي نفسه طوال الثمانينيات يصطفّ سياسيًا إلى جانب أنظمة ملكية عربية محافظة، ونظام مصري أقام علاقة سلام مع إسرائيل^(**) قبل مدّة وجيزة، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثّل في نظر البعثيين الرمز الأعلى للإمبريالية الجديدة؛ وعلاوة على ذلك، كان النظام العراقي يقاتل نظامًا ثوريًا حقيقيًا في إيران، يمتاز بمعاداة الغرب والصهيونية على نحو لا تشوبه شائبة.

وليس من السهل إطلاقًا قياس ما أدّت إليه عمليات التأثير؛ وغالبًا ما كانت هذه العمليات تبلغ حدّها الأقصى من التأثير عند تضخيمها للقوى السياسية الراهنة أو إقناع الناس بالقيام

(*) يُقصد بـ(الإسلامويين) أتباع حركات الإسلام السياسي خصوصًا، ولا سيّما (الإخوان المسلمون)، أما

(الإسلاميون) فيُقصد بهم أتباع الحركات الإسلامية الأخرى كالسلفيين. [المترجم]

(**) تم إطلاق كلمة (إسرائيل) في هذا الكتاب من قبل المؤلف للإشارة إلى الكيان الإسرائيلي المحتل. (المركز)

بأفعال يميلون إليها سلفاً. وكانت تحالفات النظام العراقي خلال الحرب العراقية-الإيرانية قد جعلت محاولة التعاون مع الحركات الثورية ذات التوجّهات المشابهة أمراً شبه مستحيل؛ فالجماعات التي استهدفها البعثيون، والتي كانت تصف نفسها بأنّها راديكالية، كانت تنظر بعين الشكّ إلى دعم مشروع يصطّف بوضوح مع المصالح الأمريكية والمصرية والسعودية. أمّا على الصعيد الإستراتيجي فمن الصعب أن نجد أيّة جهات فاعلة ذات أهميّة دولية وقد تأثّرت بعمليات حزب البعث خلال هذه الحقبة. ولا شكّ في أنّ اصطفايات الحزب الجيوسياسية التي تغيّرت بعد أزمة الخليج، كما سيرد بالتفصيل في فصول لاحقة، والمؤسّسات والمنظّمات التي أنشأها النظام العراقي في الثمانينيات وفّرت قاعدةً استند إليها النظام في تنفيذ عمليات أكثر فعالية بكثير في التسعينيات.

إنّ إخفاق المحاولات البعثية للعثور على شركاء ذوي توجّهات مشابهة في الثمانينيات لا يعني أنّ الأفعال الأخرى التي قام بها الحزب في الخارج كانت بلا جدوى؛ إذ كانت فروع الحزب في الخارج ترسل إلى بغداد تياراً مستمراً من التقارير حول المناهضين والمعارضة العراقية في المنفى. وكانت الأمانة العامّة للحزب ترسل هذه التقارير إلى أجهزة الاستخبارات، والتي كان ضباطها شرسين ولا يتردّدون في القيام بتصرفات عنيفة جريئة في أيّ مكان من العالم، إذ كانوا معروفين بخطف وقتل العراقيين الذين كانوا يتكلمون ضدّ النظام في الخارج. وفي إحدى الحالات جرى استدعاء عراقي يقيم في إسبانيا لمراجعة السفارة العراقية بالعاصمة مدريد، وهناك قدّموا له كوباً من الشاي، ولم يتذكّر بعد الرشفة الأولى سوى أنّه استيقظ من نومه في أحد سجون العراق.⁽⁴⁰⁾ ودأب ضباط الاستخبارات على اغتيال المعارضين، وفي العام (1988) انطلقوا لتنفيذ حملة قتل عالمية، وربّما يمكن القول بأنّ أبرز حوادث القتل في هذه الحملة شهدتها لندن، ففي إحدى الحوادث التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، دسّ عميلان عراقيان سمّاً عديم الرائحة والطعم واللون يُدعى الثاليوم في مشروب (فودكا) لرجل أعمال عراقي اسمه (عبدالله رحيم شريف علي) عند لقائهما به في مطعم شهير. وتعرّض عراقي آخر كان من كبار البعثيين، لكنّه اختلف مع النظام، إلى القتل بالرصاص في أحد شوارع لندن.⁽⁴¹⁾ ويشير تقرير لمنظمة العفو الدولية إلى أنّ هذه الحوادث كانت جزءاً من حملة أوسع استخدم فيها ضباط الاستخبارات العراقيون الثاليوم لقتل أربعين معارضاً في أنحاء العالم خلال أربعة أشهر.⁽⁴²⁾

ولقد كانت هذه العمليات مهمّة للنظام العراقي في الثمانينيات، فبعد أن تزايد اعتماد النظام العراقي على الدعم الغربي خلال حربه مع إيران، أصبح بإمكان المعارضين المستفزّين

الذين يسلطون الضوء على الطبيعة الوحشية للنظام أن يعرقلوا الدعم الغربي؛ وأدّى اغتيال بعض المعارضين البارزين إلى تغلغل الخوف لدى الأغلبية وإسدال ستار من الصمت على أجزاء كبيرة من المغتربين العراقيين. وليس من الغريب أن نجد كنعان مكّية، والذي برز في ما بعد باعتباره أحد أبرز المعارضين العراقيين، يصدر كتابه (جمهورية الخوف) في العام (1989) تحت اسم مستعار هو (سمير الخليل).⁽⁴³⁾ وقد منعت حملة الرعب هذه العراقيين المستائين من تأدية دور تخريبي في الثمانينات، ولكن ما قد يتفوق على ذلك في الأهمية هو أنّ هذه العمليات وضعت أسس عمليات وتكتيكات سيستعملها البعثيون في ما بعد مع انتقال العراق إلى مركز السياسة العالمية في التسعينيات. وبناءً عليه، كان هنالك ما ينذر بوجود عمليات أكثر تفصيلاً بكثير لا يطاق تأثيرها المغتربين العراقيين فحسب، بل السياسة الدولية أيضاً، وربّما يصل هذا التأثير حتّى إلى النظام العالمي.

استغلال قوّة الإسلام السياسي في العالم

نتج حزب البعث عن القومية العربية التي هيمنت على سياسة الشرق الأوسط في أواسط القرن العشرين؛ ولكنّ صعود صدام إلى سدة الحكم في العام (1979) تزامن مع تحقيق أيديولوجيا أخرى، وهي الإسلاموية، لمكاسب واضحة في كلّ أرجاء المنطقة. وعلى الرغم من أنّ صدام كان يبدي عداً عميقاً للإسلاموية ولم يسمح بوجود الأحزاب الإسلاموية في العراق، فلقد حاول الاستفادة من القوّة المتنامية للإسلام السياسي في العالم.

حمل البعث نظرة إيجابية تجاه الإسلام، وكان صدام يأمل باستخدام التوقير البعثي للدين من أجل («تحييد») هجمات الإسلاميين على النظام العرقي. وعلى الرغم من أنّ ميشيل عفلق، مؤسس حزب البعث، كان مسيحياً فلقد ضمّن أيديولوجيته تقديراً عميقاً للإسلام، ففي الأعوام الأولى من عمر الحزب أوضح عفلق تبجيل حزبه للإسلام في مقالات من أمثال: «ذكرى الرسول العربي» [1943] و«نظرتنا للدين» [1956] و«قضية الدين في البعث العربي» [1956].⁽⁴⁴⁾ ولم يكن البعثيون من أنصار التقاليد، فشدد عفلق على أنّ حركة الإسلام يجب إحيائها روحياً، «لا في شكلها وحروفها»،⁽⁴⁵⁾ ولكنّه شدّد أيضاً على «[أنتنا] نؤمن بالله»،⁽⁴⁶⁾ وأشار إلى رسالة النبي محمّد على أنّها «رسالة سماوية»، وأوحى أنّ الإلحاد أمرٌ كان يرغب بـ(إزالته).⁽⁴⁷⁾ وكان عفلق والبعثيون يرون بأنّ الإسلام دين عربي أوحى به إلى نبي عربي للشعب العربي، واعتبروا توسّعه في القرنين السابع والثامن مثلاً مبكراً على الثورة العربية. وبناءً على ذلك، لم تحل الديانة المسيحية، التي وُلد عفلق عليها، دون أن يدّعي بأنّ الإسلام كان الدين الأكثر ملاءمةً للعرب، وبعد وفاته في العام (1989)

قدّم النظام العراقي دليلاً (مشكوكاً في صحته) على أنه تحوّل إلى الإسلام سرّاً في العام (1980).⁽⁴⁸⁾

من الواضح أنّ البعثيين لم يكونوا إسلاميين، إذ لم يرغبوا بأن تستند دولتهم إلى الشريعة الإسلامية، وحملوا لواء الوحدة الإثنية-القومية عوضاً عن الوحدة الدينية. وعندما أمسكوا بزمام السلطة في العراق وسوريا سحقوا الأحزاب الإسلامية أو نفوها في كلا البلدين. ومع ذلك، كرّر صدام توكير عفلق للإسلام ورفضه للإلحاد؛ وفي خطاب ألقاه تحت عنوان («نظرة في الدين والتراث») في العام (1977)، وحظي بترويج واسع، أعلن صدام أنّ «حزبنا ... يقف دائماً إلى جانب الإيمان».⁽⁴⁹⁾ وفي العام (1982) أدرج صدام في التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث قسمًا مسهبًا حول إخلاص الحزب للإسلام، وكان هذا القسم بمثابة تصريح مؤكّد حول أيديولوجيا الحزب.⁽⁵⁰⁾

ومع ذلك، واجه النظام العراقي صعوبات في استغلال هذه الأفكار، فسمعته كنظام ثوري يعادي الإسلام بنسخته التقليدية والحديثة السياسية كليهما كانت تعني أنّه لا يمتلك ما يكفي من الخبرة اللازمة للعمل مع أيّ نوع من أنواع التنظيمات الإسلامية. ولم يكن لدى حزب البعث مكاتب مخصّصة للتواصل مع الشبكات الإسلامية بشكل يماثل مكاتب التواصل مع الطلبة أو العمّال. وسواءً كان النظام البعثي مهيناً لذلك أو لا، فلقد جاءت الثورة الإيرانية في العام (1979) والحرب العراقية-الإيرانية في العام (1980) لتترك النظام معرّضاً للانتقادات الإسلامية، ممّا جعل التواصل مع الشبكات الإسلامية أحد المتطلّبات الحاسمة للأمن الوطني. ومن حسن حظّ النظام العراقي أنّ الأحداث التي عرضته للتحديات الإسلامية هي نفسها التي جعلته يصطّف مع الدول الأخرى التي كانت مستعدّة وقادرة على مساعدته؛ إذ قضى النظام المحافظي في السعودية عقوداً في بناء شبكات من الفاعلين الإسلاميين والإسلاميين على امتداد العالم الإسلامي، وعلى الرغم من الخصومة الحادة التي طبعت العلاقة بين الرياض وبغداد غالباً إبّان الستينيات والسبعينيات، فإنّ الخطر الإيراني جمعهما. ولقد كانت السعودية قد أقيمت على أساس تفسير سنيّ طائفي متزمت للإسلام يُعرّف بالوهابية أو السلفية، ولكنّ محافظات الشرقية الغنية بالنفط كانت تقطنها الأقلية الشيعية المضطهدة، وآخر ما كانت الرياض تأمل بأن تراه هو أن تقوم الأكثرية الشيعية في العراق بإسقاط النظام البعثي بواسطة ثورة على الطريقة الإيرانية، لأنّ من الواضح أنّ السعودية ستكون الهدف التالي.

أرسلت السعودية معروف الدواليبي، وهو رئيس وزراء سوري سابق، لمساعدة العراق في العام (1983)، وكان الدواليبي كبير المبعوثين السعوديين في دبلوماسيتهم الإسلامية.

والدواليبي (المولود في سوريا عام 1909)، كان ممّن انجذب إلى الإسلاموية، وانضمّ إلى (الإخوان المسلمين)،⁽⁵¹⁾ ووضعه نهجه السياسي الإسلامي في الجانب الخاسر عند نشوب انقلاب البعث السوري في العام (1963). ومن المفارقة، بالنظر إلى إرسال السعودية له من أجل مساعدة النظام العراقي في العام (1983)، أنّ مواجهاته مع عفلق في العام (1963) أدّت إلى اعتقاله ثم نفيه نهائيًا في العام (1965).⁽⁵²⁾ وقد وجد الدواليبي ملاذًا له في الرياض، حيث كان يشارك الملك فيصل آل سعود نفوره من الأنظمة القومية العربية، فأوفدته السعودية إلى كلّ أنحاء العالم الإسلامي لتنظيم الدعم الإسلامي للسياسة السعودية.⁽⁵³⁾ وفي حالة تقليدية من حالات السياسة الواقعية، تغاضى النظام العراقي وعفلق عن عدائهما التاريخي والأيدولوجي للسعودية والدواليبي خدمةً للمصالح الأمنية.

أحضر الدواليبي مجموعة واسعة من الفاعلين الإسلاميين والإسلامويين إلى بغداد من كلّ أنحاء العالم الإسلامي للاجتماع في إطار ما دعاه النظام العراقي («المؤتمر الإسلامي الشعبي»)، وضمّ المؤتمر الأوّل في العام (1983) (280) مشاركًا من⁽⁵³⁾ بلدًا؛ وفي العام (1985) نظّم الدواليبي مؤتمرًا ثانيًا ضمّ أكثر من (300) مشارك. وقد شارك في المؤتمر قائمة مذهلة من المسؤولين الدينيين والفقهاء والناشطين، ومن بينهم: وزراء سابقون للأوقاف والشؤون الدينية من المغرب ومصر وسوريا، بالإضافة لعدد من كبار السلفيين السعوديين والديوبندية الباكستانيين، وجاء المشاركون الآخرون من إفريقيا وجنوب شرق آسيا، وحتى أمريكا الشمالية.⁽⁵⁴⁾ وطرح المؤتمران الحجج الفقهية الإسلامية ضدّ سياسات النظام الإيراني، ثمّ ورّعا نتائجهما على كلّ أرجاء العالم الإسلامي، بل إنّ النظام العراقي ترجم هذه النتائج إلى الفارسية، واستخدم الفروع الخارجية لحزب البعث في نشرها على نحو خفي في إيران وبين الإيرانيين القاطنين في دول الخليج العربي.⁽⁵⁵⁾

وفي النصف الثاني من الثمانينيات وسّع النظام هذه الجهود من أجل «تحييد» (حسب تعبيره) الإسلاميين العرب السنّة الذين دعموا إيران، كالإخوان المسلمين المصريين، واستمرّ في قمع أية علامة على الإسلاموية في الداخل، ولكنّه تعاون مع الإسلامويين غير العراقيين في القضايا ذات الاهتمام المشترك. وكان صدام يحتقر الإسلامويين ولكنّه كان يعتقد بأنّ الآراء البعثية حول الإسلام ربّما تكفي «للتفاعل معهم على نحو لا يمكّنهم من القول في وجوهنا بأننا مرتدّون».⁽⁵⁶⁾

وفي العام (1987) توسّع النظام أكثر في جهوده تلك بإنشاء «منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي» واستضافة بغداد لمقرّها الدائم.⁽⁵⁷⁾ وكانت هذه المنظمة ومن

يدعمها من دول الخليج العربي قد ساعدت النظام حينذاك على إنشاء مؤسّسات إسلامية أخرى كـ(جامعة صدّام للعلوم الإسلامية) التي أتاحَت لصدّام قدرةً أفضل على التحكّم بالإسلام في العراق والتواصل مع المؤيدين المحتملين في الخارج. وعلى سبيل المثال: اشترط النظام حينذاك أن يكون نصف طلبة الجامعة المذكورة من غير العراقيين؛⁽⁵⁸⁾ وقدم النظام المنح الدراسية لجهات أجنبية «مؤثرة، من جمعيات إسلامية، ومنظّمات، وأشخاص بغرض «إنشاء مؤيدين جيدين بين المسلمين المتعاطفين مع بلدنا».⁽⁵⁹⁾ واقترح أحد ممثلي الأمانة العامّة لحزب البعث أن تقبل الجامعة الطلبة الذين لم يلتحقوا بالجامعة بعد كي يتمكن النظام بصورة أفضل من «بناء ولاء الطلبة للعراق والأمة العربية»، وأضاف أنّه يجب استهداف الطلبة في إفريقيا وجنوب شرق آسيا لأنّه يعتقد بأنّ النظام الإيراني يركّز على هؤلاء أيضًا، بالإضافة إلى أنّ المسلمين في هذه المناطق «بسطاء» جدًّا ولذلك «من السهل التأثير عليهم».⁽⁶⁰⁾ واستخدم النظام هؤلاء الطلبة الأجانب لإقامة اتّصالات وعلاقات جيّدة مع المنظّمات الدولية الإسلامية والإسلاموية في كلّ أنحاء العالم.

وسترد في فصول لاحقة مناقشة لكيفية تحوّل الشبكات الإسلامية التي أنشأها النظام العراقي في الثمانينيات إلى أداة رئيسية في السياسة الخارجية العراقية إبّان التسعينيات. ولقد انتشرت (منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي) في كلّ أرجاء العالم الإسلامي، وافتتحت فروعًا محلية، ووفّرت قناةً دبلوماسية بين بغداد والعواصم العالمية عندما كان التوتر يصيب العلاقات الرسمية؛ بل إنّ النظام العراقي أصدر جوازات سفر دبلوماسية لعلماء الدين العراقيين من أعضاء هذه المنظمة. واستخدم النظام العراقي هذه الشبكات للضغط على البلدان الأخرى في الشرق الأوسط من خلال إثارة الشغب في المساجد وتحريض المحتجّين في الشوارع. وفي التسعينيات تسبّبت هذه التصرفات بتفاقم صعوبة اصطفاة القادة العرب والمسلمين مع الولايات المتّحدة الأمريكية ضدّ العراق، حتّى عندما كانوا يدعون في اللقاءات الخاصّة بأنهم يرغبون بذلك.

الخلاصة

اتّصف العقد الأول من حكم صدّام بالدموية والاضطرابات، وكان قد ورث أيديولوجيا حزب البعث ومؤسّساته، ولكنّه أعاد هيكلتها على نحو يناسب التحدّيات التي خلقتها الهجرة الكبيرة وصعود الإسلام السياسي. وانتشرت أذرع النظام العراقي في كلّ الأوساط العربية والإسلامية حول العالم للتأثير على السياسة المحليّة والدولية. وعلى الصعيد الداخلي أنشأ صدّام نظامًا

ذا طابع شخصي شديد أصبح مرادفًا للعنف والقمع؛ فخاض حربًا طاحنة ضدَّ إيران، وسحق معارضي نظامه، وحاول التحكّم بكلّ منافذ المعلومات في العراق.

ولو لم يغزُ صدام الكويت في العام (1990) لظَلَّ نظامه يحمل سمعة القسوة المشينة، لكنّ من المحتمل أنّه ما كان ليكون له حينها إلا تأثير ضئيل على التوجّهات الأوسع في التاريخ العالمي والدولي؛ فعندما وضعت أزمة الخليج العراق في مركز السياسة العالمية، اتّخذت الأحداث التي ناقشها هذا الفصل أهمّية أوسع بشكل مفاجئ، حيث أصبح للمؤسّسات العابرة للوطنية التي أقامها النظام العراقي في الثمانينيات دور مركزي في إستراتيجيات صدام خلال أزمة الخليج، بل تعاضمت أهمّية هذا الدور بعد الأزمة. ولم تكن القوى الغربية، والولايات المتّحدة الأمريكية خصوصًا، تمتلك إلا فهمًا ضئيلًا لهذه المؤسّسات أو إمكانياتها، فتعسّر عليها اتّخاذ الرّدّ الملائم.

الفصل الثاني

أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد

في العام (1975) نُشرت مقالة مهمة لدانييل باتريك موينيهان، وهو أستاذ في جامعة هارفرد أصبح لاحقًا سفيرًا لواشنطن في منظمة الأمم المتحدة ثم عضوًا في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، ووردت فيها عبارة شهيرة: «وقوف الولايات المتحدة الأمريكية موقف المعارض» في المشهد الدولي؛⁽¹⁾ حيث بدا العالم حينذاك وهو يتحالف ضدها، ولكنَّ عوضًا عن إعلان نهاية القوة الأمريكية، شهدت أواسط السبعينيات نقطة تحوّل مع بدء واشنطن بالسيطرة على معظم العالم. وعلى الرغم من صعوبة إدراك ما كان يحدث حينذاك، فإنَّ النيوليبرالية على الطريقة الأمريكية بدأت استحكامها ببطء وأخذ الرأي العامّ العالمي بالانزياح نحو واشنطن.

وعلى النحو ذاته، وجد النظام العراقي نفسه إبّان أزمة الخليج (1990-1991) في موضع متدنٍّ، بعد أن تركه رعايته السابقون في موسكو، وبقي وحيدًا إلى حدٍّ بعيد بين دول العالم؛ ولكنه لم يكن الفاعل العالمي الوحيد الذي أصابه الاضطراب بسبب الهيمنة الأمريكية على نظام ما بعد الحرب الباردة، وكما أنَّ أواسط السبعينيات شهدت تيارًا غير مكشوف من المشاعر المناصرة لواشنطن، فإنَّ أزمة الخليج جلبت صدام إلى مقدّمة حركة المقاومة العالمية الوليدة، المنطلقة من القواعد الشعبية عمومًا، ضدَّ ما دعاه بوش («النظام العالمي الجديد»).

وقد دأب أنصار النزعة العالمية، خلال القرن المنصرم، على إعداد أدوات جديدة لإدارة أمن العالم، كالعقوبات الدولية والتفتيش عن الأسلحة. وخلقت نهاية الحرب الباردة بيئة تعاونية في مجلس الأمن للمرّة الأولى، فأصبح من الممكن اختبار هذه الأدوات الجديدة. وكان قادة أمريكا يأملون بالأبداً يؤدّي ذلك إلى المساعدة على إنهاء عدوان النظام العراقي وحسب، بل أن يؤدّي أيضًا إلى توطيد موقع واشنطن على قمة النظام الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وعلى الرغم من أنَّ هذا النظام العالمي الجديد نال شعبيةً بين دبلوماسيي الأمم المتحدة، فإنَّ الموقع الجديد الذي احتلّه العراق في السياسة العراقية كان يتفق بشكل

شبه كامل مع السرديات البعثية حول مقاومة الإمبريالية والهيمنة الغربية. وكانت النتيجة أنّ العمليات الدولية للنظام العراقي بدأت باكتساب حلفاء جدد، وأخذت دعايته الإعلامية تصل إلى جمهور جديد. ولم تتمكّن مكاسب النظام في صفوف المعارضة العالمية للهيمنة الأمريكية من إيقاف الحملة التي قادتها أمريكا في حرب الخليج، ولكنّ الأزمة ساعدت النظام العراقي على إنشاء تحالفات وعلاقات مجددة استثمرها في تحدي المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة خلال الأعوام التي تلت أزمة الخليج.

نظام عالمي جديد؟

تضافر عددٌ هائل من التبريرات لحتّ القوّات العراقية على غزو الكويت، الجارة الغنية بالنفط، في (2 آب/أغسطس 1990)، فطوال القرن العشرين كان قادة العراق يعتبرون الكويت محافظة عراقية فصلتها الإمبريالية البريطانية عن باقي البلد بشكل غير شرعي.⁽²⁾ وعلى النحو ذاته، أصرّ صدام على أنّ «الكويت هي العراق» وأنها «سُرقت»⁽³⁾، وألقى باللائمة على المكر الإمبريالي الذي لم يحرم العراق من احتياطات نفطية كبيرة وحسب، بل ممّا لدى الكويت من موانئ عميقة ومنفذ سهل إلى البحر.

وكان الكثير من العراقيين ينظرون إلى الكويتيين على أنّهم يتّصفون بالتعجرف والوقاحة، وأنّ هؤلاء الجيران الجنوبيين يفتقرون إلى أيّ تاريخ ثقافي أو سياسي، ولم يقدّموا أيّ إسهام حضاري، ولا يستحقّون ما بأيديهم من الثروات. وقد قال صدام في اجتماع مغلق مع مستشاريه: «من يظنّون أنفسهم؟ إنّهم يظنّون بأنهم أفضل من أيّة دولة عربية أخرى، وينظرون بازدراء إلى الجميع».⁽⁴⁾ ويمكننا أن نجد علامة واضحة على رأي صدام بالكويتيين في إحدى خططه لتهديّتهم بعد أيّام من الغزو، حيث قال: «أنا أعرف المجتمع الكويتي، وأعرف نوع الفساد والرفاهية التي يعيش فيها هذا المجتمع. ونحن بحاجة إلى طرف يزود شبابهم بالهبروين. يجب علينا أن نأمر أحد الأطراف بتزويدهم بالمخدّرات».⁽⁵⁾ وكان صدام يرى، ومعه الكثير من العراقيين، بأنّ الكويتيين لا رغبة لهم إلّا باللذات الرخيصة لـ(حديثي النعمة)، وأنّ أمثال هؤلاء لا يحقّ لهم أن يحكموا أنفسهم.

وكان صدام يعتقد بأنّه شنّ الحرب الطويلة المريعة ضدّ إيران في الثمانينيات نيابةً عن العرب جميعاً، ومنهم الكويتيين. وفي الواقع، شعرت دول الخليج العربية، كالكويت، بالخطر من الثورة الإيرانية وقدّمت المال للجهود الحربية العراقية. وأصرّ صدام على أنّ هذه الدول الخليجية الثرية اتّفتت على تمويل الحرب، ولكنّها «غيّرت رأيها» بعد زوال الخطر وطالبت

بتسديد ديونها.⁽⁶⁾ ورفضت الكويت إطفاء ديونها بعد الحرب على الرغم من الاعتراضات العراقية، وعانى العراق في تسديدها أثناء محاولته لإعادة البناء. وزاد الطين بلّة عندما اتّهمها صدام بالحفر المائل للوصول إلى حقول النفط العراقية، وإغراق السوق بالنفط، ممّا أدّى إلى استمرار انخفاض الأسعار وزوال جزء من أرباح العراق.⁽⁷⁾

وكان حزب البعث الذي يحكم العراق قد تأسّس على فكرة توحيد الأمة العربية، وكانت المخيلة البعثية تنظر إلى الأنظمة الملكية المحافظة (كالكويت) على أنّها تمثل تمامًا نوع الدولة الرجعية التي كان من المفترض أن تلتهمها القومية الراديكالية. وعندما نشبت المواجهة التي تلت غزو العراق للكويت اعتقد صدام بأنّ الأعلام الثورية «سُترَفَع من المغرب العربي إلى المشرق العربي»، إذ كانت خلفيته البعثية قد كوّنته على النظر إلى السياسة الجماهيرية على أنّها مفتاح توحيد العالم العربي حول القيادة العراقية، وقد أخبر مستشاريه في (7 آب/ أغسطس) بأنّ الجماهير العربية «ستشاهدنا لتعرف ما إذا كنا أقوى أم ضعفاء».⁽⁸⁾

وفي ختام هذا السياق رأيي حديثٌ لبعض الخبراء من أصحاب الرؤى المبتكرة، وهو أنّ هذه الأحداث جميعها حصلت ضمن منظومة للسياسة الدولية كانت تتطوّر حينذاك، وتصادفت مع نهاية الحرب الباردة؛ إذ كان صدام يشعر بتهديد بعض التوجّهات الدولية والإقليمية، ولا سيّما ضعف الاتحاد السوفييتي، وكان يأمل باستغلال اضطراب السياسة العالمية لصالح العراق.⁽⁹⁾

وقد اقترح بعض المحلّلين الغربيين أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية أعطت، دون قصد، الضوء الأخضر لما قام به النظام العراقي قبل الغزو بقليل، حيث قالت السفارة الأمريكية أبريل غلاسي لصدام أنّ واشنطن «لا رأي لها في نزاعاتك العربية-العربية، كخلافك مع الكويت».⁽¹⁰⁾ وهناك تجاوب جيّد بين الحجّة القائلة بأنّ غلاسي شجّعت عدوان النظام العراقي دون قصد وبين النظريات الاجتماعية حول الردع، ولكن لا يوجد دليل مهمّ يدعم الادّعاء بأنّ لقاءها بصدام كان له أيّ تأثير على أفعال النظام. ولقد لاحظ طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي حينذاك، أنّ «السفيرة غلاسي التقت بصدام ولم تقل أيّ شيء يخرج عن المألوف؛ ولم تقل، إنصافاً، أيّ شيء يمكن أن يُفسّر على أنّه تشجيع للغزو».⁽¹¹⁾ ولقد لاحظ عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين (ومنهم: الرئيس بوش الأب، ومستشار الأمن الوطني برنت سكوكروفت) وثلة من مؤرّخي الدبلوماسية المستقلين أنّ لغة غلاسي في اللقاء كانت طبيعية وتتفق مع المعايير، ولم تبتّ إشارة لصدام، ولم يشعر النظام العراقي أنّه استقبل إشارة كهذه (كما قال عزيز).⁽¹²⁾ وحتى لو أنّ غلاسي هدّدت بانتقام أمريكي في حالة الغزو فإنّ ذلك ما

(*) يعمل دانييل چارديل حالياً على إكمال رسالة دكتوراه حول هذا الموضوع في جامعة هارفرد. [المؤلّف]

كان ليغيّر حسابات النظام، إذ كان صدام يتوقّع سلفاً نشوب مواجهة مع واشنطن، ولكنه شعر بقدرته على الصمود بوجهها، فتساءل بشكل مجازي: «يعني: ما الذي سيفعلونه؟»، ثم أجاب: «كلّ ما يمكنهم فعله هو أن يجلبوا طائراتهم ثم يبدؤوا بالقصف: قصف، قصف، قصف، حالة واحدة استطاعت فيها الطائرات أن تحلّ أيّة مشكلة».⁽¹³⁾ وعلاوةً على ذلك، كان صدام يعتقد بأنّ واشنطن لن تتحمّل الخسائر البشرية، إذ افترض بأنّه إذا بدأ القتلى الأمريكيون بالتساقط فإنّ الضغط السياسي والحاجة إلى إعادة النفط الكويتي إلى السوق سرعان ما سيَجبر واشنطن على التوصل إلى تسوية مع العراق.⁽¹⁴⁾ وكان هذا المزيج من الأسباب هو الذي جعل صدام يشعر بأنّ غزو الكويت سياسة عادلة وقابلة للتطبيق.

لم يكتفِ صدام بإرسال الجيش العراقي إلى الكويت، بل قام بتصدير سياسته القمعية إليها أيضاً؛ فعين ابن عمّه علي حسن المجيد (الملقّب بعلي كيمايو لقصفه العراقيين الكرد بالغازات في الثمانينيات) لحكم المحافظة الجديدة، وكان المجيد قد أوضح قبل الغزو أنّه ينوي تطبيق مستويات العنف نفسها على ساكني الكويت (700,000 مواطن، و1.5 مليون مقيم أجنبي)، وقال لصدام: «لا أريد لها أن تكون ... كأية محافظة أخرى من محافظاتنا، فنحن مهتمون بموقعها وما في باطنها. إنّنا لسنا بحاجة إلى شعبها».⁽¹⁵⁾ وأصدر صدام أوامر مباشرة بقتل كلّ من يقاوم حكمه ونفي أسرته، فكان الكويتيون الذين يرفضون دخول قوات الأمن العراقية إلى منازلهم تتعرّض أسرهم بأكملها إلى الاعتقال وتُحرق منازلهم أمام أعينهم. وقد أُعدِم بعض السجناء أمام منازلهم تحذيراً للآخرين، وكذلك تعرّض بعض الزعماء الدينيين إلى الشنق أمام رعاياهم عندما خطبوا في المساجد ضدّ الغزو.⁽¹⁶⁾

جاءت تصرّفات النظام العراقي معاكسةً لتيار السياسة العالمية، فالحرب الباردة كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، وقبلها بعام واحد أدلى عالم السياسة فرانسيس فوكوياما بإعلانه الشهير عن «نهاية التاريخ» في العام (1989) على صفحات مجلة (ناشال إنترست)، حيث نقل حجّة الفيلسوف الألماني هيغل بأنّ التاريخ تطوّر باعتباره جدلاً لتصحيح تناقضات المنظومة السياسية؛⁽¹⁷⁾ ورأى فوكوياما بأنّ انتصار الديمقراطية الليبرالية في الحرب الباردة جاء بالحلّ لآخر هذه التناقضات، وكتب خاتمة هذا التطوّر الجدلي؛ وبالتالي: فإنّ المفهوم الفلسفي لـ(التاريخ) قد انتهى.⁽¹⁸⁾

لاقت آراء فوكوياما صدّى عند قرائه لأنّ حججه أعربت عن توجّه أوسع كان يتواجد سلفاً بشكل واسع في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات؛ ففي العام (1989) ظهر كتاب مؤثّر

عنوانه (الإدبار عن نهاية العالم) لجون ميولر، والذي احتوى توثيقاً لعملية فكرية دامت قرونًا وأدت إلى تحوّل الحرب؛ فبعد أن كانت الحرب في البدء، وفقًا لميولر، نشاطًا مبدئيًا يمارسه الناس (ولا سيّما النبلاء) لأغراض المغامرة والإثارة والمتعة، هبطت مكانتها في عصر التنوير لتصبح شرًا لا بدّ منه، وفي القرن العشرين أخذت بالتحوّل تدريجيًا إلى أمر غير شرعي على الإطلاق.⁽¹⁹⁾ وعلى النحو ذاته، ناقش المؤرّخ العسكري المرموق جون كيجان الاشمئزاز من الحرب الذي نشأ ببطء خلال ألفي عام مضت مع بدء المجتمع الغربي بتقييم «قدسية الحياة الإنسانية، واحترام حقوق الفرد، والتسامح مع رأي الأقلية، وقبول حرّية التصويت، ومساءلة السلطة التنفيذية أمام المؤسسات التمثيلية، وكل ما هو غير ذلك ممّا يعنيه حكم القانون، والديمقراطية، والأخلاق اليهودية-المسيحية».⁽²⁰⁾ وفي أوائل التسعينيات كتب جون غاديس، عميد دراسات الحرب الباردة، مقالة عنوانها (نحو عالم ما بعد الحرب الباردة)، وحاجج فيها بأنّ الحرب الباردة كان يحلّ محلّها آنذاك «تنافس بين قوى الاتّحاد والتفكّك»؛⁽²¹⁾ وحاجج بأنّ قوى التفكّك تضمّنت «مزيجًا من: سهولة الاتّصال، والازدهار غير المسبوق، والحرّية من الحرب»، بالإضافة إلى حقيقة مفادها أنّ «الأفكار تتدفّق الآن بحرّية أكثر» وأنها «استطاعت في نهاية المطاف أن تقوّض شرعية الاستبداد نفسه».⁽²²⁾ وكانت هذه الأفكار جزءًا من موجة أوسع للنزعة الإنسانية التي تسلّلت إلى دبلوماسية الحرب الباردة عندما أُدرجت في اتفاقية هلسنكي عام (1975) التي تمخّض عنها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد وجدت واشنطن بشكل متزايد، بعد اتفاقية هلسنكي، أنّ لغة حقوق الإنسان تشكّل أداة مهمّة في تنافسها مع موسكو، وقد أدّت هذه الأداة دورًا مهمًا في إنهاء الحرب الباردة، كما حاجج أحد الخبراء في وقت قريب.⁽²³⁾ ومثّل سلوك نظام صدام تحدّيًا لهذه الأفكار، فلم يكن هذا النظام يبدي أيّ أمر يوحى بنهاية التاريخ، ولا بصعود النزعة الإنسانية، ولا بسقوط الاستبداد والحرب. وبناءً عليه، كان الردّ على عدوانية النظام العراقي يتمثّل فرصةً لإدارة بوش كي تركب موجة التاريخ العالمي وتشكّله وفقًا للمصالح الأمريكية؛ ولكن لم يكن كلّ أعضاء إدارة بوش يدرك هذه الفرصة بشكل مباشر، إذ كان الشعور السائد في أوّل اجتماع لمجلس الأمن الوطني بعد غزو الكويت يختصره القول: «انظروا، يؤسفنا جدًّا ما حدث للكويت، ولكنّها ليست سوى محطة وقود، ولا يهمّ ما إذا كانت العلامة التجارية لهذه المحطة هي (سينيكليير) أو (إكسون)،^(**) فما

(*) يجدر أن نشير هنا إلى أنّ هذا التحليل لا يفترض النجاح الحتمي لقوى الاتّحاد، ولا يفترض حتّى أنّه ينبغي

عليها ذلك. [المؤلّف]

(**) سينيكليير (Sinclair) وإكسون (Exxon): من كبرى شركات النفط الأمريكية. [المترجم]

الذي يمكننا فعله على أية حال؟ ألا يمتلك العراق أكبر جيش في الشرق الأوسط؟ ألا تفصلنا مسافة طويلة عن مسرح الأحداث؟»⁽²⁴⁾ ولقد كان وزير الدفاع ديك چيني يعتقد بأن العالم يحتاج إلى النفط الكويتي، لا إلى الكويت، وعلى هذا الأساس فإن من يبيع هذا النفط، سواء كان العراق أو الكويت، في السوق المفتوح لا يؤثر في الحقيقة على المصالح الأمريكية؛ وكان قائد هيئة الأركان المشتركة، الجنرال كولن پاول، لا يرى بأن واشنطن يجب عليها «الذهاب إلى الحرب من أجل الكويت»، بل إنه تساءل في إحدى المرات: «هل هنالك من يعبأ بالكويت حقاً؟». ولقد حاول المسؤولون في إدارة بوش أن يفصلوا قضية الكويت عن قضايا أمنية إقليمية أخرى أكثر أهمية، كحماية السعودية، الحليف الغني بالنفط الذي يتفوق في مساحته على الكويت بكثير، فحاجج ريجارد دارمان، مدير مكتب الإدارة والموازنة، بوجود «فرق بين ما يمكن فعله للدفاع عن السعودية وبين تحرير الكويت»، وبالتالي: «توجد فرصة للدفاع عن السعودية إذا فعلنا كل ما يمكننا فعله، أمّا بشأن الكويت، فأشعر أنه أمر غير مجدٍ»⁽²⁵⁾ لم يرَض بوش ومستشاره للأمن الوطني برنت سكوكروفت عن هذا النقاش، وخشياً من أنه أفرط في التركيز على («سعر النفط») والأمن الإقليمي، والأهم من ذلك أنه فشل في استيعاب الفرصة التي قدّمها النظام العراقي، إذ لاحظ سكوكروفت أنّ هذه النقاشات عاملت الغزو على أنه «من الأزمات المعتادة»، لا على أنه «الأزمة الكبرى في عصرنا»، وكان أكثر خشيةً من «العواقب ... المترتبة على ظهور نظام ما بعد الحرب الباردة»⁽²⁶⁾ وبعد ذلك بأسبوع، قرّر بوش أنّ واشنطن ستردّ عسكرياً، وأوضح أنّ المسألة المطروحة، وتبرير الردّ الأمريكي، هو النظام العالمي، فقال: «ما سنفعله هو أننا سنرسم مستقبل العالم خلال الأعوام المئة القادمة»، معلناً: «الأمر بهذا القدر من الضخامة»⁽²⁷⁾.

يوصف بوش الأب غالباً بأنه كان يتبع الواقعية في السياسة الدولية، إذ كان يراعي الحذر في الشؤون الدولية، وكان يفهم مخاطر تجاهل الجوانب الواقعية للسلطة؛⁽²⁸⁾ ومع ذلك، فإنّ المثالية التي تضمّنها ردّه في أزمة الخليج كانت تتفق بشكل جيّد مع جوانب من رؤيته الشاملة الأوسع، فلقد بلغ سنّ الرشد وهو طيار في القوّة البحرية الأمريكية إبّان الحرب العالمية الثانية، وعلمته الحرب مخاطر استرضاء أمثال صدام، والذي صوره بوش على أنه تجسيد للشر. وعلى الرغم من سهولة التغاضي عن مقارنات بوش الكثيرة لصدام بهتلر على أنّها انتهازية محضة، فليس هنالك ما يدلّ على أنه لم يكن صادقاً فيها، فالخلفية المجتمعية لبوش، باعتباره من النخبة المتميّزة في منطقة نيوإنكلند الأمريكية، جعلته يحمل إيماناً عميقاً بصلاح أمريكا وديمقراطيتها، بل إنه سبق فوكوياما في المحاجة بأنّ الديمقراطية الليبرالية

تفوّقت على كلّ المنظومات السياسية الأخرى عندما ادّعى ذلك في خطاب افتتاح ولايته الرئاسية في (كانون الثاني/يناير 1989). وفي الواقع، كان «بوش يعتقد بأنّ تيّار التاريخ تدفّق باتجاه نهاية ديمقراطية محتومة»، كما حاجج أحد المؤرّخين المرموقين في معرض تناوله لدبلوماسية بوش.⁽²⁹⁾

وإذا كان بوش حينها بحاجة إلى ما ينّبّهه إلى حرجة أزمة الخليج، فلقد توفّر له ذلك في نهاية الحرب الباردة، إذ أمضى بضعة شهور سبقت غزو الكويت في التعامل مع توحيد ألمانيا، وهي قضية تبوّأت مركز النظام العالمي منذ القرن التاسع عشر، فكانت هذه القضية، ومعها مشكلات استرضاء القادة الدكتاتوريين والعدوان بلا رادع، في مقدّمة ما يشغل باله عندما اجتاحت القوّات العراقية الكويت في (2 آب/أغسطس)؛ فلم تكن قضية توحيد ألمانيا إلّا قسمًا واحدًا من عملية إنهاء الحرب الباردة، وأدّى تواصل بوش مع موسكو أيضًا إلى التأثير على أفكاره بشأن العراق، ففي (9 أيلول/سبتمبر 1990) التقى بوش بالرئيس السوفييتي ميخائيل غورباچيف في فنلندا، وقال له: «أعتقد بأنّ هنالك فرصة لنشوء نظام عالمي جديد من هذه المأساة [أي: أزمة الخليج]»، وهذا ما وافق عليه غورباچيف بعد شيءٍ من النقاش.⁽³¹⁾

وبعدها بيومين، ألقى بوش في (11 أيلول/سبتمبر 1990) خطابًا في الكونغرس نال تغطية إعلامية واسعة، وفيه أعرب عن اعتناقه الكامل للسردية اليوتوبية حول نهاية التاريخ، فربط بين نهاية الحرب الباردة وبين لقائه الأخير مع غورباچيف وأزمة الخليج، وشرح أنّ «الأزمة في الخليج العربي تقدّم أيضًا، على الرغم من فداحتها، فرصةً نادرةً للتحرك باتجاه حقبة تاريخية من التعاون»، وبين بصراحة أنّ إقامة «نظام عالمي جديد» كان من أحد أهداف النزاع القادم، وأنّ الأزمة ستتمخّض عن «عصر جديد أكثر حرّيّةً من خطر الإرهاب، وأقوى في السعي إلى العدالة، وأكثر أمنًا في البحث عن السلام. إنّه عصر يمكن فيه للأمم العالم، شرقًا وغربًا، وشمالًا وجنوبًا، أن تزدهر وتعيش في وئام»؛ وهذه الكلمات لا تشير إلى مسعى عادي في السياسة الخارجية، إذ شرح بوش ما يريد بقوله: «لقد بحثت مئات الأجيال عن هذا الطريق الوعر إلى السلام، وفي أثناء ذلك نشبت آلاف الحروب على امتداد الكدح البشري»، ومع ذلك فإنّ النزاع القادم في الخليج من شأنه أن يتيح أخيرًا إمكانية ظهور «عالم تعترف فيه الأمم بالمسؤولية المشتركة عن الحرّيّة والعدل؛ عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف». ووعد بوش بأنّ النظام العالمي الجديد سيحلّ فيه «حكم القانون» محلّ «شريعة الغاب» حتّى في الشؤون الدولية، وتزول حسابات (الحقّ للقوّة) التي سادت في العصور السابقة لتحلّ محلّها منظومة تقوم على أحكام لمؤسّسات دولية من أمثال منظّمة الأمم المتّحدة.⁽³²⁾

بدا نقاش بوش حول نظام عالمي ليبرالي غريباً في نظر المراقبين الأكثر تشكيكاً بالدوافع، بل رأى بعضهم بأنه مضلل بشكل متعمد؛ إذ ورد في ما سبق أنّ سياسة بوش الخارجية كانت تُصوّر في العادة بأنها واقعية لا على أنها ليبرالية، ولم يكن قد مضى وقت طويل على ما قام به بوش في العام (1989) من الإشراف على الغزو الأمريكي لپاناما على الرغم من وجود معارضة أمريكية قوية لذلك.⁽³³⁾ ويضاف إلى ذلك أنّ الأهداف الرسمية السريّة التي قدّمها بوش للجيش الأمريكي حول أزمة الخليج في (آب/أغسطس 1990) وحرب الخليج في (كانون الثاني/يناير 1991) لم تحتوِ أية إشارة إلى نظام عالمي ليبرالي أو ما بعد الحرب الباردة.⁽³⁴⁾ ولذلك أحسّ محلّون مشكّكون، وحتى بعض كبار مسؤولي إدارة بوش، بأنّ هنالك إفراطاً في طرح مفهوم النظام العالمي الجديد، ومالوا عوضاً عن ذلك إلى وجود اعتبارات أقلّ مثالية تشكّل الدوافع الرئيسية لحرب الخليج، كالسلطة والنفط والأمن الإقليمي، وأعرضوا عن النظام العالمي الجديد باعتباره تشدّقاً خطابياً وحسب.⁽³⁵⁾

ومهما كان الالتزام الشخصي لبوش بالنزعة العالمية الليبرالية، فإنّ لغته المثالية قوّت جهوده الدبلوماسية لبناء تحالفٍ لشنّ الحرب ضدّ العراق؛ فسرعان ما طلبت السعودية الدعم الأمريكي وذهب الجيش الأمريكي ليعسكر في الجزيرة العربية، قلب العالم الإسلامي. وأقام بوش وسكوكروفت ووزير الخارجية جيمس بيكر تحالفاً واسعاً مع عدد من الدول، ووفّرت الحرب الباردة التي كانت تلفظ أنفاسها حينذاك فرصاً جديدة، إذا دعمت موسكو الجهود الدبلوماسية الأمريكية ضدّ عميلها السابق في بغداد، ولهذا انضمّ إلى التحالف، بالإضافة إلى دول حلف الناتو ودول الشرق الأوسط المؤيِّدة للغرب، بعض دول حلف وارسو (كپولندا وچيكوسلوفاكيا وهنغاريا) ودول معادية للغرب تقليدياً (كسوريا).

ومرّرت واشنطن بضغوطها سلسلةً من القرارات الملزمة في مجلس الأمن، واستند بعضها إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة في تطبيق العقوبات على العراق، وكانت تلك لحظةً مفصليّةً في التاريخ الدولي، فطالما كانت العقوبات عنصراً من عناصر فنّ الحكم، ولكنّ فكرة فرض القانون الدولي والنظام العالمي بواسطة العقوبات كانت تمتدّ بجذورها إلى القرن التاسع عشر حين كان ناشطو السلام يبحثون عن بدائل للحرب.⁽³⁶⁾ وكان المفهوم مدمجاً في تصوّراتٍ حول الأمن الجماعي جرى تحويلها إلى قوانين بعد الدمار الذي خلّفته الحربان العالميتان وفشل عصبة الأمم؛ فتبوّأت منظمة الأمم المتّحدة مركز نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أقامت نظاماً قانونياً عالمياً مُصمّماً للاستعاضة عن الحرب العدوانية كلياً. والأهمّ من ذلك أنّ ميثاق الأمم المتّحدة تضمّن الفصل السابع الذي منح الأمم المتّحدة

سلطة فرض قراراتها (والالتزام بالقانون الدولي) بواسطة العقوبات، وكذلك بالعمل العسكري إذا لزم الأمر.⁽³⁷⁾

وعلى الرغم من ذلك، خلقت خصومات الحرب الباردة لعبة صفرية الحصيلة، حالت دون أن تؤدّي الأمم المتحدة الدور الذي توقعه من أسسوها؛ فلم يلجأ مجلس الأمن إلى الفصل السابع بشكل صريح إلا مرتين خلال الحرب الباردة: الحالة الاستثنائية المتعلقة بكوريا في العام (1950) حين قاطع ممثلو الاتحاد السوفييتي مجلس الأمن مؤقتاً وصوّت الأعضاء الباقون على التفويض باستخدام القوّة العسكرية، والحالة الثانية المتعلقة بروديسيا⁽³⁸⁾ في العام (1966) حين أعلنت حكومة روديسيا الاستقلال عن بريطانيا للمحافظة على حكم الأقلية البيضاء على الأكثرية السوداء، فصوّت مجلس الأمن على رفض إعلان روديسيا الاستقلال وفرض عليها العقوبات للمرة الأولى في التاريخ.⁽³⁸⁾ وقد اتفق الجميع على أنّ النظام الحاكم في روديسيا عنصري يثير الاشمئزاز، ولكن هذه القضية كانت ثانوية إلى حدّ لا يكفي لتشكيل النظام العالمي أو التأثير على أفكار دولية حول الحرب والسلام.

وبالإضافة إلى الجمود الذي أصاب مجلس الأمن خلال الحرب الباردة بسبب التنافس بين القطبين العالميين، كان توسيع عضوية الأمم المتحدة في الخمسينيات والستينيات يعني بدء هيمنة الدول غير الغربية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى. وكانت الكثير من هذه الدول ذات العضوية الجديدة تصرّح بانتقادها للسياسات الأمريكية. وفي ظلّ جمود مجلس الأمن، وعداوة الجمعية العامة، حدث تدهور حادّ في المواقف الأمريكية من النزعة العالمية والأمم المتحدة في الستينيات وأوائل السبعينيات.⁽³⁹⁾ ولكنّ رياح العالم عادت لتهبّ على نحو يخدم مصالح واشنطن، بشكل غير ملحوظ، بدءاً من السبعينيات، إذ تسرّب خليط من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية والدمقرطة إلى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات، وترافق ذلك مع تزايد نظر الحكومات إلى واشنطن على أنّها نموذج للحريّة السياسية والنجاح الاقتصادي. وفي نهاية المطاف، انتشرت هذه الموجة إلى أوروبا الشرقية مكتسحةً الأنظمة الشيوعية من برلين إلى موسكو.⁽⁴⁰⁾

منح غزو الكويت لواشنطن فرصة تعزيز هذه التوجّهات الليبرالية أكثر بواسطة تقوية مجلس الأمن ليؤدّي مهمته المناطة به. ولقد حاجج المؤرّخ پول كندي بأنّ أزمة الخليج كانت

(*) روديسيا: دولة عنصرية في إفريقيا أنشئت واستمرت في المدة (1965-1979)، ولم تحصل على الاعتراف الدولي. حلّت محلّها دولة زيمبابوي الحالية بعد صراع دموي انتهى بهزيمة المستوطنين البيض وتولّي السكان الأصليين للحكم. [المترجم]

«المثال النموذجي لما فكّر به المخطّطون [أي: مخطّطو تأسيس منظمة الأمم المتّحدة] في العامين (1944-1945)» في مجال فرض القانون الدولي.⁽⁴¹⁾ وكان الكثير من الأطراف المعنية مغرماً باحتمال قيام نظام عالمي جديد على أساس أمثال هذه المبادئ، وبدا أن الاندفاع منذ مئة عام لإعادة النظر في الحرب والسلام قد وصل إلى مرحلة الإثمار أخيراً. وكان هذا الدعم الواسع ضرورياً لأنّ «العقوبات فشلت في الماضي بسبب عدم وقوف البلدان جنباً إلى جنب في فرضها» وفقاً لما أخبر به بوش قادة العالم في محادثات خاصة؛⁽⁴²⁾ وكذلك أخبر وزير الخارجية جيمس بيكر قادة العالم بأنّ «غزو العراق غير المبرّر للكويت، واستمراره باحتلالها، هو اختبار سياسي للكيفية التي سيعمل بها نظام ما بعد الحرب الباردة»،⁽⁴³⁾ وأوضح قائلاً: «ما هو على المحكّ حالياً: تشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة، وما إذا كان سيكون هنالك قواعد أساسية متحصّرة للسلوك».⁽⁴⁴⁾

وقد أطلق خابيير پيريس دي كوبيار، الأمين العام للأمم المتّحدة حينذاك، صفة «غير المسبوق» على نمط وشدة تطبيق مجلس الأمن للفصل السابع في أزمة الخليج، واعتبره عرضاً لإمكانيات الأمم المتّحدة؛ وهذا ما كان يميل بعض الأطراف الفاعلة الدولية المهمة إلى الاتفاق معه، فعند التصويت على تشديد العقوبات على العراق في (أيلول/سبتمبر 1990) قام (13) وزير خارجية بتمثيل (15) عضو من مجلس الأمن شخصياً، حيث تضمّن الاجتماع وزراء خارجية الدول دائمة العضوية جميعها، وهذا ما لم يحدث سابقاً إلاّ مرتين.⁽⁴⁵⁾

وكان الدعم المتحمّس الذي حظيت به المقاربة الأمريكية في الأمم المتّحدة يعود جزئياً إلى آمالٍ عمرها ألف عام بظهور نظام عالمي جديد. وقد أخبر قادة الدول بوش خلال الاجتماعات الخاصة أنّهم ينظرون إلى ما تقوم به واشنطن في الأمم المتّحدة على أنّه جزء من «توجّه كبير في التاريخ» أتاح فيه التحوّل الحاصل في العلاقات السوفيتية-الأمريكية للعالم بأن يقف في مواجهة العدوان.⁽⁴⁶⁾

وحاجج پيريس دي كوبيار بأنّ توظيف الفصل السابع في أزمة الخليج بيّن «أنّ طريقة الفرض تختلف في نوعيتها عن أسلوب الحرب»، ويكمن الاختلاف في أنّ هذه الطريقة «تسعى إلى تقليص المعاناة غير المبرّرة».⁽⁴⁷⁾ وهنالك غيره ممّن نظر إلى ما هو أبعد من أزمة الخليج، فرأى بأنّ النظام العالمي الجديد «توسّع غير مسبوق لمسؤولية الأمم المتّحدة وسلطاتها في المجال الإنساني».⁽⁴⁸⁾ وبناءً على ذلك، ظهرت أزمة الخليج، منذ وقت مبكّر جدّاً، على أنّها محاولة لتشكيل طبيعة العمل الحربي والنظام العالمي على أساس نمط جديد للسياسة الدولية يتّصف بأنّه أكثر ليبرالية وإنسانية. وهذا النظام العالمي الجديد ينصّب واشنطن زعيماً

بلا منازع على المنظومة الدولية، ويقوّي الأمم المتحدة للمحافظة على النظام كي تتحمّل الكثير من العبء الملقى على كاهل واشنطن التي كانت في أفضل أحوالها حينذاك.

العراق يعارض العالم

أدّى نجاح الدبلوماسية الأمريكية خلال أزمة الخليج إلى الضغط على العمليات العراقية في الخارج، فأغلقت عدد من الدول السفارات والقنصليات العراقية فيها؛⁽⁴⁹⁾ وحتى في الدول التي استمرت فيها السفارات العراقية بالعمل، كان العراقيون المتصلين بالنظام يُعامَلون كمشتبه بهم، ويتعرّضون للإبعاد أحياناً. وعلى سبيل المثال، أرسل البعثيون العراقيون تقارير بأنّ ضباط الاستخبارات الباكستانية وضعوا أجهزة تنصّت على هواتفهم ودسّوها في منازلهم، وكانت إحدى سيّاراتهم مكوّنةً بشكل شبه دائم خارج السفارة العراقية؛⁽⁵⁰⁾ ووصل الأمر في إحدى المرّات إلى أن يستدعي وزير الخارجية الباكستاني السفير العراقي وينبّهه إلى ضرورة بقائه ضمن «حدود العمل الدبلوماسي».⁽⁵¹⁾ وفُرضت قيود مماثلة على السفارات العراقية في الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا؛ إذ جرى تقليص نطاق تحرّك الدبلوماسيين العراقيين بشدّة، وأبعد البريطانيون أربعين من كبار البعثيين، ومنهم الملحق العسكري وتسعة ضباط آخرين.⁽⁵²⁾

وكذلك تعرّضت العمليات العراقية في الجامعات لمراقبة مشدّدة؛ ففي بريطانيا تلقّى رئيس اتّحاد الطلبة العراقيين هناك، والذي كان يدرس الإحصاء في جامعة لندن، رسالةً رقيقةً جدّاً تقول: «سيدي العزيز، قرّرت وزارة الخارجية أنّ مغادرتك للمملكة المتّحدة تصبّ في الصالح العامّ لأسباب تتعلق بالأمن الوطني»، وأمهل ثمانية أيّام للمغادرة، وإلا فمصيره الاعتقال؛⁽⁵³⁾ وطُلب من طلبة عراقيين آخرين يدرسون موادّ حسّاسة كالفيزياء النووية أن لا يستمرّوا بدراساتها.⁽⁵⁴⁾

وعلى النحو ذاته، بدأ الفرنسيون بمراقبة الطلبة العراقيين والبحث عن أيّة صلات تربطهم بحزب البعث أو النظام العراقي؛ وفي حالة الكشف عن معلومات تثير الشبهة كانت الحكومة الفرنسية تلغي تسجيل الطالب في الجامعة.⁽⁵⁵⁾ وكان هنالك حينذاك طالب عراقي يعدّ رسالة دكتوراه في المسرح بجامعة السوربون، وقد أرسل تقريراً يقول بأنّه عند غزو الكويت قام الطلبة العراقيون «بتكثيف نشاطاتنا السياسية والإعلامية في فرنسا»، ونظّم هو ورفاقه «تظاهرات وتجمّعات لمساعدة بلدنا المقاتل ورئيسه المحبوب»، وأنهم «نفّذوا حملة واسعة لتوزيع عشرات الآلاف من المنشورات والبيانات»؛ ونتيجةً لـ«نشاطات التأثير المكثّفة» التي قام بها، اقتحم عناصر مكافحة التجسس الفرنسيون منزله واعتقلوه أمام أسرته.⁽⁵⁶⁾ وتفاقت

مشكلة إبعاد الطلبة العراقيين من أمثاله ووصلت إلى حدّ بدء النظام العراقي بإعداد سجلّ لهذه الحالات، وبلغ عدد صفحات هذا السجلّ (750) صفحة وتضمّن حالات من كلّ أنحاء العالم.⁽⁵⁷⁾ وأدّى اعتقال قادة الطلبة إلى أن تعمل منظمات حزب البعث في السفارات على تولّي السيطرة المباشرة على اتّحادات الطلبة العراقيين.⁽⁵⁸⁾

أوقع تفكيك الشبكات البعثية، ولا سيّما اتّحادات الطلبة، في الخارج ضرراً كبيراً بعمليات التأثير، إذ اتُّهم من ينتمي لهذه الاتّحادات بأنهم («جواسيس لصدّام»)، وبدا الكثير من الطلبة العراقيين بالابتعاد عنها.⁽⁵⁹⁾ وقد اشتكى تقرير للنظام في (تشرين الأوّل/أكتوبر 1990) من أنّ التظاهرات في بعض البلدان «ليست بالمستوى المطلوب بالمقارنة مع العدد الكبير من العراقيين، ولا سيّما الطلبة [العراقيين] في هذه الدول». ⁽⁶⁰⁾ ولكنّ النظام كان يعاني من مشكلة أكبر، وهي أنّ الدول الأجنبية كانت تحاول تأليب العراقيين على نظام البعث، إذ بدأت الدول الغربية (كفرنسا وبريطانيا) بالضغط على الطلبة العراقيين لطلب اللجوء السياسي، وعرض عليهم المال والمسكن وإمكانية استكمال دراساتهم، وكلّ ما يجب عليهم فعله هو التعاون مع الأجهزة الأمنية المحليّة.⁽⁶¹⁾

وكان الانشقاق هاجساً حقيقياً للنظام، إذ قرّر الكثير من البعثيين العراقيين القاطنين في الخارج أن لا يعودوا إلى العراق؛ وربّما كان أرفع هؤلاء المنشقّين رتبةً هو السفير العراقي في واشنطن محمّد المشاط. إذ كان المشاط ملتزماً ببعثيته منذ سنّ مبكّرة (وُلد 1935)،⁽⁶²⁾ ولكنّ الصعود العنيف لصدّام إلى سدة الحكم أشعره بالقلق، فبدأ يدّخر المال تحسّباً لاضطراره إلى الانشقاق يوماً ما. وكان قد تبوّأ عدداً من المناصب الدبلوماسية المهمة خلال الثمانينيات، ممّا أدّى إلى تعيينه سفيراً في واشنطن في العام (1989). وقد أقنعتّه أزمة الخليج بأنّ النظام في بغداد غير قابل للإصلاح؛ وعندما أُغْلِقَت السفارة في واشنطن في (كانون الثاني/يناير 1991) حجزت له وزارة الخارجية رحلة إلى فيينا، حيث كان من المُفترض بعدها أن يتابع سفره إلى العراق. وصعد المشاط إلى متن طائرته المتّجهة إلى النمسا وهو لا ينوي العودة إلى العراق إطلاقاً، ممّا وضعه وأسرته في موقف حرج، لأنّ ضباط الاستخبارات العراقيون في فيينا كانوا سيغتالونه إذا علموا بخبطه للانشقاق، وكان يعتقد أيضاً بأنّ المخابرات الأمريكية كانت تحاول تجنيده. وفي أحد الأيام اتّصل به في غرفته بالفندق رجل يتكلّم بلكنة أمريكية عرف نفسه بأنّه يدعى («جونز») فقط، وطلب منه اللقاء، وفي اللقاء عرض عليه تقديم (البطاقة الخضراء) له ولعائلته؛ وفي النهاية استلم المشاط عرضاً بـ («التقاعد») في كندا، حيث حصل على الإقامة الدائمة فيها.⁽⁶³⁾

شكّلت (قضية المشاط)، كما دُعيت في كندا، مشكلة كبيرة للبعثيين، وسيرد في الفصول التالية كيف أنّ الانشقاقات استمرّت لتقوّض مضجع النظام طوال التسعينيات؛ ولكنّ هذه الانتكاسات الفعلية المؤثّرة لم تحل دون تحقيق النظام لمكاسب عالمية مهمّة خلال أزمة الخليج، إذ ألهب النزاع مشاعر الكثير من القوميين العرب والإسلاميين، وحتّى من كان يشعر بالقلق إزاء الغزو أسخطه أكثر احتمال شنّ هجومٍ تقوده أمريكا على دولة عربية مسلمة.

تحشيد الحلفاء

بدأ النظام، في وقت يكاد يتزامن مع الغزو في (2 آب/أغسطس)، بإرسال تيار مستمرّ من التعليمات للبعثيين العراقيين خارج العراق، إذ أمرهم باستخدام كل صلاتهم وإمكاناتهم لتحشيد الجماهير العراقية والعربية والإسلامية والأجنبية، وأن يعملوا لذلك من خلال الأحزاب والنقابات المحليّة، بالإضافة لمن يتزعمون العمل السياسي والإنساني والثقافي والمجتمعي، لتنظيم «تظاهرات غاضبة» ضدّ «أمريكا والصهاينة وحلفائهم من مصاصي الدماء الذين يشتركون معهم». وطلب حزب البعث من أتباعه أن ينظّموا اعتصامات وتجمّعات في الأماكن الدينية ومكاتب الأمم المتّحدة والمنظّمات الإنسانية وأي موضع آخر له تأثير في مناطقهم.⁽⁶⁴⁾ وتوجّب على البعثيين في الخارج أن يتدبّروا استحصال بيانات من الحلفاء المحليين لدعم صدّام و«حكومة الكويت الحرّة» التي أنشأها النظام وحاول تقديمها على أنّها مبادرة كويتية أصيلة.⁽⁶⁵⁾

واستطاعت النشاطات الأوليّة أن تنجز بعض التأثيرات المحدودة، ضمن هذا المستوى العمليّاتي، ولا سيّما في الأوساط المعروفة تقليدياً بدعمها لنظام بغداد. وفي (7 آب/أغسطس)، وبعد أقلّ من أسبوع على الغزو، حدّر الحسن الثاني، ملك المغرب، بوش من أنّه قد جرى «افتتاح مكاتب تجنيد عراقية في موريتانيا» وأنّها «سجّلت (500) مجنّد فعلاً».⁽⁶⁶⁾ وشهدت عدد من المدن الأردنيّة تظاهرات حاشدة لتأييد صدّام.⁽⁶⁷⁾ وفي (أيلول/سبتمبر) من ذلك العام، التقى في الأردن عدد من اتّحادات الطلبة العربية في العالم وأعلنت «تشكيل فيلق للإغارة على المصالح الأمريكيّة إذا نفّذت الولايات المتّحدة أيّة أعمال عدوانية ضدّ العراق»، وبالغت بوضوح عندما ادّعت بأنّ «عشرات المنظّمات ومئات الآلاف من العرب مستعدّون للتطوّع».⁽⁶⁸⁾ وفي السودان شجّب اتّحاد طلبة جامعة الخرطوم «ترهيب الدولة العراقية بموقف أجنبي إمبريالي»، وكذلك أرسل رسالة إلى صدّام تمجّده لدفاعه عن العالم العربي والإسلامي ضدّ «دنس الهيمنة الإمبريالية»؛⁽⁶⁹⁾ وفي الأسبوع الثاني من (آب/أغسطس) شارك أكثر من (200,000) سوداني في مسيرة لدعم العراق.⁽⁷⁰⁾

وفي بقاع أخرى من العالم استخدم البعثيون أفكاراً وشبكات مختلفة لحشد الدعم؛ وعلى سبيل المثال: عمل هؤلاء من خلال المراكز الكاثوليكية وحركات العدالة الاجتماعية الكاثوليكية في الدول ذات الأغلبية الكاثوليكية على امتداد العالم.⁽⁷¹⁾ وبالإضافة لذلك، استخدم النظام المسيحيين الذين استمالهم في العراق لحشد الدعم في الخارج ضمن المنظمات المسيحية الدولية.⁽⁷²⁾

وصمّم النظام عملياته على نحو يلائم غرض الوصول إلى أسماع جمهور جديد؛ وعلى سبيل المثال: استخدمت خلايا البعثيين في الولايات المتحدة شعارات من قبيل: «لماذا تضحون بأبناء أمريكا من أجل أسر طغاة فاسدين» و«لا نريد فيتنام ثانية»، وانتقدت («شيوخ النفط»)، وحاجبت بأنه «لا يمكن مقارنة دماء الأمريكيين بسعر النفط».⁽⁷³⁾

وعلى الرغم من أن السرديات الأمريكية الشعبية لحرب الخليج قدّمت هذه الحرب على أنها كانت تتمتع بدعم واسع بين عموم الناس، فإنّ هذا الشعور تجاه الحرب كان بطيء التطور في كثير من جوانبه، بل إنّ الحرب كانت تثير خلافاً حقيقياً في الأشهر الفاصلة بين غزو الكويت وبداية العمليات التي قادتها واشنطن ضدّ العراق في (كانون الثاني/يناير 1991)، فالتصويت على التفويض بشنّ الحرب لم يُمرّر في مجلس الشيوخ الأمريكي إلا بفارق خمسة أصوات، وصوّتت أغلبية الديمقراطيين ضدّه في مجلسي الكونغرس كليهما. واستفادت شعارات الخلايا البعثية في الولايات المتحدة من المشاعر الشعبية المناوئة للحروب هناك، وحضر مئات الألوف من المحتجّين نشاطات أخرى على امتداد البلد؛ وعلى الرغم من استحالة قياس تأثير ما قام به البعثيون العراقيون هناك، فإنّهم عملوا سرّاً على المساعدة في تنظيم بعض هذه التظاهرات وجعلوا الحشود تردّد الشعارات التي أعدّوها. ولذلك حقّق النظام بعض النجاح العمليّ في حملته للتأثير، وذلك على الأقلّ من خلال العثور على شركاء يماثلونه في التوجّهات؛⁽⁷⁴⁾ ولكنّه عجز عن ترجمة هذه النجاحات إلى نوع من التأثير الإستراتيجي القادر على المسّ بنتيجة الحرب.

وشهدت أوروبا الغربية احتجاجات مماثلة، إذ جرى تحشيد أكثر من (200,000) متظاهر في كلّ أنحاء ألمانيا، وامتأّت عاصمتا بريطانيا وفرنسا، وكلاهما من أعضاء تحالف حرب الخليج، بعشرات آلاف المحتجّين. وكان اليساريون على رأس التظاهرات الأوروبية، ومعهم النقابات، وأنصار البيئية، وناشطو السلام.⁽⁷⁵⁾

وفي غمرة هذه الموجهة من المشاعر المناهضة للحرب تغيّر الوضع السياسي للمغتربين العراقيين، وجاءت النتائج لتهيئ المجال وتتيح الفرص أمام عمليات التأثير العراقية طوال

ذلك العقد بأسره. ولقد كان في العراق أحد أكبر الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط إبّان أواسط القرن العشرين، ولكن الأنظمة القومية المتلاحقة سحقته وأرسلت الكثير من أعضائه إلى المنافي كستوكهولم ولندن؛ وفي الثمانينيات شكّل هؤلاء المعارضون جزءاً مهماً من التحالفات اليسارية، ولا سيّما عندما كانت الحكومات الغربية تدعم النظام العراقي في الحرب العراقية-الإيرانية؛ وقد وصف الكاتب البريطاني نيك كُون الوضع حينذاك بقوله: «عندما كنتُ أذهب إلى الاجتماعات اليسارية في أواخر الثمانينيات كنتُ أسمع أنّ العراق يُلخّص كلّ النفاق المقيت للغرب الذي يُفترضُ بأنه «ديمقراطي»، فالعراق كان بلداً منكوباً يحكمه نظام مريع يتّبع نموذج الأنظمة الدكتاتورية الأوروبية في الثلاثينيات».⁽⁷⁶⁾ ومع ذلك، فعندما بدأت الحركات المناهضة للحروب بالتركيز على الحرب الأمريكية ضدّ العراق أصبح منتقدو النظام العراقي يعبرون عن عدم ارتياحهم منه في أحسن الحالات. وعلى سبيل المثال: كان كنعان مكّية منفيّاً عراقياً ذا خلفية تروتسكية،^(*) وكانت له كتابات لاذعة في تصوير نظام صدام باسم مستعار (سمير الخليل)، ممّا جعله من الشخصيات المفضّلة في الثمانينيات ضمن بعض دوائر المثقّفين الغربيين الذين عارضوا الدعم الأمريكي للنظام،⁽⁷⁷⁾ ولكنّ غزو الكويت حوّله إلى شخص منبوذ في الدوائر نفسها، ومن كان يدعمه بالأمس أصبح ينتقده عندما سمع دعوته إلى إسقاط صدام، أمّا الزعماء الغربيون فوظّفوا حججه في تبرير الحرب.

وربّما يمكن اعتبار إدوارد سعيد، الحامل المعياري لراية النقد العربي، النموذج الأمثل لتغيّر الوضع السياسي للمغتربين العراقيين والعرب؛ إذ كان سعيد يعتقد بأنّ الأشرار الحقيقيين في أزمة الخليج هم أعداء صدام، أي: واشنطن بالتأكيد، ومعها الكويت أيضاً التي لم يحترم قاداتها، وفقاً لتعبيره المصيب، «حقوق الإنسان ولا أولويات شعبهم»؛⁽⁷⁸⁾ فقادة الكويت، كما ادّعى سعيد، كان «ينظر إليهم معظم العرب على أنّهم فاسدون ومتآمرون في إنتاج النفط على نحو لا يخدم المتطلّبات العربية بل الاحتياجات الأمريكية، وعاجزون عن الاعتراض عندما كان الدعم الأمريكي لإسرائيل يتّصف بالتغاضي والنفاق». وكان سعيد أكثر حنكَةً من أن يتحوّل إلى مؤيّد لصدام الذي ندّد به على أنّه «دكتاتور مريع».⁽⁸⁰⁾ لكنّه كان يفرط في التسامح معه أحياناً، إذ شدّد على أنّ «قضية العراق ضدّ الكويت لم تحصل على فرصة الدفاع عنها، وبذلك ضمنت الحاجة إلى تسويتها بالحرب». وفي حادثة عجيبة أقدم سعيد على الاستشهاد بدراسة فاقدة للمصداقية من الكليّة الحربية الأمريكية، وكانت قد أُعدّت أثناء الدعم الأمريكي للنظام

(*) التروتسكية: توجّه شيوعي يتّبع أفكار المنظر السياسي الروسي ليون تروتسكي الذي عارض ستالين وهرب منه، متنقلاً في البلدان حتّى اغتيل في المكسيك عام (1940). [المترجم]

العراقي في الحرب العراقية-الإيرانية، وحاولت إثارة الشكّ حول حقيقة ثابتة مفادها أنّ النظام العراقي قصف المدنيين العراقيين الكرد بالأسلحة الكيماوية؛ وأضاف سعيد بأنّ فشل الإعلام الغربي بالرجوع إلى هذه الدراسة يبرز انحيازه ضدّ العراق.⁽⁸¹⁾ ولكنّ سعيد كان معروفاً بتنفيذ أمثال هذه الدراسة التي أعدتها الكلية الحربية حول أحد الطغاة العرب المريعين الذين تدعمهم واشنطن، ولذلك يتبيّن لنا تقلّب انحيازه السياسي من خلال استشهاده بهذه الدراسة والنظر إليها بإيجابية بعد أعوام قلائل من كتابتها. وقد أصبح سعيد من المنتقدين اللادعين للمعارضين العراقيين من أمثال مكّيّة الذي اتهمه بأنّه جاسوس على أهله وأنّه قناع لتجار الحروب الغربيين.⁽⁸²⁾ وتعرّض أمثال مكّيّة في التحالفات اليسارية الغربية إلى الاستبدال، وحلّ محلّهم عراقيون يعملون بشكل مباشر مع النظام في بغداد، دون أن يعلم رفاقهم الغربيون بذلك أحياناً.⁽⁸³⁾

الإسلام في أزمة الخليج

حقّق النظام العراقي أكبر نجاحات حملته الدعائية، وهو نجاح لا يدانيه نجاح آخر في هذه الحملة، عندما توجه إلى الشرق الأوسط، ولا سيّما التنظيمات الإسلامية فيه؛ ففي (آب/أغسطس) أرسل النظام تعليمات إلى البعثيين العاملين خارج العراق بإيلاء اهتمام خاص للدول ذات الأغلبية المسلمة، ووجههم إلى استخدام شعارات من أمثال («لا تفضّلوا الكفّار على المؤمنين») وإبراز الحديث النبوي: («أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»).⁽⁸⁴⁾ ولاقّت جهود حزب البعث لاستخدام الإسلام دعماً من عناصر أخرى في النظام ومن تدخّلات صدام شخصياً.

وفي (10 آب/أغسطس)، ثمّ في (5 أيلول/سبتمبر)، ألقى صدام خطابات استخدم فيها رموزاً إسلامية، وذلك على نحو متشدّد أحياناً، فناشد الجماهير العربية والإسلامية قائلاً: «لقد جاء دوركم لتظهروا قيمكم وتبرزوا معاني رسالة الإسلام التي تؤمنون بها وتمارسونها». ⁽⁸⁵⁾ وقام صدام أيضاً بتغيير العلم العراقي، فكتب عليه بخطّ يده نداء الإسلام (الله أكبر).

واشترك الجيش العراقي مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإنتاج أعمال دعائية مصمّمة لـ«إثارة مشاعر الكراهية والعداء عند كلّ المسلمين ضدّ [السعوديين وحلفائهم الغربيين]»، مع التشديد على أنّ «المقدّسات الإسلامية تُنتهك على يد القوى الأجنبية التي دخلت الأرض المقدّسة ودنّست الكعبة وقبر النبي». وكان النظام يأمل من وراء ذلك أن «يشدّد على الجهاد في سبيل الله لطردهم الغزاة الأمريكيين وحلفائهم». ⁽⁸⁶⁾

وعملت الأجهزة المتنوعة للنظام على نحو متناغم، إذ لاحظ المؤرخ جيريمي لونغ أنه عندما كان صدام يناقش الإسلام والجهاد فإن «المؤتمر الإسلامي الشعبي، والمجلس الوطني، و«راديو مكة المكرمة»، (إذاعة عراقية سرّية موجهة للقوات السعودية)، وعبدالله فاضل وزير [الأوقاف و] الشؤون الدينية العراقي، كانوا يطلقون فوراً دعوات موازية وحامية إلى الجهاد». ولا شك في أن «الإعلام الخبري حمل الرسالة نفسها دون تغيير، فجاءت الافتتاحيات مقتصرةً تمامًا على أقوال النظام وأفعاله».⁽⁸⁷⁾

استند معظم خطاب النظام العراقي على التفسيرات البعثية للإسلام؛⁽⁸⁸⁾ وعلى سبيل المثال: توجه صدام بخطاباته إلى العرب، وناقش الإسلام باعتباره ديناً عربياً، وفي الكوايس ظل كبار المسؤولين العراقيين على تشكيكهم، بل حتى سخريتهم، تجاه الإسلام التقليدي والإسلاموية، وعلى الرغم من سخريتهم من مشهد («العمامة الضخمة») التي كان يعتمرها أحد مؤيديهم على إحدى القنوات التلفزيونية فإنهم كانوا سعيدين لرؤيته «يحرّض مستمعيه على الولايات المتحدة ويشرح الموقف العراقي».⁽⁸⁹⁾ وأبقى النظام على سرّية انتقاداته، ففي العلن اعتمد على احترام حزب البعث للإسلام ودفاعه عن قضايا القضية الفلسطينية التي يدعمها معظم المسلمين، وبذلك تمكّن صدام من التودّد إلى الناشطين الإسلاميين والإسلاميين في الخارج. وكانت منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي في صلب الجهود العراقية للحصول على الدعم الإسلامي؛ ولقد مرّ بنا في الفصل الأول كيف أنّ السعودية ساعدت النظام العراقي على حشد دعم الناشطين الإسلاميين في العالم للمؤتمرات الإسلامية الشعبية التي انعقدت في بغداد خلال الحرب العراقية-الإيرانية. واستمرّ النظام ببناء هذه الشبكات خلال الثمانينيات بدعم من السعودية أو بدونه؛ وعلى سبيل المثال: كان أكبر الوفود المشاركة في المؤتمرات الإسلامية الشعبية في أوائل الثمانينيات من باكستان، وكثّف البعثيون العراقيون وجودهم في الشبكات الدينية الباكستانية؛⁽⁹⁰⁾ وتفيد تقاريرهم التي أرسلوها إلى بغداد بأنّ الفاعلين الدينيين في باكستان أهمّ حتى من السياسيين. وقد عقد البعثيون العراقيون ندوات خلال حرب الخليج مع علماء دين بارزين من أهل السنّة والجماعة في باكستان، ونشروا دعايتهم الإعلامية في كلّ أرجاء البلد.⁽⁹¹⁾ وعرضت جمعية علماء الإسلام الباكستانية، وهي جماعة سنّية، إرسال أطباء ومجاهدين إلى العراق من أجل «قتال العدوان الأمريكي إذا اندلعت الحرب».⁽⁹²⁾ بل إنّ البعثيين العراقيين تمكّنوا حتى من إقناع رجل دين شيعي بارز يحمل لقب (حجّة الإسلام) في باكستان بإصدار فتوى وتوزيع مئة نسخة منها على الباكستانيين الشيعة.⁽⁹³⁾

وحدثت عمليات مشابهة في العالم الإسلامي؛ ففي (كانون الثاني/يناير 1991)، وقبل أيام من انقضاء مهلة الأمم المتحدة للانسحاب من الكويت، التقى صدام بالمؤتمر الإسلامي الشعبي في بغداد، ودعا حينذاك المسلمين إلى إعلان الجهاد إذا تعرّض العراق لهجوم.⁽⁹⁴⁾

غضبت السعودية من هجوم النظام عليها في مؤتمر كانت هي من أسسه، فعقدت مؤتمراً مماثلاً في مكة تزامن مع المؤتمر العراقي، ودعت إليه وفوداً تمثل منظمات إسلامية تتمتع باعتراف رسمي في دول من أمثال مصر والمغرب وسوريا التي دعمت السعودية في أزمة الخليج. وتضمّن المشاركون في مؤتمر مكة علماء دين بارزين من السعودية، وشيخ الأزهر من مصر، ورؤساء المنظمات الإسلامية التي ترعاها السعودية في العالم كرابطة العالم الإسلامي؛ وكان من بين المشاركين المهمين معروف الدواليبي الذي أسس المؤتمر في أوائل الثمانينيات واستمرّ بترؤس لجنته التنفيذية، وقد تمكّن حينها أن ينهي أعواماً من الصمت حول الأيديولوجيا والأشخاص الذين تسبّبوا بنفيه من وطنه سوريا، وأخذ يتكلّم بحرية عن بعث عفلق و«فلسفته الغبية».⁽⁹⁵⁾

وقد اختلف المؤتمر الإسلامي الشعبي المنعقد في بغداد عن نظيره السعودي بأنّه اجتذب ممثلين لحركات إسلامية غير معترف بها في دولها؛ والأهمّ من ذلك أنّ ممثلي أحزاب المعارضة الإسلامية تدفقوا إلى بغداد من الكثير من الدول التي تدعمها السعودية. وصوّر صدام النزاع على أنّه بين الخير والشرّ، وبين العرب المسلمين والكفّار، واستخدم عبارات إسلامية ذات طابع بعثي للربط بين الوجود الأمريكي في الجزيرة العربية وبين الاحتلال الإسرائيلي للقدس ضمن سردية رئيسية معادية للإمبريالية مصمّمة على نحو يجتذب الإسلاميين.

ولم يكن الكثير من الإسلاميين، في بادئ الأمر، متيقّنين من كيفية الردّ على غزو الكويت، ويفيدنا ما حدث حينذاك في عرض كيف تمكّنت تصرفات النظام من التأثير على السياسة الدولية؛ فالإسلاميون كانوا يمقتون حدوث هجوم تقوده أمريكا على بلد عربي مسلم، وكان الكثير منهم يميلون إلى معارضته، ولا سيّما إذا كان يحظى بدعم قادتهم المستبدين في دول من أمثال مصر والعراق، ومع ذلك ظلّ الإسلاميون متردّدين في أوّل الأمر، إذ كان الكثير منهم يتلقّى الدعم من دول الخليج، بالإضافة إلى سؤال مهمّ: ألم يغزّ العراق بلدًا عربيًا مسلمًا؟ وكان من الصعب إخفاء الفظائع التي ارتكبتها النظام في الكويت. ولو كان صدام والبعثيون علمانيين متشدّدين أو لا يرحّبون بالإسلاميين، فربّما كان بعض الجماعات الإسلامية (كالإخوان المسلمين) ليقف على الحياد، ولكنّ صدام قال كلّ ما يناسبهم وفعل كلّ ما بوسعه للترحيب بالدعم الإسلامي من الخارج حتّى مع موقفه غير المتسامح مع الإسلاميين العراقيين في

الداخل. وبدأ أن ما قام به صدام أخذ يفعل فعله، فعندما اندلعت الحرب في (كانون الثاني/يناير 1991) تخلى الكثير من الإسلاميين في أرجاء المنطقة عن ترددهم السابق وأصبحوا في عداد أكثر المؤيدين تحمّساً لصدام.⁽⁹⁶⁾

وعلى سبيل المثال: دعت جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى انسحاب القوّات العراقية من الكويت فور حدوث الغزو، ولكنّ جهاد عودة يحاجج بأنّه ما إن «بدأ العراق بالاعتماد المكثّف على الدعاية الإعلامية الإسلامية، وبدأ صدام بطرح نفسه على أنّه مسلم وُلد من جديد، حتّى أخذ هؤلاء ينظرون إلى الغزو على أنّه تعبير عن عداوة بين قوّتين إسلاميتين».⁽⁹⁷⁾ وفي (كانون الثاني/يناير 1991) أوضحت الجماعة ولاءها بإرسالها لوفدها (باعتباره جزءاً من حزب العمل المصري) إلى المؤتمر الإسلامي الشعبي في بغداد، عوضاً عن نظيره في مكّة.⁽⁹⁸⁾ وعلى النحو ذاته، عارضت جماعة الإخوان المسلمين الأردنية غزو الكويت في البداية، ولكنّ المشاعر المؤيدة لصدام اجتاحت الأردن ولا سيّما بين الأعداد الكبيرة من السكّان الفلسطينيين. وما إن وجّهت السعودية الدعوة إلى القوّات الأمريكية للانتشار في الجزيرة العربية حتّى انتقلت الجماعة بوضوح إلى المعسكر المؤيد للنظام العراقي؛⁽⁹⁹⁾ حتّى إنّ تقريراً للاستخبارات العراقية ادّعى في (تشرين الثاني/نوفمبر 1990) بأنّ أعضاء في الجماعة كانوا «يهرّبون السلاح إلى السعودية» من أجل تنفيذ «عمليات فدائية ضدّ القوّات الأمريكية وحلفائها».⁽¹⁰⁰⁾

وألهبت الأزمة مشاعر إسلاميين متشدّدين آخرين في أنحاء العالم الإسلامي؛ ففي باكستان قام تنظيم يُدعى (حزب الكتائب المسلّحة الثوري)، ويتخذ من مدينة لاهور مقراً لها، بإصدار وتوزيع («رسالة مفتوحة إلى الرئيس جورج بوش») بالإنكليزية، وجاء في أولها: «نحن، شعب باكستان وجنودها، ما زلنا نقف عاجزين ونحن نشاهدكم أيّها الكفّار أكلة لحم الخنزير تديرون بلدنا بالوكالة عبر عملاء وخونة مأجورين»، واستمرت الرسالة بالنبرة ذاتها وصولاً إلى المحاجة «لقد لوثّتم بلدنا المسلم الطاهر بما جلبتموه من ثقافة المخدرات والسلاح عبر عملائكم المأجورين في وكالة الاستخبارات الأمريكية، وجعلتم شباننا عاجزين يشبهون عصابات شيكاغو القذرة عندكم»، وتابعت الرسالة: «لقد انتهكتكم، يا أكلة الخنزير، أرض الحرمين المقدّسة بإرسال جنودكم المصابين بالأيدز والأمراض الجنسية ليمركزوا في السعودية. وإنّ مرتزقتكم غير الراغبين بالقتال يحدّقون الآن بالنساء المسلمات بعيون شريرة لانتهاك عقّتهنّ، كما فعلتم يا كلاب الحرب في فيتنام، حيث ما زال نغولكم يترععون حتّى الآن».⁽¹⁰¹⁾ وأدانت الرسالة «العراق لابتلاعه الكويت» ولكنها شدّدت على أنّ واشنطن كانت

ترتكب «جريمة ضد الإنسانية والمسلمين»، ثم طالبتها بإغلاق سفارتها في باكستان وإلا فسيحرقونها كما فعل الإسلامويون في أوائل الثمانينيات.⁽¹⁰²⁾

الحرب

في أوائل (كانون الثاني/يناير 1991) جمع جورج بوش الأب أكبر تحالف عالمي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث انضم أكثر من (500,000) جندي أمريكي إلى مئات الآلاف من شركائهم في التحالف على أرض الجزيرة العربية. وأمهل قرار مجلس الأمن العراق حتى (15 كانون الثاني/يناير 1991) لسحب قواته من الكويت، وكان القرار يخول استخدام القوة في حالة الرفض. وقبل أسبوع من انتهاء المهلة أيد الكونغرس الأمريكي قرار مجلس الأمن بإصدار تفويضه باستخدام القوة العسكرية.

ووقف النظام العراقي يشاهد ما يحدث بتوتر من معسكراته في الكويت ومقراته في بغداد؛ وحاول صدام أن يجري بعض تحركات (الدقيقة الأخيرة) الدبلوماسية لتأخير المذبحة، كأن يربط احتلال الكويت بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مشدداً على أنه سيسحب قواته إذا قابلته إسرائيل بالمثل، وعمل عبر موسكو على مقترح بتأخير الهجوم الذي تقوده واشنطن مقابل وعد بالتعاون وإعادة انتشار القوات إلى العراق، والتقى وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بنظيره الأمريكي جيمس بيكر في سويسرا للنظر في إمكانية إجراء أية ترتيبات.⁽¹⁰³⁾

قضت إدارة بوش على معظم الجهود السابقة؛ فلم يلتق بيكر بعزير إلا لخلق انطباع بأن العمل العسكري هو آخر الحلول، ولكن المظهر الخارجي لما جرى كان مفيداً، فعلى سبيل المثال: كتب السفير المصري في واشنطن إلى بيكر لاحقاً: «إنني ممتن خصوصاً لجهودك من أجل تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت عبر الدبلوماسية وكذلك لتجنب حرب لا مفر من خسائرها البشرية والمادية».⁽¹⁰⁴⁾ وعلى الرغم من هذا التوضع الدبلوماسي، كانت الحرب هي الخيار الوحيد للأمريكيين في (كانون الثاني/يناير)؛ وكانت الترتيبات اللوجستية لنشر مئات الآلاف من الجنود في المنطقة فائقة التعقيد، لأن تزويد هؤلاء بالطعام والماء والمأوى في وسط الصحراء كان من المهمات ذات الصعوبة الاستثنائية، إذ لا يمكن توفير احتياجات هذا العدد الكبير من الأشخاص إلا لأشهر قلائل، وبعدها سيتوجب عليهم إعادة الانتشار. وعلاوة على ذلك، بدأ شهر رمضان المقدس عند المسلمين في منتصف (آذار/مارس 1991)، وكان لشن الهجوم في بداية هذا الشهر عواقب غير واضحة، وربما كان من المحرم ذلك أصلاً، ولذلك لم تكن واشنطن لتسمح للدبلوماسية العراقية بتأخير الحرب.

وكانت الجهود العراقية لمنع الحرب تنقصها الكفاءة إلى حد بعيد. وقد تعلّم صدام في وقت لاحق من ذلك العقد كيف يأخذ العالم إلى حافة الحرب ثم يعيده منها في الدقيقة الأخيرة، واستطاع بذلك أن يقسم التحالفات المشكّلة ضدّه وأن يجعل الهجوم على قوّاته أمراً صعباً من الناحية السياسية. ولو كان صدام سحب قوّاته من الكويت وأبقاها محتشدةً على الجانب العراقي من الحدود لكان قد جعل واشنطن وشركاءها في التحالف في وضع يستحيل عليهم فيه أن يتخذوا أيّ إجراء، ولكن لا يبدو أنّ صدام أدرك هذه الفرصة.

وعوضاً عن ذلك، كان النظام البعثي يلجأ إلى إستراتيجيات أكثر قرباً من غريزة صدام الشعبوية؛ ومن الأمثلة المبكّرة للتكتيكات ذات العواقب المدمّرة التي اعتاد صدام على استخدامها بعد الحرب: أنّه حاول إحداث شرخ في العلاقات الفرنسية-الأمريكية، إذ كان يعتقد بأنّ فرنسا ستقف معه في أزمة الخليج، أو أن تحاول منع الحرب على الأقلّ.⁽¹⁰⁵⁾ وفي بداية الأزمة احتجز النظام موظفين أجانب يعملون في العراق كرهائن، وعندما زار بيكر باريس لمناقشة إستراتيجية التحالف أطلق النظام (327) موظفاً فرنسيّاً، وكانت هذه الحركة تهدف إلى أن يرتاب الأمريكيون بأنّ الفرنسيين قد انشقّوا عن التحالف كي يتفاوضوا مع النظام على اتفاق خاصّ بهم. وعندما أنكر الفرنسيون هذه الاتّهامات سرّب النظام تفاصيل حول لقاء سرّي أجراه مسؤولون عراقيون كبار مع مسؤولين فرنسيين حول القضية، وأدّى ذلك حقاً إلى إثارة الارتباب في واشنطن حول التزامات باريس، ولكن دون أن يتسبّب بتقويض التحالف في النهاية.⁽¹⁰⁶⁾

وإلى جانب ذلك، كان النظام يأمل أيضاً بأن يتمكّن البعثيون العاملون في الخارج من تنظيم احتجاجات عالمية ضخمة في المدة (13-15 كانون الثاني/يناير) كي يجعلوا شنّ الحرب من الأمور الصعبة سياسياً على الدول الغربية.⁽¹⁰⁷⁾ وبالإضافة لذلك، صمّم النظام دعايته الإعلامية المتطرّفة حول الجهاد والتدنيس الأجنبي لبلاد الحرمين على نحو يهدف إلى الحيلولة دون تمكّن الدول العربية من استضافة الجيوش الغربية.⁽¹⁰⁸⁾ وفي نهاية المطاف، لم تنجح هذه الجهود خلال أزمة الخليج، ولكنّها كانت تُدرّ حملات أكثر فعالية بعد الحرب.

وكانت هنالك أيضاً جهود أكثر مباشرة، إذ نفّذ النظام مهمّات تخريب واغتيال أملاً في إعاقة التحالف، حيث كان جهاز الاستخبارات العراقي يمتلك فرقة سرّية تُدعى (الوحدة 999) نفّذت عمليات سرّية في السعودية ودول الخليج؛⁽¹⁰⁹⁾ فجمعت المعلومات حول قوّات التحالف من نواحي العدد والعدّة والمواقع، وحاولت أيضاً اغتيال أفراد من العائلة الحاكمة الكويتية في المنفى.⁽¹¹⁰⁾

وعلى الرغم من نجاح النظام على المستوى العملياتي في تحشيد حلفاء جدد، فإنه عجز عن خلق تأثيرات إستراتيجية تحول دون وقوع الحرب. وفي (17 كانون الثاني/يناير 1991) بدأ التحالف الذي قاده واشنطن بشنّ غارات جوية، وسرعان ما استطاع طيران التحالف أن يسيطر على الأجواء العراقية ويطلق حملة قصف إستراتيجي مدمّرة. وبعد شهر من الهجمات العقابية من الجو، أطلق التحالف حملة برّية في (24 شباط/فبراير)، وأبدى الجيش العراقي نقصاً في الكفاءة العسكرية يماثل النقص في الكفاءة الدبلوماسية، فعندما بدأت الحرب البرّية انهارت الروح المعنوية للجنود العراقيين، واستسلموا بالآلاف أمام أية قوّة من قوى التحالف استطاعوا العثور عليها.

ولم يبدِ الجيش العراقي أيّ فعل دفاعي ضدّ التحالف إلّا في مجالين؛ وأولهما وأهمّهما استخدام صواريخ سكود في استهداف قوّات التحالف وإسرائيل التي لم تكن عضواً في التحالف، وثانيهما إطلاق حملة برّية سيئة المصير لاحتلال بلدة الخفجي السعودية؛^(*) وأدّت كلتا العمليتين إلى إرباك الضباط الغربيين الذين كانوا مدربين وفقاً لمنهج كلاوزفيتس الذي يقترح تضافر التكتيكات لتشكيل العمليات باعتبارها جزءاً من إستراتيجية لإنجاز هدف سياسي.

وكانت تصرفات النظام مصمّمة، خلافاً لذلك، على هيئة مسرحيات يُراد منها حشد التأييد السياسي، إذ كان يأمل بأن تؤدّي هجمات صواريخ سكود إلى استنارة ردّ إسرائيلي وأن تحجم الدول العربية (كالسعودية وسوريا) عن المشاركة في الحرب عندما تجد نفسها في صراع تصطفّ فيه مع الدولة اليهودية. ويتبيّن مراد النظام من ذلك عندما نعلم أنّ بعض صواريخ سكود التي أطلقها على إسرائيل كانت من نوع أطلق عليه العراقيون اسم (حجارة سجّيل) لأنّ رؤوسها كانت تحتوي الكونكريت.^{(111)**} واختلق المحلّلون الغربيون كلّ أنواع التفسيرات في ما يخصّ سبب استخدام النظام لرؤوس الصواريخ هذه، لكنّ أحد الضباط العراقيين الكبار كشف لاحقاً أنّ صدام أراد محاكاة الحجارة التي كان الفلسطينيون يرمون بها المحتلّين الإسرائيليين في الانتفاضة الأولى؛⁽¹¹²⁾ وبعبارة أخرى، كان إطلاق صواريخ سكود رسالة رمزية ومسرحية سياسية. وكذلك كان الهجوم على الخفجي غريباً أيضاً، إذ شعر القادة العسكريون العراقيون

(*) احتلّ الجيش العراقي مدينة الخفجي السعودية (تبعد حوالي 17 كم عن الحدود الكويتية) في 29 كانون الثاني/يناير 1991، وانسحب منها بعد معركة دامت ثلاثة أيّام. [المترجم]
 (**) من الملاحظ أنّ صدام كان يلجأ إلى تسميات دينية لصواريخه ومعدّاته العسكرية (الحسين، العباس، حجارة سجّيل، العابد،... إلخ) لاستمالة شعوب الدول العربية، ثمّ أصبح نهجه هذا سياسة رسمية معلّنة بعد ما عُرف بـ«الحملة الإيمانية» في التسعينيات. [المترجم]

بأنّ بقاءهم في حالة الدفاع أمر سليم من الناحية العملية، وكانوا يأملون بأن يؤدي احتلال الخفجي إلى إطلاق حرب برية مبكرة، وأن هذه العملية قد تؤدي إلى عمليات أخرى في حال نجاحها؛ لكن خطة الخفجي لم تكن جزءاً من إستراتيجية أوسع، ويراودني شعور بأن صدام لم يكن يرغب من ورائها إلا بشن هجوم يثير به حماس مؤيديه.⁽¹¹³⁾

ركّز القادة العسكريون الغربيون على الأهداف العسكرية، وصعب عليهم فهم ما يقوم به النظام من تصرفات يمكن وصفها بأنها (أدائية) أكثر من كونها (عملية)، حتى إنّ الجنرال الأمريكي نورمان شوارتسكوف، قائد قوّات التحالف، كتب لاحقاً عن «حيرته» إزاء الهجوم العراقي على الخفجي وأنه كان «يناقض المنطق العسكري».⁽¹¹⁴⁾ وعلى النحو ذاته، رأت القيادة العسكرية للتحالف بأن هجمات صواريخ سكود كانت غير فعّالة من الناحية العسكرية، ولذلك لم يتعاملوا معها بجدية. أما كبار المسؤولين المدنيين في إدارة بوش، والذين كانوا أكثر تناغمًا بكثير مع العواقب السياسية الممكنة للهجمات على إسرائيل، فقد توجّب عليهم أن يضغطوا على الجيش كي يستهدف المنصّات العراقية المتنقلة لإطلاق صواريخ سكود؛ فبعد توضيح أهمية تلك الهجمات («انفجر») وزير الدفاع ديك چيني على غير عادته في إحدى جلسات الإحاطة الصباحية عندما علم بأنه لم يُستخدَم سوى ثلاثين طلعة جوية في مهمّات مكافحة صواريخ سكود، ووبّخ القيادة العسكرية بقوله: «هذا غير معقول! علينا أن نتعامل مع هذا الأمر بأقصى جهد ممكن».⁽¹¹⁵⁾

صدام يكتشف سرديّة جديدة

كانت المشكلة الرئيسية التي واجهها التحالف الذي قادته واشنطن، من وجهة النظر العملية للجيّش، أنّ الأداء كان جيّداً جداً؛ إذ تكوّنت الحرب البرية من هجوم على محورين: حيث توجّهت قوّات المارينز الأمريكية والقوّات العربية الحليفة إلى الكويت مباشرة، أما قوّات التحالف الرئيسية فنقّذت عملية التفاف عبر الصحراء العراقية إلى غرب الكويت ثمّ شمالها، وكانت هذه العملية مصمّمة لمنع القوّات العراقية من الهرب من الكويت. ولكنّ المارينز واجهوا مقاومة أقل بكثير من المُتوقَّع، وأزاحوا القوّات العراقية من الكويت قبل أن تتمكّن عملية الالتفاف من إغلاق طريق النجاة عليها. وقامت القوّة الجوية بتدمير القوّات العراقية الهاربة واستطاعت عملية الالتفاف في نهاية المطاف أن تقترب بمسافة كافية للاشتباك بالقوّات العراقية الرئيسية، وفشل التحالف بتدمير الحرس الجمهوري العراقي على الرغم من تخبطه بالأخطاء التكتيكية.

كانت حرب الخليج كارثة أصابت العراق في معظم المجالات، فمعظم المرافق العسكرية والاقتصادية والمجتمعية أصابها الشلل. واندلعت انتفاضتان واسعتا النطاق في كل العراق بعد الحرب، وهددتا حكم صدام؛ ففي الشمال الذي يهيمن عليه الكرد والجنوب العربي الشيعي تحررت محافظات بأكملها من سيطرة النظام في بغداد، ولم يستعد النظام سيطرته على الجنوب إلا بإطلاق حملة قمع شرسة، ولكنه لم يتمكن من استعادة كردستان إطلاقاً.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، أدت نجاة النظام ممّا دعاه («العدوان الثلاثيني») إلى أن يدعي صدام تحقيق النصر على نحو ما؛ وفي وقتٍ لاحقٍ من العام (1991) استذكر صدام أزمة الخليج مشيراً إلى أن «هذه الحرب، مع ذلك، كانت مفيدة لنا».⁽¹¹⁶⁾ ومهما كان يبدو هذا الادعاء صادماً، فلا بد أن لا ننسى بأن صدام كان يفسر القوة من منظور السياسة الجماهيرية؛ ففي الأشهر التي تلت الغزو نسج النظام شبكة من الداعمين في صفوف الإسلاميين ومنتقدي الهيمنة الأمريكية في العالم الثالث وتحالفات هشة جمعت اليساريين والانعزاليين من أقصى اليمين وناشطين سياسيين آخرين في الغرب.

ولقد قام صدام خلال حرب الخليج نفسها بتغيير السردية التي كان يقدمها لحلفائه المحتملين؛ فقبل حرب الخليج التي اندلعت في (كانون الثاني/يناير 1991) قدّم البعثيون أنفسهم على أنهم أقوىاء وقادرون على الوقوف بوجه العدوان الغربي، إذ كان صدام يعتقد بأنه ما دام العراق يبدو قوياً فإن الجماهير ستتوافد لدعمه، ثم غيّر رؤيته عندما قصف التحالف ملجأ العامرية في بغداد في ذروة الحملة الجوية لحرب الخليج، حينها اعتقد الأمريكيون مخطئين بأن الملجأ يحتوي مركز القيادة العسكرية، بينما كان في الحقيقة ملجأً من الغارات الجوية، فقتل القصف مئات العراقيين المدنيين.

انهمرت الإدانات ضد أفعال واشنطن من كل أنحاء العالم؛ فعبّر الاتحاد السوفييتي والصيني عن استيائهما، واستخدم الإعلام السوفييتي الحادثة ليدعو إلى مساءلة شرعية الحرب نفسها.⁽¹¹⁷⁾ وانتقد داعمو صدام من العرب، كالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وملك الأردن الحسين بن طلال، العمل («الشنيع»)،⁽¹¹⁸⁾ وأدانه حتى بعض أعضاء التحالف (إسبانيا وإيطاليا والسويد)، وحاولت إسبانيا إجبار مجلس الأمن على إنهاء الحرب.⁽¹¹⁹⁾ وعلى أثر هذه الانتقادات أمرت واشنطن سلاح الجو الأمريكي بإيقاف حملته لقصف بغداد والتركيز على الأهداف العسكرية حصراً خارج المناطق السكنية.⁽¹²⁰⁾ وبذلك استطاع الضغط السياسي الدولي أن يقلص العمليات العسكرية للتحالف على نحو أفضل من أية منظومة عراقية مضادة للطائرات.

(*) أودّ توجيه الشكر إلى مايكل بريل لتوجيهي إلى مصادر أفادتني في هذا القسم من الفصل. [المؤلف]

تعلم صدام من حادثة ملجأ العامرية (قوة الضعف)؛ إذ لاحظ أحد الصحافيين الأمريكيين العاملين في العراق آنذاك أنّ النظام حاول إخفاء عدد الخسائر في صفوف المدنيين، قبل حادثة العامرية، في مسعى منه للظهور بمظهر القوة، لكنّه بذل أقصى الجهود بعدها لإبراز تلك الخسائر؛ حيث أدرك صدام حينها أنّ سرديّة العراق الضعيف العاجز الذي يتعرّض لتتمرّ قوة عظمى إمبريالية جديدة أكثر فعالية بكثير من سرديّة العراق القوي الذي يقف بوجه أمريكا.⁽¹²¹⁾

كان الهجوم على ملجأ العامرية جزءاً من حملة قصف جويّ إستراتيجي مدمرة لا داعي لها داخل العراق، وتشير التقييمات الأكاديمية التي ظهرت بعد الحرب إلى أنّ هذه الحملة كانت غير فعّالة إلى حدّ بعيد وأنها كانت لتكون مساوية في نجاحها لإخراج القوات العراقية من الكويت لو أنّها حصرت أهدافها بالجيش العراقي ومنظومات القيادة والسيطرة.⁽¹²²⁾ ومع ذلك، فبالإضافة لافتقار هذه الحملة إلى أيّ منفعة إستراتيجية حقيقية، أسهم قصف البنية التحتية العراقية والمنظومات الحيوية بشكل كبير في إحداث أزمة إنسانية. وحتى إنّ تقرير القوة الجوّية في حرب الخليج) الذي طلبت القوة الجوّية إجراءه بعد الحرب، وهو تقرير متعاطف جدّاً مع الجيش الأمريكي، اعترف بحدوث استهداف وأضرار واسعة لحقت بمحطّات توليد الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى «إتلاف مرافق أخرى أقلّ حيوية، كالرافعات الجسرية، والمخازن، ومنشآت تخزين النفط، وأنظمة تنقية المياه»؛ وبسبب انقطاع الكهرباء والمياه النظيفة عانى العراقيون من الأمراض وسوء التغذية بعد نهاية الحرب، ويعترف التقرير بأنّ «قصف منشآت الطاقة الكهربائية (أسهم في) وفاة (70,000-90,000) مدني بعد الحرب».⁽¹²³⁾

وعلى ضوء هذه المذبحة، بدأ النظام والمتعاطفون معه حول العالم بمقارنة تدمير العراق مع المشروع السياسي الأوسع الذي برزّ الحرب. ولقد كتبت إحدى المثقّفات العراقيات في يومياتها بعد عشرين يوماً من القصف: «يقول بوش: نحن نشنّ الحرب لنصنع السلام. هذا هراء. ما هذا السلام المدمر؟! نظام عالمي جديد؟ إنّي أدعوه الفوضى»؛⁽¹²⁴⁾ وبعد ذلك بأيّام كتبت ببساطة: «القتل هو النظام العالمي الجديد».⁽¹²⁵⁾ إنّ اضطراب العراقيين إلى المعاناة لتعزيز نظام دولي مصمّم لتخفيف المعاناة كان يمثّل بالتحديد التناقض الهيكلي الذي ادّعى فوكوياما، في مقالته حول («نهاية التاريخ»)، بأنّ نهاية الحرب الباردة جلبت حلّاً له.

وسرعان ما لاحظ صدام القوة السياسية التي تواجدت في الفجوة بين تبرير الحرب وممارستها؛ وشكّلت ملاحظته هذه جوهر الإستراتيجية السياسية العراقية لتفكيك التحالف الذي قادته واشنطن للعمل على فرض عقوبات وجولات تفتيش كجزء من اتّفاقية وقف

إطلاق النار بعد حرب الخليج؛ فحافظ النظام على ملجأ العامرية وحوّله إلى متحف، وما إن انتهت الحرب حتى استخدم النظام التجاوزات التي حصلت أثناء الصراع لإبراز التناقضات في المنظومة الدولية الناشئة، فحاجج بأن «الاهتمام بحقوق الإنسان» لدى دول التحالف «جعل مئات الآلاف من الأطفال العراقيين يواجهون الموت والتشوّه والتشرد»؛⁽¹²⁶⁾ وكان في أمثال هذه الادّعاءات ما يكفي من الحقيقة لكي يتعامل معها المتلقّي بجديّة في كلّ أنحاء العالم.

الخلاصة

لم تكن أزمة الخليج مجرد حرب إقليمية لإخراج القوّات العراقية من الكويت، بل كانت لحظة عالمية مهمّة أشّرت الانتقال من حقبة الحرب الباردة إلى ما بعدها، ورفع جورج بوش الأب راية النظام العالمي الجديد. ولكن على الرغم ممّا بدا نصرًا حاسمًا للتحالف، لم يتطابق الخطاب المنذّع لبوش وحلفائه مع واقع الدمار على الأرض في العراق، ووفّر هذا الاختلاف لصدّام الذخيرة الكافية لإستراتيجية شديدة التسييس كان من الصعب على القادة الأمريكيين أن يفهموها خلال الحرب، وأرقتهم في ما بعدها.

الفصل الثالث

الانتصار واليأس بعد حرب الخليج

في ربيع العام (1991)، وبينما كانت قوّات التحالف تعود إلى بلدانها، أصدرت (لجنة رعاية الطفل) كراسة زرقاء قشبية باللغتين الإنكليزية والعربية، وحملت العنوان (النظام العالمي الجديد وكارثة الطفل العراقي).⁽¹⁾ واحتوت الكراسة عددًا من الصور المؤلمة والبيانات الإحصائية التي تعرض معاناة الطفل العراقي، وعزفت على وتر المخاوف والتوترات القائمة كما هو حال أية دعاية إعلامية فعّالة: فالنظام العالمي الجديد، الذي ادّعى بوش بأنه من أهداف حرب الخليج، تعهد بإيجاد منظومة دولية أكثر إنسانية، ولكنّ الحرب خلقت أزمة إنسانية حادّة في العراق عجز المجتمع الدولي عن حلّها مرارًا وتكرارًا.

تمخّضت هذه النتيجة المزدوجة عن توجّهات متضاربة في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة: فمن جهة، انتصرت واشنطن وحلفاؤها، وعندما أصدر بوش (إستراتيجية الأمن القومي) الخاصّة بإدارته في العام (1991) وضع عبارة («نظام عالمي جديد») عنوانًا لمقدمتها، وحاولت واشنطن وشركاؤها تعزيز مكاسبها ولبرلة النظام العالمي أكثر ممّا كان سائدًا قبل الحرب؛ ومن جهة أخرى، أخذ اليأس الذي لم يُعالج في العراق ينخر تلاحم المجتمع الدولي،⁽³⁾ وعلى الرغم من أنّ التوجّه اليائس تغلّب في نهاية المطاف وأحمد موجة التفاؤل، فإنّ هذه النتيجة لم تكن واضحة، ولا حتمية، في المدّة التي تلت الحرب مباشرةً.

وكان عنوان الكراسة الزرقاء القشبية يوحي بأنّ صدّام وبعثيته أدركوا قدرتهم على استغلال الفجوة بين وعود النظام العالمي الجديد ويأس العراقيين الأبرياء؛ ولكنّ نظام صدّام كان يعيش حالة من الفوضى، وإذا كان يرغب باقتناص الفرص السياسية التي جلبتها التناقضات المذكورة فسيتوجّب على البعثيين أن يعيدوا بناء عمليّاتهم في الداخل والخارج على حدّ سواء. وبناءً على ما سبق، سيُبرز هذا الفصل أوّلًا التوترات التي ألّمت بالسياسة الدولية بعد حرب الخليج، ثمّ ينتقل بعدها إلى تسليط الضوء على محاولات النظام إعداد إستراتيجيات

وسياسات ومؤسّسات لاستغلال هذه التوتّرات. وستناقش فصول لاحقة كيفية قيام صدام بتنفيذ إستراتيجياته حول العالم.

نزعة الانتصار والتوسّع في النظام العالمي الجديد

ما إن توقّف أزيز الرصاص في حرب الخليج حتّى بدأ كبار مسؤولي الدول بتهنئة أنفسهم في أروقة الأمم المتّحدة، لأنّ هذه الحرب تخطّت كلّ التوقّعات، إذ استطاع التحالف أن يلحق هزيمةً سهلاً بالجيش العراقي المتبجّج بخسائر قليلة في الأرواح (في قوأت شركاء واشنطن بالتحالف على الأقل). وأراد عددٌ من أعضاء مجلس الأمن أن يستخدم هذا الانتصار لتمتين نظام جديد لحقبة ما بعد الحرب الباردة يمكنه محاسبة الدول المارقة. ولهذا السبب أصبحت اتّفاقية وقف إطلاق النار التي تمخّض عنها هذا النزاع أكثر قرارات مجلس الأمن إسهاباً وتفصيلاً، حيث تضمّنت، من بين أمور عدّة: مطالب بالتعويض، وجولات تفتيش عن الأسلحة، وشجباً للإرهاب، وخطّة لاستعادة السلام في المنطقة. وحاجج بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتّحدة الذي عُيّن في منصبه نهاية العام (1991)، بأنّ القرار «أرسل الأمم المتّحدة إلى مواضع لم تطأها من قبل في كثير من المجالات»، فكان عليه أن يعيّن الحدود بين العراق والكويت، ويضمن تعاون العراق مع الوكالة الدولية للطاقة الذريّة (IAEA) ولجنة الأمم المتّحدة الخاصّة (UNSCOM)، وهي لجنة شكّلتها اتّفاقية وقف إطلاق النار لضمان نزع سلاح العراق وامتناله للقرار.⁽⁴⁾

كانت هذه الوظائف الموسّعة للأمم المتّحدة تعدّ بظهور نظام دولي جديد حقاً. وفي مداولات مجلس الأمن حول اتّفاقية وقف إطلاق النار في (3 نيسان/أبريل 1991) ادّعى مندوب بريطانيا في الأمم المتّحدة بأنّ الحرب كانت «أهمّيتها أكبر بكثير وأكثر إيجابية بكثير لكلّ بلدان العالم، وللأمم المتّحدة ككلّ، بالمقارنة مع الكثير من النزاعات الإقليمية التي حاولنا التعامل معها خلال العقود الأخيرة»، وأكّد على أنّ هذا النزاع «كان علامةً على عزيمة واضحة وحازمة وفعّالة لدى المجتمع الدولي بعدم السماح لشريعة الغاب بالتغلّب على حكم القانون».⁽⁵⁾ ووافق على ذلك المندوب السوفييتي، في تصرّفٍ كان من سمات تلك الحقبة، وحاجج بأنّ النزاع كان «اختباراً جدّياً لسلامة التفكير الجديد، أي: المنظومة الجديدة للعلاقات الدولية»، وتابع قوله بأنّ الأمم المتّحدة «اجتازت هذا الاختبار وأظهرت أنّ هنالك مسافة طويلة قُطعت بين الحرب الباردة وبين المنظومة الجديدة للعلاقات الدولية».⁽⁶⁾ بل إنّ المندوب الأمريكي ألقى بياناً أعلى طموحاً حين قال: «هذا القرار فريد وتاريخي. إنّه يحقّق أمل البشرية بجعل الأمم المتّحدة أداة للأمن والاستقرار».⁽⁷⁾

لم تكن هذه النبذة الحماسية شاملةً للجميع، فالفرنسيون، مثلاً، أعطوا الأولوية لتحقيق وقفٍ فعلي لإطلاق النار و«إعادة تأسيس الأمن الإقليمي»⁽⁸⁾ وتجنّب مندوبهم في مجلس الأمن إلقاء خطابٍ مفخّم حول النظام العالمي الذي اعتنقه نظراؤه في المجلس. وعلى النحو ذاته، أصدرت دول أخرى بياناتٍ مواربة، وانفردت كوبا بالاعتراض على القرار والنبذة الانتصارية التي تخلّلت النقاش.

وبعدّها بيومين، في (5 نيسان/أبريل)، اجتمع مجلس الأمن مجدّداً لمناقشة قرار يمتلك إمكانية دفع تفويضه، وبالتالي: جوانب من النظام العالمي الجديد، باتجاه متطرّف؛ فمجلس الأمن كان مصمّماً بشكل صريح للتعامل مع قضايا تتعلّق بالسلام والأمن على الصعيد الدولي، ولم يكن يمتلك تفويض التدخّل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، حتّى في حالة الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، لكنّ بعض الدول أحالت إلى مجلس الأمن محاولات العراق إخماد الانتفاضتين اللتين اندلعتا بعد الحرب.

انبثقت الانتفاضتان عن حرب الخليج مباشرة؛ ففي الأيام الأخيرة للنزاع اقترح الرئيس الأمريكي بوش أنّه يجب على «الشعب العراقي» و«الجيش العراقي» أن «يأخذوا الأمر على عاتقهم ويجبروا الدكتاتور صدام حسين على التنحي»⁽¹⁰⁾ وأُذيعت هذه الرسالة إلى العراق عبر (راديو صوت أمريكا). وهناك خلاف حول الأثر الذي أحدثته كلمات بوش، ولكن مهما يكن هذا الخلاف فإنّ العراقيين انتفضوا بتمرد جماهيري ضدّ النظام البعثي بعد الحرب مباشرة، وكان العصيان المسلّح قوياً بشكل خاصّ في الشمال الكردي والجنوب العربي الشيعي.

حصل النظام العراقي في مفاوضات وقف إطلاق النار على السماح بتحليق المروحيات بسبب تدمير الكثير من الجسور والطرق في العراق، واستخدم صدام المروحيات، مع فرق النخبة في الحرس الجمهوري التي نجت من الحرب بالرغم من النوايا الأمريكية، ليمطر الرعب على الانتفاضة في الجنوب، فهُدّمت بلدات بأكملها، وتعرّضت أضرحة شيعية مهمّة لأضرار فادحة، وتراكمت الجثث، بكلّ معنى العبارة، في شوارع مدن الجنوب.⁽¹¹⁾ أمّا في الشمال فغادر أكثر من مليون كردي منازلهم خوفاً من أن يكرّر صدام حملة الإبادة التي شنها ضدّهم في أواخر الثمانينيات، ولجؤوا إلى الجبال والمخيّمات المتهالكة على امتداد الحدود مع تركيا وإيران، وأدت أوضاعهم إلى تفاقم أكبر في الأزمة الإنسانية الفادحة الموجودة سلفاً بعد نهاية الحرب.⁽¹²⁾

ولقد كان مجلس الأمن مصمّماً في الأصل بشكل صريح للتعامل مع قضايا السلام والأمن على الصعيد الدولي، لا القضايا الداخلية، فاحتجّ النظام العراقي بأنّ معالجته للقضية الكردية

شأن داخلي، وبالتالي فهي تخرج عن نطاق صلاحيات مجلس الأمن، لكنّ تركيا أصرت على أنّ ما نتج عن ذلك من تدفّق للاجئين عبر حدودها يشكّل انتهاكاً للسلام والأمن الدوليين، ممّا يجعل معالجة هذه القضية من صلاحيات مجلس الأمن. وأصبح هذا الاستدلال التبرير الرسمي لقرار صدر عن مجلس الأمن، لكنّ بعض الدول رأت بأنّ ما يقوم به مجلس الأمن يفتح الباب بوضوح أمام تضمين القضايا الإنسانية في أجندة المجلس بغضّ النظر عن العواقب. وكان الخطاب الذي ألقاه بوش قبل حرب الخليج، وقدمّ فيه النظام العالمي الجديد، قد ألمح إلى أنّ نطاق هذا النظام سيتجاوز كثيراً قضية الأمن الدولي، وذلك عندما تحدّث عن («كرامة الإنسان») وأشار إلى أنّ النظام الجديد «أكثر تحرراً من خطر الرعب، وأقوى في السعي إلى العدل».⁽¹³⁾ وطلب عدد من دول أوروبا الغربية، ممّن لا عضوية لها في مجلس الأمن، الانضمام إلى اجتماع (5 نيسان/أبريل) حول القمع في العراق، وقد صرّحت بأنّ طلبها كان لتعزيز هذه المقاربة الإنسانية للنظام العالمي، وقد لخصّ المندوب الفرنسي شعور هذه الدول بادّعائه أنّ مجلس الأمن «قد يقصّر في مهمّته إذا وقف دون أن يتصرّف، ودون أن يستجيب لمجزرة تستهدف شعوباً بأكملها، وعمليات إبادة للمدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال».⁽¹⁴⁾

ولم تكن الدول الأخرى مسرورةً بتبني مجلس الأمن لاعتبار انتهاكات حقوق الإنسان جزءاً من تفويضه، ورأوا بأنّ هذا القرار يتجاوز كونه محاولة لتخفيف تدفّق أمواج اللاجئين، فصوّتت كوبا واليمن وزيمبابوي ضدّه، وأوضح الصينيون أنّهم لا يرون بأنّ من المناسب لمجلس الأمن أن يتعامل مع هذه القضية. لكنّ نهاية الحرب الباردة وظهور مجلس الأمن باعتباره هيئة تعمل على تنظيم شؤون العالم تطلّبتا وحدة أعضائه الدائمين الخمسة بأجمعهم، وكان الاختلاف مع الأعضاء الآخرين حول هذه المسألة من شأنه أن يقوّض هذه الوحدة، ولذلك عمدت الصين إلى الامتناع عن التصويت عوضاً عن استخدام حقّ النقض حيال قرار كانت تعارضه بوضوح.

استخدمت واشنطن ولندن وباريس هذا القرار لإطلاق عملية في شمال العراق لحماية الكرد، ودعمت موسكو العملية ولكنها عبّرت لبوش خلف الأبواب المغلقة عن بعض التحفظات حول انتهاك سيادة العراق على أرضه.⁽¹⁵⁾ ولم تكن العملية المعروفة في الأمم المتّحدة بـ(عملية توفير الراحة) في أوّل الأمر سوى مهمّة إنسانية لتقديم الغذاء والدواء والمأوى إلى اللاجئين الكرد في العراق، وكان من أهدافها المحافظة على بقاء هؤلاء اللاجئين خارج تركيا (وهي عضو في حلف الناتو) التي تمتلك تاريخاً طويلاً ومضطرباً مع الكرد الأتراك ولم تكن ترغب قطعاً برؤية ملايين أخرى من الكرد يتدفّقون عبر حدودها. وسرعان ما تحوّلت هذه العملية إلى عملية عسكرية لحماية الكرد من الجيش العراقي، واستخدمت واشنطن ولندن

وپاريس القرار لتبرير فرض منطقة حظر طيران في شمال العراق، وهو ما لم يذكره نص القرار وشكل انتهاكاً واضحاً لسيادة العراق؛ فأخذ الكرد يقاتلون الجيش العراقي بينما وقّرت الدول الثلاث الغطاء الجوّي. ونتجت عن ذلك منطقة حكم ذاتي للكرد في شمال العراق كانت بمثابة دولة مستقلة بحكم الواقع حتّى سقوط نظام صدام في العام (2003).

واستمرّ الدبلوماسيون خلال العامين (1991، 1992) بالجدل حول حقوق الإنسان في العراق، وملاءمة تعامل مجلس الأمن معها، وما لذلك من عواقب على النظام العالمي. وضغطت واشنطن ولندن وباريس من أجل المزيد من التوسّع في تفسير قرارات مجلس الأمن، وحصلت في البداية على الكثير من الدعم من بعض الدول غير الغربية أيضاً. وفي اجتماع انعقد في (آذار/مارس 1992) استند ممثل روسيا الاتحادية، والتي تبوّأت مقعد الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن، بصراحة إلى («حقوق الإنسان») وشجب «السياسة القمعية للسلطات العراقية في ما يتعلّق بالسكان المدنيين في البلد».⁽¹⁶⁾

كان الدفع باتجاه تفسير موسّع للقرار مؤشراً على وجود توجّهات في منظمة الأمم المتّحدة بشكل عام؛ فعندما انتُخب الدبلوماسي المصري بطرس بطرس غالي أميناً عاماً للمنظمة في العام (1991) استلم منصبه وهو يمتلك تفويضاً بتحقيق الإصلاح والتوسّع، وكانت خطته الموسومة (أجندة من أجل السلام)، والتي قدّمها عام (1992)، تقوم على النجاحات المتصوّرة في حرب الخليج، واقترحت الخطة زيادة كبيرة في نشاط مجلس الأمن وتجهيزه بالأدوات اللازمة لفرض قراراته وحفظ السلام في كلّ أرجاء العالم، ومن هذه الأدوات: قوّة عسكرية تابعة لمنظمة الأمم المتّحدة.⁽¹⁷⁾ ولم تكن أمثال هذه الخطة الجريئة مجدّية بشكل دائم، لكنّ مجلس الأمن كان يبدي اهتماماً واضحاً بدعم جهود بطرس غالي. وبعد أربعة أسابيع من بدء ولايته انعقدت جلسة غير مسبوقه لمجلس الأمن، إذ مثل أعضاءه رؤساء الدول والحكومات لأول مرّة في تاريخه، وكان رئيس الجلسة، بحكم الرئاسة الدورية، هو رئيس الحكومة البريطانية جون ميجر، والذي دعا الجلسة بأنها «نقطة تحوّل في مسار العالم والأمم المتّحدة»؛⁽¹⁸⁾ أما جورج بوش الذي مثل الولايات المتّحدة الأمريكية فأوضح بأنّه رأى في عراق صدام مشكلة مركزية للعالم الذي تقدّم إلى الأمام ليصل إلى هذا المجال الجريء الجديد.⁽¹⁹⁾

وفي (آب/أغسطس 1992) حاول عدد من الدول الغربية تشويش حدود تفويض مجلس الأمن أكثر من ذلك بدعوة ماكس فان در ستول، مقرّر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، لإطلاع مجلس الأمن على الوضع في العراق. وكان فان در ستول قد أخبر غالي بصورة شخصية بأنّ «وضع حقوق الإنسان في العراق هو من أسوأ الأوضاع منذ الحرب

العالمية الثانية»، وضغط من أجل أن يقوم مجلس الأمن بالمزيد في هذا المجال.⁽²⁰⁾ ورأت الصين والهند، ومعهما عدد من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، في هذا التدخّل محاولةً لدمج عمل مجلس حقوق الإنسان بعمل مجلس الأمن، ورفضتا ذلك بقوة. وانعقدت تسوية سُمِحَ بموجبها لثان در ستول أن يتحدّث أمام مجلس الأمن ولكن على أن يكون ذلك بصفته الشخصية، لا على أنّه ممثّل رسمي لمجلس حقوق الإنسان.⁽²¹⁾

ومع ذلك، كان من الواضح أنّ مجلس الأمن يتعامل مع حقوق الإنسان بجديّة أكثر بكثير ممّا كان يوليه طوال تاريخها، وقد ناقشت بعض الدول بصراحة رغبتها بدمج الاعتبارات الإنسانية في النظام الدولي؛ وعلى سبيل المثال، دأبت النمسا على تذكير الدول الأخرى في مجلس الأمن بأنّ القضايا المتعلقة بالعراق لها تبعات تتعدّى حدوده، وعبر عن ذلك مندوب النمسا بقوله في (آب/أغسطس 1992): «دعوني أعرض لكم أمراً واحداً بشكل شديد الوضوح. إنّ هدف النمسا من المشاركة في هذا النقاش هو هدف ذو طبيعة مبدئية، ولا يقتصر على القضايا المتعلقة بالعراق وحسب؛ فالقضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان مهمّة للسلام والاستقرار في كلّ أنحاء الأرض على حدّ سواء».⁽²²⁾ بل إنّ أحد المندوبين السابقين لكندا في الأمم المتّحدة حاجج بأنّ العراق أصبح حالة مرجعية وسابقة في التعامل مع الأزمات الإنسانية بعد الحرب الباردة في أماكن من أمثال الصومال والبلقان وهائتي.⁽²³⁾

وفي نهاية (آب/أغسطس 1992) وسّعت واشنطن ولندن وپاريس عملياتها الإنسانية/العسكرية في العراق بشكل كبير مع بدء تطبيق منطقة لحظر الطيران في جنوب العراق؛ واعترضت حينها الصين ومعها عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لكنّ الدول الثلاث لم تطلب إصدار قرار، بل برّرت أفعالها بأنّها تقع ضمن تفسير واسع للقرار الأصلي الذي صدر في (نيسان/أبريل 1991)، والذي اعترف بالحاجة إلى التعامل مع تدفّق موجات اللاجئين بسبب القمع في العراق.

وكان مجلس الأمن يثمّن التعاون في هذه الأعوام الأولى من مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا سيّما بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ومن الجدير بالذكر أنّ الصين كانت، خلال العامين الأوّلين اللذين أعقبا حرب الخليج، المعارض الحقيقي الوحيد لما يفعله مجلس الأمن إزاء العراق؛ إذ لم يمرّ الحزب الشيوعي الصيني بتحوّل سياسي يماثل ما مرّ به نظيره السوفييتي، وكان ما يزال يشعر بالقلق من قيام نظام عالمي ليبرالي يهيمن عليه الغرب. ومع ذلك، لم تكن الصين حينها قد بنت القوّة العسكرية والاقتصادية التي اكتسبتها في القرن الحادي والعشرين، وكانت ما تزال في طور التعافي من العزلة السياسية التي تلت قمعها

لاحتجاجات ساحة تيانانمن عام (1989)^(*). ولم يكن العراق من بين الاهتمامات الرئيسية للصين،⁽²⁴⁾ ولذلك اكتفت بالامتناع عن التصويت ضد القرارات، عوضاً عن ممارسة حقّ النقض، لأنها لم تكن ترغب بالتعرّض للعزلة أكثر خارج النظام العالمي الناشئ. ولقد أشار صدام إلى الموقف الصيني بسخرية قائلاً: «العالم كلّهُ يأخذ الأوامر» من واشنطن.⁽²⁵⁾

أبدت موسكو وپاريس تحمّساً في دعم العقوبات وجولات التفتيش، وشكّلتا كتلة مع واشنطن ولندن أُشير إليها أحياناً بتسمية («مجموعة الخمس ما عدا الصين»)، والتي كانت تستبعد الصين بوضوح من عملية صناعة السياسات التي تقوم بها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.⁽²⁶⁾ وفي تباينٍ صارخٍ مع المواقف التي اتخذتها في وقت سابق من ذلك العقد، أي في العامين (1991، 1992)، ركّزت باريس وموسكو إداناتهما على نظام صدام وحملته، دون واشنطن أو الأمم المتحدة، مسؤولية المعاناة المستمرة للشعب العراقي وتحدي القانون الدولي. وقد عبّر عن ذلك المندوب الفرنسي في مجلس الأمن عندما حاجج في (آذار/مارس 1992) قائلاً: «لا يمكن لحكومتني أن تقبل اليوم تخفيف العقوبات أو إلغائها، ولا يمكنها أن تقبل النظرية القائلة بأنه إذا امتثل العراق بمقدار (50%) أو (70%) أو (80%) لقرارات مجلس الأمن فإنه يجب على المجلس أن يلغي العقوبات بالنسبة ذاتها... إن القرارات غير قابلة للقسمّة، فيجب أن تُطبّق بالكامل، وليس وفقاً للنسبة التي تشتهيها السلطات العراقية».⁽²⁷⁾ واتخذت روسيا موقفاً متشدّداً مشابهاً ضدّ العراق، وكان موقفها في الغالب صدّيّ لحجج الولايات المتحدة وبريطانيا والنمسا؛ فانتقدت في (آذار/مارس 1992) انتهاكات النظام العراقي لحقوق الإنسان وسياساته القمعية، وأوضح مندوبها في مجلس الأمن بأنّ العراق «إذا أراد العودة إلى المجتمع الدولي كعضو كامل العضوية... فلا بدّ أن ينفذ فوراً، وبشكل كامل، مطالب المجلس جميعها».⁽²⁸⁾

ويمكن تلخيص المزاج العامّ في الأمم المتحدة، ورهانات سياساتها إزاء العراق، بما قاله الدبلوماسي السويدي رولف إكيوس الذي أدار جولات التفتيش عن الأسلحة في العراق، حيث قال: «من المخاطرة أن تسمح الأمم المتحدة لقرارات جرى اتّخاذها بموجب الفصل السابع للميثاق بأن تبقى دون تنفيذ»؛ حيث رأى «احتراماً متنامياً للأمم المتحدة» في «الكثير من الأوساط المهمة»، واعتقد بأنّ ذلك يعود «جزئياً» إلى عمل المفتشين في العراق، وادّعى بأنّ نجاحهم «يمكن أن يشكّل ذخراً عظيماً» للأمم المتحدة، ولكنهم إذا «استسلموا في منتصف

(*) احتجاجات عامة بقيادة طلابية، بدأت في 15 نيسان/أبريل وقُمعَت في 4 حزيران/يونيو عندما أعلنت الحكومة الصينية الأحكام العرفية، فقتل وأصيب الكثيرين. (المركز)

الطريق فسيكون لذلك عواقب خطيرة جداً».⁽²⁹⁾ وهذه هي المخاطر والمنافع التي وضعت العراق بإحكام في مركز التاريخ الدولي طوال بقية عقد التسعينيات.

بذور الفوضى

على الرغم من هذه التوجّهات نحو إقامة منظومة دولية تعاونية وليبرالية بعد الحرب الباردة، جاءت تبعات حرب الخليج لتنتشر أيضاً بذور الخلاف في مجلس الأمن، بل حتّى في صفوف الحلفاء الغربيين أنفسهم؛ فما إن وضعت الحرب أوزارها حتّى بدأت تظهر تقارير تسدل ظلالاً من الشكّ على إنجازات التحالف في العراق، إذ قلّل الجيش الأمريكي من أهميّة الكثير من الأضرار التي أحدثها القصف الإستراتيجي في العراق، ولكن عندما زار العراق في (آذار/مارس 1991) وفد من الأمم المتّحدة برئاسة مارتي أهتيساري، وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة، أصابته الصدمة لما رآه من مستوى الدمار، وأصدر تقريراً جاء فيه أنّه «لا شيء ممّا رأيناه أو قرأنا عنه هيئاًنا بشكل كافٍ لرؤية الشكل الخاصّ من الدمار الذي حلّ بالبلد»، محاججاً بأنّ الحرب «جلبت نتائج تكاد تكون ماحقة على البنية التحتية الاقتصادية لمجتمعٍ كان، حتّى (كانون الثاني/يناير 1991)، يتّصف عوضاً عن ذلك بارتفاع مستوى التخصّر والمكثنة».⁽³⁰⁾ وجاء في صحيفة (نيويورك تايمز) أنّ التقرير يبدو «مناقضاً لتشديد مسؤولي قوآت الحلفاء على أنّ معظم الأضرار في العراق اقتصر على المواقع العسكرية وخطوط النقل».⁽³¹⁾

وإزداد الأمر تعقيداً عندما اجتمع مجلس الأمن للتصويت على اتّفاق وقف إطلاق النار بينما كانت قوآت التحالف قد غادرت العراق، فكان الخيار الوحيد لفرض امتثال العراق للنقاط التدخّلية في الاتّفاق هو الإبقاء على العقوبات الاقتصادية. لكنّ ضرر هذه العقوبات على الشعب العراقي كان مساوياً لضررها على النظام، إن لم يتفوّق عليه. وقد أوصى فريق أهتيساري بالإنتهاء الفوري للحصار كي لا تحصل «كارثة وشيكة».⁽³²⁾

وكذلك أدّى تقرير أهتيساري إلى إثارة قلق بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن ممّن كانت تدعم بقوة استمرار العقوبات، وشعرت بعدم الارتياح للمعاناة الناتجة عن فرض العقوبات على المدنيين العراقيين. بل إنّ بعض الدول الغربية التي كان لها موقع مهمّ في التحالف، وفي نواة النظام العالمي الجديد الذي دعا إليه بوش، أجفلت ممّا جاء في التقرير، حيث استشهد ممثلّ فرنسا في مجلس الأمن بتقرير أهتيساري خلال اجتماع الموافقة على وقف إطلاق النار، وحاجج على الرغم من دعم بلده للعقوبات بأنّ «الهدف الرئيسي المتمثّل

باستعادة السلام في الخليج يجب أن لا يتضمن إجراءات عقابية أو انتقامية غير ضرورية ضد الشعب العراقي؛ فمن الظلم أن يُحمّل الشعب العراقي مسؤولية أفعال قائده».⁽³³⁾

كانت واشنطن ترى بأنّ من المستحيل إنهاء العقوبات من دون الامتثال الكامل، إذ حوّلت إدارة بوش العراق إلى رمز للمنظومة الدولية التي ترغب بنائها، وكانت عقوبات الأمم المتحدة في نظر أعضاء هذه الإدارة، كما في نظر الكثير من أولي النزعة الدولية الذين سبقوهم، وسيلة للاستعاضة عن استخدام الحرب العدوانية في حلّ النزاعات الدولية، ولذلك كان من الواجب على واشنطن أن تبيّن قدرة العقوبات على إجبار العراق للامتثال إلى قرارات الأمم المتحدة. أما إذا لم يتمكّن مجلس الأمن من فرض قراراته فإنّ منظومة ما بعد الحرب الباردة ستتحدر من حكم القانون إلى حسابات (الحقّ للقوة) التي دمّرت القرن العشرين.

شهد ربيع وصيف العام (1991) تفاقم التوتر بين واشنطن وبعض شركائها الدوليين؛ ففي (آيار/مايو) من ذلك العام زار العراق فريق من الخبراء الطبيين والقانونيين من جامعة هارفرد، وأنجزوا دراسة محكمة توصلوا فيها إلى استنتاج يتماثل بشكل كبير مع ما جاء في تقرير أهتيساري، وقدّر أنّ «ما لا يقلّ عن (170,000) طفل عراقي تحت سنّ الخامسة من المرجّح أن يموتوا من الأمراض البوائية ما لم يتغيّر الوضع في العراق نحو الأفضل بصورة سريعة وكبيرة».⁽³⁴⁾ ويبيّن التقرير أنّ (9,000) منزل تعرّض للدمار وأن أكثر من (70,000) شخص أصبحوا بلا مأوى. وأدّى قصف التحالف إلى إلحاق الضرر أو الدمار بسبع عشرة محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية من أصل عشرين يمتلكها العراق، ومن هذه المحطات السبع عشرة هنالك إحدى عشرة محطة غير قابلة للإصلاح. وخلص التقرير إلى أنّ «معظم مرافق الحياة الحديثة تعرّضت للدمار أو الضعف».⁽³⁵⁾ ونجد في هذا التقرير أيضًا فجوة بين النتائج التي توصل إليها وبين ما ورد في إحاطات الجيش الأمريكي خلال الصراع. وفي (يونيو/حزيران 1991) ذكر تقرير لصحيفة (واشنطن پوست) أنّ «القصف الإستراتيجي للعراق كما وصفته الإحاطات الحربية بأنه حملة ضدّ القدرات العسكرية الهجومية العراقية، أصبح يبدو الآن أنّ غاياته واختيار أهدافه كانت أوسع من ذلك».

وفي (يونيو/حزيران 1991) بدأت التوترات بالتفاقم في مجلس الأمن حول كيفية التعامل مع الوضع الإنساني في العراق، إذ كانت واشنطن ولندن تنظران إلى صدام على أنّه العقبة الرئيسية في طريقة التغيير الإيجابي في العراق، وقد أصرّ بوش بعد الحرب على أنّ الطريق الوحيد للمضيّ قدمًا في العراق هو زوال صدام، وقد قال بوش لوزير الخارجية الألماني هانس ديتريش غينشر في (1 آذار/مارس): «بالنظر إلى كلّ ما حصل من فظائع وما لحق بالبيئة من

ضرر، فمن المستحيل علينا أن نقوم بأيّ أمر ببناء مع العراق ما دام موجوداً هناك».⁽³⁷⁾ وردّد بيكر هذا الشعور في (نيسان/أبريل) عندما أخبر نظراءه الأوروبيين بأنه «لا أحد، وأكّـر: لا أحد، يجب أن يتعامل بصورة طبيعية مع حكومة عراقية يترأسها صدام»، وخلافاً للتصريحات الصادرة حول استخدام العقوبات لإجبار العراق على الامتثال أصّر بيكر على أنه «يجب علينا أن لا نطبع أبداً العلاقات مع حكومة عراقية يتحكّم بها صدام؛ وهذا يعني أنّ عقوبات الأمم المتحدة يجب أن لا يجري التراخي فيها ما دام صدام في السلطة».⁽³⁸⁾

وفي (آيار/مايو) وقّع بوش («استنتاجاً رئاسياً») يوجّه وكالة الاستخبارات الأمريكية للعمل على «خلق الظروف» المناسبة لإزاحة صدام من السلطة، وبعبارة أخرى: التحريض على وقوع انقلاب أو انتفاضة.⁽³⁹⁾ ولم يكن تغيير النظام من الأهداف المطلوبة ضمن الخطط الأمريكية لحرب الخليج، ومن بينها الأوامر السريّة التي أرسلها بوش إلى الجيش ضمن توجيه الأمن الوطني المرقّم (54). ومع ذلك، أثارت الحرب توقّعات بسقوط صدام. وحاجج بعض العاملين في شؤون الأمن الوطني في البيت الأبيض بأنّ الاكتفاء بطرد القوّات العراقية من الكويت وعدم المساس بالنظام العراقي وقدرته التصنيعية أمرٌ لا يمكن الدفاع عنه. واعترف وزير الدفاع ديك چيني لاحقاً بأنّ الجيش الأمريكي وضع صدام ضمن أهدافه من اليوم الأوّل للصراع؛⁽⁴⁰⁾ وادّعى بوش نفسه أنه «أخطأ في الحساب» عندما افترض بأنّ «صدام لا يمكن أن ينجو من هزيمة مهينة»، وأعرب عن أسفه لبقاء صدام في السلطة بعد الحرب، وصرّح لاحقاً بأنّ واشنطن «كان يمكن أن تفعل المزيد» لإضعاف نظامه وضمان عدم نجاته.⁽⁴¹⁾ وبنظرة استعادية يمكن القول بأنه يبدو من الواضح أنّ إدارة بوش لم تكن مرتاحة لاستخدام الجيش الأمريكي في الزحف إلى بغداد وإسقاط صدام؛ ولكنّ بوش ومستشاريه كانوا يريدون تغيير النظام وافترضوا حصول ذلك عبر ضربة جويّة دقيقة أو فعل عراقي داخلي. وانتقل هذا الشعور إلى مرحلة ما بعد الحرب، فكانت واشنطن ترغب بحلّ معضلة (الامتثال للقرارات ومراعاة الجانب الإنساني) بإزالة صدام من السلطة.⁽⁴²⁾

كانت الدول الأخرى في مجلس الأمن لا تنظر بعين الارتياح إلى هذه المقاربة، فلم يسبق للأمم المتحدة قطّ أن وافقت على تغيير أيّ نظام، وكانت المطالبة الأمريكية بذلك تبدو تحوّلاً غاشماً نحو الأحادية. وأدّت المخاوف بشأنّ الوضع الإنساني وانتهاكات سيادة العراق إلى دفع الصين والهند واليمن وكوبا نحو الضغط من أجل تخفيف العقوبات.⁽⁴³⁾ وتسبّب هذا التباين في الموقف ضمن مجلس الأمن ببدء عملية انتهت بتفتيت الوحدة التي جمعت مجلس الأمن بعد الحرب الباردة.

وعلى الرغم من هذه الخلافات، كانت واشنطن ملتزمة بالعمل عبر الأمم المتحدة؛ ولتفادي حصول مواجهة في مجلس الأمن حول العراق في صيف العام (1991) كانت الدول الأعضاء بحاجة إلى العثور على صيغة للتعامل مع الوضع الإنساني في العراق دون السماح للنظام بالالتفاف على القرارات الملزمة وإعادة التسلّح. وعيّن الأمين العام للأمم المتحدة الأمير صدر الدين آغاخان، وهو من أرفع المسؤولين في الأمم المتحدة، ليكون مبعوثه التنفيذي لشؤون الأزمة الإنسانية في العراق. وفي (تموز/يوليو) عاد صدر الدين آغاخان من العراق بتقرير تفصيلي حول مدى المشكلة بالإضافة إلى توصيات للتعامل معها ضمن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن سابقاً؛ وحاجج في التقرير بأنّ «تأثير العقوبات كان، وما يزال، كبيراً جداً على الاقتصاد والأوضاع المعيشية للسكان المدنيين»،⁽⁴⁴⁾ فلم يكن العراق قادراً على إنتاج سوى ربع الطاقة الكهربائية التي كان ينتجها قبل الحرب،⁽⁴⁵⁾ وكان العراقيون بحاجة إلى المياه النظيفة، وكانت مياه الصرف الصحيّ تتدفّق في شوارع بعض المدن، وتفشّى مرضا التيفوئيد والكوليرا،⁽⁴⁶⁾ بالإضافة إلى ما تسببت به العقوبات من أزمات شحّ في الغذاء كانت تهدّد بحدوث «مجاعة تشمل البلد بأكمله».⁽⁴⁷⁾

وكانت العقبة الكبرى بوجه التعامل مع الأزمة الإنسانية في العراق عقبةً مالية، إذ استطلع التقرير قطاعات حيوية في المجتمع العراقي (كالزراعة والدواء والمياه والكهرباء) لتقدير الاحتياجات، فكان حتّى الحد الأدنى من الجهود قصيرة الأمد يكلف عشرات المليارات من الدولارات، ولم يكن سوى العراق قادراً على تمويل عملية إعادة بنائه، فإيرادات النفط كانت قادرة على إعادة بناء البلد، لكنّ عقوبات الأمم المتحدة منعت النظام من بيع النفط أو استيراد الموادّ اللازمة.

وقد نبّه تقرير صدر الدين آغاخان إلى أنّ القرارات الراهنة تسمح باستثناءات للعراق في التصدير والاستيراد لضمان امتلاك الحكومة العراقية «الموارد المالية الكافية» لتلبية «الاحتياجات المدنية الضرورية»؛ وكان من السهل أن تتضمّن هذه الاستثناءات تصدير النفط واستيراد السلع الضرورية لإعادة البناء، لكنّها كانت تتطلّب موافقة لجنة العقوبات التي أنشأها مجلس الأمن للإشراف على العقوبات.⁽⁴⁸⁾

ولضمان استخدام النظام لإيرادات النفط في معالجة الأزمة الإنسانية، لا لخدمة غايات محظورة أخرى كإعادة التسلّح، حاجج التقرير بأنّ آليات المراقبة الراهنة يمكن توسيعها بسهولة «لتوفّر المعلومات الكافية حول وجهة السلع المعنية واستخدامها»، على أن تتدفّق كلّ الأموال عبر مصارف في الولايات المتحدة، وأضاف التقرير بالتفصيل أنّ «المعاملات التجارية

المتعلّقة بتصدير النفط واستيراد السلع والخدمات المذكورة» يجب أن تكون «شفافة بالقدر الكافي على المستوى الدولي للسماح بفرض ضوابط كافية في ما يتعلّق بشحنها ودخولها إلى العراق». (49) وتلقّى صدر الدين أغاخان قبل مغادرته العراق تميمينات عراقية بالرضوخ لخطّته وآليات المراقبة التي اقترحها. (50)

كان هذا المقترح مصمّمًا على نحو يلبي احتياجات الشعب العراقي مع المحافظة على الهيكلية الأمنية التي تمنع النظام من إعادة التسلّح وانتهاك قرارات مجلس الأمن، ولم يمَسّ جولات التفتيش عن الأسلحة والعقوبات الأكثر استهدافاً للنظام؛ وكان يفصل القضايا الإنسانية عن الأمن الدولي بشكل عملي. وتلقّى التقرير دعمًا متحمّسًا من أغلبية أعضاء مجلس الأمن، وفي أوائل (آب/أغسطس) أشادت الهند بما ورد فيه من «مقترحات مفيدة» وادّعت بأنّ هذه المقترحات جعلت «من الواضح أنّ الأهداف الإنسانية التي نرمي إليها يمكن تحقيقها بترتيبات بسيطة، ولكنها فعّالة، في المراقبة والإعداد المنتظم للتقارير». (51) وبيّنت الصين أنّها تؤيّد بقوة ما ورد في التقرير من «توصيات سليمة». (52)

أمّا واشنطن فكانت أقلّ حماسًا في استقبال التقرير، فلم تكن سعيدة بنجاة صدام من الحرب، وظلّت تنظر إليه باعتباره العقبة الرئيسية بوجه إقامة عراقٍ متعاون في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ومع أنّ إدارة بوش لم تتمكّن من استجماع ما يكفي من الدعم في الأمم المتحدة للمطالبة بإزالة صدام، فإنّها لم تكن ترغب بإعادة تعزيز سلطته، لأنّ منح النظام القدرة على بيع النفط وتوفير الخدمات للعراقيين كان يعني أنّ توصيات التقرير تمنح صدام الوسائل اللازمة لإعادة ترسيخ حكمه، ولذلك قادت واشنطن جهدًا بين الأقلّية في مجلس الأمن للوقوف بوجه تطبيق توصيات التقرير.

دعمت واشنطن خطة منفصلة عوضًا عن التقرير، وبموجبها تدير الأمم المتحدة مبيعات النفط العراقي وتستخدم الإيرادات في توفير الغذاء والمؤن الضرورية للعراقيين. ووفّرت ترتيبات («النفط مقابل الغذاء») هذه، بشكل مشابه لمقترحات تقرير صدر الدين أغاخان، المعونات الإنسانية للعراقيين مع الحدّ من قدرة النظام على توجيه الأموال لبرامج محظورة. واختلفت هذه الترتيبات مع التقرير في أنّها عزلت النظام عن العملية، فأيدت الخطة دول كانت قد أيدت التقرير، وإن كان بعضها عبّر عن تحفّظه حول الأحادية الأمريكية في الوقوف بوجه ما اعتبرته تلك الدول صيغة أفضل. وكانت الصين والهند وبعض الدول الأصغر تشعر بالقلق من عجز البرنامج المدعوم أمريكيًا عن توفير الدعم الإنساني الكافي، ومن أنّه يفرط بانتهاك السيادة العراقية. (53)

حصل برنامج (النفط مقابل الغذاء) المدعوم أمريكياً على موافقة مجلس الأمن بسهولة، لكنّه سرعان ما اصطدم بعقبة كبيرة، إذ افترض القرار أنّ اهتمام صدام بالشعب العراقي أكثر من اهتمامه بالسلطة، وهو افتراض ثبت خطؤه عندما رفض صدام البرنامج بالرغم من الكارثة الإنسانية التي كان يواجهها. واستمرّ صدام برفض البرنامج حتّى مع الجهود التي بذلها كبار مسؤولي الأمم المتّحدة، ومنهم الأمين العام بطرس غالي نفسه، باعتباره انتهاكاً لسيادة العراق.⁽⁵⁴⁾ وخلص بطرس غالي إلى أنّ «معاناة الشعب العراقي كانت تصبّ في مصلحة صدام لأنّها قوّضت الدعم الدولي للعقوبات ضدّ نظامه».⁽⁵⁵⁾

ونظراً لرفض صدام للتعاون، حمّلت واشنطن وحلفاؤها (ومنهم حينذاك: باريس وموسكو) صدام، لا العقوبات، مسؤولية التسبّب بالوضع الإنساني. وظلّ مجلس الأمن خلال العام التالي موحداً (الدول الخمس دائمة العضوية ومعها أغلبية الدول العشر مؤقتة العضوية) في توجيه اللوم إلى النظام لعدم التعاون مع برنامج (النفط مقابل الغذاء)؛ ولكنّ صدام تمكّن من وضع هذه الدول في وضع مستحيل يتعيّن عليها بموجبه أن تحافظ على العقوبات التي كانت تقرّب العراقيين من المجاعة ببطء.

تحديات صدام بعد الحرب

بينما كان السياسيون يكافحون في كلّ أنحاء العالم من أجل ولادة نظام عالمي جديد، كان بعثيو صدام يرسمون الخطط لتدمير هذا النظام، وبالتالي: تحريره من قيود العقوبات وجولات التفتيش ومناطق حظر الطيران. ولم يكن ذلك بالأمر السهل، إذ تعرّض صدام خلال العام (1991) لوابل من التقارير السلبية من الاستخبارات العراقية ومنظمات حزب البعث في العالم، وكان من الواضح أنّ البعثيين يخسرون المعركة السياسية لصياغة السرديات الدولية. وكان برزان التكريتي، الأخ غير الشقيق لصدام، يشغل منصب السفير العراقي في سويسرا ومسؤول تنظيم حزب البعث هناك، ودأب على إرسال التقارير بشكل منتظم حول الوضع السياسي في أوروبا، ولم يكن النظام مسروراً بما جاء في تلك التقارير؛ إذ ذكر برزان أنّ وسائل الإعلام في أوروبا الغربية تصوّر العراق على أنّه دولة تندهور، وأنّ إذاعات العواصم الأوروبية سيطرت عليها وكالات أنباء («معادية») في العالم العربي من أمثال (صوت الكويت).⁽⁵⁶⁾ وجاء في التقارير أيضاً أنّ المثقّفين العراقيين والعرب في أوروبا يدعون صدام إلى التخلّي عن السلطة لإنقاذ العراق من الدمار.⁽⁵⁷⁾

وكان الكثير من المثقّفين الذين ذكرهم برزان ينتظمون تحت مظلة (المؤتمر الوطني

العراقي)، والذي كان أولى محاولات الجمع بين الفصائل المتباينة للعراقيين، من العرب والكرد والسنة والشيعة والإسلاميين والليبراليين والملكيين والشيوعيين، إذ التقوا في لندن وخطّطوا لإستراتيجيات عراق ما بعد صدام. وكانت واشنطن تدعم (المؤتمر الوطني العراقي)، وهذا ما كانت تعلم به بغداد حينذاك وانكشف في ما بعد، أملاً في إمكانية استخدامه لإزاحة صدام عن السلطة.⁽⁵⁸⁾ وتقرّضت جهود (المؤتمر الوطني العراقي) بفعل التوتّرات الأيديولوجية والدينية الإثنية المحتومة التي كانت تدخل في صلب عملية الجمع بين هذه الفصائل؛ وقد أبدى كنعان مكّية، وهو أحد قادة الاتجاه اليساري الليبرالي في (المؤتمر)، أسفه على أنّ المجتمعين لم يستطيعوا حتّى الاتفاق على عبارة بسيطة تقول: «لناس حقوق لا شيء إلاّ لأنّهم موجودون كأفراد».⁽⁵⁹⁾ وأصرّت الفصائل المتنوّعة على تقديم أجنداتها الدينية والإثنية، وتفاقم الوضع أكثر بسبب فساد زعيم (المؤتمر) أحمد الجلبلي وميله إلى تحويل ولائه وفقاً لولاء من يتحدّث معه. ومع ذلك، وبغضّ النظر عن كلّ المشكلات المصاحبة، كان تشكيل معارضة قابلة للحياة ومدعومة أمريكياً في المنفى خطراً حقيقياً يهدّد النظام العراقي.

حاول المنشقّون العراقيون وغيرهم من معارضي النظام البعثي أن يستثمروا الضعف الذي كان يمرّ به صدام؛ فأدار الجلبلي شبكة عالمية، وراقب البعثيون تصرفاته في الشرق الأوسط⁽⁶⁰⁾ واستمرّت الدول المعادية للنظام بممارسة الضغط السياسي عليه؛ ففي إندونيسيا ورّعت السفارتان السعودية والمصرية مطبوعات ضدّ النظام العراقي،⁽⁶¹⁾ وظهرت مطبوعات مشابهة في المساجد الإفريقية والجامعات الغربية،⁽⁶²⁾ وتدقّقت على العالم نماذج لصحف المعارضة وقصص («معادية») في الصحافة المحليّة. وأرسل البعثيون في الخارج تقارير حول مواطن عراقي جنّده الاستخبارات الفرنسية بينما كان يعيش في الجزائر، حيث جرى إرساله لاختراق الجالية العراقية في اليمن التي كانت مؤيّدة للعراق وتتبوأ عضوية مجلس الأمن حينذاك.⁽⁶³⁾ وانهمرت على أمانة الحزب في بغداد تقارير حول عمليات مشابهة.

واجه النظام عدداً من العقبات في استجابته لهذه الأخطار، فالكثير من الوسائل التي كان البعثيون يعتمدون عليها أصابها الاضطراب بعد حرب الخليج؛ وعلى سبيل المثال: كان البعثيون القاطنون في الخارج يستلمون توجيهات وأوامر مباشرة من أمانة الحزب غالباً، وكانوا يعتمدون أيضاً بشكل كبير على الصحف الرسمية العراقية (ولا سيّما صحيفة الثورة التابعة للحزب) في الاطلاع على السرديات الرسمية للأحداث اليومية، فكانت هذه الصحف ضرورية لتقديم التوجيه السياسي والموادّ اللازمة للتأثير على الفاعلين المحليين، لكنّ الحظر المفروض على العراق جعل النظام عاجزاً عن إرسال هذه الصحف إلى السفارات العراقية للتوزيع حول

العالم. واقترح مكتب حزب البعث المسؤول عن العمليات في خارج العراق استخدام الأردن، والتي لم تنضم إلى التحالف ضد العراق في حرب الخليج وحافظت على علاقات جيدة مع النظام بعد الصراع، باعتبارها محطة لتوزيع الصحف إلى العالم.⁽⁶⁴⁾ لكن حتى هذه الخطة تبين أنها تنطوي على إشكاليات بسبب عجز النظام عن العثور على خطوط جوية دولية تقبل التعاون معه في انتهاك منظومة العقوبات. وفي نهاية المطاف وجدت الأمانة العامة للحزب في بغداد نفسها مجبرة على إعداد نشرة تغطي الأخبار الرئيسية وتعليقات الصحف العراقية وإرسالها إلى السفارات عبر القنوات الدبلوماسية. وعلى الرغم من أن هذا الحل كان عملياً، فإنه ترك البعثيين خارج العراق مع قدر أقل بكثير من التوجيه والمواد السياسية بالمقارنة مع ما اعتادوا عليه.⁽⁶⁵⁾

دبت حالة من الفوضى في السفارات العراقية ومكاتب حزب البعث التي كانت مسؤولة عن تتبع الأعداد الهائلة للمنشقين؛ وأدى نقص الموارد والضغط السياسي لدى العراقيين الذين استمروا بالعمل لصالح النظام إلى خلق حالة من التوجس غالباً حول إمكانية تعرضهم للاختراق على يد الأجهزة الاستخباراتية المحلية القادرة على تقديم مبالغ طائلة. وعلى سبيل المثال، أُغلقت السفارة العراقية في واشنطن في (كانون الثاني/يناير 1991)، وتركت خلفها مكتباً صغيراً يحتوي قسم المصالح العراقية الذي لم يكن فيه سوى ثلاثة موظفين بدوام كامل ومعهم بعض من يعينهم من المواطنين الأمريكيين، ولم يكن هؤلاء الثلاثة يحب أحدهم الآخر، وكانت الشكوك تحيط بمدير المكتب، وهو دبلوماسي عراقي يدعى خالد جعفر شويش، بأنه يعمل مع مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (FBI)، بل إنه كان متهمًا بالإفراط في شرب الخمر، وعدم إنجاز القدر الكافي من العمل، والتخطيط سراً للانشقاق والانتقال إلى كندا.⁽⁶⁶⁾ ولم يكن المكتب قادراً على تتبع العدد الكبير من الطلبة العراقيين الدارسين في الولايات المتحدة، وكان الكثير منهم يهمل السياسات المتعلقة بالعودة إلى العراق بعد التخرج.⁽⁶⁷⁾

وعندما كان أحد العراقيين ينشق، أو تحيط به الشبهات، فإن تبعات ذلك كانت تطال عمليات النظام في الخارج، وذلك لأن الشبكات العائلية غير الرسمية كانت متغلغلة في كوار حزب البعث؛ فعندما هرب مقدم في القوة البحرية العراقية مع أسرته إلى إيطاليا، تأثر لذلك منصب أخيه الذي كان قد رُشح حديثاً لمنصب السكرتير الأول للسفارة العراقية في ماليزيا.⁽⁶⁸⁾ وتعرض منصب أحد السفراء للخطر عند توجيه الاتهام لابنه، والذي كان بعثياً ويدرس في الجامعة الأمريكية في واشنطن، بأنه «يحضر اجتماعات معادية» و«ينتقد الحزب والقيادة الحاكمة»، وهناك من اشتبه بأنه «يتعاطى المخدرات ومثقل بالديون».⁽⁶⁹⁾ وكان

لهذه المشكلات تأثيرات متفاقمة طالت الشبكات البعثية بعد حرب الخليج، ممّا جعل النظام يعاني في التأثير على السياسة الدولية.

صدّام يستعيد قواه

تمكّن البعثيون ببطء، على الرغم من الصعوبات التي واجهوها، من إعادة بناء جهودهم وتوسيعها خلال عامين بعد الحرب؛ إذ أدّى الدمار والمعاناة الناتجان عن الحرب، وتفاقمهما بسبب العقوبات، إلى توفير قاعدة لسردية عراقية قوية تتحدّى الخطط الأمريكية لحقبة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ استغلّ النظام تقارير لجامعة هارفرد والأمم المتّحدة تتناول بالتفصيل ما لحق بالعراق من ضررٍ جرّاء الحرب والعقوبات. وقد ورد في ما سبق كيف أنشأ النظام متحفًا رفيع المستوى لملجأ العامرية الذي قتلت فيه واشنطن مئات المدنيين العراقيين خلال ذروة حملة الغارات الجوية في حرب الخليج.

وأصدر النظام أيضًا كُراسات ونشرات وزّعها البعثيون في أنحاء العالم عبر شبكاتهم السريّة والعلنية، وكانت هذه المنشورات مليئةً بصور مربكة لأطفال عراقيين يتألّمون؛ واحتوت إحدى الكُراسات المصمّمة بذكاء على نصّ يقول: «إنّ آلاف الأطفال العراقيين» سيموتون «نتيجةً للقصف المعادي، والذي دام (43) يومًا وشمل معظم المدن العراقية». وأتهم النظام في هذه المنشورات واشنطن وحلفاءها الغربيين بالنفاق قائلاً: «بعض البلدان المعادية تدّعي احترام حقوق الإنسان ولكنها تصرّ على الاستمرار بالعقوبات على الرغم من أنّ دواعي فرضها لم تعد سارية»، وأضاف: «مدّعو حقوق الإنسان قصفوا ملجأ العامرية وتسبّبوا بموت مئات الأطفال والنساء والشيوخ».⁽⁷⁰⁾

ولاستغلال هذه السردية على النحو الأمثل احتاج النظام إلى إصلاح مؤسّساته وسياساته في الداخل والخارج؛ ففي أوائل خريف العام (1991) بدأت أجزاء عدّة من النظام بإعادة التجمّع والتخطيط لعمليات مستقبلية. وفي (11 أيلول/سبتمبر 1991)، أي: بعد عام واحد تمامًا من خطاب بوش حول النظام العالمي الجديد، أعدّ جهاز الاستخبارات العراقي خطةً لضمان فشل النظام الذي تقوده واشنطن، إذ أوصى ضباط الاستخبارات بإنشاء لجنة تضمّ كلّ أركان النظام لإدارة عمليات تأثير وتجنيد عملاء أجنبي وتحميد المؤيدين الأجانب.⁽⁷¹⁾ وفي الوقت نفسه، بدأ المكتب المسؤول عن العلاقات الخارجية في حزب البعث بإعداد قوائم لما في بعض البلدان الرئيسية من جمعيات ومنظمات وأشخاص «ذات صلات فعّالة ومهمّة مع حكوماتها». وكان النظام يبحث عن أشخاص «يتّخذون موقفًا واضحًا ضدّ الحرب وضدّ الحظر الاقتصادي

الظالم»⁽⁷²⁾. وستردي في فصول مقبلة مناقشة لنتائج هذه الجهود، لكن من المهم هنا أن نشير إلى أن هذه الخطة، ومعها توصيات الاستخبارات، شكّلت أساس المؤسسات والسياسات الجديدة التي وجّهت العمليات الدولية للنظام طوال ما تبقى من عقد التسعينيات.

شكّل ديوان رئاسة الجمهورية لجنة جديدة في (كانون الأول/ديسمبر 1991) بناءً على توصيات حزب البعث والاستخبارات، وترأس اللجنة نزار حمدون، أحد مستشاري صدام المقرّبين، وكان قد ساعد صدام في السابق أثناء علاقته المضطربة مع سوريا وحزب البعث السوري في السبعينيات،⁽⁷³⁾ ثم أصبح أول سفير عراقي إلى واشنطن عندما أعاد البلدان علاقتهما الدبلوماسية في العام (1984)، وفي التسعينيات عاد حمدون إلى الولايات المتحدة سفيراً للعراق إلى الأمم المتحدة، حيث حظي بقدرة نادرة على انتقاد صدام ونظامه دون خوف من العواقب.⁽⁷⁴⁾ وكان تعيين حمدون على رأس اللجنة من أجل تطوير حملة التأثير مؤشراً فهم منه الجميع أهمية الأمر؛ وضمت العضوية الدائمة في اللجنة: ممثلين رفيعي المستوى للمكاتب المختلفة في حزب البعث، ووزارة الشؤون الخارجية، وجهاز الاستخبارات العراقي، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ووزارة الصحة، ومنظمة الصداقة والسلام والتضامن.⁽⁷⁵⁾

وكانت تركيبة اللجنة تشير إلى نطاق عملها، وكذلك إلى إستراتيجية النظام؛ فوجود وزارة الصحة يبيّن الثقل السياسي المهم الذي وفّرتة الأزمة الإنسانية لعمليات النظام الدولية، وتمثيل وزارة الأوقاف يبرز دور الشبكات الإسلامية الدولية، وكانت منظمة الصداقة والسلام والتضامن تنشط كغطاء للعمل مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية، وكان لها تعاون وثيق مع المنظمات البعثية خارج العراق، لكن النظام استخدمها عندما أراد إخفاء دوره في هذه العلاقات.

وفي (آذار/مارس 1992) أعدّ مكتب حزب البعث المسؤول عن العمليات الخارجية خطأً قابلة للتنفيذ؛ إذ شكّلت بموجبه لجنة «لفهم الشعوب والأحزاب والحركات والمنظمات والناس» في المجالات «السياسية والفكرية والدينية»، وتعاونت هذه اللجنة بشكل وثيق مع البعثيين العرب غير العراقيين ومع منظمة الصداقة والسلام والتضامن، وكان من مهمّاتها الرئيسية تنظيم رحلات للعراقيين إلى الخارج كي يناقشوا تأثيرات حرب الخليج (أو كما يدعوها النظام: العدوان الثلاثيني) على البنية التحتية والصناعة والصحة والاقتصاد في العراق، فجرى التخطيط للقاءات وندوات ومؤتمرات تظهر «خطر استمرار الحصار المجرم»،⁽⁷⁶⁾ وذلك بالاعتماد على فاعلين محلّيين في الخارج يحملون آراء إيجابية حول العراق.

وبالإضافة لإرسال الوفود إلى الخارج، كان النظام يرغب بإحضار الزائرين المتعاطفين إلى العراق؛ فنسقت المنظمات البعثية خارج العراق عملها مع السفارات لضمان أن يقتصر التحشيد ومنح تأشيرات دخول العراق على من يُرجح أنه سيعزز السرديات السياسية للنظام.⁽⁷⁷⁾ وكانت لهذه الرحلات أهمّية حسّاسة لأنّ النظام أراد ضمان عودة الزوّار الأجانب إلى أوطانهم وهم يكرّرون كالبغّاء رواية النظام حول الجهود الجريئة للتغلب على الأزمة الإنسانية التي فرضتها واشنطن.

وكان يجب الاعتناء بتهيئة الصورة التي أراد النظام أن يعكسها للزوّار الأجانب عن العراق؛ ففي (أذار/مارس 1992)، وبينما كان الحزب ينشئ لجنة لتسهيل رحلات الوفود العراقية إلى الخارج، أنشأ لجنة منفصلة لكسب «الفائدة القصوى من زيارات الوفود الأجنبية» إلى العراق، ونسقت هذه اللجنة مع أجزاء مختلفة من النظام لضمان تعاون الوكالات والمكاتب المختلفة خلال الزيارات، وكان البعثيون متحمسين خصوصاً للحصول على تغطية إعلامية كاملة، وأرادوا أيضاً أن يخلقوا لدى الوفود الأجنبية انطباعاً بأنّها تلتقي بالشعب والمنظمات بمعزل عن النظام، لكنّ اللجنة البعثية نظمت لقاءات مع عراقيين يُفترض بأنهم مستقلون وتأكدت من أنّهم يردّدون السرديات الرسمية، بل إنّ النظام وصل حتّى إلى حدّ التنسيق مع هؤلاء الأشخاص والمنظمات الذين يُفترض بأنهم مستقلون لكي لا يكرّر أيّ منهم ما قاله في اجتماع سابق، فكان لكلّ منهم نصّ يجب الالتزام به.⁽⁷⁸⁾

تحشيد المجتمع العراقي

يتبيّن من الإجراءات المذكورة للنظام أنّ جزءاً من عمليات التأثير التي نفذها في الخارج كانت تعتمد على تحشيد المجتمع العراقي في الداخل؛ فمنذ صعوده إلى سدة الحكم في العام (1968)، دأب النظام على تطبيق إستراتيجية للحكم تُدعى («التبعيث»)، والتي حاول بواسطتها اختراق كلّ جوانب المجتمع وتحويلها الفاعلين المستقلين أو المدنيين إلى أدوات لخدمة سلطة البعث. وفضّل النظام عدم تدمير المؤسّسات المدنية والمجتمعية في العراق، فاخرقها البعثيون وأخلوها من كوادرها وحولوها إلى أدوات سياسية؛ وبهذا أصبحت المنظمات النسائية واتحادات الطلبة والنقابات والجمعيات الإثنية بعثية بالكامل خلال السبعينيات والثمانينيات، ثمّ دمجها حزب البعث بمؤسّساته بشكل سرّي، لكنّه استمرّ بتقديمها على أنّها تمثيلات مستقلة للمجتمع العراقي عموماً؛ وبذلك استطاع النظام أن يستخدم القطاعات التي خضعت للتبعيث في المجتمع العراقي ليظهر أنّه لا يحظى من العراقيين بالقبول فحسب، بل بالدعم الفعّال أيضاً.⁽⁷⁹⁾

وبدأ النظام خلال الثمانينيات بتحشيد تلك العناصر من المجتمع العراقي لتحقيق أهداف على الصعيد الدولي. وعندما تسرّبت أنباء فضيحة (إيران كونترا)، وتبيّن أنّ واشنطن باعت أسلحة إسرائيلية إلى طهران، تأكّدت لدى صدام أسوأ مخاوفه المؤامراتية.⁽⁸⁰⁾ وكانت هذه الفضيحة أحد الأمثلة القليلة التي حدثت خلال الحرب العراقية-الإيرانية وتلاءمت مع السرديات البعثية حول تعرّض العراق إلى هجوم إمبريالي-صهيوني-إيراني. ولذلك لم يكتفِ صدام باستخدام الأجهزة الدبلوماسية والحزبية والاستخباراتية لاستثمار الفضيحة، بل قام أيضًا بتحشيد النقابات والفلاحين في العراق، حيث ناشد هؤلاء نظراءهم في العالم أملًا بالحصول على دعم شعبي دولي.⁽⁸¹⁾

وعلى نحو مماثل، توافقت السرديات السياسية البعثية بعد حرب الخليج مع سياسات وميول حقيقية عند فاعلين دوليين آخرين؛ وقام صدام هذه المرة أيضًا بتحشيد كلّ عناصر المجتمع العراقي كجزء من إستراتيجيته الدولية. وقد ادّعى أحد التقارير الداخلية للنظام أنّ السعي إلى «إثارة المشاعر الإنسانية» لصالح العراق في (كانون الثاني/يناير 1992) يجعل المنظمات الشعبية والنقابات «مدعّوة أكثر من أي وقت مضى» إلى تأدية «دور فعّال» في التأثير على نظرائها في البلدان الأخرى ومن خلالهم، من أجل التأثير على «الرأي العام العالمي والضغط على صانعي القرار لرفع الحصار المجرم».⁽⁸²⁾

وأرسلت نقابة الفنّانين العراقيين مناشدة باللغة الإنكليزية إلى نظرائها في العالم، واستهلّت مناشدتها بالعبرة: «أعزاءنا الفنّانين. أعزاءنا صنّاع الجمال في كلّ أنحاء العالم»، ثم ادّعت بأنّ «الحصار الاقتصادي المفروض ظلماً على العراق» منع الشعب العراقي والأطفال العراقيين الأبرياء من الحصول على الغذاء والدواء، وأضرّ أيضًا بالفنّانين العراقيين في «المهد الأول للحضارة البشرية»؛ ودعا الفنّانون العراقيون نظراءهم في العالم إلى «رفع أصواتهم» ضدّ حصار شعب «يبنّي حضارته بدماء الشهداء وينهض اليوم لبناء ما دمّرتّه الحرب بوحشية».⁽⁸³⁾ واتّخذ بعض العراقيين خطوات أكثر فعّالية، فعلى سبيل المثال: أقامت (نقابة المهندسين الزراعيين العراقيين) مؤتمرًا في (كانون الأوّل/ديسمبر 1991) لدعوة النظراء الأجانب إلى العراق، وكانت الغاية المزعومة للمؤتمر هي مناقشة قضايا من اختصاص النقابة، ولكنّه سعى أيضًا إلى إبراز معاناة الزراعة في العراق تحت وطأة العقوبات.⁽⁸⁴⁾

تحشيد الطلبة والشباب

ربّما لم ينشط البعثيون، في المدّة التي تلت حرب الخليج مباشرةً، كمنشطهم في تحشيد الطلبة والشباب العراقيين؛ وتناغم تركيزهم على هذه الفئة مع الالتزامات الأيديولوجية للنظام

ومع ما أسسه من شبكات دولية؛ إذ شدّد صدام بعد الحرب على «عمليات التنسيب إلى الحزب [يعني الطلبة]»، وأكّدت الخطط الإستراتيجية للنظام على أنّ الالتزام بالطلبة والشباب من أسس نشاطات الحزب. وكان النظام يشعر آنذاك بإمكانية عجزه عن النجاح في المستقبل إذا لم يكسب دعم هذه الفئة.⁽⁸⁵⁾

وإذا أخذنا هذه الالتزامات الأيديولوجية بالحسبان فلا داعي بعدها للتفاجؤ عندما نجد الائتلاف الوطني للطلبة على ومن التنظيم، حتّى في أعقاب الحرب، وأنّ العاملين فيه من أقدّر مسؤولي الحزب. ولقد ورد في ما سبق أنّ الائتلاف وسّع عملياته في الخارج خلال الثمانينيات بإنشاء أكثر من عشرة فروع؛ وقد بدأ بعد حرب الخليج بإعادة تنظيم نفسه والتخطيط للصراع الطويل الذي ينتظره. وعندما لاحظ النظام أنّ الطلبة العراقيين ينشقّون عن الائتلاف بأعداد كبيرة، بدأ بعرض حوافز خاصّة لضمان ولاء الطلبة وتحفيزهم للعودة إلى العراق، فأعفاهم من بعض الضرائب، وقدم لهم منحًا خاصّة، وضمن لهم وظائف بعد العودة.⁽⁸⁶⁾

أصدر الائتلاف الوطني لطلبة العراق «خطط عمل» لمواجهة «العدوان والحصار الشّري». ⁽⁸⁷⁾ وبشكل مماثل للوثائق الإستراتيجية والسياساتية المتداولة في الأوساط العسكرية الغربية، وضعت خطط العمل التي أصدرها الائتلاف أهدافًا سياساتية، ثمّ رسمت الإستراتيجيات اللازمة لتنفيذها.⁽⁸⁸⁾ واحتوت إحدى الخطط في (كانون الأوّل/ديسمبر 1991) ثلاثة أهداف سياسية: فضح جرائم العدوان الذي شنّه حلف الناتو والصهيونية وواشنطن ضدّ الشعب العراقي، و«تحشيد الجماهير في الداخل والخارج ضدّ الحصار الاقتصادي المجرم وتشكيل قوّة يمكنها الضغط لرفعه»، و«تشكيل جبهة مضادّة لسياسة العدوان الصهيوني الإمبريالي والعمل على تطويرها».⁽⁸⁹⁾

وقد قسّمت الخطة، في سياق مناقشتها لإستراتيجيات تنفيذ الأهداف، نشاطات ائتلاف الطلبة إلى ثلاثة أصناف: نشاطات المقرّ، ونشاطات محلّية، ونشاطات خارجية؛ وكان القسم المتعلّق بالنشاطات الخارجية أطول من سابقه مجتمعيّن، ممّا يبيّن أهمّية الطلبة الدوليين في نظر النظام. وكانت الأصناف الثلاثة متّصلة ويعزّز بعضها بعضًا؛ إذ قام المقرّ في بغداد بتنظيم الائتلاف وأصدر مؤلّفات وبيانات حول نشاطاته في الداخل، ومنها مثلاً: نظّمت الفروع المحليّة للائتلاف تظاهرات للطلبة العراقيين غدّت الدعاية الإعلامية التي أنتجها المقرّ، ثمّ استخدم الطلبة العراقيون في الخارج هذه الدعاية الإعلامية لكسب الدعم الدولي.⁽⁹⁰⁾ وجرى أيضًا تحشيد وفود لزيارة العراق أملاً في عرض الآثار الكارثية للحرب والعقوبات.⁽⁹¹⁾

أعدّ الطلبة العراقيون مقارباتهم وفقاً للشريحة المستهدّفة، فحفّفوا اللغة الأيديولوجية

عند استهداف المجموعات التي لا يملكون أيّة صلات معها؛ وعلى سبيل المثال: أرسلوا بطاقات تهنئة بالعام الجديد والأعياد لكلّ ما استطاعوا العثور عليه من تنظيمات الطلبة والشباب، بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان الدولية وقادة الدول في أنحاء العالم، وناشدوا من خلال هذه البطاقات «توحيد العالم والضمير الإنساني» بوجه «جرائم أمريكا وحلفائها»⁽⁹²⁾ وكانت البطاقات فجّة أحياناً، فورد في إحداها: «نأمل منكم، وأنتم تحتفلون بالعام الجديد، أن تتذكروا الحصار الذي تسبّب بموت أكثر من خمسة وسبعين ألف إنسان». ونظّم اتّحاد الطلبة عملية إرسال مئة طالب من كلّ محافظات العراق لبطاقات تهنئة بالعام الجديد إلى قادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وجعل الطلبة الناجين من حادثة ملجأ العامرية يبعثون رسائل إلى كلّ أنحاء العالم. وكانت هذه النصوص جميعها باللغة العربية وباللغات الأجنبية اللازمة.⁽⁹³⁾

وعلى النحو ذاته، ركّز النظام على منظمات الشباب أيضاً، وكانت الأمانة العامة لحزب البعث تتحكّم بالاتّحاد العام لشباب العراق، فاستخدم النظام اتّحاد الشباب كما استخدم اتّحاد الطلبة، إذ ناشد اتّحاد الشباب نظراءه في العالم بالإضافة إلى القادة السياسيين، ووظّف في ذلك الصورة نفسها لمعاناة الأطفال العراقيين واللغة الفجّة نفسها لإثارة شعور بالصدمة عند المنظمّات الشبابية النظيرة بشكل يدفعها إلى التدخّل؛ وعلى سبيل المثال، أصدر اتّحاد الشباب في (كانون الأوّل/ديسمبر 1991) بطاقات تهنئة بالأعياد تذكّر نظراءه الأجانب بأنّه «بينما تحتفلون بعيد الميلاد ورأس السنة ... هنالك في العراق الآلاف من المرضى دون دواء والجوعى بدون غذاء»، ثمّ طلب ممّن يستلم البطاقات: «رجاءً، ليكن صوتكم أعلى لرفع العقوبات الظالمة ضدّ العراق».⁽⁹⁴⁾

كانت الأمانة العامة لحزب البعث في بغداد تتابع المراسلات المكثّفة لتنظيمات الطلبة والشباب مع نظرائها الأجانب والقادة السياسيين خلال خريف وشتاء المدة (1991-1992)؛⁽⁹⁵⁾ وتابعت أيضاً نتائج هذه العمليات وفقاً للتقارير التي انهمرت من كلّ أنحاء العالم، ففي هونغ كونغ أرسلت الجمعية الآسيوية للطلبة رسالةً إلى لجنة العقوبات في مجلس الأمن باسم (26) منظمّة للطلبة على امتداد القارة الآسيوية، وطالبت الرسالة الأمم المتّحدة بـ«إلغاء الحصار المفروض على العراق فوراً»، وشدّدت على أنّ الحرب واستمرار الحصار أضراً بأطفال العراق وشعبه.⁽⁹⁶⁾ وقد وافقت هذه الجمعية على زيارة العراق في (كانون الثاني/يناير 1992) كجزء من «حملة لتخفيف العقوبات على العراق»، وأراد الوفد أن يصدر تقريراً عن الوضع بالإضافة إلى التقاط صور وتسجيلات مصوّرة يمكن توزيعها على أعضاء الجمعية.⁽⁹⁷⁾

وفي لندن شارك الطلبة العراقيون في احتجاج ومسيرة للمطالبة برفع الحظر المفروض على العراق.⁽⁹⁸⁾ ونظّم الائتلاف الوطني للطلبة الجزائريين تجمّعاً تضامنياً كبيراً مع الطلبة العراقيين، وانضمّ إليهم السفير الفلسطيني في الجزائر، وممثلون للمنظمات العربية، والجهة القومية المصرية، ومنظمات جزائرية وعربية أخرى. وفي كوبا والبرازيل نظّم العراقيون احتجاجات مع منظمات الطلبة المحليّة وحرضوا قادتها على إصدار بيانات.⁽⁹⁹⁾

وفي الهند، التي كانت عضواً في مجلس الأمن حينذاك، ادّعى مجلس الشباب والطلبة المسلمين لعموم الهند بأنه «نظّم أكثر من مئة تظاهرة ومؤتمر وندوة واجتماع عمومي [مناوئ لأمريكا] أمام السفارتين الأمريكية والبريطانية والمسجد الجامع ونادي القوارب والبرلمان ومكتب الأمم المتّحدة».⁽¹⁰⁰⁾ وأرسل البعثيون قصاصات من الصحف إلى بغداد تبين التغطية التي ولّدتها هذه النشاطات في الإعلام الهندي.⁽¹⁰¹⁾ وكانت هنالك أحداث مماثلة حول العالم، وانهمرت رسائل التضامن ووعود التعاون من بلدان متفاوتة الحال، كموريشيوس وإسبانيا وجنوب إفريقيا والنمسا وفرنسا وباكستان والمغرب.⁽¹⁰²⁾

وعمل الطلبة والشباب والعراقيون على أن تستند حججهم إلى الوازع الإنساني، وحاولوا تحريك التعاطف الدولي مع محنة الأطفال العراقيين الأبرياء، فأصدروا بيانات في الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ربطوا فيها بينه وبين الوضع في العراق.⁽¹⁰³⁾ وأرسلوا تقرير ي صدر الدين أغاخان وجامعة هارفرد إلى منظمات الطلبة في دول الحلفاء، للمطالبة «في ضوء تعاوننا السابق» بأن تستخدم هذه المنظمات مواردها في «نشر مقالات في الصحف وفي المجلّات المحليّة والطلّابية».⁽¹⁰⁴⁾

ولا شكّ في أنّ النجاح لم يكن حليف كلّ جهود الطلبة العراقيين في التواصل مع الخارج، فغالباً ما كان التجاهل أو الشجب القوي مصير الخطابات والبيانات والرسائل التي كان الطلبة العراقيون ونظراؤهم الأجانب يرسلونها إلى القادة السياسيين؛ ففي ردّها على رسالة من اتّحادات ومنظمات الطلبة والشباب العرب في الهند، عبّرت وزارة الخارجية البريطانية عن «قلقها العميق تجاه الصعوبات التي يواجهها المدنيون في العراق، وأنها ما زالت تولي اهتماماً كبيراً للتقارير حول الوضع الإنساني هناك»، لكنّها أضافت القول: «لقد قلنا مراراً وتكراراً بأنّ خصومتنا ليست مع الشعب العراقي، بل مع صدام حسين ونظامه»، وصرّحت في ما يخصّ تقرير صدر الدين أغاخان بأنّ المجتمع الدولي نظّم «برنامجاً ضخماً للمعونات» من أجل العراق، حيث خصّصت بريطانيا وحدها (62 مليون) پاوند لهذا الشأن، «لكنّ ممّا يؤسّف له أنّ الحكومة العراقية لم تصدر بعدُ موافقتها على هذه الترتيبات».⁽¹⁰⁵⁾

وفي بعض الأحيان كانت منظمات الطلبة والشباب ترفض جهود النظام للتأثير عليها؛ وعلى سبيل المثال، خطّط النظام في (كانون الثاني/يناير 1992) لإرسال وفود إلى المؤتمر السادس عشر لاتحاد الطلبة العالمي في قبرص، وكان للطلبة العراقيين حلفاء في هذه المنظمة، وكانوا يأملون بالتأثير على البيان الختامي لكسب المزيد من الدعم،⁽¹⁰⁶⁾ لكنّ عضويتهم تعرّضت إلى التجميد خلال المؤتمر، وقالت رئاسة المؤتمر بأنّ اتحاد الطلبة العراقي جزء من الحزب الحاكم، ولهذا فهو جزء من نظام غير ديمقراطي مدان بانتهاك حقوق الإنسان.⁽¹⁰⁷⁾

وعلى الرغم من هذه النكسات، استطاع النظام أن يحقق مكاسب في الجامعات واتحادات الطلبة في أنحاء العالم. ولم يستطع الناشطون من الطلبة والشباب أن يؤثروا بشكل مباشر على سياسات دولهم في أغلب الحالات، لكنّ حملتهم الحازمة الدؤوبة لتخفيف العقوبات على العراق أدّت دوراً مهماً في تشكيل السرديات السياسية في بلدانهم. وقد مثل الناشطون من الطلبة والشباب جزءاً من ردّ الفعل الأول الحقيقي ضدّ النظام العالمي الوليد، إذ سوّق بوش سياسته في العراق على أنّها جزء من إستراتيجية ما بعد الحرب الباردة لتوحيد العالم تحت ظلّ نظام ليبرالي مثالي، وأكّد كبار ساسة العالم هذه الفكرة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن خصوصاً، لكنّ الطلبة والشباب قدّموا في كلّ أنحاء العالم مؤشراً أولياً على أنّ النزعة المثالية عند كبار الساسة هؤلاء واهية خلافاً لما يدّعون، وما كان يجري على رقعة السياسة الدولية لم يكن يتطابق مع ما يبدو عليه الحال في قاعات السياسيين.

الخلاصة

رسمت حرب الخليج وتداعياتها جبهة المواجهة بين العراق والعالم؛ فحينها كان العالم موحدًا ضدّ نظام صدام، لكنّ التصدّعات بدأت تشقّ الرأي العالمي حول الطريقة المناسبة للتعامل مع الأزمة الإنسانية في العراق، وعلم صدام أنّ معاناة العراقيين تشكل أحد أهمّ أسلحته السياسية، فخطّط لاستخدامها في إضعاف تصميم خصومه وتفكيك التحالف الذي تجمّع ضده. لكنّ ذلك كان يتطلّب إصلاحات مؤسّساتية كبيرة في الداخل وإعادة النظر بالسياسة والإستراتيجية الخارجية. وستبيّن الفصول القادمة كيف نفذّ النظام إستراتيجياته في أقصى بقاع الأرض، إذ ساعدت الإستراتيجيات والسياسات التي ناقشها هذا الفصل على استدراج دول مهمّة للخروج من النظام العالمي الذي تقود واشنطن، ثمّ استطاع النظام في وقتٍ لاحق من التسعينيات أن يحقق تأثيرات كبيرة بالمزج بين سرديات المعاناة وبين ضغوط اقتصادية وجيوسياسية أكثر تقليدية.

الفصل الرابع

بناء الشبكات في الغرب (1991-1992)

خطط البعثيون، بعد تعافهم من حرب الخليج، لكسب الحلفاء والعتور على المتعاطفين أو مجرد عرض رسالتهم إلى جمهور أجنبي في كل ركن ناءٍ من أركان العالم؛ وكان البعثيون في الخارج يأملون، في معظم الحالات، بالتأثير على قرارات صانع القرار الأجنبي بخلق ضغطٍ سياسي من جهة القواعد.

وتبسّطت العمليات الدولية للنظام بفضل هدف واضح شامل يتمثل في إنهاء العقوبات مع أقل قدر ممكن من الرضوخ للإجراءات التي تنتهك سيادة العراق (كجولات التفتيش عن الأسلحة). ولم يتعكّر صفاء هذا الهدف بأية سياسة منافسة أو أهداف مختلطة، إذ كان النظام يعرف ما يريده بوضوح، وكان يسعى إلى تحقيقه بلا هوادة. ولا شك في أنّ البعثيين طبّقوا تكتيكات مختلفة وفقاً للمكان الذي كان يعملون فيه؛ ففي بعض المواضع كان السياسيون والمسؤولون المحليون متعاطفين ومتعاونين، وواجه البعثيون في مواضع أخرى موقفاً عدائياً قمعيّاً؛ وتوفّرت لهم خيارات مختلفة في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، بينما لم تتوفّر لهم هذه الخيارات في الغرب؛ وفي بعض البلدان كانت حقوق الإنسان مهمّة، بينما لم تكن كذلك في بلدان أخرى، فكيف البعثيون تكتيكاتهم وفقاً لها.

وسيناقش هذا الفصل كيف أنّ النزعة الإنسانية ومعاناة العراقيين الأبرياء كانتا وسيلة استطاع البعثيون استخدامها لإثارة الخلاف بين الشعوب وقادتها في أمريكا الشمالية وأوروبا؛ فكلّما ازداد وعي الغربيين بالظروف المزرية في العراق، ازدادت حدّة تساؤلهم حول منطق العقوبات الدولية المفروضة على هذا البلد. وفهم البعثيون هذه الديناميكية بشكل جيّد جداً وفعّلوا كلّ ما بوسعهم لتضخيمها وتسريعها، وأحرزوا في الغرب، بعد عامين من حرب الخليج، بعض النجاحات على المستوى العمليّاتي. وبعبارة أخرى، استطاعوا اجتذاب أشخاص ومنظّمات يشاركونهم الرغبة بإنهاء العقوبات في العراق ويبدون استعدادهم للعمل في سبيل ذلك، وانعقدت شراكات بين الفريقين، وغالبًا ما كان البعثيون يعملون تحت غطاءٍ ما

كي يخفوا صلاتهم بالنظام. ويكاد لا يوجد دليل يُذكر على أنهم أثروا على السياسات الخارجية للدول الغربية في هذه المدة، لكن نجاحاتهم باجذاب الشركاء وبناء الشبكات أصبحت أساساً مهماً استندت إليه تصرفاتهم في وقت لاحق من عقد التسعينيات.

الولايات المتحدة الأمريكية

كانت الولايات المتحدة هي الجائزة الكبرى في حقل الإستراتيجية الدولية ضمن عالم ما بعد الحرب الباردة أحادي القطب، وكانت عمليات النظام فيها أهم من عملياتها في غيرها لأن نيويورك تحتضن مقر الأمم المتحدة؛ لكنها كانت بيئة لا ترحب بالبعثيين خصوصاً، إذ أقر وزير الخارجية طارق عزيز في مذكرة داخلية بتاريخ (كانون الأول/ديسمبر 1991) بأن تأثير عمليات النظام في الولايات المتحدة أعاقته السرديات الأمريكية حول حرب الخليج، والتي صورت صدام على أنه شرير والبعثيين على أنهم نظام خارج عن القانون. وبالإضافة لذلك، ادعى عزيز في بداية العام (1992) بأن حملات الانتخابات الرئاسية الأمريكية من شأنها أن تلهب هذه السرديات مما يؤدي إلى عرقلة إضافية لجهود النظام.⁽¹⁾ وقد أدى طارق عزيز دوراً أكبر من المعتاد في السياسة الخارجية العراقية طوال حكم صدام، وربما كانت ديانتة المسيحية سبباً في أن يعتبره النظام ذا بصيرة خاصة في السياسة الغربية (كان اسمه الأصلي ميخائيل يوحنا⁽⁴⁾ قبل أن يعرّبه)؛ وسواء صحّ هذا الادعاء أو لم يصحّ، فإنّ تحذيره من الصعوبات التي قد يواجهها النظام في الولايات المتحدة تبين أنه تحذير صائب في ما بعد.

ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة أهم من أن تهمل، وكان للبعثيين فيها بعض المرتكزات المهمة التي يمكنهم استغلالها. وكانت السفارة العراقية قد أغلقت أبوابها في (كانون الثاني/يناير 1991)، لكن النظام أبقى على قسم صغير لرعاية المصالح العراقية في السفارة الجزائرية؛ والأهم من ذلك أنّ البعثة العراقية في الأمم المتحدة بنيويورك استمرت بعملها؛ فوّر هذان الموقعان للبعثيين موطئ قدم مهمّين يمكنهم استخدامها في إدارة عملياتهم. واعتمد حزب البعث أيضاً على البعض من أكفأ أعضائه لإدارة حملاته في أمريكا، وكان مسؤول الحزب هناك سمير النعمة، والذي كان يشغل أيضاً منصب نائب رئيس بعثة العراق في الأمم المتحدة، والقائم بأعمال البعثة أحياناً؛ وقد ادعى أحد الدبلوماسيين العراقيين بعد سقوط النظام عام (2003) أنّ سمير النعمة كان في الحقيقة ضابطاً في جهاز الاستخبارات العراقي.⁽²⁾ وعندما

(*) المعروف لدى العراقيين أنّ اسمه الحقيقي (طوبيا ميخائيل حنا). [المترجم]

لم يكن مشغولاً في مجلس الأمن بإلقاء خطابات («التحدّي»)، وفقاً لوصف الإعلام الأمريكي، فإنه كان يدير شبكات البعثيين في أمريكا، كما جاء في الوثائق التي عُثِرَ عليها في العراق.⁽³⁾ نسق سمير النعمة خلايا البعثيين في بعض الأماكن التي تقطنها جالية كبيرة من العراقيين والعرب (كميشيگان ونيوجيرزي وكاليفورنيا)، بالإضافة للجامعات في كل أنحاء الولايات المتحدة.⁽⁴⁾ وارتبط عملاء حزب البعث والطلبة العراقيون بشبكات ضباط الاستخبارات العراقية الذين انتشروا أيضاً في أوساط المغتربين العرب هناك. وعلى سبيل المثال: جاء صبحي جاسم الدليمي من العراق إلى الولايات المتحدة في الثمانينات بغرض الدراسة، ودفع حزب البعث أجور دراسته وتكاليف معيشته، وما إن أنهى دراسته حتى قرّر البقاء هناك، لكنّه استمرّ بالعمل للحزب واستلم مبالغ من النظام بشكل منتظم. وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام (2003)، عثرت وزارة العدل الأمريكية على تسجيلات تشير إلى أنّه «عمل في السرّ وكبيراً لجهاز الاستخبارات العراقي» تحت الاسم الرمزي (آدم)، إذ قام بتحشيد الوكلاء، وحاول التأثير على السرديات السياسية الأمريكية، وجمع المعلومات حول الجيش الأمريكي. وكان يدير مطعمًا للكباب في ولاية ماريلاند، اعتاد ضباط الاستخبارات العراقيون على الاجتماع فيه، فكان موقعاً مثاليًا لجمع المعلومات حول المنشآت الحساسة المجاورة، كمجمّع (فورت ميد)⁽⁴⁾ ووكالة الأمن الوطني. وادّعت وزارة العدل بأنّ الدليمي تجسّس على غيره من العراقيين أيضاً، وأرسل التقارير إلى بغداد حول نشاطات المعارضة، وحتى حول رفاقه من البعثيين الذين كان يُشْتَبَه بأنهم التقوا بعناصر من مكتب التحقيقات الفدرالي، وهذا ما أكّده وثائق البعث القادمة من العراق.⁽⁵⁾

ومن الصعب تحديد عدد البعثيين العراقيين الذين عملوا في الولايات المتحدة إبّان التسعينيات، ولكن من المؤكّد أنّ عددهم كان بالعشرات، وربما بالمئات؛ ولم يكتفِ هؤلاء، من أمثال صبحي الدليمي، بترويج السرديات السياسية التي ساعدت في إنهاء العقوبات، بل تصرف هؤلاء أيضاً على أنهم عيون النظام وأذانه على الأرض، حيث أرسل البعثيون في أمريكا إلى بغداد نهرًا من التقارير حول المغتربين والمعارضين العراقيين من أمثال كنعان مكّيّة، والذي كان يشغل منصبًا تدريسيًا في إحدى كليات جامعة برانديس في ولاية ماساچوستس الأمريكية، وبرز اسمه باعتباره أحد قادة المعارضة العراقية في المنفى.⁽⁶⁾

وفي بغداد كان المسؤول عن عمليات الحزب في أمريكا امرأة متميّزة تُدعى هدى صالح

(*) فورت ميد: مجمّع حكومي تابع للجيش الأمريكي في ولاية (ماريلاند)، ويضم مقرات عدد من الأجهزة الأمنية كوكالة الأمن الوطني والقيادة السيرانية. [المترجم]

مهدي عمّاش، وهي ابنة صالح مهدي عمّاش أحد قادة انقلاب العام (1968) الذي جلب البعثيين إلى السلطة في العراق، وتولّى منصب نائب رئيس الجمهورية، لكنّه فقد دعم صدام فأرسل إلى ما يشبه المنفى بتعيينه سفيراً في الاتحاد السوفيتي وعدد من دول أوروبا، حيث مات في فنلندا عام (1985)؛ أمّا ابنته هدى فتابعت دراستها في مجال العلوم، وبعد التخرّج من جامعة بغداد درست علم الأحياء الدقيقة، وحصلت على شهادة الماجستير من جامعة تكساس المسيحية (TCU)، ثمّ شهادة الدكتوراه من جامعة ميزوري في العام (1983). وبعد عودتها إلى العراق أصبحت من أبرز الخبراء في الأحياء الدقيقة، وأدّت الشكوك بزلوعها في برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي إلى أن يدعوها الإعلام الغربي باسم (الدكتورة جرثومة) أو (السيدة أنثراكس) أو (سالي كيماوي)⁽⁷⁾. وتدرّجت عمّاش في مراتب الحزب لتصبح في نهاية المطاف أول امرأة تحصل على عضوية القيادة القطرية، وهي أعلى مرتبة لصناعة القرار في حزب البعث العراقي؛ وفي العام (2003) أصبحت عمّاش أيضاً الامرأة الوحيدة في مجموعات بطاقات اللعب الشهيرة التي استخدمتها قوات الاحتلال الأمريكي للإشارة إلى أهمّ المطلوبين من أعضاء النظام السابق.

وفي بغداد تبيّنت القيمة الهائلة لما اكتسبته عمّاش أثناء دراستها الجامعية من معرفة بالثقافة والسياسة الأمريكية، فأصبحت المسؤول الرسمي عن الشؤون الأمريكية في مكتب حزب البعث للعمليات الدولية. وكانت المذكرات التي ترسلها تتميز بالابتكار والتألق في وسط البيروقراطية البعثية المليئة بالتفاهة والعطالة، فجاء في هذه المذكرات أنّ هدفها هو «خلق تيار شعبي» ضمن المجتمع الأمريكي يمتلك «قوة الضغط على صانعي القرار لرفع الحصار المجرم من عراقنا الحبيب»، ولتحقيق هذا الغرض أرادت تحشيد عدد من الشخصيات الأمريكية المرموقة، بعلمها أو بدونها، التي تحظى «أصواتها» بـ«إصغاء العدد الأكبر من الناس»⁽⁸⁾. وأصبح هذا الأمر مقياس نجاح البعثيين في الأعوام التي تلت الحرب مباشرةً.

وفي البداية أعدت عمّاش والبعثيون العاملون من العراق خططاً لاستهداف الشخصيات الأمريكية المرموقة بشكل مباشر، لكن يكاد لا يوجد أيّ دليل يوحي بنجاح هذه الجهود الأولية. أمّا البعثيون القاطنون في الولايات المتحدة فأحرزوا نتائج أفضل بكثير عندما تعلّموا أن يعملوا مع، ومن خلال، المجموعات الأمريكية المتعاطفة التي نشأت عفويًا. ومع ذلك، فإنّ تفحص الجهود الأولية التي بذلها النظام يقدّم نظرة قيّمة حول تكتيكات البعثيين وإستراتيجيتهم.

كان أول ما تفتّق عنه حدس هدى عمّاش وسمير النعمة هو التعاون مع شخصيات أمريكية

بارزة في حقلي الثقافة والسياسة ممّن عارضت حرب الخليج أو أظهرت تعاطفها مع معاناة العراقيين في أعقاب الحرب؛ ولم يكن البعثيون يعبؤون بالانتماء أو الموقف الحزبي لهذه الشخصية أو تلك الجمعية ما دامت مفيدة في رفع العقوبات، فاستهدفوا أمثال غاري هارت الذي ترشّح للرئاسة عن الديمقراطيين، وپاتريك بيوكانن الذي ترشّح عن الجمهوريين، وسعوا أيضاً خلف شخصيات ثقافية من أمثال المغنيّ جون دنفر والممثلة فانيسا ردگریف.⁽⁹⁾ وحسباً عندما لم يكن هؤلاء الأشخاص يتعاونون بإرادتهم، حاول البعثيون تضخيم عبارات أطلقوها في انتقاد السياسة الأمريكية، وعلى سبيل المثال: عندما انتقد المغنيّ الأمريكي كريس كريستوفرسون، المعروف بالغناء الريفي، حرب الخليج والعقوبات، لاحظت هدى عمّاش أنّه كان من فتّاني «الدرجة الأولى» وله الملايين من المعجبين في أمريكا وكلّ أنحاء العالم، فعمل البعثيون في أمريكا على «زيادة بروز نشاطاته من أجل رفع الحصار المفروض على العراق»، وحصلوا على عنوانه وطرق الاتصال به، ثمّ اتّخذوا الترتيبات اللازمة ليتصل به فتّانون عراقيون ومنظمات عراقية ممّن أخفيت صلتهم بالنظام.⁽¹⁰⁾ ومن الصعب أن نقيس نتائج عملية التأثير البعثي على كريستوفرسون، إذ لا يبدو أنّه زار العراق على الرغم من الدعوات التي وُجّهت إليه، لكنّه استمرّ بالحديث ضدّ السياسة الأمريكية تجاه العراق، ثمّ كتب لاحقاً كلمات أغنية اسمها («الدورة»)⁽¹¹⁾ حول ليلى العطار، وهي فتّانة عراقية بارزة قُتلت بقصف صاروخي أمريكي في العام (1993).⁽¹¹⁾

وحاولت بعض العمليات العراقية اختراق سياسيين أمريكيين وحسباً أعضاء في الكونغرس؛ وعلى سبيل المثال: أدار سمير النعمة عمليةً أطلّح فيها على بريد الأمم المتّحدة بواسطة «وسائل خاصّة» حسب قوله، إذ كان النظام يهتمّ قبل كلّ شيء بمعرفة من يؤيّد ومن يعارضه. وفي أوائل العام (1992) لاحظت هدى عمّاش أنّ عدداً من الأشخاص الذين أرسلوا رسائل إلى رئيس لجنة العقوبات في مجلس الأمن للاعتراض على العقوبات قد اقتبسوا أقوال هنري غونزاليس، النائب الأمريكي عن ولاية تكساس، فأجرت بعض التحريّات حوله وأدركت أنّه كان صريحاً في انتقاد حرب الخليج وأنّه قدّم مشروع قانون في مجلس النواب لإنهاء العقوبات، وكان يستخدم هذه القضية لإثارة الرأي العام، وربّما لإطلاق حملة ترشّحه للرئاسة، ولاحظت عمّاش أيضاً أنّه من تكساس التي تمتلك شركات نفطية لها صلات بالعراق، واقترحت في إحدى خطبها، الجريئة بطبعها، العثور على طريقة لاستخدام هذه الصلات للتأثير عليه، وكان السبيل الأكثر ترجيحاً هو جعل الشركات النفطية تضغط باتّجاه سياسات تؤيّد العراق،

(*) لا تعني (الدورة) هنا الضاحية البغدادية المعروفة، بل (دورة الأحداث). [المترجم]

وكانت عمّاش تعتقد بأنّ العراق يمكنه على الأقلّ الانتفاع من حملته الانتخابية وما سيرافقها من اهتمام إعلامي.⁽¹²⁾

كان غونزاليس من الديمقراطيين، وانتهت معارضته للعقوبات بخسارة بوش الجمهوري للانتخابات الرئاسية في العام (1992)^(*)، فانتهدت الجهود العراقية لاستمالاته فجأةً، ولكنّ تكتيك هدى عمّاش في الجمع بين عمليات التأثير وأموال النفط والمصالح السياسية في استهداف صنّاع السياسات ضمن المناصب الرئيسية كان فاتحة عملها الذي أدّته في وقت لاحق من عقد التسعينيات عندما وافق العراق على نسخة معدّلة من برنامج (النفط مقابل الغذاء) في الأمم المتّحدة.

العمل عبر المنظّمات المحليّة

أحرز البعثيون نجاحًا أكبر بكثير عندما عملوا من خلال المنظّمات غير الحكومية والجمعيات الإنسانية التي تطوّرت بشكل عفوي في الولايات المتّحدة لمتابعة العقوبات. وقد أثبت الخبراء الإستراتيجيون أنّه عندما تحاول الدول فرض إستراتيجيات على بيئات مجتمعية معقّدة فإنّها تفشل غالبًا؛ وعلى العكس من ذلك، فإنّ الإستراتيجيات التي تتماشى مع التيارات السياسية الراهنة تحرز نجاحًا أكبر بكثير.⁽¹³⁾ وهذا ما يدعمه تاريخ عمليات التأثير العراقية؛ فعندما وضع البعثيون الخطط في بغداد (لتحشيد المشاهير أو السياسيين، مثلاً) لم تحرز خططهم سوى نتائج قليلة. ويكاد لا يوجد أيّ دليل على أنّ محاولة النظام التأثير بشكل مباشر على شخصيات من أمثال باتريك بيوكانن وجون دنفر وكريس كريستوفرسون وهنري غونزاليس قد ساعدت على نشر السرديات السياسية البعثية بالمقارنة مع ما لو أنّ النظام لم يتجسّم هذا المسعى أصلًا. ومع ذلك، فعندما تشكّلت مجموعات أمريكية أصيلة دون تدخل من أحد فإنّها كانت أكثر تجذّرًا في المجتمع الأمريكي، وكان البعثيون قادرين على أن يتعاونوا معها أو يضخّموا عملها كي يُحدث تأثيرًا كبيرًا. وكان الكثير من منظّمات المجتمع المدني هذه صغيرة الحجم، وربّما تبدو بلا أهميّة في الظاهر، ولكنّها كانت في الحقيقة كصغار الجمر التي تنشر اللهب بسرعة إذا وجدت البيئة المناسبة لها وحُرّكت بشكل مناسب.

وعلى سبيل المثال، كان اتّحاد الصداقة الأمريكية-العراقية أحد منظّمات المجتمع المدني الكثيرة التي ظهرت في الولايات المتّحدة للتعامل مع الوضع الإنساني في العراق بعد حرب

(*) خسر جورج بوش الأب مسعاه للفوز بولاية ثانية في تلك الانتخابات عندما تغلب عليه المرشح الديمقراطي بيل كلينتون الذي بقي بدوره لفترة رئاسيتين متتاليتين (1993-2001).

الخليج، وقد أنشأتها مجموعة من الشخصيات البارزة من الأمريكيين ذوي الأصول العراقية في العام (1991) لدعم أسرهم وأصدقائهم الذين كانوا يعانون بشكل مريع في ظلّ المحنة مزدوجة للعقوبات والنظام القمعي. وتأسس هذا الاتحاد في ولاية فيرجينيا⁽¹⁴⁾ في منزل أحد المؤسسين، وهو الدكتور علي حسيني، والذي قاد الاتحاد بفضل خلفيته التي تؤهله لهذه المرتبة بطبيعتها، إذ وُلِد في البصرة عام (1928) وهاجر إلى الولايات المتحدة في أوائل الخمسينيات حيث أصبح من الأطباء البارزين، وكان من الأعضاء المؤسسين لتجمع الديمقراطيين للأمريكيين العرب في فيرجينيا، بالإضافة إلى كونه أحد مؤسسي المركز الإسلامي في فيرجينيا وعضوًا في مجلس إدارته، وحصل لاحقًا على (جائزة إنجاز العمر) من المعهد العربي الأمريكي.⁽¹⁵⁾ وانضمّ عراقيون متماثلو المكانة، من الأطباء ورجال الأعمال والأكاديميين، إلى فروع (اتحاد الصداقة) التي جرى افتتاحها في مناطق المغتربين في كلّ أنحاء أمريكا. وكان لدى بعض الأعضاء إمكانات كبيرة تحت تصرفهم، فعلى سبيل المثال: كان من بين الأعضاء المتحمسين أفراد من عائلة (سمعان) الذين يمتلكون الكثير من محلات البقالة في منطقة ديترويت، وكانت لهم صلات وثيقة بالكونغرس.⁽¹⁶⁾

وقد ورد بوضوح في البيان التأسيسي للاتحاد الصداقة الأمريكية-العراقية أنّ الهدف من إنشائه هو «رعاية تفاهم بين شعب الولايات المتحدة وشعب العراق». وبالنظر للوضع الإنساني الفادح في العراق، فلقد تركّزت معظم جهود الاتحاد على تقديم الدعم للشعب العراقي والعمل على رفع عقوبات الأمم المتحدة. ولتحقيق هذه الغاية قام الاتحاد بجمع التبرّعات والأدوية لإرسالها إلى العراق، وحاول «الحصول على المعلومات وتقديمها للكونغرس وعموم الأمريكيين».⁽¹⁷⁾ وقد نصّ النظام الداخلي للاتحاد بصراحة على أنه «لن يصطّف مع أيّ حزب سياسي في العراق ولن يسمح بتعرّض الجالية للاستغلال السياسي من أيّ فرد أو جماعة».⁽¹⁸⁾

وعلى الرغم من هذه الالتزامات بالنأي عن السياسة، لاحظ البعثيون في بداية العام (1992) أنّ الاتحاد نجح في جمع وإيصال كمّيات كبيرة من الأدوية إلى العراق، بالإضافة إلى إقامة معرض فنيّ حول معاناة الأطفال العراقيين في ظلّ الحصار، وإرسال رسائل إلى القادة السياسيين، وتنظيم حفل خيري لجمع التبرّعات للعراقيين. وجاء في تقارير البعثيين القاطنين في أمريكا أنّ الاتحاد لم يكن سياسيًا، لكنّه سعى بالفعل إلى رفع العقوبات، وهو أمر مناسب. وأصدر عبدالحقّ إسماعيل الخالدي، والذي كان يعمل في مكتب رعاية المصالح العراقية بواشنطن العاصمة وأدار عمليات حزب البعث في المنطقة، أمرًا للبعثيين بـ«الانضمام إلى

الاتحاد] والعمل ضمن صفوفه لضمان استمراره بالمحافظة على موقعه، والسعي إلى توجيهه [والمحافظة على استمراره بالعمل] في القضايا التي تخدم أهدافنا».⁽¹⁹⁾

وفي (23 شباط/فبراير) ساعد البعثيون الاتحاد على إقامة حفل لجمع التبرعات للأطفال العراقيين في جامعة جورج واشنطن، وضمّ الحفل معرضًا فنيًا حول العراق، وكان من المتحدثين أحد أفراد فريق جامعة هارفرد الذي زار العراق في أعقاب حرب الخليج. وجاء في تقارير البعثيين أنّ بعض من حضروا الحفل كانوا من أولي («التأثير العظيم»)، ومنهم الناشطة المحامية في ويليامز المعروفة بتعرضها للاعتقال مع ممتي امرأة أخرى في بحر العرب بعد أن حاولت الإبحار إلى العراق كي تترك حرب الخليج. وقد ساعدت ويليامز لاحقًا، في العام (1995)، على تنظيم (مسيرة المليون إنسان) في العاصمة واشنطن.⁽²⁰⁾

وفي محاولة لإخفاء تعاون النظام العراقي مع اتحاد الصداقة، عمل البعثيون من خلال (منظمة الصداقة والسلم والتضامن) التابعة لهم، والتي قدّموها على أنّها منظمة غير حكومية، في (آذار/مارس 1992) التقى ممثلو المنظمة بقيادة الاتحاد ووقع الفريقان اتفاقية تعاون خلال الأعوام الثلاثة التالية، وتضمنت الاتفاقية الالتزام بتنفيذ «نشاطات تهدف إلى الإطلاع المستمر للإعلام والرأي العام الأمريكي» حول الوضع في العراق. واتفق الطرفان أيضًا على «تبادل الإصدارات والصور»، وعقد مؤتمر، وإقامة معارض «للصور ورسوم الأطفال في عدد من الولايات الأمريكية بالإضافة إلى نشاطات سنوية أخرى تلائم المجتمع الأمريكي».⁽²¹⁾ وكان البعثيون يرون بأنّ التعاون مع الاتحاد يوفّر دعمًا شعبيًا لعمليات التأثير التي يمارسونها، إذ زوّدهم بفرصة الحصول على الأموال واللقاء بشخصيات بارزة من السياسيين ورجال الأعمال والناشطين؛ واستطاع البعثيون أيضًا أن يضمنوا بذلك توافق عمل الاتحاد مع إستراتيجية النظام. أمّا الاتحاد فكان ينظر إلى التعاون مع البعثيين على أنّه ضروري لممارسة عمله الإنساني، إذ كان لا بدّ من إيجاد منفذ إلى العراق والحصول على موافقة النظام في سبيل إيصال الأدوية، وتحويل الأموال للأطفال العراقيين المرضى، وتلقّي المواد اللازمة للتوعية بشأن الوضع الإنساني.

وبينما وقع البعثيون اتفاقية مع اتحاد الصداقة، وظّفوا أيضًا أنواعًا أخرى من التعاون مع جماعات أخرى، ولكنها كانت ذات طابع رسمي أخف؛ حيث وجدوا أنّ من المفيد أحيانًا الإبقاء على علاقاتهم مع منظمات المجتمع المدني بشكل غير رسمي يسهل للفريقين إنكاره. وعلى سبيل المثال، شكّلت (لجنة إنقاذ الأطفال العراقيين) في أعقاب حرب الخليج، ولم يكن للبعثيين دور في تشكيلها، لكنّ إصداراتها كانت تتماثل بشكل ملحوظ مع الدعاية الإعلامية التي يبثها النظام من بغداد، حيث تضمنت نشرات اللجنة صورًا مريعة لمعاناة الأطفال

العراقيين وسلّطت الضوء على الوضع الإنساني المزري في العراق. وإبراز محنة الأطفال العراقيين قامت اللجنة بإحضار بعض المرضى من هؤلاء الأطفال إلى الولايات المتحدة بغرض العلاج الطبّي ونشرت حول ذلك مقالات رأي في الصحف الأمريكية. وكانت اللجنة تتبع معهد شيلر الواقع في العاصمة واشنطن، واستطاعت من خلاله أن تصل إلى مجموعات أوسع من الناشطين المناوئين للعولمة، ومنهم شبكة مرموقة من الأطباء والزعماء الدينيين والأكاديميين. وبدعوها إلى إنهاء العقوبات لدواعٍ إنسانية، كانت اللجنة في الحقيقة تقوم بعمل يسعى إليه النظام؛ وبما أنّها منظمة مستقلة فإنّها كانت تقوم بذلك دون أن تُصاب بالوصمة التي ترافق العمليات التي يديرها النظام بوضوح.

وقد ورد في تقارير سمير النعمة إلى بغداد أنّ البعثيين في أمريكا أعانوا عمل اللجنة وضخّموه، وجعلوه يسير نحو غايات إستراتيجية؛ فكان البعثيون يعملون من خلال أحد مؤسّسيها، وهي كاتبة أمريكية-ألمانية تُدعى مرييل ميراك-فايسباخ، وليس من الواضح ما إذا كانت هذه الكاتبة تعلم بأنّها تعمل مع البعثيين أو أنّ البعثيين كانوا يعملون معها تحت غطاءٍ ما. وفي إحدى الاجتماعات ناقش الطرفان «تنظيم حملة للضغط على لجنة العقوبات في الأمم المتّحدة لعزل الموقف الأمريكي والبريطاني»، وكانا يأملان تحقيق ذلك بواسطة «إرسال رسائل متواصلة بشكل مباشر إلى أعضاء اللجنة [أي: لجنة العقوبات] مشفوعةً بالدراسات والمقالات الصحفية». واتفق الطرفان أيضًا على أن تقوم (لجنة إنقاذ الأطفال العراقيين) بإيصال رسائلها إلى مجلس الأمن عبر «فروعها في ألمانيا وعبر الحكومة الألمانية، وعبر الدول الأخرى في أوروبا وحكوماتها». وجاء في الاتفاق أيضًا أن تستمرّ اتصالات الطرفين وتقييم نتائج ما يبذلانه من جهود أثناء تواليها.⁽²²⁾

لم تقتصر مكاسب البعثيين من التعاون مع منظمات من أمثال (لجنة إنقاذ الأطفال العراقيين) على اكتساب شريك في عملية إنتاج الدعاية الإعلامية، بل حصلوا أيضًا على قنواتٍ يمكنهم بواسطتها التأثير على حكومات أخرى، بل إنهم استطاعوا تحشيد نوع من الأمريكيين كانت تستهدفه هدى عمّاش (ودون وعي منهم بذلك أحيانًا)، ومنهم مثلًا محمّد علي كلاي، البطل السابق للملاكمة في فئة الأوزان الثقيلة، حيث ترأس فرع اللجنة في مدينة ريجموند بولاية فيرجينيا وأقام مواعيد عشاء لجمع التبرّعات لصالحها.⁽²³⁾ ولا يوجد دليل يوحى بأنّ كلاي كان يعلم بأنّ البعثيين يدعمون اللجنة أو يساعدون عملها، وكذلك لا يوجد مبرر للاعتقاد بأنّه كان يضمّر أيّ تعاطف مع صدام أو النظام البعثي، ومع ذلك فإنّ مسعاه لرفع العقوبات تقاطع مع سياسة النظام، وكلّ ما فعله لمساعدة الأطفال العراقيين كان يدعم النظام بالضرورة.

اندماج البعثيون في الولايات المتحدة بمنظمات وفعاليات أخرى كانت مصممة لتسليط الضوء على محنة العراقيين والضغط على صنّاع السياسات لإنهاء العقوبات، وضخّموا عملها. ومن قبيل ذلك ما فعله رامزي كلارك، والذي تولّى منصب النائب العام الأمريكي في عهد الرئيس جونسون في أواخر الستينيات، ثم أصبح ناشطاً سياسياً بارزاً، وكان معارضاً صريحاً لحرب الخليج واستمرار ما تلاها من العقوبات على العراق. وفي أوائل التسعينيات أصبح حليفاً مهماً للنظام العراقي في الولايات المتحدة، ففي (29 شباط/فبراير 1992) دعم البعثيون في الولايات المتحدة إقامة محاكمة وهمية بتهمة ارتكاب جرائم حرب لمسؤولين كبار في مدرسة (مارتن لوثر كينغ) بمانهاتن، حيث قام كلارك أمام المبدأ بمحاكمة وإدانة الرئيس بوش، ونائب الرئيس كويل، ووزير الدفاع چيني، والجنرال پاول، والجنرال شوارتسكوف. وتشير تقديرات البعثيين إلى أنّ المحاكمة حضرها أكثر من (1,500) شخص، وبضمنهم ثمانون مراسلاً، ولم يرضَ البعثيون بصمت الإعلام الأمريكي تجاه المحاكمة، ولكنهم شعروا بأنّ صداها تردّد بين المنظمات الإنسانية وأنّها نالت تغطية واسعة في الصحافة الأوروبية.⁽²⁴⁾

واستمرّ البعثيون في الولايات المتحدة، طوال ربيع وصيف العام (1992)، بإعادة بناء شبكاتهم وإطلاق عمليات دائمة التوسّع؛ ففي (تمّوز/يوليو) أعادوا تشكيل الاتحاد الوطني لطلبة العراق في أمريكا، والذي كان يسيطر عليه عبدالحقّ إسماعيل الخالدي، القيادي البعثي الذي كان يعمل في مكتب رعاية المصالح العراقية بالعاصمة واشنطن،⁽²⁵⁾ فأصبح من الممكن للطلبة العراقيين أن يبدووا بتنظيم أنفسهم في الجامعات. وأقامت الوفود العراقية في نيويورك وواشنطن حفلات وتجمّعات اجتذبت عدداً متنامياً من الدبلوماسيين والناشطين المتعاطفين، واستخدم البعثيون صلاتهم بمنظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة لجمع شمل الشخصيات والمنظمات المتباينة لدعم رفع العقوبات. وعلى سبيل المثال، ساعد البعثيون في (آب/أغسطس 1992) على إنشاء (الشبكة الوطنية لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق)، وإذا أخذنا عيّنة صغيرة من العضوية الواسعة لهذه الشبكة فسنعجد فيها: لجنة الأصدقاء الأمريكيين الخدمية، ومجلس المصلحة الوطنية، ومركز واشنطن للسلام، ولجنة مكافحة التمييز العربية-الأمريكية، ورابطة السلام اليهودية، والجمعية التوحيدية العالمية، وعدد من الجماعات المؤيِّدة للقضية الفلسطينية، ومنظمات نسوية، وحركات مسيحية ليبرالية.⁽²⁶⁾ وكان الكثير من هذه المنظمات، وكما هو حال المؤيِّدين الآخرين لرفع العقوبات، يكاد لا يتعاطف مع صدام أو نظامه، لكنّ هواجسها الإنسانية كانت تتقاطع، من الناحية العملية، بشكل كامل مع رغبة النظام بالإفلات من إملاءات الأمم المتحدة.

أما على المستوى الإستراتيجي، فلقد كان الفشل بشكل عام مصير محاولات النظام للتأثير على السياسة الأمريكية في العامين (1991، 1992)، إذ كان المشهد السياسي شديد العداء لصدّام ونظامه كما توقّع طارق عزيز. لكنّ البعثيين تمكّنوا، بفضل تضخيمهم عمل المنظّمات المتعاطفة في الولايات المتّحدة الأمريكية، من بناء شبكات مهمّة، وبدؤوا يعملون في الخفاء على تحويل الخطاب العمومي حول العراق. ونتج عن ذلك تصدّعات في الدعم الذي كانت تحظى به سياسة ذات شعبية فائقة خلال المدّة التي تلت حرب الخليج مباشرة، ممّا شكّل قاعدة يبني عليها النظام عملياته المستقبلية في أمريكا.

التأثير على الأمم المتّحدة

بما أنّ نيويورك تحتضن مقرّ الأمم المتّحدة فإنّ عمليات البعثيين في الولايات المتّحدة كانت تُدار في الغالب بهدف التأثير على الأمم المتّحدة وعلى صنّاع السياسة الأمريكيين في الوقت ذاته؛ وفي البداية عمل هؤلاء على استهداف مسؤولي الأمم المتّحدة بشكل غير مباشر بزرع قصص في الصحافة، ونشر بيانات، وتسليط الضوء على دراسات علمية حول الوضع الإنساني في العراق. ولكنّ سميّر النعمة أرسل تقريراً في ربيع العام (1992) إلى هدى عمّاش يخبرها فيه بأنّ هذه الجهود «لا تنجز الفوائد المباشرة المرغوبة».⁽²⁷⁾ ولم يكن لدى لجنة العقوبات الوقت الكافي لمتابعة الأنباء عن قرب، وتبيّن من محاولات البعثيين لمتابعتهم أنّهم لم يكونوا في الغالب على اطلاع بالتقارير الصحافية التي تدعم موقف العراق. ولم يستطع البعثيون تحمّل هذا الوضع، فورد في تقرير لسميّر النعمة في (نيسان/أبريل 1992) أنّ «الحقيقة المؤسفة تفيد بأنّ عمل لجنة العقوبات سيستمرّ لمُدّة طويلة من الآن. ونحن بحاجة إلى ممارسة ضغط مستمرّ... ولا يمكننا أن نكتفي بالجهود الإعلامية وحسب».⁽²⁸⁾

اقترح النعمة أن يعمل البعثيون على ضمان إرسال المنظّمات المتعاطفة موادّها بشكل مباشر إلى أعضاء لجنة العقوبات بالإضافة إلى عرضها في وسائل الإعلام. وكان هذا التحوّل إلى مقاربة أكثر مباشرة في استهداف لجنة العقوبات مثلاً مدهشاً حول كيفية تعلّم النظام العراقي وتكيّفه، فالصورة النمطية الفظة للأنظمة التوتاليتارية غير المرنة لم تكن دقيقة بكلّ بساطة، إذ كان البعثيون من أمثال النعمة أحراراً بالإشارة إلى عدم نجاعة هذا التكتيك أو تلك الإستراتيجية، وكان النظام يدعم جهودهم لإعادة التقييم والتكيّف.

وكما ورد في ما سبق، أعدّ النعمة خطة لاعتراض بريد الأمم المتّحدة باستخدام («وسائل خاصّة») بحسب تعبيره، وليس من الواضح ماهية هذه الوسائل الخاصّة، ولكنّ الواضح أنّ

النظام تعامل مع المعلومات التي أنتجتها هذه الوسائل بمستوى عالٍ من الحساسية. وقد اعتاد البعثيون على تعريف الشخصيات والمنظمات بأنها تؤدّي «دورًا طوعيًا» في النضال ضدّ «الحصار المجرم» بحسب تعبيرهم؛⁽²⁹⁾ ولهذا قام البعثيون في نيويورك، مثلًا، بجمع رسائل موجهة للدبلوماسي النمساوي بيتر فيلر، رئيس لجنة العقوبات، وعمل كادر هدى عمّاش في بغداد على تحليلها؛ وكان ممّن أرسل هذه الرسائل في الولايات المتّحدة منظمات من أمثال: الحزب الأخضر في كاليفورنيا، وفرع نيويورك لجمعية الشابات المسيحيات، والشبكة الكلتية (والتي ضمت اثنتي عشرة منظمة مختلفة)، وفريق دراسي من جامعة هارفرد، ورابطة الوفاق، والشبكة المهنية النسائية.⁽³⁰⁾

وانهمرت الرسائل المعترضة على العقوبات من منظمات في أوروبا وآسيا وإفريقيا أيضًا، وتتبع البعثيون اسم المرسل وبلده، ووجدوا بأنّ من النرويج وحدها جاءت رسائل احتجاجية من (68) منظمة إلى لجنة العقوبات، وجاءت غيرها من: نقابة المحامين في اليابان، ولجنة معارضة حرب الخليج في جامعة لوفان البلجيكية، ومنظمة ثقافة السلام الألمانية، ومنظمة ماليزية مناوئة للأسلحة النووية، والحزب الإسلامي الصومالي، ولجنة السلام الأسترالية، وغيرها.⁽³¹⁾

استخدم النظام هذه الرسائل لزرع قصص في الصحف؛ وجمع البعثيون أيضًا عنوانات وطرق الاتصال بالمنظمات التي أرسلتها، ثمّ حاولوا «إنشاء صلة معها» عبر منظمات حزب البعث في بلدانها، «بل الأفضل [أن يكون العمل] عبر القنوات الشعبية والمهنية» التي أخفت دور النظام.⁽³²⁾ وساعدت هذه الحملات البعثيين على تطوير علاقات وصلات مهمة؛ وخلقت الشبكات الناتجة قاعدة لعمليات التأثير طوال ما تبقى من عقد التسعينيات.

أوروبا الغربية

كانت مقارنة النظام في العامين (1991، 1992) للعمليات السياسية في أوروبا تكاد تتماثل مع مقارنته لها في أمريكا الشمالية، وحققت النوع نفسه من النتائج أيضًا. وقد تمتّع البعثيون بإنجازهم نجاحات مهمة في تحديد وربط الشخصيات والجماعات التي شاركت النظام أهدافه، وأدّت هذه النجاحات إلى تأسيس قاعدة قامت عليها العمليات المستقبلية التي أثّرت على السياسات الخارجية للدول الأوروبية في وقت لاحق من عقد التسعينيات، لكنّ هذا النوع من التأثير الإستراتيجي كان غائبًا بشكل عامّ في الأعوام التي تلت حرب الخليج مباشرة.

تحمّست الكثير من البلدان الأوروبية لدعم حرب الخليج، بشكل يشبه ما حدث في الولايات المتحدة، ونظرت إلى صدام على أنه رئيس نظام وحشي توتاليتاري يتحمّل المسؤولية عن سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان؛ لكنّ أوروبا وقّرت، بشكل ما، هدفًا أكثر ترحيبًا بعمليات التأثير بالمقارنة مع الولايات المتحدة، إذ كان تعاطف الشعوب الأوروبية مع معاناة العراقيين أعلى عمومًا، وكان لبعض الدول الأوروبية تاريخ طويل من الصداقة مع النظام قبل حرب الخليج.

وكانت فرنسا هدفًا جذابًا بشكل خاص؛ ففي (كانون الأوّل/ديسمبر 1991) حدّر وزير الخارجية العراقي طارق عزيز من صعوبات عمليات التأثير في الولايات المتحدة، وحاجج في الوقت نفسه بأنّ «الظروف [في فرنسا] ربّما تكون أكثر ملاءمةً لعمليات التأثير»، إذ دعمت فرنسا النظام قبل حرب الخليج، وباعت له الأسلحة، وحتى إنّها ساعدته في برنامجه النووي على الرغم من المؤشّرات الواضحة بأنّ البعثيين قد يستخدمونه لأغراض عسكرية. وكان لفرنسا حقّ النقض في مجلس الأمن، وعلى الرغم من انتقادها الشديد للنظام بعد الحرب فإنّ تصريحاتها في مجلس الأمن كانت أكثر تعاطفًا بكثير مع معاناة العراقيين بالمقارنة مع نظرائها الغربيين، إذ حاجج المندوب الفرنسي في المجلس بأنه «سيكون من الظلم تحميله [أي: الشعب العراقي] مسؤولية تصرفات زعيمه».⁽³³⁾ ويضاف إلى ذلك أنّ فرنسا تجنّبت أثناء مناقشة حرب الخليج استخدام اللغة المتهوّرة حول النظام العالمي وإقامة منظومة دولية جديدة، بل تكلم مندوبها عن أولوية تطبيق وقف فعلي لإطلاق النار و«استعادة الأمن الإقليمي».⁽³⁴⁾ وبذلك كانت السياسة الفرنسية تجاه العراق أقلّ ارتباطًا بمصالح أوسع، واستطاعت أن تكون أكثر مرونة بكثير.

اقترح طارق عزيز تعيين عبدالرزاق الهاشمي لقيادة جهود التأثير في فرنسا. وكان الهاشمي من خريجي جامعة بوسطن، وشارك في العام (1974) بوفد إلى فرنسا للتفاوض على شراء مفاعلات نووية، وسبق له العمل في السلك الدبلوماسي، وكان أيضًا من كبار مستشاري صدام. وكان الهاشمي يفهم الغرب عمومًا، ويفهم السياسة الفرنسية خصوصًا بشكل جيّد.⁽³⁵⁾ وكان البعثيون يأملون بالعمل من خلال المنظّمات غير الحكومية الفرنسية، كما هو حالهم في الولايات المتحدة، ومن هذه المنظّمات: أمّهات ضدّ الحرب، والفرع الفرنسي لمنظّمة السلام الأخضر.⁽³⁶⁾ وكان من علامات اعتقاد البعثيين بوجود إمكانيات لعملهم في فرنسا أنّ طه ياسين رمضان، نائب رئيس

الجمهورية، أنشأ في العام (1992) لجنة خاصة للعمل «السياسي والإعلامي» من أجل «تحشيد الجماهير» في فرنسا، وتضمّنت اللجنة ممثلين رفيعي المستوى من المكاتب العراقية والعربية في حزب البعث ممّن تعاملت مع الشؤون الأجنبية.⁽³⁷⁾ وسيرد في الفصول القادمة كيف أنّ حدس كبار البعثيين بشأن فرنسا ثبت أنّه كان متبصراً، إذ انتقلت باريس خلال عقد التسعينيات بثبات من المعسكر الأمريكي إلى موقف كان أكثر ملاءمةً للنظام بكثير.

وكانت المملكة المتّحدة تشكّل هدفاً مهماً آخر لعمليات التأثير العراقية، وكانت تمتلك حقّ النقض في مجلس الأمن كالولايات المتّحدة وفرنسا، وهو ما كان يكفي لخلق أهمية للسياسة البريطانية. وكانت بريطانيا أيضاً موطناً لأكبر التجمّعات الاغترابية العراقية وأكثرها تأثيراً في العالم الغربي، إذ كانت الجامعات البريطانية الخيار الأوّل للطلبة العراقيين غالباً، وكانت لندن موطناً للجماعات العراقية المعارضة الرئيسية في المنفى.

نظّم البعثيون المسيرات في لندن، كما فعلوا في غيرها، ووزّعوا الملصقات السياسية، وأصدروا الكراسيات. وقاموا أيضاً بالتحالف مع الأطراف الفاعلة المحليّة التي تدعم سردياتهم حول العقوبات الدولية ومعاناة الأطفال العراقيين.⁽³⁸⁾ ووجدت الحكومة البريطانية نفسها في أغلب الأحوال أمام معضلة، كما حدث للحكومات الغربية الأخرى التي حاولت الردّ على نشاطات البعثيين، فإذا تدخّلت لإيقاف الأنشطة البعثية، ولا سيّما بين الطلبة والشباب، فستبدو بمظهر قاسٍ قد يدفع بالمزيد من الطلبة المستقلّين إلى أحضان البعثيين، وإذا لم تتدخّل فسيستمرّ البعثيون بتنظيم الناس وكسب الدعم. وعلى سبيل المثال، حاول أحد الطلبة العراقيين أن يحضر لقاءً لمجلس الشباب العالمي المنعقد بلندن في (كانون الأوّل/ديسمبر 1991)، لكنّ الحكومة البريطانية رفضت منحه تأشيرة الدخول، فأرسل النظام طلبة عراقيين آخرين ممّن كانوا في بريطانيا سلفاً للحضور عوضاً عنه، وعبر كلّ أعضاء المؤتمر، باستثناء أحد ممثلي الدنمارك، عن التعاطف مع العراق والشعب العراقي بوجه الحصار.⁽³⁹⁾ ولم تكن الحكومة البريطانية تمتلك حلاً ملائماً لهذه المشكلة، وكانت تفهم بوضوح أنّ الطالب العراقي الموقّد عميل للنظام العراقي، ولو سمحت له بالحضور لحاول تنظيم أعمال ضدها؛ لكنّ رفض إعطائه التأشيرة لم ينتج عنه سوى مساعدته على أداء مهمّته.

وقام البعثيون في بريطانيا أيضًا بتنفيذ عمل تجسّسي أكثر تقليدية، فأرسلوا إلى النظام معلومات حول العمليات البريطانية في شمال العراق، وتتبعوا المعارضة العراقية عن قرب، بل حتّى إنهم تتبّعوا المنظّمات غير السياسية من قبيل (مؤسسة الخوئي) التي كان النظام يعتبرها معاديةً له لإصرارها على البقاء بعيدًا عن السياسة عوضًا عن دعم صدام.⁽⁴⁰⁾

أدّى وجود عدد كبير من المغتربين العراقيين في بريطانيا إلى استهلاك الكثير من وقت البعثيين في هذا البلد؛ ولهذا فعلى الرغم من تنفيذهم لعمليات التأثير هناك، تشير تقاريرهم من لندن إلى أنّ البعثيين كانوا مهتمّين على نحو مساوٍ بالعمليات الأمريكية والبريطانية التي تستهدف العراقيين في بريطانيا؛ إذ سعت الولايات المتحدة بشكل مكشوف إلى اجتذاب أعضاء من المعارضة العراقية في لندن، وتأسّف أحد تقارير البعثيين على أنّ الاستخبارات البريطانية كانت «تستغلّ الظروف المعيشية والاحتياجات المادية» للعراقيين، إذ عرضت عليهم فرص العمل، وإعفاءهم من تسديد قروضهم الدراسية، واللجوء السياسي. ويذكر أحد تقارير البعثيين أنّه منذ (15 يونيو/حزيران 1992) «نجحت الاستخبارات البريطانية بتنفيذ عمليات تأثير على الطلبة العراقيين الموجودين حاليًا في بريطانيا»⁽⁴¹⁾ ممّا نتج عنه، بحسب تقرير آخر، أنّ «نسبة كبيرة» منهم لا ترغب بالعودة إلى العراق.⁽⁴²⁾

وبمرور أعوام عقد التسعينيات، تزايد تخطيط الفصائل العراقية في بريطانيا لإسقاط النظام الحاكم في بغداد، فبدأت العمل بشكل وثيق مع المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين، وانتقلت إلى أداء أدوار مهمّة في التحضير لحرب العام (2003) وكذلك في الدولة العراقية التي قامت بعد ذلك. وفي الأعوام التي تلت حرب الخليج، أصبح القتال للحصول على ولاء هؤلاء العراقيين في بريطانيا، ومصير فصائل المعارضة التي تتخذ منها مقرًا لها، في صلب الصراع العالمي بين واشنطن وبغداد.

وكانت النمسا أيضًا من الدول المهمّة لعمليات البعثيين، وكان لها مقعد في مجلس الأمن في أوائل التسعينيات، وعلى الرغم من أنّها لم تمتلك العضوية الدائمة في المجلس، وبالتالي لا تمتلك حقّ النقض، فإنّها ترأّست لجنة العقوبات، ممّا منحها دورًا مهمًا في صياغة السياسات المتعلقة بالعراق. وكانت فبيّنًا نقطة التقاء بين الشرق والغرب أثناء الحرب الباردة، وظلّت بؤرة لنشاط البعثيين والاستخبارات العراقية حتّى قبل حرب الخليج.⁽⁴³⁾ وعلى هذا الأساس، أصبحت النمسا هدفًا رئيسيًا لعمليات البعثية، كما كان حال بريطانيا وفرنسا.

نظّم البعثيون في النمسا مؤتمرات ومهرجانات لعرض الضرر الذي ألحقته العقوبات الدولية بالعراق؛ وفي بعض الأحيان، قام البعثيون بتنظيم هذه الأنشطة بشكل مباشر كما فعلوا في غير النمسا،⁽⁴⁴⁾ وفي أحيانٍ أخرى عملوا مع جماعات محلية ومن خلالها. وكان إحدى هذه المهرجانات من تنظيم اللجنة العربية في النمسا، وكان من بين الشعارات التي رُفعت في المهرجان: «ارفعوا الحصار الاقتصادي عن أطفال العراق»، و«إلى متى سيعيش أطفال العراق بلا حليب؟».⁽⁴⁵⁾ وقد اجتذبت هذه النشاطات نطاقاً واسعاً من الناشطين السياسيين والأكاديميين النمساويين، وكانت إحدى كليات قسم العلوم السياسية في جامعة فيينا ممّن داوموا على الحضور بكثرة.

وتودّد البعثيون أيضاً للسياسيين المحليين، ومنهم مثلاً: ماريانا غرانديتس التي كانت عضواً في البرلمان النمساوي والمتحدّثة باسم لجنة العلاقات الخارجية في حزب الخضر النمساوي، حيث تمخّض لقاءهم معها عن زيارة وفد من حزب البعث من بغداد.⁽⁴⁶⁾ ولم يكن من الصدفة أن تكون غرانديتس من حزب الخضر، فحركة الخضر كانت حينها تتمدّد في أوروبا وأمريكا الشمالية لملء الفراغ في يسار الطيف السياسي بعد انهيار الجماعات الماركسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فجرى تسييس التوجّه البيئي، واتّخذت حركة الخضر ما كان بنظرها مواقف حازمة بوجه الإمبريالية، فأصبح أتباع هذه الحركة من بين المنتقدين الأعلى صوتاً في مناوأة السياسة الخارجية الأمريكية والغربية؛ وقد شرح ذلك أحد الناشطين البيئيين الدنماركيين بقوله: «نحن أنفسنا نعيش عملية إدراك ترابط المحافظة على البيئة مع جوانب مجتمعية وسياسية وثقافية»، وأضاف بأنّ حركته «ضاقّت ذرعاً» بـ«السلوك غير الأخلاقي للقوّات المسلّحة الأمريكية» وادّعى بأنّهم يشعرون بـ«قلق عميق تجاه المعلومات الزائفة التي تقدّمها وسائل الإعلام الأمريكية العملاقة إلى عموم الناس». ⁽⁴⁷⁾ ومع استمرار اكتساب حركة الخضر للمزيد من الدعم في التسعينيات، وفّرت هذه الحركة للبعثيين منفذاً إلى الميدان التقليدي للسياسة الأوروبية.

الخلاصة

كانت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية النواة الليبرالية التي كان من المُفترض أن تتشكّل حولها سياسة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ كان من المُفترض أن تشعّ مؤسساتها وقيمتها السياسية إلى بقية أنحاء العالم كي يقع العالم كلّهُ تحت ظلّ النظام العالمي الجديد؛ لكنّ الدوافع الإنسانية وحرّية تشكيل المنظّمات فتحت باب الاعتراض في السياسة الغربية. وعندما تعلّم

البعثيون العراقيون كيفية الإبحار في هذا المشهد السياسي تمكّنوا من إنشاء شبكات مهمّة وضخّمو الأصوات التي كانت تنفع النظام. وجرّت هذه العملية خفيّةً في أوّل أمرها، لكنّها أصبحت واضحة بشكل يصعب تجاهله في نهاية عقد التسعينيات.

الفصل الخامس

السعي إلى سياسةٍ للتأثير على العالم غير الغربي (1991-1992)

أمضى البعثيون الأعوام القليلة الأولى بعد الحرب في جهود إعادة التجمّع في العالم غير الغربي، وذلك على نحو يشبه عملياتهم في العالم الغربي؛ فبحثوا عن شخصيات ومنظمات متعاطفة يمكنهم عقد الشراكات معها، وبدؤوا بإطلاق بعض العمليات الأولية. لكنّ البعثيين تلقّوا في الدول غير الغربية دعماً أكبر بكثير ممّا تلقّوه في الغرب، وعلى الرغم من أنّ الأنظمة الحاكمة في هذه الدول ربّما لم تكن داعمةً لصدّام، فإنّ مناشدته من أجل التضامن ومعارضته للهيمنة الغربية استفادت من مشاعر موجودة فعلاً وذات شعبية بين الشعوب غير الغربية في مرحلة ما بعد الاستعمار. ومهما تكن العيوب التي وجدتتها هذه الشعوب في صدّام، فإنّه كان أحد القادة الوحيدين في وقوفهم من أجل المبادئ الشعبية المناهضة للإمبريالية والصهيونية؛ فلقد أطلق الصواريخ على إسرائيل، ولم يتنازل عن موقفه بوجه مذبحه كاسحة قادتها أمريكا. وقد اكتسب، بفضل استعداده للصمود والدفاع عن مبادئه، احتراماً على مفض عند الشعوب التي طالما أملت بأن يقوم قادتها بمقاومة ما رأوا فيه إمبريالية جديدة تنبثق من واشنطن ونيويورك ولندن وأشباهاها. ولهذه الأسباب، كان عدد من الشخصيات والمنظمات في الكثير من الدول غير الغربية مستعداً لدعم سياسات تتوافق مع المصالح العراقية وتقاوم النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه أمريكا. ولذلك يجب أن لا نتفاجأ عندما نلاحظ بداية تحوّل المواقف السياسية لبعض الدول غير الغربية المهمة في وقت مبكّر يصل حتّى إلى العام (1992). وقد صمّم البعثيون عملياتهم على نحو يؤدّي إلى مزيد من التفاقم في التوتّرات الناشئة وضمان أنّ العراق، كقضية سياسية، يقع في صلب هذا الجدل.

روسيا

كانت روسيا من أهمّ الدول التي استهدفها البعثيون في العالم غير الغربي؛ إذ أُصيب البعثيون العراقيون في روسيا بالذهول لنهاية الحرب الباردة ودعم موسكو لحرب الخليج،

فلقد كان الاتحاد السوفييتي يوفّر التوازن أمام القوّة الأمريكية، وكان حليفًا مهمًّا للنظام حتّى نهاية الحرب الباردة، لكنّ موسكو وقفت إلى جانب بوش بعد ذلك في حرب الخليج واعترفت بدور الحرب في ولادة منظومة جديدة للعلاقات الدولية أعقبت الحرب الباردة. وعندما انبثقت روسيا عن الاتّحاد السوفييتي في العام (1991)، اعتنقت في أوّل أمرها المحاولات الأمريكية لاستخدام السياسة تجاه العراق في صياغة النظام العالمي الجديد، إذ صرّح ممثلّ روسيا في الأمم المتّحدة، أثناء مناقشات قرار وقف إطلاق النار لحرب الخليج، بأنّ مقارنة مجلس الأمن تجاه العراق بيّنت «أنّ مسافة طويلة قُطعت على الطريق من الحرب الباردة إلى منظومة جديدة للعلاقات الدولية»، وأوضح أنّه يعتقد بأنّ طريقة تعامل مجلس الأمن مع النزاع أظهرت «صواب التفكير الجديد».⁽¹⁾

وأعرب السفير العراقي في موسكو عن أسفه من أنّ السوفييت، ثمّ الروس لاحقًا، اتّخذوا في مجلس الأمن بعد حرب الخليج موقفًا «يتوافق مع الرؤية الأمريكية» تمامًا، وادّعى بأنّ «القرارات السياسية في روسيا» اتّخذت في ظلّ «النفوذ الأمريكي واللوبي اليهودي-الصهيوني».⁽²⁾ وفي أوائل العام (1992) طرح الدبلوماسيون والبعثيون العراقيون في موسكو قضيتهم بإلحاح، لكنّ التكتيكات المعتادة التي اتّبعوها لم تجدِ نفعًا، إذ بذلوا محاولات كثيرة جدًّا للاجتماع والاتّصال هاتفيًا بوزير الخارجية ووزير العلاقات الاقتصادية الخارجية، ولكن دون جدوى، وحاولوا أيضًا الاتّصال بلجنة التعاون الروسية-العراقية التي كانت من الهيئات الرئيسية للعلاقات الثنائية، واجتمع أعضاء هذه اللجنة من الفريقين ولكنّ النتائج التي خلص إليها الاجتماع لم تكن مرضية. وجاء في أحد التقارير المرسلة إلى بغداد أنّ أعضاء الجانب الروسي لم يخرجوا بأيّة نتيجة «على الرغم من الوعود الكثيرة»، بل تفادوا المحاولات العراقية لإلزامهم بموقف معيّن مدّعين بأنّ «مواقفهم لم يبيّت بها بعد» وأنّهم غير مسؤولين عن تحديد الموقف الروسي في مجلس الأمن.⁽³⁾

وفي نهاية (كانون الثاني/يناير 1992) حاول النظام ترتيب زيارة عاجلة لوفد من البرلمان العراقي، وطلب سفر الوفد في أيّ موعد يناسب الروس، لكنّ البرلمانين الروس تحاشوا هذا الطلب بحجّة الانشغال الشديد. وفي نهاية (آيار/مايو) اعتذر الروس عبر القنوات الدبلوماسية عن استقبال وزير الخارجية العراقي خلال زيارته إلى موسكو. وفي (آب/أغسطس) وجّه البرلمان العراقي دعوة إلى نظيره الروسي لزيارة بغداد من أجل «اكتشاف الحقيقة مباشرة»، ورفض المزاعم الأجنبية والأمريكية، لكنّ البرلمان الروسي «لم يستجب لأيّة دعوة».⁽⁴⁾

ومع ذلك، شعر بعض البعثيين بأنّ هنالك في الحكومة الروسية من لا يبدي تأييدًا كاملًا

لسياسات موسكو تجاه العراق.⁽⁵⁾ وفي وقت لاحق من العام (1992) تبنت النظام العراقي مقاربة جديدة غير مباشرة لجذب المؤيدين، إذ ورد في تقرير أرسله السفير العراقي في موسكو أنّ العزلة الشديدة التي عاملتهم بها إدارة الرئيس الروسي بوريس يلتسن جعلتهم «مجبّرين على توجيه دعوة إلى المعارضة البرلمانية» لزيارة العراق، وأنّ المعارضة «استجابت بحماس» خلافاً لموقف القيادة الروسية، وأنّه «عندما عاد الوفد [إلى روسيا] قام بالكثير من النشاطات داخل البرلمان وخارجه»، حيث «شرح حقيقة الوضع في العراق، ودافع عن وجهة النظر العراقية، وطالب الحكومة الروسية بتغيير موقفها من العراق والعمل لرفع الحصار الاقتصادي»؛ وأضاف السفير في تقريره أنّ «قطاعات واسعة من الشعب الروسي بدأت بفهم الموقف العراقي العادل، والشعور بأنّ الموقف الروسي من العراق خاطئ»، وحاجج بأنّ السياسات الروسية تجاه العراق «تؤدّي بشكل خاصّ إلى تشدّد المعارضة القومية في نشاطاتها داخل البرلمان ومؤتمراتها الشعبية، وفي وسائل الإعلام، وفي التظاهرات».⁽⁶⁾

ومن المهمّ في هذا الكتاب أن نطرح السؤال: هل أثرت عمليات التأثير العراقية على السياسات الوطنية، وبالتالي: على نظام ما بعد الحرب الباردة؟ لكننا إذا أخذنا بالحسبان طبيعة عمليات التأثير فحينها يكاد يكون من المستحيل تقديم إجابة قطعية على هذه السؤال. وتوفّر التصرفات العراقية في روسيا فرصة لمعرفة كيف ولماذا كان للنظام تأثير هناك، فالوثائق العراقية توحى بأنّ البعثيين ساعدوا في تحويل سياسة موسكو إزاء العراق إلى قضية خلافية أدّت إلى عزل التحالف الحاكم، حيث مال الشيوعيون والقوميون المتطرفون إلى الوقوف بوجه سياسة موسكو المؤيّدة للغرب في حقبة ما بعد الحرب الباردة حتّى من دون تحريض البعثيين، لكنّ مكائد البعثيين وقدرة النظام على خلق الفرص حفّزت هذه الأطراف على تحويل الميل المذكور إلى أفعال، وبذلك ضمنّ البعثيون أنّ يصبح العراق قضية مهمّة في السياسة الروسية لأعوام. وتشدّد الوثائق العراقية على أنّ ضغط المعارضة أجبر الحكومة الروسية على تغيير مقاربتها في نهاية العام (1992)، حيث أدركت حكومة يلتسن أنّ الاستمرار بازدياد العراق قد يكلفها غياب الدعم السياسي في الداخل، وفي نهاية المطاف قرّرت وزارة الخارجية الروسية إرسال وفد رفيع المستوى إلى بغداد لعقد مباحثات سياسية مع وزارة الخارجية العراقية، وذلك عوضاً عن تجاهل التواصل مع العراق أو تحاشيه. وعبر السفير العراقي في موسكو آنذاك عن اعتقاده بأنّ هذا القرار كان علامةً على حدوث نقلة إيجابية في المقاربة الروسية تجاه العراق.⁽⁷⁾

وستبيّن الفصول اللاحقة صواب ما اعتقده السفير؛ حيث كانت نهاية العام (1992)

بدايةً لعمليةٍ توسّعت بها الفجوة بين المقاربتين الروسية والأمريكية تجاه العراق، وأصبح الخلاف بين الطرفين غير قابل للتوافق في نهاية المطاف. ومثّل العراق في ما تبقى من عقد التسعينيات جرحًا مفتوحًا في العلاقة بين موسكو وواشنطن، فأدّى إلى التباعد بينهما وأفسد أعراف التعاون التي كانت من مميّزات علاقتهما في مجلس الأمن خلال المدّة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة.

كان انهيار العلاقات الروسية-الأمريكية من الأسباب الرئيسية لانهايار منظومة (ما بعد الحرب الباردة) التعاونية القائمة على قواعد محدّدة. ولا شكّ في أنّه كانت هنالك حينها الكثير من الأسباب التي تدخّلت في حدوث هذا الصدع دون أن يكون لها علاقة بما فعله البعثيون، لكنّ دور النظام في انهيار العلاقة الروسية-الأمريكية يتعرّض إلى التجاهل غالبًا، فما أُلّف حول توتّر ما كان يومًا من الأيام علاقة واعدة بين موسكو وواشنطن في التسعينيات يشير في العادة إلى نزاعات البلقان، وما حدث لاحقًا من توسّع حلف الناتو، على أنّها الأسباب الرئيسية لذلك، ولا يُذكر ما حدث بشأن العراق إلّا على أنّه قضية هامشية أو أضرار جانبية.

ومن الواضح أنّ الأحداث الأخرى كانت مهمّة، فالروس طالما اعتبروا أنفسهم حماةً للصرّب، وتكفي العودة إلى أسباب الحرب العالمية الأولى لمعرفة عمق وأهميّة العلاقة بينهما؛ وعندما تدخّل الناتو في البلقان ضدّ الصرب ودون قرار من الأمم المتّحدة، رأى الروس في التصرفات الأمريكية والغربية انتهاكًا لأعراف حقبة ما بعد الحرب الباردة التي قيّدت الأعمال العسكرية بموافقة مجلس الأمن. ويُضاف إلى ذلك أنّ الروس كانوا يعتقدون بأنّ سكوتهم عن توحيد ألمانيا كان مقابل وعد الرئيس بوش الأب لهم بعدم تمادي الناتو في التوسّع بأوروبا الشرقية.⁽⁸⁾ وادّعى الروس بأنّ توسّع الناتو بعد ذلك وعملياته في البلقان بمثابة خطر مباشر لدائرة نفوذهم، وأنّ هذه العوامل أعاقّت أعراف التعاون التي كانت تتطوّر بين موسكو وواشنطن في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

ومع ذلك، فإنّ الفحص الدقيق يرينا أنّ العراق أدّى دورًا في إفساد العلاقات الروسية-الأمريكية، بل إنّ هذا الدور قد يكون، عند النظر إليه من بعض الزوايا، أهمّ بالمقارنة مع القضايا الأخرى. وتشير الوثائق العراقية إلى أنّ البعثيين عكسوا اتّجاه الموجة في العام (1992)، أي: قبل أزمة البلقان أو توسّع الناتو، ولهذا فالقضايا الأخرى لم تكن لتسبّب بالخصومة بين الطرفين؛ بل إنّ تقارير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) التي تعود إلى العام (1993) حول أزمة البلقان تشدّد على أنّ الخلافات حول العراق كانت تؤثّر على وجهة النظر الروسية حيال السياسة الأمريكية في البلقان، لا العكس، وهذا ما سنناقشه

في فصول قادمة. وبناءً على ما سبق، يمكن المحاججة بأن العراق جعل تبعات أزمة البلقان أكثر إضراراً بالمقارنة مع ما كانت لتكون عليه من دون العراق. وختام القول أن قطع العلاقات الدبلوماسية في وقت لاحق من عقد التسعينيات، واستدعاء روسيا لسفيرها في واشنطن، كان بسبب الخلافات حول العراق، لا حول البلقان أو توسع الناتو؛ وبذلك يمكننا أن نرى في العام (1992) بدايات ما حاق بالمنظومة الدولية التي أعقبت الحرب الباردة من عواقب بعيدة الأمد لما قام به النظام العراقي. ولا شك في أن النظام لم يكن السبب الوحيد للقطيعة الروسية-الأمريكية، لكن ما قام به ضمن حدوث الخلافات بين الطرفين في وقت أبكر وبشكل أشد مما كانت لتكون عليه من دونها. وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن قضية العراق ساهمت قطعاً بانتهيار العلاقة بين الطرفين على نحو يساوي تأثير القضايا التي يُعزى لها هذا التأثير غالباً، إن لم يتفوق عليها.

الشرق الأوسط والعالم الإسلامي

على نحو مماثل لما حدث في روسيا، وجد البعثيون في معظم الشرق الأوسط والعالم الإسلامي شركاء مستعدين، ومناخاً سياسياً مرحّباً بهم، حتى في المدة التي تلت حرب الخليج مباشرة. ولم يكن لأيٍّ من الدول ذات الأغلبية المسلمة مقعد دائم في مجلس الأمن، ولم يكن الشرق الأوسط موطناً لأيٍّ من القوى العظمى، ولذلك فإنّ الدعم الذي حظي به العراق من العالم الإسلامي لم يكن قادراً إلا على التحدي غير المباشر للموقف الموحد الذي اتّخذه مجلس الأمن. لكنّ رغبة المجتمع الدولي بعزل العراق كانت تستوجب تعاون دول الشرق الأوسط مع إملاءات مجلس الأمن. وبالإضافة لذلك، كانت القوى الغربية، من أمثال الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، تراقب الرأي الشعبي في الشرق الأوسط عن كثب، إذ كان الدعم الإسلامي والعربي علامة مهمة على شرعية السياسات الدولية خلال حرب الخليج، ولم تكن القوى الغربية ترغب بخسارة هذه الشرعية.

ومع ذلك، ربّما حقّق النظام أكبر نجاحاته في العثور على حلفاء في العالم الإسلامي؛ إذ اكتسب صدام احتراماً واسع النطاق بفضل قدرته على تحدي الولايات المتحدة، ودفاعه عن العروبة والإسلام، وتوجّهه المعادي للصهيونية، ولا سيّما في الشرق الأوسط حيث كان البعض يعتقدون بأنّ الولايات المتحدة هاجمت العراق دفاعاً عن إسرائيل، فناقشت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «العلاقات المتبادلة بين أزمة الخليج والانتفاضة» التي أطلقها الفلسطينيون ضدّ إسرائيل في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وكان الكثير في الشرق الأوسط يرون بأنّ كلا النزاعين يُخاضان ضدّ ظاهرة مترابطة وهي الاستعمار الجديد والصهيونية. وكان هذا

الفهم يشكّل جزءاً مهماً من السردية الرئيسية التي اعتمدها صدام، وكان الفلسطينيون أنفسهم هم من أعدّها وروّجها.⁽⁹⁾

ولم يكن هذه الدعم يعني أنّ البعثيين لم يواجهوا معارضة في العالم الإسلامي، فالعراقيون الذين كانوا يعملون لصالح النظام في العالم الإسلامي أرسلوا إلى بغداد نهراً لم ينقطع من التقارير حول العقبات التي كانوا يواجهونها، كالصحف المعادية التي كانت تُوزع في مساجد الأقلية المسلمة في كينيا؛ واعتقال بعثي يعمل لصالح جهاز الاستخبارات العراقي تحت غطاء وظيفة مصرفية في أبوظبي، حيث اختفى في مجاهيل المنظومة الأمنية الإماراتية؛ وتجنيد النظام الليبي، المعادي للنظام العراقي، للعراقيين من ذوي الدرجات الأكاديمية الرفيعة؛ إلى جانب الكثير من الأمثلة.⁽¹⁰⁾ وواجه البعثيون هذا الواقع بعنف، ولا سيّما ضدّ أنظمة الكويت والسعودية ومصر؛ وعلى سبيل المثال: حاولوا زعزعة النظام الكويتي، أو حتّى إسقاطه، بعد حرب العام (1991) بواسطة إستراتيجية سرّية بالتعاون مع «جماعات دينية» كويتية «ترفض الوجود الأجنبي في الكويت».⁽¹¹⁾

وعلى الرغم من العداوة التي أبدتها بعض الدولة المؤيّدة للغرب ضدّ البعثيين، فلقد أرسل هؤلاء تقارير تفيد بتحقيقهم نجاحات هائلة في عملهم ضمن العالم الإسلامي الذي انتشروا فيه للبحث عن حلفاء محتملين ولتمتين العلاقات الموجودة سلفاً. وأرسل البعثيون إلى بغداد قوائم بأسماء أشخاص وأحزاب ومنظمات يمكنها مساعدة النظام، فقام مكتب العلاقات الخارجية في الحزب بتعقب هؤلاء الحلفاء المحتملين وإعداد إستراتيجيات للتواصل معهم. وأثمرت هذه الجهود نتائج فورية في الكثير من الأحيان، إذ عقد البعثيون اجتماعات مع المتعاطفين المحليين، من إندونيسيا إلى المغرب مروراً بباكستان، ونشروا دعايتهم الإعلامية، ونظّموا التظاهرات.⁽¹²⁾

وخلالاً لما حدث معهم في الغرب، تمكّن البعثيون العاملون في العالم الإسلامي بعد حرب الخليج من كسب الدعم من شخصيات ومنظمات تتمتع بقوة حقيقية في بلدانها؛ ففي ماليزيا ساعد البعثيون على تنظيم (اللجنة العراقية-الماليزية لإنقاذ الأطفال العراقيين)، ثمّ عقدوا ندوة افتتحها سيتي حسمة، وهي الزوجة المتنفّذة لرئيس الوزراء الماليزي الذي استمرّ بمنصبه في المدة (1981-2003).^(*) وقد أخبر الماليزيون البعثيين، على هامش هذه النشاطات، أنّ حكومتهم بدأت الميل إلى جانب العراق في قضية رفع الحصار.⁽¹³⁾ ونظّم البعثيون العراقيون في جمهورية جاد وفداً لزيارة العراق تكوّن من مسؤولين رفيعي المستوى.⁽¹⁴⁾ وأحضروا إلى

(*) المقصود رئيس الوزراء الماليزي السابق محاضر محمد. [المترجم]

العراق وفدًا تونسيًا تكوّن من (63) شخصًا من الطلبة والشباب والعمّال والفلاحين والموظّفين الحكوميين، باعتبارهم يمثلون حزب (التجمّع الدستوري الديمقراطي) الحاكم، وتجوّل الوفد التونسي في العراق ورأى آثار القصف الإستراتيجي، والتقى بالطلبة العراقيين للتعبير عن التضامن معهم.⁽¹⁵⁾ ولكي لا تبدو المعارضة التونسية أقلّ أداءً في هذا المجال، استضافت ثلاثة من الأطفال العراقيين المرضى وسدّدت أجور علاجهم في تونس؛ وعلى الرغم من البيانات العلنية حول الدوافع الإنسانية، كشفت الوثائق البعثية الداخلية أنّ السبب الرئيسي لإرسال الأطفال إلى تونس كان «تفكيك الحصار المفروض على بلدنا المناضل».⁽¹⁶⁾

إنّ هذه النشاطات وأشباهها، التي شملت كلّ أنحاء العالم الإسلامي في العام (1991)، تبيّن لنا أنّ البعثيين كانوا ما يزالون موضع ترحيب في الكثير من البقاع على الرغم من عزلة النظام في الأمم المتّحدة. وتبيّن الأحداث السابقة أيضًا أنّ العلاقات بين النظام العراقي وبين الأنظمة الأجنبية كانت تتمّ عبر القنوات الحزبية غالبًا. وأدّت السفارات والدبلوماسيون أدوارًا مهمّة في العلاقات الخارجية، لكنّ تنظيمات حزب البعث في هذه البلدان كانت هي من يقوم في الغالب بالتواصل المباشر مع القادة الأجانب وتنظيم زيارات الوفود الرسمية.

واعتمد النظام أيضًا على التضامن الإسلامي لتحشيد الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية؛ إذ عمل البعثيون طوال التسعينيات على استهداف الأقليات المسلمة في أوروبا والولايات المتّحدة، أمّا في المدّة التي تلت حرب الخليج مباشرةً فإنّ إحدى عملياتهم الأولى استهدفت مسلمي الهند.

كانت الهند في أوائل التسعينيات تشغل مقعدًا غير دائم في مجلس الأمن، وكان العراق والهند من أشدّ المتحمّسين في دعم حركة عدم الانحياز إبان الحرب الباردة. وحاولت الهند أن تتحايل على عقوبات أزمة الخليج بإيصال الغذاء إلى العراق؛⁽¹⁷⁾ ثمّ كثيرًا ما كانت تتحدّث في مجلس الأمن، أثناء المناقشات التي تلت حرب الخليج، باسم حركة عدم الانحياز، كي تمارس الضغط لإصدار قرارات أكثر تساهلًا مع النظام العراقي.⁽¹⁸⁾

جعلت هذه العوامل من الهند هدفًا مثاليًا لعمليات التأثير العراقية، فشدّد سمير النعمة، والذي كان رئيس تنظيم حزب البعث في أمريكا إلى جانب كونه القائم بالأعمال العراقي في الأمم المتّحدة، على وجوب العمل من خلال المنظّمات غير الحكومية المحليّة لتأجيج «الغضب» في الهند تجاه الوضع في العراق، أملًا بأن يجد هذا الغضب طريقه إلى الدبلوماسيين الهنود كي يؤثّر على مجلس الأمن.⁽¹⁹⁾ وبناءً على ذلك، قام البعثيون العراقيون وفرع الاتّحاد الوطني لطلبة العراق في الهند باستهداف العديد من المنظّمات الهندية المتعاطفة؛ ولكن

كان من الواضح أنّ المنظمات الإسلامية من أمثال (مجلس الشباب والطلبة المسلمين لعموم الهند) كانت أشدّ مؤيِّدي العراق نشاطاً وحماساً. واستخدم البعثيون نتائج زيارة فريق جامعة هارفرد إلى العراق في التواصل مع هذه المنظمات من أجل نشر الدعاية الإعلامية، وإطلاق التظاهرات، وحتى تنظيم إضراب عن الطعام للتوعية بالوضع الإنساني في العراق.⁽²⁰⁾

المؤتمر الإسلامي الشعبي

تلقت جهود البعثيين في العالم الإسلامي العون من مؤسسات أنشأها النظام في الثمانينيات لاجتذاب المنظمات الإسلامية والإسلاموية؛ وكان أهمّ هذه المؤسسات (المؤتمر الإسلامي الشعبي)، والذي ساعدت دول الخليج العربية في إنشائه من أجل التصدي للهجمات الدينية القادمة من إيران. ولذلك أُصيبت أنظمة هذه الدول بالذعر عندما رأت صدام وهو يقرب المؤتمر الإسلامي الشعبي ضدها خلال حرب الخليج. ولقد نجح النظام خصوصاً في تفادي انتقادات الإسلامويين الذين كانوا يعتمدون على رعاية دول الخليج العربية لهم، لأنّ دفاعه عن القضايا العربية-الإسلامية وخطبه الطنّانة التي تمزج معاداة الغرب ومعاداة الصهيونية كان من الصعب عليهم جدّاً أن يقاوموها. وفي نهاية النزاع أعلنت الكثير من الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي دعمها للعراق بصراحة، وكان النظام يرغب باستثمار هذا الزخم.

في (يونيو/حزيران 1991) عقد المؤتمر الإسلامي الشعبي اجتماعاً طارئاً في بغداد حضرته وفود من كلّ العالم الإسلامي، وأخبر عبدالله فاضل، وزير الأوقاف والشؤون الدينية العراقي، المجتمعين بأنّ من «الضروري تنسيق العمل بين المنظمات والجمعيات والاتّحادات الإسلامية»، ودعا العرب والمسلمين إلى «العمل بجِدِّ والضغط على المنظمات الدولية من أجل رفع الحصار الاقتصادي الظالم المفروض على شعب العراق العربي المسلم». ⁽²¹⁾ وفي اليوم الثاني للمؤتمر التقى طه ياسين رمضان، نائب الرئيس العراقي، ياسين عمر الإمام، أحد القياديين المؤسسين لحزب (الجبهة الإسلامية القومية) الحاكم بالسودان، وشرح رمضان له أنّ «مؤامرة» أمريكا-الصهيونية-الناتو «ضدّ العراق كانت مؤامرة ضدّ كلّ العرب»، لكنّ الجماهير العربية ستنهض لـ«تفشل نوايا الأشرار ومخططاتهم الدنيئة»، ونقلت الصحافة العراقية أنّ الإمام «أشاد بالكفاح الشجاع للشعب العراقي وقيادته، ووصفه بأنّه مصدر فخرٍ للعرب». ⁽²²⁾ وأصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر بياناً ختامياً شدّد على أنّ «استمرار الحصار والمقاطعة شكّل انتهاكاً سافراً لشريعة الإسلام»، وكرّر الدعم للانتفاضة الفلسطينية، رابطاً بين القضيتين. ⁽²³⁾

وضع اجتماع يونيو للمؤتمر الإسلامي الشعبي التوجّه العام لمهمة الاستمرار ببذل الجهود

طوال التسعينيات؛ إذ عمل المؤتمر بشكل منتظم على لمّ شمل وفود متنقّذة من أنحاء العالم الإسلامي من أجل هدف صريح يرمي إلى تنظيم جبهة إسلامية موحّدة ضدّ عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق. وسيرد بالتفصيل في الفصول القادمة كيف توسّع المؤتمر كثيرًا في العقد التالي، حيث افتتح فروعًا له في أرجاء العالم، ومارس العمل الدبلوماسي، ونظّم قوى المعارضة الإسلامية في الدول التي عارضت نظام صدام.

المنفذ الأردني

أمّا في الشرق الأوسط، فساعدت عمليات التأثير البعثية على تقوية العلاقات الجيوسياسية مع دول كانت ضرورية لبقاء النظام، من أمثال الأردن وقطر. وتبيّن علاقة هاتين الدولتين مع النظام صعوبة تقوية نظام ما بعد الحرب الباردة من دون الامتثال الكامل لدول ثانوية ولكنها ذات أهمية جيوسياسية. وربّما يمكن القول بأنّ العلاقة مع الأردن كانت الأكثر حيوية من بين المثالين.

يشارك العراق والأردن بالحدود والصلات التاريخية العميقة، فكلاهما انبثق من الإمبراطورية العثمانية باعتباره مؤنلاً أساسياً للقومية العربية، وبعد الحرب العالمية الأولى حكمهما شقيقان، فيصل في العراق وعبدالله في الأردن، ثمّ أسقط العراقيون حكمهم الملكي في العام (1958) وأصبح البلدان على جبهتين متضادّتين في الحرب العربية الباردة إنّان الستينيات، لكنّ علاقاتهما السياسية والاقتصادية تداخلتا بشدّة في الثمانينيات، إذ أغلقت الحرب العراقية-الإيرانية منافذ العراق على الخليج، وللتعويض عن ذلك طوّر العراق الطريق البرّي عبر الأردن إلى خليج العقبة على البحر الأحمر، وكانت الأردن حينها بلدًا صغيرًا قليل الموارد الطبيعية، فشجّت فيه الاستثمارات الأجنبية، لكنّ الأموال بدأت بالتدفّق عليه حالما أصبح ممرًا لجاره الأثري الذي يفوقه كثيرًا من ناحية عدد السكّان، وأقبل المستثمرون الأجانب وجدّدوا مرافق الميناء بالإضافة إلى بناء المصانع والبنية التحتية للمواصلات. وارتفعت صادرات الأردن إلى العراق في المدّة (1985-1989) بمقدار (168 - 212.3 مليون) دولار في العام الواحد. وفي نهاية عقد الثمانينيات كان السوق العراقي يشكّل ربع الصادرات الأردنية، ووصلت التجارة الثنائية إلى حوالي (ربع مليار) دولار كلّ عام.⁽²⁴⁾

كان للعراق، ولصدام خصوصًا، تأثير سياسي كبير على الأردن، فنصف سكّان الأردن من ذوي الأصول الفلسطينية،⁽²⁵⁾ وكان دفاع صدام عن القضية الفلسطينية، كما أثبتته صواريخ سكود التي أطلقها على إسرائيل في حرب الخليج، قد حوّلته إلى بطل عند معظم الأردنيين.

ويُضاف إلى ذلك أنّ الكثير من العراقيين كانوا يعيشون في الأردن، وكانت للقومية العربية شعبية هناك، ولهذا كان حزب البعث الأردني ينشط بشكل كامل مع البعثيين العراقيين هناك، وظلّت قيادته القطرية تابعةً للقيادة القومية في بغداد.

لهذه الأسباب جميعاً كان من الصعب على الملك حسين، عاهل الأردن، أن يعارض صدام، فكانت الأردن الدولة الوحيدة، من بين الدول المؤيدة للغرب في المنطقة، التي لم تدعم الجهود التي قادتها واشنطن لعزل العراق خلال أزمة الخليج. وفي الحقيقة، رفض الأردن في البداية الالتزام بعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق، لكنّه أُجبر في نهاية المطاف على ذلك عندما قامت القوة البحرية الأمريكية بحصار العقبة. وفي أعقاب حرب الخليج، أخبر الأردن في (آيار/مايو 1991) لجنة العقوبات في الأمم المتحدة أنه يستورد النفط العراقي، وكان ذلك يشكّل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة، فردّت اللجنة بأنّها «أُحيطت علماً» بما حصل، لكنّ اللجنة لاحظت أيضاً أنّ الأردن كان يعتمد على النفط العراقي، وليس له بديل عنه، فلم تتخذ أيّ إجراء مضادّ. ومع ذلك، كان الخبراء الدوليون قلقين من أن تصبح العقبة، والطريق البرّي الذي يجتاز الأردن، ممراً يتيح للنظام استيراد المعدات العسكرية والسلع الفاخرة المحظورة؛ ولهذا السبب فرضت الأمم المتحدة في المدة (1990-1994) على كلّ السلع الداخلة إلى الأردن عبر ميناء العقبة أن تخضع للتفتيش على يد قوّة اعتراض بحرية مخوّلة من الأمم المتحدة.⁽²⁶⁾

ومع بقاء العراق تحت العقوبات ظلّ الأردن منفذه الرئيسي إلى العالم الأوسع، فإذا أراد العراقي أن يشحن البضائع أو يسافر فمن المعتاد أن يفعل ذلك عبر الأردن، وغالباً ما كان العراقيون يسافرون إلى الأردن شخصياً لاستحصال تأشيرات الدخول إلى دول العالم، وأصبحت (الخطوط الملكية الأردنية) بديلاً عن الخطوط الجويّة العراقية.

وكما قد يتوقّع القارئ، كرّس صدام والبعثيون العراقيون الكثير من الوقت والجهد لضمان استمرار الأردن بتأدية هذا الدور؛ إذ اعتقد البعثيون بأنّه لا يمكن الاستغناء عن صياغة السياسة الأردنية بشكل يحافظ على الدعم الشعبي لصدام، وذلك بالإضافة لاستغلال القوة الاقتصادية ضدّ عمّان. وفي العام (1991) تبرّع صدام بثلاثة ملايين دولار لـ («صندوق إسكان») مخصّص للمراسلين والصحافيين الأردنيين، وكان هذا التبرّع محاولة واضحة لشراء تغطية جيّدة في الإعلام الأردني.⁽²⁷⁾ وعمل البعثيون في الأردن بشكل وثيق مع النقابات والمنظمات المهنية الأردنية، وأصبحت غرفة الصناعة الأردنية قوّة كبيرة بشكل خاصّ في مجال الترويج للمصالح العراقية. وقام البعثيون العراقيون أيضاً بتنظيم تظاهرات مؤيدة للعراق، ونظّموا زيارات إلى

العراق للأطباء والطلبة والناشطين الأردنيين كي يشهدوا بأعينهم الدمار الذي كانت تسببه الحرب والعقوبات.⁽²⁸⁾

والأرشيف العراقي يبيّن أهمّية الأردن للنظام بوضوح، إذ أصبح الأردن مركزاً للبعثيين العراقيين الذين يعملون في كلّ أنحاء الشرق الأوسط، وضمت عمّان الملحق الثقافي الوحيد في كلّ سفارات العراق بالمنطقة.⁽²⁹⁾ وكان البعثيون العراقيون في الأردن عيون النظام وأذانه على الأرض، وتجسّسوا على نظرائهم كما كانوا يفعلون في غير الأردن؛⁽³⁰⁾ ولكنّ الفرق بين الحالتين هو أنّه إذا كانت القضايا في الدول الأخرى تستحقّ مذكرةً أو صفحة أو صفحتين من النقاش في الأمانة العامّة للحزب، فإنّ نقاشات مشكلات الأردن كانت في الغالب تستغرق عشرات الصفحات وتتضمّن إفادات من مسؤولين كبار قد يكون بينهم صدام نفسه.⁽³¹⁾

وكان للأردن أيضاً دور مهمّ في الإستراتيجيات العراقية للتأثير على الدول الأخرى؛ ولذلك فعندما كان البعثيون يعملون في كلّ أنحاء العالم عبر المنظّمات المحليّة لشحن الأدوية إلى العراق، أو حضور مؤتمرات، أو توزيع المنشورات، توجّب عليهم أن يفعلوا ذلك عبر الأردن، وغالباً ما كان ذلك يجري باستخدام الخطوط الملكية الأردنية.⁽³²⁾ واستخدم البعثيون أيضاً علاقاتهم مع الشعب والمنظّمات في الأردن للتأثير على سياسيين كبار في الأمم المتّحدة أو في الصحافة العالمية؛ وضمّنوا أيضاً، بطريقة غير مباشرة عبر المحافظة على بقاء السياسة الأردنية في الاتجاه الملائم لهم، أن يبرز قادة الأردن، من أمثال الملك حسين الذي يحظى باحترام واسع النطاق، السردية التي يفصلها النظام حول ضرر العقوبات على العراقيين الأبرياء.⁽³³⁾

أصبحت العلاقات الأردنية-العراقية بالفتور خلال التسعينيات، ولا سيّما بعد توقيع الأردن لصفقة سلام مع إسرائيل، وفي نهاية هذا العقد كان الملك حسين ينتقد صدام بشدّة، وبدأ الجيش الأمريكي بالعمل من الأراضي الأردنية، لكنّ النظام العراقي استمرّ باستخدام نفوذه على الأردنيين كي يضغط على الملكية الأردنية من الأسفل، ولم يتمكن الملك من عزل نفسه عن النظام العراقي مطلقاً، وظلّ الأردن منفرداً مهمماً للعراق المعزول حتّى سقوط صدام في العام (2003).⁽³⁴⁾

موطئ القدم القطري في الخليج

أثبتت قطر أنّها موطئ قدم جيوسياسي مهمّ آخر للنظام العراقي، وذلك على الرغم من أنّها لم تتمكّن من مساعدته في التحايل على العقوبات، فهي دولة صغيرة جداً، وكانت

تجارتها الخارجية مرتبطة بدبي على نحو وثيق، وكانت القوة البحرية الأمريكية تمخر عباب المياه التي تفصلها عن العراق.⁽³⁵⁾ ومع ذلك، فإن موقعها في الجزيرة العربية وعضويتها في بنى التحالف الخليجي جعلها هدفًا مهمًا لعمليات النظام العراقي؛ فكانت السياسة القطرية تخدم هذه العمليات بالقدر نفسه من الأهمية في المواضيع الأخرى، إن لم تتفوق عليها.

قطعت معظم دول الخليج العربية علاقاتها مع العراق خلال أزمة الخليج، وأغلقت البعثات الدبلوماسية على أراضيها؛ أما على الشاطئ الشرقي من الخليج فإن العلاقات العراقية مع إيران لم تعد إطلاقاً إلى ما كانت عليه قبل ثمانية أعوام من الحرب في الثمانينيات. وبناءً عليه، تجمّدت سياسة النظام العراقي إقليمياً في منطقة الخليج خلال الأزمة وبعدها. وفي الوقت نفسه، كان الوضع الجيوسياسي الخليجي يمرّ بمرحلة تحوّل، إذ اعتمدت واشنطن طوال معظم حقبة الحرب الباردة على ركيزتين، هما إيران والسعودية، في ضمان الاستقرار وانسيابية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية. وبعد الثورة الإيرانية دعمت واشنطن النظام العراقي بما يكفي لإيقاف سعي إيران إلى الهيمنة في الخليج، لكنّ هذه الإستراتيجية لم تعد صالحة للاستخدام بعد اندلاع أزمة الخليج، فأصبحت واشنطن تأمل عوضاً عن ذلك بناء قدرات السعودية والأنظمة الملكية في دول الخليج العربية لموازنة القوتين الإيرانية والعراقية. وكان هذا المشروع يتطلّب وقتاً لإنجازه، واحتاجت واشنطن إلى أداء دور أكثر مباشرة في أمن الخليج ريثما يكتمل المشروع.⁽³⁶⁾

أولى النظام العراقي اهتماماً خاصاً بهذه التطورات، وسعى دائماً إلى البحث عن سبل للتأثير عليها؛ فلم تكن كلّ دول الخليج العربية متساوية في عدائها للنظام، حتّى في أعقاب أزمة الخليج. وكان (مجلس التعاون الخليجي) تحالفاً إقليمياً يتكوّن من: السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتّحدة وعمان، وقد تشكّل في العام (1981)، وكان أساساً للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري بين هذه الدول. ومع ذلك، وعلى الرغم من مظاهر التضامن الخارجي، لم تنضم عمان وقطر إلى باقي أعضاء مجلس التعاون في قطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق خلال الأزمة. وتبيّن بعد الحرب أن قطر خصوصاً كانت موطناً قدم مهمّاً للنظام العراقي في الشؤون الخليجية.

وتشير الوثائق العراقية أنّ قطر لم تكن تماثل بعض جيرانها في شدة التحمّس لحرب الخليج؛ ففي أوائل التسعينيات لم تكن قطر قد اكتسبت بعد النفوذ السياسي الذي تتمتع به في القرن الحادي والعشرين لريادتها في إنتاج كلّ من: الغاز الطبيعي المُسال، والإعلام العربي، لكنّ موقعها في الجزيرة العربية، وفي قلب الخليج، جعلها مهمّة للنظام العراقي

آنذاك. وكانت التوتّرات بين الدوحة والرياض مستمرة منذ عقود، وتردّدت الدوحة في البداية بالسماح للقوّات الأمريكية أو أية قوّات غربية أخرى بالوجود على أراضيها، ولم يقبل القادة القطريون بذلك إلا بعد ضغط الرياض عليهم ولدواعي التضامن بعد اجتماع مجلس التعاون الخليجي في (أيلول/سبتمبر 1990).⁽³⁷⁾ وحتّى ذلك الحين لم تتخذ الدوحة أيّ إجراء لفرض عقوبات الأمم المتّحدة على العراق، ولم تشنّ أيّة حملة إعلامية مقصودة ضدّ بغداد إلا ردّاً على التعليقات المهينة التي أدلى بها طارق عزيز حول قطر. وقد أفادت تقارير العراقيين الموجودين في الدوحة أنّها أوقفت بعد حرب الخليج بثّ البرامج المعادية، بل حتّى أنّها أيّدت موقف النظام في بعض الخلافات الإقليمية مع تركيا وإسرائيل.

استمرّت لقاءات السفير العراقي مع المسؤولين القطريين، بكلّ مستوياتهم، طوال العام (1991)، وكانوا في الغالب يتعاطفون بشكل كامل مع النظام العراقي خلف الأبواب المغلقة بغضّ النظر عن بياناتهم الرسمية. وتحدّث وزير الخارجية القطرية مع الجانب العراقي حول الحاجة إلى إنهاء الخلافات بين العرب من خلال لّمّ شمل الدول العربية المتعاطفة معه؛⁽³⁸⁾ بل إنّ ولي العهد القطري اقترح بأنّ النظام إذا كان مأكراً فيمكنه أن يستخدم الإعلام العربي لـ«تمتين موقف عربي موحد» ضدّ الهجمات غير العربية الموجّهة ضدّه.⁽³⁹⁾

وفّرت هذه البيئة المرخّبة عموماً محطة عمل للبعثيين في الخليج، وأصبحت قطر وسيطاً في مباحثات سرّية بين النظام وواشنطن في وقت لاحق من التسعينيات؛⁽⁴⁰⁾ ووفّرت أيضاً موطئ قدم يمكن للبعثيين استخدامه في مواكبة التوجّهات السياسية والثقافية في المنطقة، ممّا يمنحهم القدرة على تصميم عمليات التأثير وفقاً لها.

وعلى الرغم من كلّ النجاحات التي حققتها حرب الخليج، فإنّ النزاع خلق مشكلات سياسية في كلّ دول الخليج العربية، ولاحظ النظام بعد الحرب تزايد الأصوات المنتقدة للحكم العائلي والسياسات القبليّة، ورغبة الجيل الجديد بالتحديث.⁽⁴¹⁾ ولقد أرسل السفير العراقي بالدوحة تقريراً ورد فيه أنّ المثقّفين العرب الخليجيين شعروا بأنّ دعوة الغرب للدفاع عنهم «فتحت المجال أمام الإمبريالية الجديدة تحت غطاء القانون الدولي والنظام العالمي الجديد»، وقدّر أنّ شعوب الخليج يتزايد تعاطفها مع العراق بعد حرب الخليج لأنّها أدركت تزايد هيمنة الولايات المتّحدة وحلفائها الغربيين على المنطقة، ولأنّ عرب الخليج ربطوا القوّة الغربية بالصهيونية.⁽⁴³⁾ وبعبارة أخرى، بينما كان عرب الخليج يشعرون بأنّ من واجهم القتال في الحرب ضدّ العراق، كانوا يدركون أيضاً أنّ الحرب خلقت احتلالاً غربياً زائفاً في أجزاء من العالم العربي؛ ولا شكّ في أنّ أيّ ذكر للاحتلال تشوبه الانتقادات

الموجّهة للصهيونية، والتي يفترض الكثير من العرب أنّ الولايات المتّحدة تتواجد في المنطقة للدفاع عنها.

كانت المعارضة الإسلامية في دول الخليج شديدة بشكل خاصّ في أعقاب الحرب؛ وعلى سبيل المثال: ذكرت تقارير تنظيمات البعثيين في قطر ما قام به أحد رجال الدين البارزين في السعودية من إدانة تأثير المسيحيين واليهود على سياسة الشرق الأوسط أمام ثلاثة آلاف شخص من مرتادي مسجده.⁽⁴⁴⁾ وحثّى في قطر نفسها التي وصف البعثيون الحركة الإسلامية فيها بأنّها «ضعيفة ومحدودة»، قام واعظون مصريون وفلسطينيون في أهمّ مساجدها (مسجد عمر بن الخطّاب) بانتقاد «دعم الكفّار الأجانب» في خطب صلاة الجمعة.⁽⁴⁵⁾ ووقّرت هذه المشاعر للنظام ثغرةً تمكّنه من إثارة المشاكل في دول الخليج العربية وتفسير مهمّة توفيرها قواعد للتحالفات الغربية من أجل مهاجمة العراق. وستبيّن الفصول التالية أنّ هذا هو ما فعله النظام حقًا.

كان الوجود البعثي في قطر لا يقتصر على مهمّة دعم عمليات التأثير، بل يتضمّن أيضًا توفير المعلومات الاستخباراتية العسكرية والدبلوماسية التقليدية؛ فتتبع البعثيون سلسلة متواصلة من الزيارات قام بها مسؤولون أمريكيون كبار من وزارتي الخارجية والدفاع إلى دول الخليج العربية بعد الحرب. ولا شكّ في أنّ النظام لم يكن مرتاحًا لرؤية قطر ودول الخليج الأخرى وهي توافق على الخطط الأمريكية لبناء شبكة من القواعد العسكرية، أو لرؤية دول الخليج وهي تعين الجهود الأمريكية لتأسيس وجود دائم في المنطقة. ومع ذلك، كان من الواضح أنّ البعثيين يمتلكون مصادر جيّدة للمعلومات ضمن القيادة السياسية القطرية، إذ غالبًا ما كان النظام العراقي يستلم وصفًا تفصيليًا حول الاتفاقيات الحسّاسة والاجتماعات الخاصّة.⁽⁴⁶⁾ وكذلك تتبّع البعثيون في قطر محادثات رفيعة المستوى حول التعاون السياسي والأمني بين مجلس التعاون الخليجي ودول من أمثال مصر وسوريا.⁽⁴⁷⁾

وأرسل البعثيون في قطر تقارير على المستوى نفسه من الأهميّة حول مشكلات بين دول الخليج يمكن للنظام استغلالها؛ إذ كانت هنالك خلافات حدودية غير محسومة بين عدد من هذه الدول، وكانت اقتصاداتها تعتمد بشكل مفرط على النفط والعمالة الأجنبية، ممّا تسبّب بكافة أنواع المشكلات السياسية والمجتمعية. ويُضاف إلى ذلك أنّه على الرغم من أنّ مجلس التعاون الخليجي كان يُراد به أن يكون اتحادًا سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، فإنّ الدول الأعضاء المتنوّعة حافظت على استقلالية سياساتها الخارجية وعجزت عن تشكيل

قوة دفاع مشتركة أو حتى التوقيع على اتفاقيات حول الأمن الداخلي، بل اعتمدت على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.⁽⁴⁸⁾

وقد وفر السفير العراقي في قطر، منذ العام (1991)، مجموعة من التوصيات التي بين فيها الخطوط العامة لإمكانية استغلال النظام لنقاط الضعف المذكورة في إفساد العمليات العسكرية الغربية، ولا سيما الأمريكية، ضد العراق؛ فعمل البعثيون على مفاومة صعوبة مسعى التعاون بين حكّام الخليج وواشنطن، وذلك بواسطة دعم المعارضة، وضخّ الدعاية الإعلامية في المنطقة، وإثارة الخلافات عموماً. وستبين الفصول القادمة كيف أنّ هؤلاء الحكّام أخذوا يحصرون، ببطء ولكن دون انقطاع، خيارات الولايات المتحدة في ما يمكنها فعله انطلاقاً من دولهم؛ ففي السرّ أخبروا القادة الأمريكيين بأنهم يرغبون بدعم المبادرات الأمريكية في المنطقة، ولا سيما العمليات ضدّ العراق، لكنهم عاجزون عن تجاهل العواقب السياسية داخل دولهم؛ ولم يكن دور البعثيين في خلق هذا الواقع دوراً صغيراً.

الخلاصة

وجد النظام أنّ المشهد السياسي في بعض الأماكن، كروسيا والشرق الأوسط، مواتٍ لممارسة عمليات التأثير؛ ويمكن القول بأنّ النظام تمكّن من التأثير على سياسات بعض الدول غير الغربية، بالإضافة إلى تكرار ما قام به في الدول الغربية من بناء الشبكات وتضخيم السرديات التي تتوافق مع مصالحه.

ولم تكن عمليات التأثير تجري في حلبة الأفكار وحسب، بل كانت الجغرافيا حليفها أيضاً، فالموقع الجيوسياسي للعراق المنغرس في عمق العالم غير الغربي وفر له وسيلة حماية ساعدته على تخفيف الهجمات المنطلقة من قلب النظام العالمي الجديد في الغرب، فلم تتمكّن الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون إطلاقاً من عزل العراق كلياً عن جيرانه، واحتفظ النظام بطرق برّية مهمّة ارتبط بها مع العالم، بالإضافة لاحتفاظه بموطئ قدم في الخليج. وعلى الرغم من تنظيرات بعض مؤيدي حقبة العولمة والاتّصالات التي أعقبت الحرب الباردة، فإنّ هذه العوامل الجغرافية تبين أنّ التغلّب عليها صعب حتى للقوى العظمى من أمثال الولايات المتحدة. ومع توالي أعوام عقد التسعينيات، استخدم صدام قدرته في التأثير على السياسات الإقليمية من أجل التحسين المستمرّ للموقف الجيوإستراتيجي لنظامه، فاستعان بالطرق البرّية التي ورد ذكرها في هذا الفصل في إفشال مخططات واشنطن لعزل العراق اقتصادياً أو شنّ ضربات عسكرية عقابية ضده.

ولم ينحصر تأثير النتائج المترتبة بالسياسات الإقليمية وحسب، بل كان لها تبعات عالمية أوسع؛ فروسيا كان لها مقعد دائم وحق النقض في مجلس الأمن، وفي الشرق الأوسط صوّرت الولايات المتحدة أفعالها في العراق على أنها جاءت التزاماً بقرارات مجلس الأمن، أي: التزاماً بقرارات القانون الدولي الذي يقع في صلب نظام ما بعد الحرب الباردة. وستبين الفصول القادمة كيف أنّ تأثير صدام على السياسات الإقليمية أعاق ما كانت تقوم به واشنطن في العراق، وكيف أنّ تبعات ذلك تردّدت أصداؤها في كلّ أنحاء النظام العالمي.

الفصل السادس

التودّد إلى كلينتون

في (تشرين الثاني/نوفمبر 1992) هزم بيل كلينتون خصمه جورج بوش الأب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فاستلم رئاسة الولايات المتحدة شخص يختلف عن بوش كلياً؛ إذ كان بوش ينتمي إلى ما يمكن وصفه بالأرستقراطية الأمريكية، فكان والده رجل أعمال ناجحاً من منطقة (نيوإنكلند) وعضواً في مجلس الشيوخ لاحقاً، وأمضى أعوام دراسته في مدرسة مرموقة، ليلتحق بعدها بجامعة (ييل) التي نال فيها عضوية جماعة سرّية نخبوية عُرفت باسم (الجمجمة والعظام)، أما كلينتون فولد في كنف أسرة فقيرة ممزّقة في أعماق الجنوب الأمريكي؛ وبينما كان بوش عضواً في ما يُدعى (الجيل الأعظم) وتطوّع في القوّة البحرية إبّان الحرب العالمية الثانية التي تميّز فيها طياراً في المحيط الهادئ، كان كلينتون من (جيل الطفرة السكّانية)، فاعترض على حرب فيتنام وتفادى التجنيد الإجباري؛ وبينما كان بوش معروفاً ببراعته في السياسة الخارجية نظراً لترؤسه البعثة الدبلوماسية الأمريكية في الصين وعمله مندوباً لبلده في الأمم المتحدة ومديراً لوكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، فاز كلينتون بالرئاسة بفضل ادّعائه بأنّ الحرب الباردة انتهت وأنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تركز على العمل في الداخل، وكان الشعار غير الرسمي لحملة الانتخابية («إنّه الاقتصاد يا غبي»). وعلى الرغم من هذه الاختلافات الجوهرية جميعها، واجه كلينتون في التعامل مع العراق الكثير من التحدّيات المماثلة لما واجهه سلفه.

يحتاج بعض الخبراء بأنّ تحوّل كلينتون إلى الأولويات الداخلية جعل سياسته الخارجية تفتقر إلى إستراتيجية ضخمة.⁽¹⁾ وفي هذا الادّعاء بعض الحقيقة، ففي وقت مبكّر من رئاسته ركّز كلينتون على الشؤون الداخلية، وكان كادره يتّصف بغياب الانضباط، ولم يكن هنالك ما يشبه الحرب الباردة لتنظيم الإستراتيجية الدولية الأمريكية. ومع ذلك، يمكن وصف هذا الادّعاء وأمثاله بالمبالغة، لأنّ إدارة كلينتون كانت تمتلك «نظرية [واضحة] حول كيفية تحقيق الأمن من أجل الأمن»، وهو من أشهر تعريفات الإستراتيجية الضخمة؛⁽²⁾ وقد التزمت إدارة كلينتون

في عامها الأول بـ«توسيع المجتمع العالمي الحرّ المكوّن من الأنظمة الديمقراطية المستندة إلى اقتصاد السوق»⁽³⁾، وأصبح هذا الأمر أساس (الإستراتيجية الأولى للأمن الوطني) التي أعلنتها إدارة كلينتون في العام (1994) تحت عنوان («الانخراط والتوسيع»). وكان كلينتون وكبار مستشاريه في الأمن الوطني يعتقدون بأنّه كلّما أصبح العالم أكثر ليبرالية وديمقراطية ورأسمالية أصبحت أمريكا أكثر أمنًا وازدهارًا. وكانت الولايات المتّحدة حينها القوّة العظمى الوحيدة في العالم، وأوضحت إدارة كلينتون حينها أنّها ستتصرّف على نحو يؤمّن المصالح الأمريكية، ولكنها اعترفت أيضًا بأنّ السبيل الأمثل لذلك يمرّ من خلال إطار عمل متعدّد الأطراف ومؤسسات دولية، وبذلك مزجت إدارة كلينتون التزامها بالمؤسّساتية الدستورية مع إستراتيجية الهيمنة الليبرالية التي تبناها بوش في نهاية الحرب الباردة. وكانت الأمم المتّحدة في صلب هذه المقاربة، حيث أراد كلينتون أن يحقّق بواسطتها تمّتين نظام عالمي ليبرالي بعد الحرب الباردة. وسرعان ما كشف كلينتون عن الموقع المركزي للولايات المتّحدة في سياسته الخارجية عندما عيّن مادلين أولبرايت، وهي من مستشاريه الذين يحظون بأعلى مستويات الثقة عنده، سفيراً لبلده في الأمم المتّحدة، ورفع منصبها إلى مرتبة وزير، ووصفه بأنّه «أحد أكثر مناصب السياسة الخارجية حساسية» في إدارته.⁽⁴⁾

وضعت المقاربة الليبرالية للسياسة الخارجية إدارة كلينتون على الطرف النقيض ممّا دعته («دول ردّ الفعل») من أمثال العراق.⁽⁵⁾ وقد شرحت أولبرايت ذلك بأنّ إدارة كلينتون صنّفت دول العالم ضمن ترتيب هرمي، حيث تتربّع على قمة الهرم الأنظمة الديمقراطية الليبرالية التي تتبّع السوق الحرّ، وتتواجد في وسطه البلدان التي ترغب الولايات المتّحدة بمساعدتها في التحوّل إلى أنظمة تشبه قمة الهرم، وفي القاعدة توجد الدول المشابهة للعراق، والتي تحكمها أنظمة غير قابلة للإصلاح ولا بدّ من احتوائها إلى أن تُرمى بمزبلة التاريخ في نهاية المطاف.⁽⁶⁾ وكان هنالك البعض في إدارة كلينتون، من أمثال وزير الخارجية وارن كريستوفر، ممّن كانوا في البداية يعتبرون العراق وما يمثّله دولاً بلا أهمّية ولم يرغبوا بتكريس الكثير من الاهتمام لها.⁽⁷⁾ ومع ذلك، وكما أدركت أولبرايت لاحقاً، «لم يكن صدّام مجدّد دكتاتور آخر»⁽⁸⁾ وأعربت عن أسفها، في إدراك متأخّر، أنّ العراق كان يشكّل التحدّي الأكثر استمراراً من بين تحديّات السياسة الخارجية التي واجهتها إدارة كلينتون، وأسوأ مشكلة خلّفتها الإدارة السابقة.⁽⁹⁾ وكانت مقاربة النظام في التعامل مع إدارة كلينتون قد حدّدها منحى مقاربة كلينتون تجاه العراق في أوائل أعوام إدارته، وهو: التدرّج من الإهمال إلى العداء الصريح؛ فسرعان ما تلاشى التفاؤل الأوّلي الذي شعر به النظام تجاه إدارة كلينتون، وتحوّل إلى كراهية وخصومة،

واستجاب البعثيون لهذا التحوّل بتنفيذ عمليات مستدامة لتقويض سياسات كلينتون، وحقّقت هذه العمليات نجاحًا متناميًا. وسترّد في هذا الفصل تفاصيل حول الكيفية التي أدّى بها الضغط البطيء والحثيث لهذه العمليات إلى خلق تحديات لعلاقة كلينتون مع المجتمع الدولي خلال أواسط التسعينيات، فأخذ نظام ما بعد الحرب الباردة ييدي تصدّعاته الأولى.

التودّد إلى كلينتون

كافح صدام وكبار مستشاريه، في أوّل الأمر، لفهم وجهة نظر إدارة كلينتون؛ فعندما اجتمع صدام سرًا بمستشاريه بعد يوم من انتخاب كلينتون حاجج طارق عزيز بأنّ كلينتون «لم يتّخذ بعدُ موقفًا محددًا منّا»، وأوصى عزيز بوجوب أن لا يتّخذ العراق «موقفًا سلبياً» منه، وذلك في العلن على الأقل.⁽¹⁰⁾

ولا شكّ في أنّه كانت هنالك حدود لما كان صدام مستعدًّا لفعله حينذاك، ولم تعجبه فكرة توفّع إبداء العراق لبعض الانضباط، فقال لمستشاريه في الاجتماع: «في الحقيقة، إنّ كلينتون هو من يُفترض به أن يكون مستعدًّا للتعامل بحذر مع العلاقة معنا على نحو لا يزعجنا منه. لماذا لا يحقّ الانزعاج إلّا له وحده؟ ولماذا لا يراعي الحذر في سلوكه؟»، فهو، في نهاية المطاف، «جزء من دولة هاجمتنا وما تزال تهاجمنا».⁽¹¹⁾ لكنّ صدام اعترف بأنّه «إذا قبلنا بالسلام معه لا لشيء سوى أنّه يلقي التحية ونردّ على التحية بمثلها فهذا تقدم كبير بحدّ ذاته».⁽¹²⁾

وفي اجتماع مماثل انعقد في (13 كانون الثاني/يناير 1993)، قبل أسبوع من حفل تنصيب كلينتون، أوضح صدام موقفه بالقول: «أعتقد بأنّ تغييرًا سيحدث خلال حكم كلينتون»، وتجاهل انتقاد كلينتون للنظام باعتباره موقفًا أمام عموم الناس.⁽¹³⁾ وافترض صدام أنّ كلينتون لم يكن يمثّل إدارة جديدة وحسب، بل كان يمثّل نظامًا جديدًا أيضًا، وأنّ الإدارة الجديدة ستّخذ موقفًا معاديًا لسابقتها؛ وربّما كان صدام برأيه هذا ينظر إلى السياسة الأمريكية بمنظوره ذي الطابع الشخصي الشديد. وسنناقش بعد قليل كيف أنّ النظام وصل حتّى إلى حدّ افتعال مواجهة عسكرية مع إدارة بوش المنتهية ولايتها في (كانون الثاني/يناير 1993) ثمّ محاولة اغتيال بوش في ربيع ذلك العام. وقد يرى القارئ في هذه التصرفات أنّها تضرّ بتواصل النظام مع واشنطن، لكنّ سياسة النظام كانت دموية بطبيعتها، واعتاد قادة النظام على أن لا يروا بأسًا في أن يقوم طرف ثالث بهزيمة خصومهم، ولذلك فمن المرجّح أنّ البعثيين لم يروا في مهاجمة بوش عقبةً في طريق التودّد إلى كلينتون.

رأى صدام، بموجب وجهة نظره العالمية المتمحورة حول ذاته، ومعه بعض كبار مستشاريه، بأن الانتخابات الأمريكية تمثل استفتاءً على مقاربة بوش تجاه العراق.⁽¹⁴⁾ ولذلك كان النظام يرى في هزيمة كلينتون لبوش فرصة استثنائية لإعادة ضبط العلاقة مع واشنطن والنجاة من العزلة الدولية.

بعد ثلاثة أسابيع من الانتخابات الأمريكية التي جرت في (تشرين الثاني/نوفمبر 1992) أرسل النظام برقية إلى كل المنظمات البعثية العاملة في أكثر من ستين بلدًا، وأمرهم بـ«حثّ كل الناس والمنظمات والنقابات والجمعيات والأحزاب السياسية» وكل من يتمتع بـ«بتأثير سياسي وشعبي ومهني» هناك، على إقناع كلينتون بفتح «صفحة جديدة عند التعامل مع العراق».⁽¹⁵⁾ وفي (كانون الأول/ديسمبر 1992) أرسل النظام تعليمات أكثر تحديدًا، فطلب من منظمات الحزب عبر العالم أن تركز على ثلاثة مهمات خصوصًا، وأولها: «القيام بنشاطات تضامن مع شعب العراق» للتأثير على سياسة الدول وإعلامها؛ وثانيها: عقد اجتماعات مع «سفراء دول العدوان» (مع تسمية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، والاعتماد على حجج حول القانون الدولي وحقوق الإنسان لإقناعهم بإنهاء الحصار المفروض على العراق، والتشديد على أنّ عام (1993) يمكن أن يكون عام سلام؛ وثالثها: اتّخاذ الترتيبات اللازمة لإرسال رسائل إلى الرئيس كلينتون وأعضاء الكونغرس ووزارة الخارجية وما شابه.⁽¹⁶⁾

جاءت الردود على البرقيتين من كل أنحاء العالم، وتضمّنت تقارير البعثيين، من العاصمة البريطانية لندن إلى العاصمة البنغلادشية دكا، الكثير جدًّا من جهود حلفائهم المحليين للاتصال بكلينتون والتأثير على السياسات القادمة لإدارته حول العراق.⁽¹⁷⁾ وتمكّن البعثيون أحيانًا من تجنيد حلفاء يتمتعون بنفوذ كبير، فبالإضافة للمنظمات غير الحكومية العادية، تمكّنوا من إقناع «عدد من أعضاء البرلمان الهندي» بإرسال رسائل إلى كلينتون لمطالبته برفع «الحصار الاقتصادي على العراق وتخفيف معاناة الشعب العراقي».⁽¹⁸⁾ وفي اليونان التقى البعثيون بمجموعة متنوّعة من المسؤولين ورثبوا إرسال ثلاث رسائل إلى كلينتون، وكانت الأولى تحمل توقيع خمسين شخصية من بينها جنرال متقاعد، وكاتبة شهيرة، ونائب رئيس اتّحاد نقابة المحامين اليونانيين (والذي كان عضوًا سابقًا في البرلمان)، وجاءت الرسالة الثانية من «أقسام متنوّعة من المجتمع اليوناني»، والثالثة من أفراد في الجاليات العربية في اليونان.⁽¹⁹⁾

وفي الولايات المتّحدة الأمريكية نفسها عمل البعثيون من خلال مجلس المنظمات الأمريكية اللبنانية (CLAO)، وتذكر المصادر العراقية أنّ هذا المجلس كان ينشط في أربعين

ولاية أمريكية بالإضافة لمقرّه في العاصمة واشنطن، والأهمّ من ذلك أنّه كان يمتلك صلة مباشرة مع كلينتون، واعتقد البعثيون بإمكانية استخدام علاقاتهم بالمجلس للتأثير عليه.⁽²⁰⁾ وحاول النظام أن يتّصل بكلينتون من خلال أوسكار وايت، والذي كان مؤسس شركة (كوستال كورپوريشين) للنفط والطاقة في مدينة هيوستن الأمريكية. وكان وايت قد عمل مع شخص أمريكي ذي أصول عراقية يُدعى سمير فينسنت، وقد اعتُقل الاثنان في ما بعد بتهمة العمل بشكل غير قانوني لصالح النظام العراقي، والفساد في برنامج (النفط مقابل الغذاء).⁽²¹⁾ وقد زوّدهما طارق عزيز برسالة يسلمانها إلى كلينتون باسم النظام، أملاً بتأسيس علاقة أفضل، ولكنّ أحد المسؤولين العراقيين أخبر صدام سرّاً بأنّ «سمير وأوسكار متفائلون جدّاً».

أدرك بعض المسؤولين العراقيين الكبار أنّ اغتنام هذه الفرصة يتطلّب تغيير طريقة عمل النظام، وقد تسبّبت هذه المقترحات بتوتّرات داخلية أحياناً، حيث اصطدمت هدى عمّاش، المسؤولة عن عمليات البعثيين في الولايات المتّحدة، بوزير الثقافة والإعلام حول طريقة تصوير الصحف العراقية لكلينتون بعد فوزه بالانتخابات، وفي (تشرين الثاني/نوفمبر 1992) أرسلت مذكرة تنتقد مقالات الصحف العراقية التي تناولت بيل وهيلاري كلينتون بعبارات سلبية، وجاء في مذكرتها أنّ كلينتون لم يكن واضح العداوة للعراق وأنّ أمثال هذه المقالات قد يُنظر إليها على أنّها «تحريض»، وأوصت بـ«عدم كتابة مانشيتات سلبية كهذه في صحفنا في الوقت الحالي على الأقلّ».⁽²³⁾

والأهمّ من ذلك أنّ المكتب المسؤول عن عمليات النظام في الخارج عمّم في أوائل العام (1993) تقريراً مطوّلاً مليئاً بتوصيات غير مسبوقة حول التودّد إلى كلينتون وكسر العزلة الدولية؛ فورد فيه أنّ العراق والولايات المتّحدة تتشاركان مصالح في «التوازن الإستراتيجي مع إيران» وفي النفط، ويمكن لهذه المصالح أن تشكّل أساس علاقة جديدة خلال عهد كلينتون، لكنّ العراق «يجب عليه أن يواكب العصر الحديث»، ولا بدّ من التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، وحتىّ تطبيق بعض الإصلاحات الديمقراطية.⁽²⁴⁾ ولم تكن هذه المرّة الأولى، ولا الأخيرة، التي يتحدّث فيها النظام عن الحاجة إلى الديمقراطية، ويجب على القارئ أن يتعامل مع أمثال هذه الوثائق بقدر مناسب من الشك؛⁽²⁵⁾ لأنّ صدام كان يحكم نظاماً استبدادياً قاسياً، ولم يكن على وشك التحوّل إلى نظام ليبرالي، بل إنّ من كتبوا التقرير نفسه أوضحوا بأنّ لهم «تحفّظات شديدة» تجاه معظم أشكال الديمقراطية، وأنّ الديمقراطية على الطريقة الغربية لا تناسب العراق ولا يمكنها أن تستمرّ فيه.

ومع ذلك، بدت مقارنة كلينتون الليبرالية في السياسة الخارجية وكأنّها تعكس توجّهاً

متناميًا نحو الهيمنة في السياسة الدولية؛ ولهذا جاء في التقرير المذكور: «لا يخفى على القيادة أنّ التوجّه العالمي يسير نحو تحقيق الممارسات الديمقراطية»، واقترح أن يناقش البرلمان العراقي تشكيل لجان تمثّل كلّ شرائح المجتمع ثمّ تنظيم «انتخابات حرّة» في هذه اللجان يمكن لكلّ العراقيين أن يساهموا فيها. وحاجج التقرير بأنّ النظام لا يمكنه اتّخاذ هذه الخطوات، في المدة التي أعقبت الحرب مباشرةً، دون إعطاء انطباع بالخضوع للضغوط الداخلية والخارجية، وهذا الانطباع من شأنه أن يقوّي أعداء النظام، ولكنّ الوقت قد فات على ذلك؛ وبينما أوصى التقرير بأن يمضي النظام على هذا الطريق «بحذر بالغ»، أوضح أنّ دعواته إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية من شأنها أن «يتردّد صداها في العالم»، إذ يمكن للنظام أن يتعاون، في ما يتعلّق بهذه الإجراءات، مع «المنظمات العالمية المعنية» في الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة لتحسين المكانة الدولية للعراق.⁽²⁶⁾

وكما هو متوقّع، لم تحظْ هذه الإصلاحات بدعم كلّ مسؤولي النظام، فهناك من كان يشعر خصوصًا بالقلق من إحياء التقرير بأنّ البعثيين ربّما خسروا بعض امتيازاتهم، وظلّت عناصر أخرى من التقرير موضع جدل طوال العام (1993) داخل النظام.⁽²⁷⁾

ولتغيير صورة العراق أمام أمريكا في عهد كلينتون، عمد البعثيون أيضًا إلى إطلاق حملة للتأثير على الصحافة الأمريكية والدولية؛ وبالإضافة لذلك، ولكي يدفَعوا حلفاءهم المحليين إلى نشر قصص في الصحافة على نحو يرضي النظام، حاول البعثيون استقطاب الصحفيين الأمريكيين لزيارة العراق، وذلك بعد اقتناعهم بأنّ الصحفي المدعوّ سينشر ما يعتبره النظام قصصًا من النوع الملائم. واعتمد البعثيون على التنظيمات الحزبية المحليّة وعلى حلفائهم في فحس الزوّار المحتملين، ويستذكر الصحفي كويل لورنس ما حدث آنذاك فيقول بأنّه لم يتمكّن من الحصول على تأشيرة دخول لزيارة العراق إلّا بعد أن انضمّ إلى جماعة تُدعى (أصوات في البرية)، وهي منظّمة كانت تعارض العقوبات وتتّصل بعلاقات وثيقة مع البعثيين، ويضيف: «وضعوني في قائمتهم فظهرت تأشيرة الدخول بشكلٍ سحري».⁽²⁸⁾

وكانت أهمّ عمليات البعثيين للتأثير على الإعلام الأمريكي في أعقاب انتخاب كلينتون هي إحضار الصحفي جون ألبيرت إلى العراق في (كانون الثاني/يناير 1993) لإجراء مقابلة مع صدام؛ وكان ألبيرت قد مارس العمل الإعلامي من العراق أثناء حرب الخليج، فسلبّ الضوء على الضرر الذي أحدثته حملة القصف الإستراتيجي الأمريكية، وقوّض بذلك السردية الأمريكية حول الحرب الدقيقة النظيفة، ثمّ أراد العودة إلى العراق في العام (1992) ولكن تعرّس عليه الحصول على تأشيرة الدخول، وسمع بمحاولاته رامزي كلارك، النائب العام الأمريكي السابق

الذي كان من أقسى منتقدي العقوبات، وشخص أمريكي-عراقي يُدعى عبدالقادر القيسي له صلات وثيقة بالبعثيين، فتدخّل لدى النظام لصالحه.

عمل كلارك والقيسي مع ألبرت لصياغة طلب بالسفر إلى العراق وإجراء مقابلة مع صدام؛ وعلماً منهم بأنّ النظام كان مهتماً بالوصول إلى جمهور أمريكي واسع، كتبوا طلباً على ورق المخاطبات الرسمية لشبكة تلفزيون الكيبل (HBO) التي عمل ألبرت معها مؤخراً، وعملوا على أن تعكس لغة الطلب نيّتهم بعرض صورة النظام على نحو يلائمه، فجاء في الرسالة: «كما تعلم، هنالك حملة مستمرّة لتشويه سمعتك، وهذه الدعاية الإعلامية تتيح الهجوم المستمرّ على بلدك ... التطوّرات الأخيرة تشير بوضوح إلى أنّ الحكومة الأمريكية ستستمرّ بنكء الجرح المفتوح بين البلدين كي لا يلتئم». (29) وأرسلوا الرسالة عبر تنظيم حزب البعث في الولايات المتّحدة ليصل إلى الأمانة العامّة للحزب ومنها إلى صدام. وقد أيدّ البعثيون الطلب، وأشاروا إلى أن شبكة (HBO) في مقدّمة الشبكات الأمريكية المرموقة وأنّ المقابلة ستصل إلى جمهور واسع. (30)

وفي (كانون الثاني/يناير 1993) سافر ألبرت إلى بغداد وأجرى مقابلة مع صدام بينما كان كليبتون يستعدّ لاستلام منصبه الجديد، وقد اصطحب العراقيون ألبرت في جولة داخل البلد لإبراز معاناة الشعب العراقي في ظلّ العقوبات، فزار مستشفى للأطفال وأضاف إلى مقابلته مع صدام مشاهد قاسية لأطفال يموتون بسبب نقص الأدوية والضمادات، ممّا تلاءم تماماً مع سرديات البعث حول العراقيين الأبرياء الذين كانوا يعانون من الحصار، بل إنّ ألبرت بيّن في برنامجه أيضاً أنّ العقوبات لم تكن مجدية، وأنّ العراقيين لم يكونوا يفقدون عزيمتهم أو يشكّون في دعمهم لصدام.

وكان للمقابلة والمشاهد التي عرضها ألبرت أثر كبير في الكثير من أنحاء العالم؛ إذ اجتذب البرنامج الكثير من الاهتمام في أوروبا، أمّا في الولايات المتّحدة فلم يُعرض على شاشة التلفزيون إلّا بعد حرب العام (2003)، أي: بعد أكثر من عقد على تسجيله. وكان ورق المخاطبات الرسمية لشركة (HBO) الذي استخدمه ألبرت من بقايا مشروع سابق، ومن الواضح أنّ ألبرت استخدم هذا الورق ليوهم البعثيين بأنّ شركة (HBO) ستبثّ البرنامج، ولم يكن له أيّ اتّفاق مع الشركة في هذا الشأن. ولم توافق (HBO) ولا أيّة محطة تلفزيونية أخرى على بثّ البرنامج، وربّما كان السبب ابتعاده الشديد عن النقد، حتّى إنّّه بدا كالدعاية الإعلامية أحياناً. وكان من الواضح أنّ البعثيين انزعجوا من تعرّضهم للتضليل، ولم يوافق صدام على أن يجري مقابلة مع أيّ أمريكي حتّى العام (2003) حين تحدّث مع دان رادّر. (31)

العمليات في أمريكا

واجه النظام العراقي مشكلات أخرى في الولايات المتحدة أيضًا، إذ كان من الواضح أنّ المشهد السياسي الأمريكي يعاديه، وحاجج البعثيون هناك بأنّ أمريكا ترزح تحت «سيطرة صهيونية غير مباشرة»،⁽³²⁾ وكانوا مقتنعين بأنهم مستهدفون من مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) وغيره من الأجهزة الأمنية، وكانوا يترددون في الاتصال بالنظام حتّى عبر القنوات الدبلوماسية.⁽³³⁾ وكانت هدى عمّاش قلقةً من أن يشكّل الطلبة العراقيون في أمريكا خطرًا أمنيًا على النظام، إذ كانوا يواجهون مصاعب مالية لأنّ النظام لم يكن يمتلك ما يكفي من المال لتغطية تكاليفهم، وفقدوا دعمًا أكبر عند إغلاق السفارة، ولذلك كانوا معرضين لاحتمال تجنيد الاستخبارات الأمريكية لهم.⁽³⁴⁾ وواجه العراقيون الآخرون في أمريكا مشكلات مشابهة، حتى إنّ أحد حراس مكتب رعاية المصالح العراقية في العاصمة واشنطن، والذي كان يمثل بعثة دبلوماسية رسمية، ذكر بأنّ شخصًا أمريكيًا، أبيض البشرة وأزرق العينين ويتحدّث العربية، تواصل معه وحاول تجنيده قائلاً بأنّه يستطيع مساعدته وأسرتّه على اجتياز الأوقات الصعبة التي يمرّ بها العراق.⁽³⁵⁾ وكان الكثير من البعثيين العاملين في أمريكا يُشتبه باقترافهم سلوكيات منحرفة، إذ كانوا يكثرّون من شرب المسكرات ويتعاطون المخدّرات ويمارسون القمار،⁽³⁶⁾ وجرى في إحدى الحالات اعتقال ابن بعثي كان يعمل مترجمًا في بعثة العراق الدائمة في الأمم المتحدة، وذلك لحيازته سلاحًا غير مرخص، وأطلق سراحه بكفالة ثمّ هرب إلى العراق تجنّبًا للمحاكمة.⁽³⁷⁾ ونتج عن ذلك كلّ اختلالات أعاقت جهود البعثيين لتنسيق نشاطاتهم في أمريكا، حيث ادّعى بعثيون يعملون في كافّة أنحاء البلد بأنّ جهودهم تذهب هباءً بسبب افتقارهم إلى ارتباطات تنظيمية قوية.⁽³⁸⁾

وحثّى النظام العراقي نفسه كان يواجه التحدّيات في مجال تتبّع نشاط البعثيين في الولايات المتحدة، لأنّ الساحة الأمريكية كانت مليئة بالجواسيس والجريمة والفساد، وتغلغل العملاء والعملاء المزدوجين في أوساط المغتربين العراقيين، وكان من شبه المستحيل تمييز هؤلاء، وربّما يتجسّد المثال الأفضل لهذه الظاهرة في عبدالقادر القيسي، والذي ساعد على إحضار جون ألبرت إلى بغداد في أوائل العام (1993).

كان عبدالقادر القيسي مقرّبًا من رامزي كلارك وشارك في الكثير من النشاطات رفيعة المستوى لكسر العقوبات خلال التسعينيات، وعلى الرغم من تحمّس النظام للاستفادة من عمله فلقد كان من الصعب عليه أن يتأكّد من مكانته في حزب البعث، وولائه للنظام، وحثّى هويته الحقيقية؛ إذ كان العراقيون في أمريكا يعرفونه باسم (قدوري)، وقالت بعض التقارير

التي تناولته بأنه موجود في أمريكا منذ السبعينيات، ولكن هنالك من ادّعى بأنه قاتل في الحرب العراقية-الإيرانية التي دارت رحاها في الثمانينيات. وافترضت معظم التقارير أنّه عراقي، ولكنّ تقريراً واحداً على الأقلّ ذكر أنّه طُرد من عمله في البعثة العراقية في الأمم المتحدة عند «تعريق» موظفي البعثة.⁽³⁹⁾ وادّعت تقارير أخرى بأنه تعرّض للاعتقال في ديترويت بتهمة تهريب الأسلحة إلى العراق، وأنّه دعم العراق بقوة إبان حرب الخليج، إذ جمع التبرّعات ونفّذ عمليات لنشر المعلومات.⁽⁴⁰⁾ وورد في بعض التقارير أنّه كان «متردداً وجباناً» أثناء حرب الخليج؛⁽⁴¹⁾ وادّعت تقارير أخرى بأنه بعثي حسن السمعة وأشارت إليه بـ(الرفيق)؛⁽⁴²⁾ ومنها ما ذكر أنّه كان بعثياً ولكنّ انتماءه إلى الحزب لم يعد سارياً؛⁽⁴³⁾ وشكّكت أخرى بولائه، إذ كان يطرح أسئلة غريبة وفضولية، وقد سافر إلى العراق مع أنّه لم يكن يمتلك المال اللازم؛⁽⁴⁴⁾ وذكر أحد التقارير أنّ نشاطاته جعله في «موضع شبهة»، وأنّ «الموقف السائد منه في الأوساط [أي: العراقيين/العرب] في نيويورك ونيوجيرسي يفيد بأنّ له صلات مع الأجهزة الأمنية الأمريكية». ⁽⁴⁵⁾ ومع ذلك، كان لشخصيات مشبوهة من أمثال القيسي موقع في صلب العمليات العراقية في الولايات المتحدة.

وعلى نحو مماثل ما دأب عليه الائتلاف السوفييتي إبان الحرب الباردة من دسّ قصص في الإعلام الناطق بالروسية ضمن أوساط المغتربين في نيويورك، كان من التكتيكات المفضّلة لدى البعثيين العراقيين في الولايات المتحدة: تنقية المعلومات عبر الإعلام الأمريكي العربي وإيصالها إلى المنابر الإعلامية الرئيسية؛⁽⁴⁶⁾ إذ عمل البعثيون في أمريكا مع (نقابة الصحفيين العرب الأمريكيين) التي تتخذ من لوس أنجلوس مقراً لها،⁽⁴⁷⁾ وطبعوا صحفاً عربية خاصة بهم، من أمثال صحيفة (التحدّي) التي كان يكتبها شباب بعثيون في جنوب كاليفورنيا.⁽⁴⁸⁾ وكما هو الحال في العناصر الأخرى لإستراتيجيتهم، حقّق البعثيون أكبر نجاحاتهم عندما قاموا بتضخيم أو تقوية عمل المنابر الإعلامية التي كانت تتعاطف مع العراق آنذاك؛ وعلى سبيل المثال: كانت (الوطن) صحيفة شهرية باللغة العربية يصدرها ناشط إسلامي أمريكي-فلسطيني يُدعى (نظام المهداوي)، وفي العام (1993) اعتقد البعثيون العاملون في أمريكا بإمكانية الاستفادة من الموقف المعادي للسعودية الذي تتخذه (الوطن)، وذكر سمير النعمة في أحد تقاريره أنّهم كانوا «يتعاونون» مع المهداوي، ولكنّ النعمة كان يشكّ بأنّ الصحيفة قادرة على توفير مستلزماتها المالية، وكان يخشى من توقّفها، ولذلك اشترى البعثيون مئة نسخة من ثلاثة أعداد شهرية مختلفة للصحيفة ووزّعوها في أوساط الأمريكيين-العرب.⁽⁴⁹⁾ ومن الصعب تحديد ما إذا كان التدخل البعثي حاسماً في نجاة الصحيفة من الإغلاق، ولكنّ المهداوي استمرّ بإصدار صحيفته حتّى بعد عقد التسعينيات.⁽⁵⁰⁾

وكان البعثيون في أمريكا يمارسون أيضًا التجسس على المعارضة العراقية، وأرسلوا إلى بغداد بشكل منتظم الصحف والتسجيلات المصورة المعادية للنظام، وعندما اجتمع كنعان مكّية ومنتقون عراقيون منفيون آخرون في جامعة پرينستون عام (1994) للمناقشة حول دستور عراق ما بعد صدام، أرسل البعثيون إلى النظام تفاصيل حول المشاركين.⁽⁵¹⁾ وتتبع البعثيون أيضًا آلاف اللاجئين العراقيين الذين تدفقوا على الولايات المتحدة في أوائل التسعينيات في أعقاب حرب الخليج وتبعاتها، حيث استقرّوا في ضواحي العاصمة واشنطن، ومدينة ريجموند (ولاية فيرجينيا)، ومدينة لويزفيل (ولاية كنتكي)، ومدينة بالتيمور (ولاية ميريلاند)، ومدينة ناشفيل (ولاية تينيسي)، ومدينة ديترويت (ولاية ميشيغان)؛ وافترض النظام أن معظم هؤلاء اللاجئين يعادونه، فأعدّ تنظيمات في كل أنحاء أمريكا لمراقبتهم.⁽⁵²⁾

ولا شك في أن معظم عمليات البعثيين في أمريكا حاولت تحديد واستمالة حلفاء لهم في قتالهم ضد العقوبات؛ ففي (آذار/مارس 1993) أعدّ البعثيون قائمة استغرقت (26) صفحة من مئات المنظمات غير الحكومية الأمريكية التي كانوا يأملون بالتودّد إليها، فكانوا يستهدفون ناشطين إنسانيين متنوعين، وجماعات دينية، ومنظمات للدعوة الإسلامية كمجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR)، وضمت القائمة أيضًا منظمات أقل وضوحًا ولكنها قد تكون مفيدة لهم، من قبيل: منظمة (روتاري) الدولية، و(الطريق الموحد)، وجمعية الدراسات الدولية، و(اللجنة الثلاثية)، بالإضافة لبعض الجماعات التي جرى اختيارها بشكل عشوائي تمامًا كالجمعية الوطنية للوسطاء العقاريين، والجمعية الدولية للمواطنين المستنئين.⁽⁵³⁾

ولا شك في أن أفضل علاقات البعثيين كانت مع الجماعات التي جرى تأسيسها لدعم العلاقات الأمريكية-العراقية أو للتعامل مع الأزمة الإنسانية في العراق؛ وعلى سبيل المثال: أنشأت مجموعة من العراقيين في الولايات المتحدة (لجنة بابل العراقية) في العام (1993) «لتقوية العلاقات بين أعضاء الجالية، ومساعدتهم، والدفاع عن حقوقهم في الولايات المتحدة... [و] العمل على إطلاع الرأي الأمريكي العام بالقضايا العراقية، ولا سيما ظروف الحصار الحالي والسعي لإنهائه». وكان من الأعضاء المؤسسين للجنة عبدالقادر القيسي، المعروف أيضًا بـ(قدوري).⁽⁵⁴⁾

صوّرت لجنة بابل نفسها على أنها ممثّل مستقل للمجتمع المدني الأمريكي-العراقي، ونظّمت تظاهرات مناهضة للعقوبات أمام مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك، وبعثت رسائل إلى زعماء سياسيين أمريكيين، وإلى قادة أوروبيين من أمثال بابا الفاتيكان، والرئيس الروسي بوريس يلتسن، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. وعلى الرغم من إنشاء اللجنة دون دعم من

النظام العراقي، فإنّها سرعان ما بدأت بالتنسيق مع تنظيم حزب البعث العراقي في الولايات المتّحدة و(منظمة الصداقة والسلام والتضامن) التي استخدمها النظام واجهةً لإخفاء علاقاته مع المنظّمات غير الحكومية.⁽⁵⁵⁾

وطرحت رسائل (لجنة بابل) إلى القادة السياسيين الحجج المعتادة حول معاناة العراقيين والعقوبات غير الإنسانية. وانضمت اللجنة إلى حملة التأثير على كلينتون، فجاء في إحدى رسائلها أنّ معاناة العراقيين «نتيجة مباشرة للحظر الذي تقوده أمريكا، والذي فرضه الرئيس بوش في العام (1991)»؛ وسعت إحدى رسائل اللجنة إلى إحداث شرح بين الإدارتين فقالت: «إننا نناشدك باعترارك رئيساً لنظام جديد يحمل رؤى مختلفة عن الرئيس السابق».⁽⁵⁶⁾

نجحت لجنة بابل وأمثالها من الجماعات في تقديم نفسها على أنّها تمثّل المجتمع المدني الأمريكي-العراقي، واستطاع جهدها التواصلي أن يحصل على ردود من قادة أمريكيين وعالميين لم يرغبوا بأن يبدوا متحجّري المشاعر أمام معاناة العراقيين. ووقّرت هذه الردود معلومات استخباراتية مهمّة للنظام؛ فعلى سبيل المثال: في (آذار/مارس 1993) كتبت جماعة تُدعى (الجمعية الثقافية الأمريكية-العراقية) رسالةً إلى كلينتون للتعبير عن قلقها من العقوبات وما تسبّب من معاناة في العراق، وناشدته بأن «يتدخّل شخصياً لتسهيل رفع الحظر الاقتصادي أو تخفيفه على الأقل»،⁽⁵⁷⁾ ولم يكن قد مضى حينها على رئاسة كلينتون سوى شهرين، ولم يكن قد انتهى من وضع سياساته المعتمدة، فاكتفى بالردّ على الرسالة بالقول: «أرحّب بأفكاركم وأعدكم بالنظر فيها بعناية. أقدّر بذلكم الجهد لإطلاعي على مشاعركم».⁽⁵⁸⁾ وكانت هذه الجمعية منخرسة بعمق في شبكة المنظّمات التي يدعمها البعثيون في الولايات المتحدة، فكان من الواجب إطلاع النظام على ردّ كلينتون.⁽⁵⁹⁾

وبعد ذلك بعام، حصلت (لجنة بابل) على ردّ مختلف تماماً من بيل وهيلاري كلينتون كليهما، حيث أرسلت إليهما بطاقة معايدة سلّطت الضوء على محنة العراق، واستلمت من مدير الاتصالات الذي يعمل لدى السيّدة الأولى ردّاً جاء فيه: «معاناة الشعب العراقي تتحمّل مسؤوليتها، مع الأسف، سياسات الحكومة في بغداد ورفضها الامتثال لقرارات الأمم المتحدة... ولقد عمل المجتمع الدولي وبلدنا بجدّ لتوفير الغذاء والدواء لمن يحتاج إليه في العراق، لكنّ النظام في بغداد لم يسمح لكلّ الإمدادات بالوصول إلى من يحتاجون إليها»؛⁽⁶⁰⁾ أمّا بيل كلينتون فردّ شخصياً برسالة أبسط أضاف فيها أنّ صدام يخضع للتحقيق بتهمة ارتكاب «جرائم ضدّ الإنسانية، ومنها الإبادة الجماعية»، وأنّه ينوي بأن يعمل على «أن يتحمّل صدام حسين ونظامه المسؤولية الكاملة عن سفك الدماء في الكويت والعراق».⁽⁶¹⁾

وكان النظام العراقي، وصدّام نفسه، مهتمًا ومتحمسًا للاطلاع على هذه الردود وما احتوته من معلومات حول تطوّر السياسة الأمريكية. ومهما كانت الأوهام التي اعتقد بها البعثيون حول كلينتون، من أنّه بشارة سلام، فقد تبدّدت مع قدوم العام (1994)؛ وما حدث في الواقع هو أنّ إدارة كلينتون احتاجت إلى بعض الوقت، كحال أيّة إدارة أخرى، لإعداد سياساتها بشكل كامل، ولكنها لم تفكّر إطلاقًا بتغيير مسار السياسة الأمريكية حيال العراق. وقد أخطأ النظام بشكل كامل في حكمه على نتائج الانتخابات الأمريكية ورأي كلينتون ببوش، إذ لم يكن تغيير الإدارة الأمريكية يستلزم تغيير السياسات، وبالخصوص: لم يستلزم إقامة نظام سياسي جديد. وقد أشارت إدارة كلينتون منذ يومها الأوّل إلى أنّها تنوي الاستمرار بالعمل وفقًا لمقاربة الإدارة السابقة في قضايا السياسة الخارجية، ومنها قضية العراق.⁽⁶²⁾ وقبل أن يدشن كلينتون عهده في (كانون الثاني/يناير 1993) أرسل مبعوثًا خاصًا لتسليم «رسالة غير رسمية» إلى السعودية لطمأنتها بأن السياسة الأمريكية في الخليج وتجاه العراق لن تتغيّر.⁽⁶³⁾ وفي ربيع العام (1993) صرّح وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر بأنّه «في ما يخصّ العراق، أكّد الرئيس كلينتون بوضوح على استمرار سياستنا».⁽⁶⁴⁾ وقد كان هنالك انقسام داخل إدارة كلينتون حول مقدار الاهتمام الذي يجب إيلاؤه للعراق، ولكنّ كينيث بولاك، أحد محلّلي وكالة الاستخبارات الأمريكي والذي عمل في مجلس الأمن الوطني أيضًا، ادّعى بأنّه «كان هنالك إجماع ... بأنّ صدّام شرير».⁽⁶⁵⁾

ردّ كلينتون

أدّت تصوّرات النظام الخاطئة بشأن كلينتون إلى عدد من الهفوات؛ ففي الأسبوع الذي سبق تدشين عهد كلينتون، والذي حدث في (20 كانون الثاني/يناير 1993)، قام النظام بعمل استفزازي يستدعي المواجهة عندما نشر صواريخ مضادّة للطائرات جنوب منطقة حظر الطيران، وكان الجيش الأمريكي حينها منشغلًا بشكل كامل، فالأنباء الواردة من البلقان كشفت ارتكاب فظائع جعلت الإعلام الأمريكي يدعو إلى إنشاء منطقة حظر طيران شبيهة بما جرى تطبيقه في العراق، وكانت أزمة الصومال تتفاقم أيضًا ممّا دفع الجيش الأمريكي إلى إحضار حاملة طائرة وثلاثين ألف جندي.⁽⁶⁶⁾ وعلى الرغم من هذه وغيرها من الالتزامات القائمة والمحتملة، ردّت واشنطن ولندن وباريس على استفزازات صدّام بشنّ غارات جوية على العراق. وحاججت واشنطن وحلفاؤها بأنّ قرارات مجلس الأمن خوّلتها باستخدام القوّة ضدّ صدّام، ولذلك لم تعد إلى مجلس الأمن لطلب التحويل بشنّ الغارات؛ وهو ما كان نذيرًا بالأحداث التي سمّمت المنظومة الدولية خلال أواخر التسعينيات وأوائل العقد الذي تلاها.

وكان من الملاحظ حينها غياب أية دولة عربية عن التحالف الصغير الذي شَنَّ الغارات، ولم تسمح سوى السعودية، من بين دول المنطقة، بإقلاع الطائرات المقاتلة من أراضيها، أمّا تركيا فرفضت السماح بشَنِّ الغارات انطلاقاً من قواعدها الجوّية على الرغم من طلب بوش، وأدعت بأنّ المجازر الأخيرة التي طالت مسلمي البلقان جعلت دعم الهجمات على العراق أمراً صعباً من الناحية السياسية.⁽⁶⁷⁾ وفهمت لندن هذه التصريحات على أنّها تُذَر «هشاشة» الدعم العربي والتركي للعمليات ضدّ العراق، وحذرت بأنّه يجب فعل المزيد لتمتين مساندتها في المستقبل.⁽⁶⁸⁾

وبعد عدّة أيام من الهجمات العقابية التي شَنَّها التحالف، أعلن النظام وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد وسحب منظومته الصاروخية في (19 كانون الثاني/يناير). واستلم كلينتون الحكم في (20 كانون الثاني/يناير) وأدعى النظام بأنّ قراره بإنهاء المواجهة كان يمثل «بادرة حسن نية» تجاه الرئيس الجديد.⁽⁶⁹⁾ وبما أنّ النظام كان يفترض وجود هوة عميقة بين بوش وكلينتون من الناحية السياسية، فقد استخفّ بالتأثيرات السلبية لهذه المواجهة الصغيرة على الإدارة الأمريكية الجديدة.

وأدّى تصوّر الخاطئ نفسه إلى أن يرتكب النظام خطأً أفسح بكثير في ربيع العام (1993) حين حاول جهاز الاستخبارات العراقي اغتيال الرئيس السابق بوش. وكانت هذه الحادثة سبباً في التواصل الحقيقي الأوّل مع العراقيين لمادلين أولبرايت، مندوبة واشنطن في الأمم المتحدة، والتي لم يكن قد مضى على تسلمها المنصب سوى أقلّ من ثلاثة أشهر. وبما أنّ الرّد الأمريكي جاء في عطلة نهاية الأسبوع، ذهبت أولبرايت لزيارة نظيرها العراقي، نزار حمدون، بمنزله في مانهاتن، ولم يكن حمدون يعلم سبب الزيارة بوضوح، فدعاها لشرب الشاي بلباقة وسألها: «إذن، ما الذي جاء بك إلى هنا اليوم»، فأجابته: «حسناً، إنني هنا اليوم لأخبرك بأننا سنقصف بلدكم لأنكم حاولتم اغتيال الرئيس السابق بوش»، فانفجر حمدون غاضباً وخشيت أولبرايت بأنّها لن تخرج سالمّة من منزله.⁽⁷⁰⁾ ومن هذه الحادثة بدأت العلاقة الطويلة المتعثّرة مع الوفد العراقي في الأمم المتّحدة.

كان الرّد الأمريكي وحيداً هذه المرّة، وانطلقت الصواريخ الأمريكية لتضرب مقرّ جهاز الاستخبارات العراقي في بغداد، وأطلقت أولبرايت مجلس الأمن على ما حدث، ملمّحةً بأنّه عمل متعدّد الأطراف، وبرّرتّه بالادّعاء بأنّه كان دفاعاً عن النفس وبالتالي فهو لا يتطلّب تخويلاً من مجلس الأمن. وحظي الموقف الأمريكي بدعم روسيا والقوى الغربية، لكنّ دول عدم الانحياز التي كانت تتمتع بالعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن آنذاك، وهي جمهورية

الرأس الأخضر وجيبوتي وباكستان وفنزويلا، أصدرت بياناً مشتركاً بعيداً عن تأييد العملية، فعبر البيان عن «قلق» هذه الدول من أفعال النظام، ولكنه ادّعى بالشعور بـ«الأسف العميق للخسائر في الأرواح» جراء الهجوم الأمريكي، وحثّ «جميع الدول على ضبط النفس»، بل أعلن أنّ قرارات مجلس الأمن يجب «تنفيذها دون تمييز» في إشارة واضحة إلى تأكيد النظام بأنّه يتعرّض للاستفراد. واتّبعت الصين خطى الدول السابقة وأصدرت بياناً مشابهاً حول الحاجة إلى حلّ الخلافات سلمياً.⁽⁷¹⁾ وكان هذان البيانان من العلامات الصريحة الأولى بأنّ العالم لم يعد موحدًا بشأن العراق كما كان عليه الحال قبل بضعة أعوام فقط.

كان تغيير المقاربة الدولية تجاه العراق دون قبول واشنطن أمرًا شبه مستحيل، حتّى في ظلّ تنامي التشكيك بالسياسة الأمريكية وسياسة الأمم المتحدة، إذ كان قرار مجلس الأمن الذي فرض العقوبات مصمّمًا على نحو يوجب إبطاله، لا تجديده؛ وبعبارة أخرى: تبقى العقوبات على حالها ما لم يتخذ مجلس الأمن إجراءً ما، وبالتالي: يمكن للأعضاء الدائمين، كواشنطن ولندن، أن يستخدموا حقّ النقض لمنع أية محاولة لإنهاء العقوبات.

ظلت واشنطن ولندن مصرّتين على مقاربتهم، لا شيء سوى أنّهما لم تكونا تثقان بالنظام العراقي. وفي أعقاب حرب الخليج صدرت تقارير من أجهزة استخبارات غربية تفيد بأنّ برامج النظام لإنتاج أسلحة الدمار الشامل كانت أكثر تقدّمًا بكثير ممّا كان يُعتقَد، وفي ربيع وصيف العام (1991) كذب النظام بشأن برامج الأسلحة، ثمّ مارس الحظر والإجبار والعرقلة ضدّ مفتّشي الأمم المتحدة، ممّا أدّى إلى مواجهات مسلّحة. وأصدر النظام إشارات تلمّح بوضوح إلى أنّه سيحارب تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار في كلّ مراحلها. وكان الدبلوماسي الفرنسي پاسكال تيزيرا داسيلفا صرّح بأنّ اتفاقية وقف إطلاق النار وقرار مجلس الأمن الذي صاحبها يفترض بالعراق أن «يعلن ويكشف ويقدم الدليل» ثمّ يقوم المفتّشون بـ«التحقّق»؛ وكانت هذه المقاربة لا تتطلّب «قبول العراق بالقواعد وحسب، بل تعاونه الفعّال أيضًا»، لكنّ «العراق لم يتقيّد إطلاقًا بالتزاماته بحسن نية» بل تبنّى النظام «منطقًا معكوسًا» مفاده أن يبحث المفتّشون ثمّ يشرح النظام ما يعثرون عليه.⁽⁷²⁾ وكان للمفتّشين، من الناحية التقنية، الحقّ بالذهاب إلى أيّ مكان يشاؤون، لكنّ أحد المفتّشين البارزين، وهو چارلز دالفر، لاحظ بأنّهم يعملون في «أمة مهزومة، لا في بلد محتلّ»، وبالتالي فإنّ «الحقوق المذكورة على الورق ليس من الضروري أن تكون قابلة للفرض على صعيد التطبيق العملي».⁽⁷³⁾

كان المسؤولون الأمريكيون يفترضون، في إدارة بوش أولًا ثمّ في إدارة كلينتون، بأنّ النظام يتصرّف بسوء نية، واستمرّ هذا الافتراض حتّى إلى العام (1994) حين بدأ النظام بالتعاون

مع مفتشي الأمم المتحدة. وسناقش الفصل التالي كيف أنّ بعض أعضاء مجلس الأمن ضغطوا باتجاه تغيير نظام العقوبات والتفتيش على ضوء تعاون النظام في العام (1994)، لكنّ جهودهم باءت بالفشل في العام (1995) حين انشقّ حسين كامل، أحد كبار مسؤولي النظام وصهر صدّام، وذهب إلى الأردن ومعه معلومات حول جهود النظام للتمادي في خداع المفتّشين، فاضطرّ صدّام لتسليم وثائق مهمّة أخفاها نظامه سابقاً، وكشف أقسام غير معروفة سابقاً من برامجه التسلّحية.

بعد سقوط النظام في العام (2003)، توّصل المحقّقون الذين كانوا يحاولون اكتشاف ما حدث لبرامج أسلحة الدمار الشامل في العراق إلى أنّ النظام دمرّ معظمها بعد حرب الخليج في العام (1991)، وفكّك ما تبقيّ منها في محاولة لإخفائها بعد حادثة حسين كامل في العام (1995)، وفي وقت لاحق من التسعينيات دمرّت الغارات الجويّة الأمريكيّة والبريطانية كلّ ما تبقيّ من البنى التحتية للأسلحة المحظورة.⁽⁷⁴⁾

لم تكفّ الأقلام عن الكتابة في تفسير إخفاق أمريكا والدول الغربية الأخرى في ملاحظة أنّ النظام تخلّى بالفعل عن برامج تسلّحه؛ وفي العام (2006) أشار تقييم لوكالة الاستخبارات الأمريكيّة أنّ «المحلّين ... لم يبذلوا الجهد الكافي في أن يأخذوا بالحسبان المدى الواسع الذي يفصل بين التفكيرين الغربي والعراقي»؛⁽⁷⁵⁾ إذ ركّز المحلّون الأمريكيون بشكل شبه حصري على العثور على أسلحة النظام ولم يأخذوا بالحسبان كيف كانت جولات التفتيش تهدّد أيضاً بقاء النظام على نحو لا علاقة له بالأسلحة المحظورة، ممّا جعل المسؤولين العراقيين يعترضون أحياناً هذه الجولات أو يحرفون طلبات التفتيش عن أغراضها خشيةً منهم على الأمن الداخلي أو للوقاية من حدوث انقلاب.⁽⁷⁶⁾

ويُضاف إلى ذلك أنّ محاولات النظام إخفاء جوانب معيّنة من برامج تسلّحه في أوائل التسعينيات أعاقته محاولاته لقول الحقيقة في وقت لاحق من ذلك العقد، فكّلما استفاض النظام في كشف برامجه إبّان العامين (1994، 1995) رأى مفتّشو الأمم المتحدة في ذلك كشفاً لمحاولات خداع سابقة، وأصبحوا أكثر يقيناً بأنّه لا يتعاون بشكل كامل. وقد بيّن أحد المحلّين المتبصّرين مؤخراً أنّ قيادة النظام وجدت نفسها في موقف («ورطة الغشّاش»)،^(*) أي: أنّ التعاون مع المفتّشين كان في بعض الأحيان ينقص احتمال رفع العقوبات ويثبّطه.⁽⁷⁷⁾ وبالإضافة للمشكلات التي نشبت مع المفتّشين، كانت واشنطن تنظر إلى البعثيين على

(*) ورطة الغشّاش: إذا اعترف الغشّاش بما فعل فإنّه يثبّت على نفسه التهمة، ويصبح غير جدير بالثقة، وإذا استمرّ بالإنكار فستظلّ الشبهات محيطتهً به. [المترجم]

أنهم يحكمون نظامًا وحشيًا شنَّ حربين مدمرتين ضدَّ جيرانه وارتكب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، ومنها: الإبادة الجماعية ضدَّ شعبه هو؛ ولذلك لم تتزحزح واشنطن عن اشتراط الامتثال الكامل للتفسيرات الأكثر توسُّعًا لقرارات الأمم المتحدة قبل التفكير برفع العقوبات. أعدَّ كلينتون سياسةً للتعامل مع العراق تماثلت في الجوهر مع مقاربة سلفه، فتحاشت تحمُّل أيَّة مسؤولية عن الأزمة الإنسانية في العراق بالإشارة إلى قرار إنشاء برنامج (النفط مقابل الغذاء) الذي أشرفت إدارة بوش على إقراره في (آب/أغسطس 1991)؛ وأكَّدت مجموعة من نقاط الحديث في مجلس الأمن الوطني في العام (1994) على أنَّ «العراق يرفض الامتثال لهذه القرارات لأنَّ النظام يفضِّل معاناة الشعب العراقي على ذلك».⁽⁷⁸⁾

وعانت إدارة كلينتون المشقَّات، كسابقتها، في إعداد سياسة لتغيير النظام؛ ففي العلن قدَّمت إدارة كلينتون سياسة للاحتواء المزدوج ضدَّ العراق وإيران، وخلف الأبواب المغلقة تبنَّت في الوقت نفسه نفسه تقريبًا سياسة لتغيير النظام. وفي (شباط/فبراير 1993) جاء في وثائق داخلية لإدارة كلينتون: «إنَّنا نعتقد على المدى البعيد بأنَّ أمن العراق واستقراره يعتمدان على إنشاء حكومة ديمقراطية تمثيلية ضمن حدود العراق الحالية»، وكانت تأمل بأن تكون هذه العملية تحت رعاية المعارضة العراقية في المنفى المنضوية في (المؤتمر الوطني العراقي).⁽⁷⁹⁾ وقام كلينتون بإعادة التفويض لـ«الاستنتاج الرئاسي» الذي خلص إليه بوش، فوجَّه وكالة الاستخبارات الأمريكية بـ«خلق الظروف» اللازمة لإزالة صدِّام من السلطة بحلول العام (1994)، وكانت هذه السياسة تُنفَّذ من قواعد سرِّية في شمال العراق.⁽⁸⁰⁾ وفي العام (1996) أعلن وزير الدفاع الأمريكي وليم پيري أنَّ واشنطن كانت تتعاون مع عدد من الدول العربية لتعجيل سقوط صدِّام.⁽⁸¹⁾ وصرَّحت وزيرة الخارجية أولبرايت في العام (1997) بأنَّ واشنطن «لا تتفق مع الدول التي تحاجج بأنَّ العراق إذا امتثل لالتزاماته بشأن أسلحة الدمار الشامل فإنَّ العقوبات يجب أن تُرفع». ⁽⁸²⁾ ووقَّع كلينتون في العام (1998) قانون تحرير العراق، والذي أُقرَّ بالإجماع في مجلس الشيوخ وجعل من تغيير النظام السياسة الرسمية للحكومة الأمريكية. وفي الواقع، كان كلينتون يفضِّل تغيير النظام ولكنَّه لم يكن يمتلك أيَّة إستراتيجية قابلة للتطبيق لتنفيذ ذلك. ومهما يكن من أمر، لم تترك هذه السياسة إلاَّ القليل من المحفِّزات التي تدفع النظام للإصلاح، فكان صدِّام يكرِّر المحاججة أمام مستشاريه: «يمكن أن يكون لدينا عقوبات مع مفتشين، أو عقوبات بلا مفتشين، فأيهما تختارون؟».⁽⁸³⁾

لم يتمكَّن البعثيون من تجاهل الخطر الحقيقي الفعلي جرَّاء الرعاية الأمريكية للمعارضة العراقية ومحاولاتهما المشتركة لإسقاط صدِّام. ولا شكَّ في أنَّ النظام قمع أيَّة محاولة للمنشقين

في الداخل، ولكنّ جهوده لم تكن كافيةً للتعامل مع خطر أهدق به من ضمن شبكات المغتربين العراقيين العابرة للبلدان، فأنشأ برنامجًا خاصًا لتنفيذ «تفجيرات» و«اغتيالات» ضدّ المنفيين العراقيين في كافة أنحاء العالم، مع التركيز على المعارضين في أوروبا وإيران خصوصًا. والتحق خمسون طالبًا بمدرسة خاصة لجهاز الاستخبارات العراقي من أجل التحضير لهذه العمليات، وتمّ إرسال الخريجين الأوائل إلى بريطانيا وأوروبا، أمّا العشرة التالون فأرسلوا إلى إيران.⁽⁸⁴⁾ وغالبًا ما كانت عمليات النظام ضدّ المعارضين في المنفى تتّصف بالتعقيد الشديد؛ ففي إحدى الحالات هرب عراقي كردي من مكان إقامته في بغداد إلى كردستان بعد شجار باللكمات مع جاره الذي كان يعمل في جهاز الاستخبارات، وفي كردستان عمل حارسًا شخصيًا لأحمد الجبلي الذي كان مصرفيًا ثمّ تحوّل إلى العمل في المعارضة، ثمّ أصدر النظام عفوًا عامًا فعاد الكردي إلى بغداد، وعندما اكتشف النظام ما كان يفعله في كردستان وظّفه كعميل مزدوج في محاولة لاغتيال الجبلي في لندن، ولكنّ العملية لم تنجح في نهاية المطاف.⁽⁸⁵⁾

وبينما كان النظام يمارس ألعاب التجسس في كلّ مكان، أخذ شعور العالم بالإحباط يتزايد شيئًا فشيئًا تجاه المقاربة الأمريكية وما أفرزته من العقوبات والمعاناة في العراق، حتّى إنّ بعض أهمّ حلفاء واشنطن بدؤوا بإعادة النظر في سياساتهم، وكان النظام مدرّكًا بشكل جيّد لتغيّر رياح السياسة. وعندما أرسلت (لجنة بابل) رسالة إلى كلينتون لم تتلقَ إلّا ردًّا باردًا، وعندما أرسلت في العام (1994) رسالةً إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ردًّا بملاحظة كتبها بخطّ يده يقول فيها بأنّ معاناة العراقيين أثّرت عليه بقوة؛ وأشارت هدى عمّاش إلى ردّه الإيجابي ووزّعت على مسؤولي النظام.⁽⁸⁶⁾

وكان التغيّر يطال حتّى أجزاء من المشهد السياسي الأمريكي الذي يعمل فيه كلينتون؛ إذ كان جورج بوش الأب قد أعدّ سياسته تجاه العراق في سياق لحظة منتشية في تاريخ العالم، إذ قدّمت نهاية الحرب الباردة، وما رافق ذلك من نقاشات حول نهاية التاريخ والنظام العالمي الجديد، سياقًا مهمًّا للمقاربة الأمريكية تجاه العراق في العام (1990)، وفي السنوات الأولى لإدارة كلينتون وصل البندول الفكري إلى نقطته القصوى، وبدأ حركته في الاتجاه الآخر، وكان الأمريكيون ما يزالون يشعرون بأمرين في الوقت نفسه: الانتصار بنهاية الحرب الباردة والأمل بالمستقبل.⁽⁸⁷⁾ ولكنّ إعداد نظام عالمي جديد وفقًا للتصوّر الأمريكي تبين أنّه مهمّة أصعب ممّا كان متوقّعًا، فجهود تقديم المعونات الإنسانية إلى الصومال انتهت بمقتل جنود أمريكيين في العام (1993)، وسرعان ما تخلّى كلينتون عن العملية، وأيقظ تفكّك يوغسلافيا

انقسامات جيوسياسية قديمة وكرهية إثنية في البلقان، ثم وجدت الأمم المتحدة نفسها تفتقر إلى القدرة والتجهيزات اللازمة لإيقاف إبادة جماعية في رواندا.

وقام المحللون السياسيون في وسائل الإعلام أيضًا بالردّ على ما رأوا فيه أحيانًا مسيانية^(*) لإقامة نظام عالمي ليبرالي وتحقيق سلام عالمي بعد الحرب الباردة، ففي العام (1993) كتب ساميول هنتنغتون، الأستاذ في جامعة هارفرد، مقالته المؤثرة (صراع الحضارات) ردًا على أطروحة (نهاية التاريخ) التي جاء بها فوكوياما؛ وأصدر كيسي نجر كتابه الرائع (الدبلوماسية) الذي بدأ وانتهى بفصلين انتقد فيهما مثالية النظام العالمي الجديد، ويبيّن في صفحات الكتاب كيف تغلب ممارسو (الواقعية السياسية)، من أمثال أوتو فون بسمارك، على الحالمين من أمثال نابليون الثالث.⁽⁸⁸⁾ وإبان ذلك شهد الميدان الدبلوماسي في منتصف التسعينيات تلاشي النقاشات الحادة حول التاريخ والتطور العظيم للحالة البشرية. وكتب بطرس غالي مقالة في أحد أعداد العام (1993) من مجلة (تايم) وصف فيه مهمّاته الواسعة لحفظ السلام بأنها «متعذّرة، وحتىّ إنها مرفوضة» مصرّحًا بأنّ «طموحاته للمساعدة في تشكيل بنية نظام عالمي جديد اصطدمت بمشكلات».⁽⁸⁹⁾ وعلى النحو ذاته، بدأت الحوارات بين السياسيين في مجلس الأمن تعود إلى ما كانت عليه من نقاش الجوانب القانونية المعتادة أو الجوانب العملية للاتفاقيات وكيفية فرضها.

ومع تلاشي الانتشاء بالنظام العالمي الجديد أخذت القرارات العقابية المفروضة على العراق تصبح أقلّ معقولة، وفي هذا الوقت تمامًا (صيف العام 1994) ظهرت مقالة رأي في صحيفة (نيويورك تايمز) حاجت بأنّ «العراق دفع ثمنًا باهظًا لتحديّ سلسلة من قرارات مجلس الأمن» بما في ذلك «العقوبات الاقتصادية المدمّرة التي ما تزال مطبّقة حتىّ يومنا هذا»، وخلصت المقالة إلى أنّ «موقف الإدارة مضلّل، ويقدمّ الوضع السياسي الداخلي على مشكلة الاحتواء الأمثل للقوة العسكرية العراقية»؛ وبذلك يتبيّن أنّه حتىّ في الولايات المتحدة بدأت تظهر تصدّعات في ما كان في أحد الأيام دعمًا متينًا للسياسة تجاه العراق، وعانى كلينتون، ثمّ خلفه بوش الابن، من هذه التصدّعات المتفاقمة خلال ما تبقى من التسعينيات وفي أوائل العقد التالي.

(*) المسيانية: الاعتقاد بمجيء مخلص في آخر الزمان لإنقاذ أمة ما. [المترجم]

الخلاصة

ورث كلينتون عالمًا مفعمًا بالأمل إلى حدّ جعله يشعر في البداية بقدرته على نقل تركيزه من القضايا الدولية إلى الداخلية، لكنّه وإدارته أدركوا بسرعة كبيرة أنّ نهاية الحرب الباردة لم تجلب معها نهايةً للأحقاد القديمة والخصومات الجيوسياسية. وبدأت أحلام إقامة نظام عالمي جديد تعاني صعوبات التحقّق في إفريقيا والبلقان والشرق الأوسط. وتكيّف كلينتون مع هذا الواقع، فتخلّى عن عمليات إنسانية كانت تجري في بعض المواضع عندما كانت تتحوّل إلى عمليات دموية (كما حدث في الصومال)، وفي رواندا أخفقت إدارته بالحيلولة دون حصول إبادة جماعية؛ أمّا في العراق فإنّ هذه المقاربات ما كانت لتجدي نفعًا، لأنّ سلف كلينتون جعل الإستراتيجيات الأمريكية تجاه النظام البعثي في صلب نظام ما بعد الحرب الباردة، فلم تتمكّن إدارة كلينتون من التخلّي عن العراق بكلّ بساطة، وهذا ما فاجأ النظام وأحبطه في الوقت نفسه.

وبينما كان الواقع الجديد يترسّخ، أطلق البعثيون حملة سياسية مستدامة في الولايات المتّحدة لتقويض سياسات كلينتون ونزع الشرعية عن المقاربات الأمريكية تجاه نظام ما بعد الحرب الباردة، والتي تمحورت حول العراق. وكان من الواضح أنّ الأعباء النظام لم تتمكّن من تحريك الأحداث التي شهدتها أوروبا وإفريقيا وغيرها، ولكنّ هذه الأحداث ساعدت على خلق منافذ سياسية تمكّن البعثيون من استخدامها في اكتساب حلفاء وشركاء جدد؛ وحاول النظام أيضًا أن يفاقم ويشكّل التوتّرات التي نشأت في النظام الدولي الذي قادته واشنطن. ومع مضيّ أعوام التسعينيات حدث توسّع كبير في ما ناقشناه في هذا الفصل من الانقسامات السياسية حول العراق، ووجد كلينتون نفسه غارقًا في أزمات متعدّدة بشأن العراق، ورأى الدعم الشعبي يتضاءل، وتزايدت هذه التحدّيات مع توسيع النظام لعملياته في جميع أنحاء العالم.

الفصل السابع

نقطة تحوّل في مسار النظام العالمي الجديد

عانت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى من حصار عقابي وصفه مؤرّخو ألمانيا في هذه الحقبة بأنّه «تجريمٌ لممارسة الحياة اليومية»،⁽¹⁾ فلم تكن الحصص التموينية تقدّم ما يكفي من الغذاء، واعتمد الناس على السوق السوداء في البقاء على قيد الحياة؛ وشهد العراق ظاهرة مماثلة لذلك بوضوح في أواسط التسعينيات، فمع استمرار الحصار في سحق المجتمع العراقي، تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني إلى نقطة غير مقبولة عند كلّ من العراقيين والمجتمع الدولي، فارتفعت أسعار الغذاء في المدّة (1990-1995) بمقدار (4,000%)، وكانت أسعار السلع الغذائية الرئيسية تزداد أحياناً بمقدار الضعف خلال أسبوع واحد، وكان الموظف العمومي يحصل على دخل ثابت يساوي أربعة دولارات شهرياً.⁽²⁾ وأصبحت تقرأ في كلّ مكان أخباراً عن مواطنين عراقيين «يبيعون ذهبهم وأثاثهم»، وعن أسر فقيرة «تعطي أطفالها إلى المياتم»، بل إنّ بعض التقارير أشارت إلى قيام عراقيين «ببيع أعضائهم الداخلية بالعملة الصعبة».⁽³⁾ وكانت الأغذية والسلع الأساسية تخضع للتقنين الذي لم يخفّف المشكلات، ولكنّ السوق السوداء ازدهرت في الوقت نفسه وبرز أصحاب العلاقات مع النظام باعتبارهم طبقة جديدة «تنفق المال بلا حساب».⁽⁴⁾

تضاربت هذه الوقائع الموجودة على الأرض مع الوعود المثالية للنظام العالمي الجديد؛ إذ تفاقم شعور العراقيين بالإحباط ونفذ صبر العالم تجاه واشنطن، لأنّ السياسات والمقاربات التي بدت معقولةً كإجراءات مؤقتة في المدّة التي تلت حرب الخليج مباشرةً أصبح من الأصعب تبريرها مع مرور الأعوام. واستطاع صدام أن يشعر بتغيّر المزاج العالمي، واستخدم كل ما بجعبته من وسائل لتسهيل وتشجيع هذه التوجّهات. وحاول النظام في الكثير من المواضع أن ينتقل من بناء الشبكات والشراكات إلى التأثير على السياسات الوطنية وإضعاف النظام العالمي الذي كان يقوم باحتواء العراق.

وفي العام (1996) بدأ أنّ هذه الجهود أخذت تؤتي ثمارها، إذ غيرت فرنسا وروسيا

منهجهما في التعامل مع العراق وتفكك الإجماع ضمن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. ومن المستحيل أن نجزم بما إذا كان هذا التفكك أمراً محتوماً أو ناتجاً عن ما قام به النظام، ولكن لا شك في أن النظام رأى فيه مصادقةً على نجاعة جهوده، والتي اكتسبت زخماً جديداً وفتحت المجال أمام إمكانيات جديدة.

فرنسا وأوروبا الغربية

بينما كانت واشنطن تضاعف رهانها على سياستها تجاه العراق، خطت باريس وبغداد خطواتٍ صغيرة على طريق إعادة العلاقات الرسمية؛ فعندما استلم كلينتون الحكم في (كانون الثاني/يناير 1993) كانت فرنسا ما تزال متمسكة بموقعها في المعسكر الغربي، وشاركت في الغارات الجوية عندما نقل النظام الصواريخ المضادة للطائرات إلى منطقة حظر الطيران الجنوبية، وحثت خلف الأبواب المغلقة على تبني موقف موحد من العراق يجمع باريس ولندن وواشنطن باعتبارها الدول الغربية الثلاث التي تمتلك العضوية الدائمة في مجلس الأمن.⁽⁵⁾ لكن المصالح الفرنسية وعمليات التأثير التي نفذها النظام بدأت في منتصف التسعينيات بفصل باريس عن واشنطن ولندن.

وكما هو حال كل عمليات التأثير الناجحة، فإن محاولات النظام لإغراء باريس بالخروج من النظام الذي تهيمن عليه واشنطن اعتمدت على استغلال التوترات القائمة والعمل في إطار توجهات سياسية كانت موجودة بالفعل؛ إذ أدرك حتى أكثر الأصوات تفاؤلاً بالنظام العالمي الجديد أنه ينتج رابحين وخاسرين، وربما كان توماس فريدمان، أحد كتّاب الأعمدة في الشؤون الخارجية في صحيفة (نيويورك تايمز)، أبرز من تابعوا تطورات العولمة الاقتصادية التي رافقت نظام ما بعد الحرب الباردة في التسعينيات، ولكن حتى فريدمان نفسه ناقش ما حدث بأنه صراع بين («سيارة لكسيس»)، تمثيلاً للتقدم الاقتصادي والتقني، وبين («شجرة زيتون»)، تمثيلاً لما رأى فيه فريدمان للقوى القديمة التي وقفت في وجه التقدم (كالقومية والقبلية)، فنصح القارئ في كتابه المؤثر (سيارة لكسيس وشجرة زيتون) بأن «يشترى تاويان، ويحتفظ بإيطاليا، ويبيع فرنسا»⁽⁶⁾ لأن فرنسا كانت في رأيه غير مهيأة للعولمة الاقتصادية ضمن النظام العالمي الجديد الذي تقوده أمريكا. ولذلك يجب أن لا نتفاجأ حين نرى وزير الخارجية الفرنسي أوبير فِدرين ينشر مصطلح (القوة المفرطة) في أواخر التسعينيات منتقداً البراعة الأمريكية في كل شيء، والتي يبدو أنها جعلت القوى العظمى السابقة (كفرنسا) تركع أمام التفوق الأمريكي.⁽⁷⁾ وكان عدم رضی فرنسا بموقعها في السياسة الدولية منفذاً استفاد منه

النظام في توجيهه وتضخيم الغضب الفرنسي على نحو أحدث شرحاً بين سياسات باريس وواشنطن تجاه العراق.

وفي (تمّوز/يوليو 1993) استقبلت وزارة الخارجية الفرنسية مسؤولين عراقيين بشكل رسمي، وفي (أيلول/سبتمبر) من العام نفسه جرى افتتاح (مكتب رعاية المصالح العراقية) في السفارة المغربية. وبعد ذلك بشهر قام نائب رئيس الوزراء طارق عزيز، وهو أرفع مسؤولي السياسة الخارجية لدى النظام، بزيارة إلى باريس كان الهدف المزعوم لها هو تلقّي العلاج الطبي، أمّا السبب الحقيقي فكان اللقاء بالمسؤولين الفرنسيين لمناقشة إعادة العلاقات مع العراق. وكان العراق حينها يدين لفرنسا بأربعة مليارات دولار، لكنّ تسديد هذا الدين كان يتطلّب رفع العقوبات. وبالإضافة لذلك، أمعن النظام في إغراء فرنسا فبدأ مفاوضات مع شركات نفطية فرنسية لتطوير حقول النفط الجنوبية فور الانتهاء من الحظر.⁽⁸⁾

تعمّقت هذه الصلات في العام (1994) عندما قامت عدّة وفود من المستثمرين والبرلمانيين الفرنسيين بزيارة العراق، وفي (آذار/مارس 1994) بدأت باريس بممارسة ضغوط قوية لإنهاء العقوبات على العراق.⁽⁹⁾ وفي (أيلول/سبتمبر 1994) التقى طارق عزيز رسمياً بوزير الخارجية الفرنسي آلان جوييه. وجاء في برقيات الدبلوماسيين الأمريكيين حينذاك شكواهم من أنّ باريس تتسبّب بـ«صعوبات هائلة» حول العراق في الأمم المتحدة، وأنّ السياسة الأمريكية تجاه العراق كانت تتسبّب بأضرار متفاقمة للعلاقات الثنائية بين واشنطن وباريس.⁽¹⁰⁾

وحاولت عمليات التأثر التي قام بها النظام أن تدقّ إسفيماً بين السياسات الفرنسية والأمريكية، إذ عمل البعثيون في فرنسا من خلال المنظّمات غير الحكومية والشخصيات المؤثرة التي تودّد إليها النظام خلال عقود، فأعيد في العام (1994) تأسيس جمعية الصداقة الفرنسية-العراقية التي تأسّست في الثمانينيات، وتولّى تنسيق أعمالها جيل مونييه الذي اشترك مع النظام في نشاطات تضامنية وتجارية منذ السبعينيات، وضمت الجمعية أيضاً بعض السفراء السابقين إلى العراق. وفي العام (1995) ترأّس قسم العلاقات العامة في الجمعية مارك بونفو، وهو شخصية مؤثرة كان في السابق مديراً لمكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية، وبدأ حملة لتحشيد الضغط السياسي لإنهاء العقوبات. وفي العام (1996) تشكّلت مجموعة موازية لتحشيد الضغط التجاري على يد جينو لاکاز، وهو رئيس سابق لهيأة أركان القوات المسلّحة الفرنسية وعضو سابق في البرلمان، وكانت له صلات وثيقة مع الفريق عامر رشيد، وزير النفط العراقي في التسعينيات.⁽¹¹⁾

وظهرت في هذه المدّة أيضًا مجموعات مشابهة تندرج ضمن ما أطلق عليه دافيد ستيان، أحد مؤرّخي الدبلوماسية الفرنسية، تسمية («الحقل المظلم») للمنظمات المتّصلة بالبعثيين؛ ولقد حاجج ستيان بأنّ هذه المجموعات سهّلت «التغطية الإعلامية للشؤون العراقي» وتحملت «جزءًا من المسؤولية عن إيجاد وعي أكبر بكثير لدى الصحافة الفرنسية وعموم الفرنسيين بشأن الأثر الإنساني للعقوبات على العراقيين».⁽¹²⁾

وتبيّن الوثائق الداخلية لإدارة كلينتون أنّ مسؤولين من مجلس الأمن الوطني ادّعوا بأنّ الفرنسيين كانوا «مدفوعين بالمصالح التجارية وتهيئة أنفسهم للهيمنة على السوق في العراق بعد رفع العقوبات».⁽¹³⁾ لكنّ هذه المصالح المادّية الواضحة لم تحل دون تردّد باريس في الانفصال العلني عن حلفائها الغربيين في الأمم المتّحدة بخصوص العراق، بالإضافة إلى أنه يصعب في فرنسا الترويج للاستهانة بالأعراف الليبرالية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة مقابل التملّق لنظام دكتاتوري متوحّش سعيًا لمكاسب مالية. وهكذا استمرت باريس بالتصويت إلى جانب واشنطن في مجلس الأمن، وحدث اللقاء بين جوييه وعزيز في مقرّ الأمم المتّحدة بنيويورك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، وذلك عوضًا عن اللقاء في باريس الذي قد يغضب واشنطن.⁽¹⁴⁾ واحتاج القادة الفرنسيون إلى حجّة أخلاقية، بالإضافة للحجّة المادّية، كي يدفَعوا العلاقة إلى الأمام، وكانت عمليات التأثير البعثية مصمّمة لرعاية وتضخيم هذا النوع تحديدًا من الحجج حول معاناة العراقيين.

جاء انتخاب جاك شيراك في العام (1995) ليسرّع ابتعاد باريس عن الموقف الأمريكي تجاه العراق؛ وكان لشيراك تاريخ طويل من الصلات الوثيقة مع بغداد، إذ ساعدها في الحصول على الأسلحة والتقنية النووية خلال العقود السابقة، بالإضافة إلى أمر على المستوى نفسه من الأهميّة، وهو أنّه كان ديغولياً لا يرتاح للهيمنة الأمريكية ولا يوافق على تفاقم التفرد الأمريكي في التسعينيات. وكان النظام العراقي يأمل بأن يقوم الرئيس الفرنسي الجديد بتحويل مصير العراق، فأرسل إليه برقية تهنئة عبّرت عن الرغبة بإحياء «العلاقات بين بلدينا على الأساس نفسه وبالحيوية نفسها» التي كانت عليها في السابق.⁽¹⁵⁾

بدأ شيراك بشكل شبه فوري العمل على تغيير السياسة الفرنسية تجاه العراق، فاعتبر التفسير الأمريكي لقرارات الأمم المتّحدة مبالغًا فيه، واعتقد بأنّ من غير العملي مطالبة العراق بتلبية كلّ المطالب قبل أيّ رفع للعقوبات، وكانت باريس في وقت سابق من التسعينيات تتبنّى موقفًا يتناغم مع الموقف الأمريكي في هذا الشأن، ففي (آذار/مارس 1992) رفض المندوب الفرنسي في مجلس الأمن «النظرية القائلة بأنّه إذا امتثل العراق

بمقدار (50%) أو (70%) أو (80%) لقرارات مجلس الأمن فإنّه يجب على المجلس أن يلغي العقوبات بالنسبة ذاتها»، وأصرّت الحكومة الفرنسية على أنّ «القرارات غير قابلة للقسمّة، فيجب أن تُطبّق بالكامل، وليس وفقاً للنسبة التي تشتهيها السلطات العراقية». (16) ومع ذلك، شعر شيراك في العام (1995) بفشل المقاربة السابقة، واعتقد بأنّ تقدّم العراق على هذا المسار يتطلّب أن يكون العراق قادراً على رؤية «الضوء في نهاية النفق»؛ (16) وبناءً عليه، يجب على الأمم المتّحدة أن ترفع العقوبات بشكل تدريجي مع تقدّم العراق في تلبية مطالب مجلس الأمن. (17)

أعلن طارق عزيز بعد انتخاب شيراك عن منح المستثمرين الفرنسيين مكانة متميّزة، فأسرعت موجة من الشركات الفرنسية إلى عقد صفقات مع بغداد في العامين (1995، 1996). وبحلول (نيسان/أبريل 1996) كان شيراك قد انفصل عن واشنطن، وأعلن بصراحة أنّه قد آن الأوان لعودة العراق إلى المجتمع الدولي. (18)

ومن المستحيل أن نعلم مدى مسؤولية الأفعال التي قام بها النظام عن تغيير السياسات الفرنسية، فمن الواضح أنّ باريس كانت مهياًةً للابتعاد عن واشنطن دون أيّ عون من بغداد، ولكننا إذا أخذنا بالحسبان تأثير أفعال النظام على التفكير الفرنسي فمن الجدير أن نناقش فرضية جدلية تقول: لو كان النظام قد جمّد عمل الشركات الفرنسية في العراق عقاباً لباريس على سياساتها في حرب الخليج، أو تخلّى عن الاهتمام بالسياسة الفرنسية باعتبارها ميؤوساً منها، لكان من الصعب على باريس أن تتحمّل تكلفة القطيعة مع واشنطن؛ ولكنه عوضاً عن ذلك أنشأ علاقةً مع باريس عبر المصالح التجارية والدعم السياسي والواجبات الإنسانية؛ وبناءً عليه، يمكن الخروج بنتيجة معقولة تقول بأنّ البعثيين ساعدوا على تحويل الميول الفرنسية إلى أفعال، وذلك على الأقلّ من خلال حتّ باريس على القطيعة مع واشنطن في وقت أبكر وبشكل أشدّ ممّا كان ليحصل دون تدخّل البعثيين.

كان نشوء النظام العالمي الجديد لا يتطلّب موافقة القوى العظمى من أمثال فرنسا وحسب، بل يتطلّب أيضاً موافقة قوى أدنى شأنًا، وإذا لم تمتثل هذه القوى لقرارات الأمم المتّحدة فإنّ المنظومة ستتعطّل بكلّ بساطة. ويُضاف إلى ذلك أنّ بغداد وواشنطن نظرت إلى هذه القوى المتوسطة والأدنى شأنًا على أنّها توفّر الشرعية في السياسة العالمية، ولهذا أدار البعثيون عمليات تأثير في كلّ أنحاء أوروبا الغربية، فمن ألمانيا إلى إسبانيا تعدّدت محاولاتهم للتغلّب على عداوات كانت شديدة في بعض الحالات، ولتصوير أنفسهم على أنّهم ضحايا للسياسة الأمريكية الإمبريالية الجديدة.

ويمكننا أن نرسم صورة تفصيلية لما حدث من خلال دراسة عمليات البعثيين في السويد التي تعاملوا فيها مع التحدّيات السياسية آنذاك؛ إذ كانت العلاقات العراقية-السويدية تمرّ بأزمة في ذلك الحين، وكانت السويد محلّ إقامة الكثير من أفراد المعارضة العراقية الكردية والإسلاموية، والذين كانوا يستلمون عوناً («سخياً») من الحكومة والمنظّمات غير الحكومية هناك، بالإضافة إلى عون واشنطن ودول الخليج العربية. وكان للمعارضة العراقية تأثير كبير في السياسة السويدية، وادّعى البعثيون بأنّ الكرد في السويد ساهموا في التهويل من حادثة حلبجة التي قام فيها الجيش العراقي باستخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ السكّان، ثمّ قام النظام في (تمّوز/يوليو 1990) بإعدام سويدي-عراقي بتهمة التجسس على الرغم من أنّ السويد قالت بأنّه مراسل، واعتقل النظام بعدها ثلاثة مواطنين سويديين آخرين دخلوا العراق من الكويت بشكل غير قانوني.

ادّعى البعثيون بأنّ هذه الأحداث جرى تضخيمها بواسطة الإعلام السويدي المعادي الذي كان يتّبع «الإعلام الأمريكي الصهيوني» لأنّه يخضع لتحكّم «أسرة بونيه اليهودية المعروفة»، ممّا جعل الصحافة السويدية تصوّر العراق على أنّه بلد «غير طبيعي» لا يستطيع التعايش بسلام مع مجتمع من الدول الحديثة المتطوّرة.

وعلاوةً على ذلك، كان (حزب الاعتدال) المؤيّد لأمريكا على رأس الحكومة السويدية، وخلال حرب الخليج طردت الحكومة السويدية ستّة دبلوماسيين عراقيين بينهم القائم بالأعمال، والتقى رئيس الوزراء السويدي بالرئيس الأمريكي ووزير الدفاع وعدد من كبار مسؤولي الاستخبارات الأمريكية، واستمرّت الاستخبارات السويدية بمراقبة السفارة العراقية عن كُتب، ودأبت على احتجاز أو استجواب من يزورها.⁽¹⁹⁾

وأكدت الوثائق الأمريكية صحّة وجهات النظر السابقة؛ ففي إحدى المراسلات الداخلية أشادت إدارة بوش برئيس الوزراء السويدي كارل بيلت، وادّعت بأنّه أشرف على «ثورة هادئة» طبّق فيها «إصلاحات موافقة لاقتصاد السوق على أساس الخصخصة والضرائب المنخفضة»، أمّا في مجال السياسة الخارجية فنقل السويد «بعيداً عن الحياد والولع بقضايا العالم الثالث وأحضرها إلى التيار الأوروبي السائد».⁽²⁰⁾

وكان بيلت يعتبر العراق بلداً منبوذاً وأنّ محاسبة نظام صدام أمر لا غنى عنه في بناء نظام ليبرالي عالمي جديد بعد الحرب الباردة؛ وقد قال لبطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، خلال حديث خاص في العام (1992): «العمليات في العراق حسّنت هيئة الأمم المتحدة، ولقد أظهرت أنّها قادرة على تحقيق نتائج في سياق (النظام العالمي الجديد)»، وأوضح بطرس

غالي، في ردّه على هذا الكلام، بأنّ أمثال هذه العبارات تزيد الرهان على قضية العراق في السياسة الدولية، «ولكن يجب أن لا نفشل، وإلّا فسنفقد مصداقيتنا ... وهذا الخطر ينشأ من ارتفاع سقف التوقّعات السائد حاليًا».⁽²¹⁾

وعلى الرغم من مواقف السويد تجاه العراق، والأهميّة التي أولتها الحكومة السويدية لقضية النظام العالمي، لاحظ البعثيون وجود منفذ سياسي لهم في ستوكهولم، إذ كانت حكومة بيلت تعاني من أزمة، واعتقد البعثيون بأنّه سرعان ما سيجري انتخاب حكومة جديدة، وإذا تمّ ذلك فستسبح فرصة لتغيير موقف ستوكهولم من العراق، فشكّل النظام لجنة خاصّة للتعامل مع الوضع في السويد. وأخفى البعثيون في السويد صلتهم بالنظام لأنهم لاحظوا بأنّ السويديين أكثر استعدادًا للعمل مع المنظّمات غير الحكومية بالمقارنة مع الممثّلين الرسميين للنظام، وعملوا عوضًا عن ذلك من خلال وكلاء قدّموا أنفسهم على أنّهم يمثّلون «الأبناء الأبرياء لشعب العراق»،⁽²²⁾ ونفّذوا موجة من العمليات التي استهدفت عددًا من أعضاء البرلمان السويدي والكتّاب والمثقفين والإعلاميين، لكنّهم واجهوا جدارًا من المقاومة، لأنّ الكثير من السويديين اعتبروا النظام البعثي نظامًا متوحّشًا، وكان التعاون معه يكاد يكون مستحيلًا بسبب استمرار احتجاجه لثلاثة مواطنين سويديين في سجونهم.⁽²³⁾

أعاد البعثيون تقييم عملهم وأعدّوا خطة مأكرة أصبحت طابعًا لعمليات التأثير التي قاموا بها في كلّ أنحاء العالم آنذاك؛ إذ اتّصلوا عبر اتّحاد الجيولوجيين العرب بمؤسّسة (داغ همرشولد) السويدية، والتي كان لها صلات وثيقة بالحكومة وتمتّع بنفوذ في قضايا السياسة الدولية. وناقش الجانبان خلف الأبواب المغلقة إطلاق سراح المعتقلين السويديين في مقابل إرسال السويد معونات إنسانية إلى العراق. وكانت هذه المعونات في حدّ ذاتها نصرًا رمزيًا في نظر صدام، لأنّها سلّطت الضوء على معاناة العراقيين وقوّضت تأثيرات الحصار. وضغط النظام أيضًا باتّجاه المزيد من («استغلال») الاتّفاق عبر الترتيب لزيارة عدد من الصحفيين السويديين إلى العراق لإطلاق سراح المعتقلين، وعندما وصلوا إلى العراق أطلعهم النظام على الأزمة الإنسانية التي كان العراق يواجهها بسبب العقوبات. وبعد عودة المعتقلين والصحافيين إلى السويد ربّط البعثيون موجة أخرى من عمليات التأثير قامت بها النقابات والمنظّمات المهنية لإخفاء أيّة صلة بالنظام في بغداد أو بالسفارة العراقية في ستوكهولم.⁽²⁴⁾ وفي العام (1994) انهزم حزب الاعتدال (يمين الوسط) أمام حزب العمّال الديمقراطي الاجتماعي، فأصبحت السويد مستعدّة للابتعاد عن سياسة واشنطن تجاه العراق. وهذا ما حدث تمامًا كما سيرد في الفصول القادمة بالتفصيل.

روسيا

في منتصف التسعينيات انفصلت موسكو عن مسار واشنطن بشكل أسرع وأقوى بالمقارنة حتى مع فرنسا؛ فعندما استلم كلينتون الحكم كانت إدارته مرتبطةً بحلف وثيق مع باريس، في البداية على الأقل، أما موسكو فكانت قد انقلبت بالفعل على السياسة الأمريكية تجاه العراق. وتشير تقارير استخباراتية أمريكية من تلك الحقبة إلى أن الغارات الجوية الأمريكية-البريطانية-الفرنسية على العراق التي سبقت ولاية كلينتون مباشرةً «فاجأت روسيا وغيرها».⁽²⁵⁾ وكان «ردّ الفعل الداخلي» في روسيا شديد العداء للهجوم، واعتقدت موسكو بأنها «لم تُستشَر على النحو الكافي» وأنها بدأت تتساءل بشكل جدّي حول «المحاولات الغربية لإدارة الأعمال العسكرية المخولة من الأمم المتحدة بشكل مستقل». وجاء في تلك التقارير أيضًا أن هذه المشاعر لم تؤثر على العلاقات الأمريكية-الروسية في ما يخص العراق فحسب، بل طال تأثيرها تصوّرات موسكو حول ما تقوم به واشنطن في الصراع الناشئ في البلقان؛ إذ بدأ يلتسن بالربط بين القضيتين و«أنهم الولايات المتحدة بفرض إملاءاتها على المجتمع الدولي في ما يتعلّق بالعراق ويوغسلافيا». وبناءً عليه، اقترحت التقارير السابقة أن روسيا كانت تتخذ موقفًا أكثر تشدّدًا في البلقان «بسبب ردّ الفعل الداخلي على الأعمال العسكرية الأخيرة [التي قادتها أمريكا] في العراق».⁽²⁶⁾

تابع النظام العراقي التطوّرات السياسية في روسيا بحذر؛⁽²⁷⁾ بل إنّه تابعها بحرص أكبر بالمقارنة مع فرنسا، لأنّ رياح السياسة الروسية كانت تغبّر وجهتها لتهبّ بالاتّجاه المعاكس للنظام العالمي الذي تقوده واشنطن بعد الحرب الباردة. وفي أواسط التسعينيات أدركت واشنطن أنّ النظام العالمي الجديد والعولمة أخفقا في تحقيق ما وعدا به من الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي. وانهبت هذه المشاعر أكثر بسبب الخلافات مع الغرب بشأن البلقان وتوسيع حلف الناتو، وانهز البعثيون ما نتج عن ذلك من تشكيك بالسياسات المؤيّدّة للغرب، وفي منتصف العام (1993) أصبح بإمكان البعثيين أن يعتمدوا على دعم كلّ الأحزاب السياسية الكبرى في روسيا، من الديمقراطيين المسيحيين إلى الشيوعيين والديمقراطيين الليبراليين وكلّ ما بين هذين الطرفين. وتشير المصادر العراقية إلى أنّ البعثيين طوّروا علاقات وثيقة مع قادة كلّ من هذه الأحزاب الذين «كروا موافقتهم» على مساعدة صدام ونظامه. وقد زار الكثير منهم العراق لإظهار الدعم.⁽²⁸⁾ وطوّر النظام علاقات وثيقة بشكل خاصّ مع فلاديمير زيرينوفسكي الذي ظهر في أوائل التسعينيات باعتباره الخصم الرئيسي لبوريس يلتسن، وحصل حزبه (الحزب الليبرالي الديمقراطي) على أكثر الأصوات في انتخابات العام

(1993) للبرلمان الروسي (الدوما). وأرسل زيرينوفسكي شخصياً رسائل إلى قادة واشنطن ولندن وباريس للاعتراض على الغارات الجوية التي استهدفت العراق في (كانون الثاني/يناير 1993). وعلى النحو ذاته، أعلن التحالف المعارض ليلتسن، من الشيوعيين والقوميين المتشدّدين المنضويين في (جبهة الخلاص الوطني)، دعمه للعراق في هذه المواجهة.⁽²⁹⁾

حاولت الحكومة الروسية، طوال معظم العام (1993)، أن تستمرّ باتباع سياستين متناقضتين: دعم العراق، والإبقاء على علاقتها مع واشنطن والمحافظة على النظام التعاوني لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وكانت هاتان الأولويتان المتناقضتان تتسببان أحياناً بانقسام السياسيين والوزارات ضمن الحكومة؛ وعلى سبيل المثال، وقّعت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية الروسية في (5 آب/أغسطس 1993) اتّفاقيات للتعاون المشترك في بغداد شملت مجالات الاقتصاد والتجارة والعلم والتقنية، وبعد التوقيع بيومين أعلنت وزارة الشؤون الخارجية الروسية أنّ هذه الاتّفاقيات «غير قابلة للتنفيذ».⁽³⁰⁾ وعلى النحو ذاته، كان بعض الروس يضغطون على النظام العراقي للامتنال لقرارات الأمم المتّحدة والتعاون مع مفتّشي الأسلحة، لكنّ وفيق السامرائي، رئيس جهاز الاستخبارات العراقي، أخبر مفتّشي الأمم المتّحدة بعد انشاقه في العام (1994) بأنّ جهاز الاستخبارات كان يدفع الأموال لمسؤولين روس آخرين مقابل معلومات سمحت للنظام بتجنّب التفتيش.⁽³¹⁾

أغرى النظام موسكو بتوقيع عقود بمليارات الدولارات مع الشركات الروسية، على أن يتمّ تنفيذ العقود بعد رفع العقوبات. وفي (أيلول/سبتمبر 1994) ساعد هذا الضغط الاقتصادي، مشفوعاً بما كان يقوم به البعثيون من عمليات التأثير والتواصل مع القادة الروس، على تبديد الشكوك حول سياسة موسكو تجاه العراق، إذ تشكّلت لجنة مشتركة بين موسكو وبغداد «لمناقشة سبل تطوير المشروعات والعلاقات الاقتصادية الثنائية»، وبدأت موسكو بالمطالبة برفع العقوبات المفروضة على العراق.⁽³²⁾

وتجلّى الموقف الروسي المتغيّر، وتأثير النظام عليه، بأوضح صوره خلال مواجهة في (تشرين الأوّل/أكتوبر 1994) بين النظام من جهة وبين دول الخليج العربية وحلفائها الغربيين من جهة أخرى. وكانت هذه الأزمة من صنع النظام؛ فما إن أدرك أنّه لا جدوى من تواصله مع إدارة كلينتون، بدأ بالتعاون المتردّد مع مفتّشي الأمم المتّحدة ووافق، أخيراً، على الاعتراف بالكويت كدولة ذات سيادة وفقاً للحدود التي ترسمها الأمم المتّحدة، ولكن أصبح من الواضح في (تشرين الأوّل/أكتوبر 1994) أنّ مفتّشي الأمم المتّحدة ما زالوا يمتنعون عن التوصية لمجلس الأمن برفع العقوبات، وأنّ واشنطن ولندن مصرّتان على إبقائهم في العراق، فوجد

صدّام نفسه في مأزق لأنّه كان قلقاً من تحوّل نظام العقوبات إلى أمر طبيعي. وعلى الرغم ممّا اعتبره النظام تطوّرات إيجابية في روسيا، فإنّ قضية العراق كانت تتلاشى من صدارة مشهد السياسة الدولية، بل إنّها غابت عن أجندة مجلس الأمن.⁽³³⁾ وعندما التقى وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف بالأمين العام للأمم المتّحدة بطرس غالي في (5 تشرين الأوّل/أكتوبر 1994) لمناقشة أولويات السياسة الخارجية الروسية تحدّث طويلاً حول البلقان وأذربيجان وأرمينيا وطاجيكستان، بل حتّى شؤون البعثة الروسية في الأمم المتّحدة، دون أن يتطرّق إلى العراق.⁽³⁴⁾ وكان النظام بحاجة إلى العثور على طريقة لإجبار الضمير العالمي على العودة إلى تناول قضية العراق، فقال صدّام لمستشاريه خلال اجتماع سرّي: «إذا لم يجرِ رفع العقوبات في الدورة القادمة ... فيجب أن تنتقل إلى الأزمة. وهذه الأزمة قد تخلق آفاقاً جديدة لبيئة سياسية أكثر ملاءمة».⁽³⁵⁾

ولإعادة قضية العراق إلى مركز السياسة العالمية، نشر صدّام الحرس الجمهوري، وهو من قوّة النخبة، بالقرب من حدود الكويت في (7 تشرين الأوّل/أكتوبر 1994)، في إجراء استفزازي واضح، فقامت واشنطن فوراً بنشر قوّة مضادّة في الكويت، وعندما حلّ (10 تشرين الأوّل/أكتوبر) كان العراق قد أصبح على قمّة أجندة مجلس الأمن.⁽³⁶⁾

دعا النظام موسكو للتدخل، وكانت هذه خطوة مكررة قوّى بها النظام الروس المتعاطفين معه وجعلهم يؤدّون دوراً أكبر في التفاوض حول السياسة الدولية تجاه العراق. وفي (13 تشرين الأوّل/أكتوبر) انعقد لقاء في بغداد بين صدّام ووزير الخارجية الروسي كوزيريف، وصدر عن اللقاء بيان مشترك موجّه لمجلس الأمن، وممّا جاء فيه: «للحيلولة دون تصعيد التوتّر» ولتسهيل «رفع العقوبات ضدّ العراق» يوصي البيان بأن يلي اعتراف العراق بسيادة الكويت انتقال الأمم المتّحدة إلى برنامج طويل الأمد لمراقبة برامج التسلّح العراقية، وأن يحتوي البرنامج الجديد «مدّة تجريبية» لستّة أشهر تُرفَع العقوبات بعد انقضاءها.⁽³⁷⁾

أدّى هذا البيان إلى مواجهة بين موسكو وواشنطن في الأمم المتّحدة. وما إن أعاد النظام نشر قوّاته بعيداً عن الحدود الكويتية وتبدّدت الأزمة حتّى اجتمع مجلس الأمن لمناقشة ما ينبغي فعله بعد ذلك. وسافر طارق عزيز ونظيره الروسي كوزيريف إلى نيويورك لتمثيل دولتيهما شخصياً في اجتماع مجلس الأمن المنعقد يوم (17 تشرين الأوّل/أكتوبر)، وتبنّت موسكو خلال الاجتماع نبرة دبلوماسية، ولكنّ معاني المواجهة كانت واضحة فيها، حيث شدّد كوزيريف على أنّه إذا وافقت بغداد على الامتثال لقرارات الأمم المتّحدة ف«يجب على مجلس الأمن أن يكون مستعدّاً للقبول بذلك».⁽³⁸⁾

وكان ممّا أثار استياء واشنطن وحلفاءها أنّ كوزيريف استخدم أيضاً وجوده في الاجتماع للدعوة إلى «تصحّحات» في طريقة تطبيق مجلس الأمن للعقوبات بشكل أعمّ، فحاجج بأنه «يجب التفكير في وضع حدود إنسانية واضحة في تحديد العقوبات»، وكان من الواضح شعوره بالإحباط من إعداد مجلس الأمن للعقوبات على نحوٍ يجعل واشنطن قادرة على استعمال حقّ النقض ضدّ رفعها، وكانت موسكو وغيرها ترى بأنّ الإجراء الأكثر منطقيةً هو أن تنتهي العقوبات إذا لم يجرِ التصويت بالموافقة على استمرارها.⁽³⁹⁾

كان التعبير علانيةً عن هواجس كهذه في مجلس الأمن علامةً واضحةً على تخليّ موسكو عن أعراف الموقف الموحد؛ وعلى سبيل المثال: كانت باريس تشارك موسكو الكثير من وجهات نظرها، ولكنّها في العلن كانت تنسّق بياناتها مع واشنطن وحلفائها الغربيين الآخرين، وبعد تصريحات كوزيريف في مجلس الأمن خرج المندوب الفرنسي مكتفياً بالقول: «نحن مدركون تمامًا للمعاناة التي يتحمّلها الشعب العراقي، ونحن ندين عدم رغبة حكومته بالاستفادة من الإمكانيات التي توفّرت لها بموجب القرارات [أي: قرارات الأمم المتحدة]». ⁽⁴⁰⁾ وظهرت قوّة أعراف الموقف الموحد في تشكيل سلوك الوفود، حتّى الوفد الروسي الذي عبّر عن هواجسه، عندما صوّت كلّ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لصالح قرار يدين بغداد.⁽⁴¹⁾ تشكّل هذه الحادثة فرصة ممتازة للاطلاع على ما أثّرت به تصرّفات النظام في تشكيل منظومة ما بعد الحرب الباردة، إذ تركت العراق يغيب عن أولوياتها، وعندما التقى كوزيريف بطرس غالي قبل مدّة قصيرة من نشر النظام لقوّاته قرب الحدود الكويتية أعرب له عن أمله بالعثور على طرق لتحسين العلاقات الروسية-الأمريكية.⁽⁴²⁾ لكنّ ما حدث عوضاً عن ذلك هو أنّ النظام افتعل أزمة واستخدم حلفاءه في موسكو لجعلها تتخذ موقف المعارض للولايات المتحدة؛ ولم تكتفِ موسكو بدعم النظام خلال الأزمة، بل اختبرت قوّة أعراف الموقف الموحد من خلال تحدّيها العلني لواشنطن في مجلس الأمن، وشكّكت بصلاحيّة عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق، والتي كانت تُعتبر نذيراً بقدوم عصر جديد في السياسة الدولية وأحد مرتكزات نظام ما بعد الحرب الباردة. وليس هنالك سبب يدعو للاعتقاد بأنّ موسكو ما كان لها أن تتخذ أمثال هذه المواقف الاستفزازية في هذه المدّة لولا تحريض النظام وتلاعبه.

لقد ساعد البعثيون على تحقيق انسحاب موسكو من معسكر واشنطن وتخليها عن مواقفها السابقة من النظام؛ فحتّى في (آذار/مارس 1992) كانت موسكو ما تزال تحمّل النظام مسؤولية معاناة العراقيين وتصرّ على أنّه إذا كان للعراق أن «يعود إلى المجتمع الدولي

كعضو كامل العضوية» فيجب عليه «التطبيق الفوري والكامل لكل مطالب مجلس الأمن»،⁽⁴³⁾ ولكنها في أزمة (تشرين الأول/أكتوبر 1994) أُلقت باللوم على العقوبات في معاناة العراقيين وحاجت بأن بغداد إذا اتخذت خطوات باتجاه تحقيق مطالب مجلس الأمن فيجب على المجلس أن يبدأ برفع العقوبات تدريجيًا.

اكتسبت هذه التوجّهات زخمًا بعد الأزمة، وفي وقت لاحق من ذلك الشهر طوّرت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع النظام فأرسلت سفيرًا إلى بغداد للمرة الأولى منذ حرب الخليج.⁽⁴⁴⁾ وفي (آذار/مارس 1995) قام نائب وزير الخارجية الروسي فيكتور بوسوليكوف بزيارة إلى بغداد وعقد اجتماعات خاصّة، وكانت هذه الزيارة مؤشّرًا على «نيّة موسكو بيع الأسلحة إلى العراق ومساعدته في تطوير صناعته العسكرية». ⁽⁴⁵⁾ ومن هنا يتضح أنّ سياسة موسكو تغيّرت عن ما كانت عليه.

الشرق الأوسط والعالم الإسلامي

أمّا خارج أوروبا، فقد استمرّ البعثيون بجهودهم المدروسة لكسب الدعم الشعبي في كلّ أرجاء الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وفي الدول النامية عمومًا. وكما في المراحل الأولى من عملهم، ظلّ البعثيون على نشاطهم الكثيف في الدول العربية وباكستان وضمن الشعوب التي يمكن أن تتضامن معهم في كلّ أنحاء العالم. لكنّ تغيّر مناخ السياسة الدولية جعل البعثيين يدشّنون جبهات جديدة أيضًا، وحدث ذلك بأبرز صوره عند تغيّر الدول التي تشغل المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، إذ كانت عمليات التأثير تتكيف مع تغيّر شاذلي هذه المقاعد؛ وعلى سبيل المثال: كانت دولة جيبوتي الصغيرة غير مهمّة في نظرهم إلى حدّ بعيد حتّى شغلت أحد تلك المقاعد في المدة (1992-1993)، وحينها أرسل البعثيون بشكل شبه فوري سلسلة من التقارير تغطّي كلّ جوانب السياسة والأحزاب في جيبوتي مع مقترحات حول كيفية اختراقها.⁽⁴⁶⁾

وبرزت تركيا أيضًا كهدف مهمّ للبعثيين في منتصف التسعينيات، إذ كان لها، كما لدول الخليج العربية، حدود طويلة مع العراق أعطتها موقعًا حاسمًا في فرض الحصار. ولو لم تكن أنقرة نشطة في فرض قرارات مجلس الأمن لتمكّن النظام من تهريب النفط إلى السوق الدولية وإبطال فعالية العقوبات. وكان لتركيا أيضًا موقع مهمّ في خريطة الهجمات الغربية التي تمّ تنفيذها، نظريًا على الأقلّ، لفرض قرارات الأمم المتّحدة على العراق، إذ اعتمدت القوّة الجوية الأمريكية والبريطانية والفرنسية على قاعدة (إنجيرليك) الجوية التركية، ومرّت عبر أجوائها الطائرات التي تحمل المعونات الإنسانية إلى كردستان العراق.

وما إن وضعت حرب الخليج أوزارها حتّى اصطدمت أنقرة وبغداد، إذ حملت أنقرة بغداد مسؤولية دفع عشرات الآلاف من الكرد اليائسين إلى الحدود التركية، واتّهمت بغداد أنقرة بانتهاك سيادة العراق، بما في ذلك عمليات التوغّل العسكرية لمهاجمة حزب العمّال الكردستاني (PKK) الذي أقام معسكرات في شمال العراق. لكنّ البلدين كانا يرتبطان بعلاقات شراكة تجارية مهمّة قبل الحرب، وكان الأتراك يخسرون عدّة مليارات من الدولارات سنويًا بسبب حظر التجارة مع العراق، بل كانوا يخسرون (600-700 مليون) دولار سنويًا لمجرّد إغلاق الأنبوب الذي يضخّ النفط العراقي إلى الأسواق الغربية عبر تركيا. ولتتفيس الغضب التركي قدّمت دول الخليج تعويضات إلى تركيا مقدارها (3-4 مليار) دولار سنويًا، لكنّ هذا المبلغ لم يعوّض كل الإيرادات التي تبدّدت. ومع تتالي أعوام التسعينيات، بدأت بغداد وأنقرة بإدراك تشاركهما لمصلحة إنهاء الحظر، فكثّف البعثيون عملياتهم في تركيا إبّان العام (1993) وبدأت حكومتا البلدين في (كانون الثاني/يناير 1994) بالضغط المشترك على الأمم المتّحدة لتنظيف أنبوب النفط استعدادًا لتشغيله.⁽⁴⁷⁾

استمرّ البعثيون بالعمل في كلّ أنحاء الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لنشر دعايتهم الإعلامية والبحث عن طرق للتأثير على الحكومات، فأحضروا إلى العراق وفود المتعاطفين، ومن يمكن أن يكونوا من المتعاطفين، وكان من تكتيكاتهم المفضّلة جمع الأدوية للمستشفيات العراقية وتحصيل رعاية حلفائهم الأجانب لعلاج المرضى من الأطفال العراقيين خارج العراق. وقد أوردت وثائق النظام الانتقادات الداخلية التي كانت تحصل عندما لم تكن هذه العمليات تحصل على التغطية الإعلامية المأمولة، وغير البعثيون عملهم وفقًا لذلك. وهذه الانتقادات تعزّي دوافع النظام، ففي العلن كان البعثيون يركّزون اهتمامهم على الأطفال العراقيين الفقراء الذين يعانون، أمّا التقارير الداخلية فكانت تركّز اهتمامها بشكل شبه حصري على مقدار التغطية الإعلامية التي تحقّقها هذه العمليات، ولم تكد تحتوي أيّة إشارة إلى مصير الأطفال المرضى الذين أرسلوا للعلاج في الخارج.⁽⁴⁸⁾

واستمرت أيضًا منظمّة المؤتمر الإسلامي الشعبي بالاجتماع والتواصل بشكل صريح مع الأطراف الفاعلة في أنحاء العالم. وفي العام (1994) قام النظام بتجديد المنظمّة من خلال تعيين عبدالرزاق السعدي أميرًا عامًا لها، وظلّ في منصبه هذا طوال ما تبقى من عقد التسعينيات. وينحدر السعدي من أسرة دينية سنّية مهمّة في محافظة الأنبار العراقية، وربّما يمكن اعتبار أخيه عبدالملك السعدي أبرز فقهاء المسلمين السنّة في العراق آنذاك. ومنح النظام عبدالرزاق السعدي جواز سفر دبلوماسيًا، تنقل به في أرجاء العالم الإسلامي وبين أوساط المغتربين المسلمين في أوروبا.

استفاد البعثيون بشكل هائل من قدرة السعدي على خلط الدين بالسياسة؛ إذ كان يستطيع بسهولة أكبر، باعتباره عالم دين، أن يزور الدول التي لا ترحّب بالدبلوماسيين العراقيين، كالسعودية وإيران والولايات المتحدة؛ وكان في الوقت نفسه مبعوثاً للنظام، فتجده يلتقي خلال زيارته بكبار المسؤولين ويناقش ملفّات سياسية حسّاسة. وكان للسعدي دور ذو أهميّة خاصّة في السعودية، إذ لم يكن لبغداد حينها علاقات دبلوماسية مع الرياض، ولكنّ السعدي وغيره من ممثلي منظمّة المؤتمر الإسلامي الشعبي كانوا يقومون بزيارات منتظمة إلى مقرّ منظمّة المؤتمر الإسلامي في جدّة ليعقدوا نقاشات مع السعوديين. وفي بعض الأحيان كان السعدي يقوم بمهمّات ذات طبيعة أقرب إلى العمل الدبلوماسي؛ ففي روسيا التقى بممثلي المسلمين المحليين ثمّ التقى بعد ذلك بالمدير العام لشركة النفط الروسية (باشنفت)، وخلص اللقاء إلى الاتّفاق على «تبادل الخبراء وأساتذة المرحلة الثانوية بالإضافة إلى تبادل تقنيات معالجة الغاز والنفط»،⁽⁴⁹⁾ وهذا النوع من المفاوضات ليس من المتوقّع أن يجري على يد زعيم ديني.

كانت مهمّة السعدي الأساسية، باعتباره الأمين العامّ لمنظمّة المؤتمر الإسلامي الشعبي، هي تنظيم ناشطين إسلاميين دوليين لممارسة ضغط من القاعدة إلى القمة يهدف إلى إنهاء العقوبات المفروضة على العراق. وإلى جانب السعدي، كان رئيس المنظمّة هو رجل الدين الأردني علي الفقير، والذي شغل قبل ذلك منصب وزير الأوقاف والنائب الأوّل لرئيس البرلمان في بلده؛ ومعهما أيضاً نائب رئيس المنظمّة ياسين عمر الإمام، والذي ساعد على تأسيس حزب (الجهبة الإسلامية القومية) الحاكم بالسودان؛ بالإضافة إلى عدد من الزعماء الإسلاميين البارزين الذين انتظموا في عضوية المنظمّة. ومثّل الولايات المتّحدة في المنظمّة لويس فرخان رئيس منظمّة (أمة الإسلام)، والذي قام أثناء حضوره اجتماع اللجنة التنفيذية في (أيلول/سبتمبر 1995) بتنظيم (مسيرة المليون) في واشنطن العاصمة، والتي اجتمعت فيها المنظمّات الأمريكية البارزة في الدفاع عن الأمريكيين-الأفارقة والحقوق المدنية، وحشدت مئات الآلاف من السود في منطقة (ناشنال مول)⁽⁵⁰⁾ في (تشرين الأوّل/أكتوبر 1995). وكان فرخان حينها في ذروة نفوذه، وظلّ من الأصوات الأمريكية المهمّة في تأييد قضية العراق خلال ما تبقيّ من عهد صدام.⁽⁵⁰⁾

كانت معظم عمليات منظمّة المؤتمر الإسلامي الشعبي تتّصف بالعلنية، إذ صمّمها النظام

(*) ناشنال مول: متنزه مفتوح يقع في قلب العاصمة الأمريكية واشنطن، وتطلّ عليه أهمّ معالم العاصمة ومبانيها الحكومية كالبيت الأبيض والمبنى الكونغرس. [المترجم]

البعثي على نحو تعرض فيه للمسلمين في العالم صورةً إجماع المسلمين على تأييده. واعتمد النظام على جهاز الاستخبارات العراقي لإدارة عمليات سرّية تستهدف الفاعلين المسلمين، وكان هدفه هو استخدام هؤلاء المعارضين ليشكّلوا ثمنًا تدفعه الدول الأجنبية التي قد تتعاون مع واشنطن ضدّه، فعمل ضباط الاستخبارات العراقيون طوال منتصف التسعينيات بشكل وثيق مع النظام السوداني للتواصل مع المعارضين السعوديين وتنظيمهم؛ وكانت عملياتهم تشمل تحشيد السعوديين على امتداد الطيف السياسي، حتّى (حزب الله) السعودي الشيعي الذي كان النظام قلقًا من أن يكون واجهةً لأجهزة الاستخبارات الإيرانية.⁽⁵¹⁾

وفي بعض الحالات كان النظام يجمع شمل الجماعات السعودية المتباينة؛ وعلى سبيل المثال: كان المعارض السعودي محمّد المسعري من أبرز الإسلاميين في لندن، وعمل النظام على التواصل معه من خلال النظام السوداني والتنسيق معه لتنفيذ عمليات ضدّ السعودية، وجعله النظام أيضًا على تواصل مع أحمد خضير الزهراني، الذي كان قد عمل في السابق دبلوماسيًا في السفارة السعودية بواشنطن، ثمّ انشقّ ورفضت الولايات المتّحدة منحه اللجوء، فتدخّل النظام ومنحه وعائلته جوازات سفر بأسماء مزيفة، وعندما وصل إلى العراق في العام (1995) بدأ فورًا بالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات العراقية، واستطاع النظام إيجاد صلات، لم تكن لتوجد لولاه، بينه وبين أعضاء آخرين في المعارضة الإسلامية السعودية.⁽⁵²⁾

وعندما نظر الآن إلى ما حدث آنذاك، يمكن القول بأنّ أبرز صلة أوجدها النظام حينذاك عبر شركائه السودانيين كانت مع أسامة بن لادن. وقد عادت هذه العلاقة القصيرة لتقلق بالصدّام عندما كان يجري التهيؤ لحرب العراق عام (2003)، إذ كانت إدارة بوش الابن تتطلّع إلى ربط النظام البعثي بالقاعدة. ولقد كان النظام قد وضع بن لادن على رأس قائمة جماعة سعودية معارضة تُدعى (لجنة المشورة والإصلاح) وتتخذ من السودان مقرًا لها، واتّصل به عن طريق نائب رئيس الجبهة الإسلامية القومية إبراهيم السنوسي الذي سافر إلى بغداد في (كانون الأوّل/ديسمبر 1994)، والتقى بعدي، ابن صدّام، ومدير جهاز الاستخبارات العراقي، وقال بأنّ بن لادن كان «متحقّظًا ويخشى تصوير أعدائه له بأنّه عميل للعراق».⁽⁵³⁾ ومع ذلك، كان الطرفان مستعدّين للعمل من أجل غاية مشتركة هي إسقاط النظام السعودي. وأطّلع صدّام على ما جرى من نقاشات بعد ذلك بأيّام، ووافق في (كانون الثاني/يناير 1995) على أن يقوم جهاز الاستخبارات العراقي بزيارة إلى بن لادن في السودان. وحصل اللقاء في (19 شباط/فبراير)، وطلب بن لادن من الوفد بثّ خطاب المعارض الإسلامي السعودي سلمان العودة من العراق إلى السعودية. واقترح بن لادن أيضًا أن ينفذ الطرفان «عمليات مشتركة

ضدّ القوّات الأجنبية في أرض الحجاز». وفي (آذار/مارس 1995) وافق صدّام على بثّ الخطاب، وجاء في تقرير لجهاز الاستخبارات العراقي أنّ «تطوير العلاقة والتعاون بين الجانبين» سيبيّن ما «سيفتحه التعاون والاتّفاق من أبواب أخرى». لكنّ الضغط الدولي على الخرطوم أجبر بن لادن على الانتقال من السودان إلى أفغانستان في العام (1996)، وقد ادّعى النظام بأنّه كان يتواصل مع بن لادن عبر السودانيّين، ويبدو أنّ العلاقة بينهما انتهت حينذاك ولم يجرِ التخطيط للمزيد من العمليات.⁽⁵⁴⁾ ولقد كانت أمثال هذه التكتيكات تهديدًا كبيرًا للرياض، وجعلتها تتردّد في دعم أفعال أمريكا في العراق.

كان تواصل النظام مع الإسلامويين يتلقّى الدعم، إلى حدّ ما، من (الحملة الإيمانية الوطنية) التي أطلقها صدّام في العام (1993)؛ حيث قام النظام بتوسيع التعليم الديني وبنى المساجد في كلّ أنحاء العراق. ومن المفارقة أنّ صدّام استخدم الحملة الإيمانية ضمن العراق لسحق الحركة الإسلامية لصالح تفسير عروبي شامل للدين. وكانت المؤسّسات الرئيسية للحملة، كجامعة صدّام للعلوم الإسلامية التي خرّجت أوّل دفعة من الخريجين في الشهر نفسه الذي شهد انطلاق الحملة، قد أنشئت بشكل صريح لتقويض «الحملة الفكرية للإسلامويين وعقيدتهم»؛⁽⁵⁵⁾ فحظرت الجامعة مؤلّفات الإسلامويين التابعة لجماعات من أمثال تنظيم (الإخوان المسلمين)، حتّى لأغراض الاستشهاد، وتحتوي وثائق النظام على آلاف الصفحات التي تحاول اجتثاث أيّ نفوذ إسلاموي في المجتمع العراقي؛ وما كانت المساجد التي بناها النظام، والتعليم الديني الذي وفّره، سوى أدوات لتحقيق هذه الغاية.⁽⁵⁶⁾

ولا شكّ في أنّ صدّام أضاف وهجه الاستبدادي إلى الحملة أيضًا؛ ففي بغداد بنى (جامع أمّ المعارك) الضخم، والذي كانت تحيط به منائر تحاكي شكل صاروخ سكود، ثمّ تليها أربع منائر أخرى أقرب إلى القبّة تحاكي شكل بندقية كلاشنكوف. وكانت المنائر الخارجية يبلغ ارتفاعها (37م)، أما المنائر الداخلية الأربع فيبلغ ارتفاعها (28م)، وبدمج الأرقام معًا يخرج تاريخ ميلاد صدّام (37/4/28). وفي داخل الجامع ثبت صدّام زخرفة قرآنية مكتوبة بدمه.⁽⁵⁷⁾ وكان بناء النظام للجوامع، على غير عاداته، وزيادة الرموز الإسلامية والتعليم الإسلامي داخل العراق، عملاً استطاع بواسطته أن يصوّر نفسه داعيةً للإسلام في نظر الحلفاء الأجانب المحتمّلين.

ولا شكّ في أنّ التنافر بين السياستين الخارجية والداخلية للنظام تسبّب بالخلافات في أغلب الأحيان؛ إذ أعرب البعثيون عن أسفهم من أنّ من دعموهم من الإسلامويين الأجانب كانوا يستغلّون العلاقة الطيِّبة مع النظام أحيانًا لنشر المؤلّفات الإسلامية داخل العراق.⁽⁵⁸⁾ وغالبًا ما وجد قادة النظام أنفسهم وهم يعانون الصعوبات في التعامل مع هذه العلاقة؛

وعلى سبيل المثال، كان لويس فرخان من أكبر المتعاطفين مع صدام وأكثر داعميه تأثيراً، ولكن عندما ذُكر اسمه في اجتماع مغلق استهزأ به صدام وقال: «يا إلهي كم لا أحب هؤلاء. أنا لا أحب من ينخرط بالسياسة تحت غطاء الدين. أنا لا أثق بهم».⁽⁵⁹⁾

ويمكن أن نلاحظ الدعم الظاهري الذي أبداه النظام للإسلاموية في الخارج عبر سرعة تخلّيه عن الخطاب الإسلامي، بل حتّى الخطاب الإسلامي، عند تودّده لغير المسلمين؛ ففي العام (1993)، وهو العام نفسه الذي أطلق فيه صدام حملته الإيمانية، قام البعثيون أيضاً بإنشاء منظمة طلبة وشباب عدم الانحياز (NASYO)، وهي منظمة دولية مصمّمة لملء الفراغ الذي حدث بسبب غياب منظمات الطلبة والشباب الشيوعية بعد الحرب الباردة جرّاء انهيار الأتحاد السوفييتي الذي كان يدعمها. واحتضنت بغداد مقرّ المنظمة، وكان حزب البعث يتحكّم بها بمساعدة جهاز الاستخبارات العراقي. وأدّت هذه المنظمة دوراً مركزياً في محاولة النظام تنظيم الطلبة على المستوى الدولي، واستلمت هدى عمّاش زمام السيطرة المباشرة على هذه المنظمة في وقت لاحق من عقد التسعينيات. وعلى الرغم من الحملة الإيمانية في العراق وتواصلها مع الإسلامويين الأجانب، فقد كان الشعار الرسمي للمنظمة «منظمة غير حكومية دولية علمانية لخدمة الإنسانية».⁽⁶⁰⁾ وكان الإسلامويون يعتبرون مصطلح «علمانية» كلمة قذرة، وشعار «الإنسانية» رفضاً للخصوصية الإسلامية. وبالنظر إلى ما سبق يصبح من الواضح أنّ النظام وظّف تكتيكات مختلفة بحسب الجمهور الذي يستهدفه.

القصف الصاروخي في العام (1996) يكشف الاختلافات

أدّى القصف الصاروخي للعراق في (أيلول/سبتمبر 1996) إلى انكشاف التفكّك التدريجي في الدعم الدولي للمقاربة الأمريكية تجاه العراق. وكانت الأزمة قد نشأت بسبب الحرب الأهلية الكردية في شمال العراق؛ فما إن حقّق العراقيون الكرد حكمهم الذاتي (عملياً) بعد حرب الخليج، حتّى بدأ الأتحاد الوطني الكردستاني (PUK)، بقيادة جلال طالباني، صراعاً شبه فوري على السلطة والنفوذ ضدّ الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بقيادة مسعود بارزاني. وكان لكلّ من الجانبين ميلشياً خاصّة به من مقاتلي البيشمركة، واعتادا على الانخراط في صراعات متكرّرة خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، وغالباً ما كان ذلك بدعم من عواصم إقليمية متنوّعة. وما إن تحرّر شمال العراق من سيطرة البعث ونال حماية منطقة حظر الطيران التي تقودها واشنطن حتّى قدّم الحكم الذاتي للجانبين إمكانية السلطة الحقيقية للمرّة الأولى، وتفاقت التوتّرات بينهما بسبب تزايد المصالح وغياب الضوابط على سلطتهما من بغداد.⁽⁶¹⁾

ولقد عملت الولايات المتحدة عن كثب مع كل الأطراف بينما كانت تمارس عمليات استخباراتية في شمال العراق وتخطّط لإسقاط النظام في بغداد. وكان للبعثيين جواسيسهم في كردستان أيضاً، وكانوا على اطلاع جيّد بالعمليات الأمريكية.⁽⁶²⁾ وفي صيف العام (1996) سنحت فرصة للنظام للتعامل مع عدد من المشكلات في وقت واحد، فانتهزها بسرعة.

انفجر الصراع الكردي ليتحوّل إلى حرب أهلية في صيف العام (1996)، وتقدّمت قوّة الاتحاد الوطني الكردستاني باتجاه أربيل، عاصمة كردستان العراق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني. وعندما رأى بارزاني أنّه يواجه الإذلال والهزيمة أقدم على فعل أمر غير متوقّع، فطلب من صدام أن يرسل الجيش العراقي لمساعدته في صدّ هجوم الاتحاد، وجاء اتّصاله بالنظام بعد أقلّ من عقد على قيام الجيش العراقي نفسه بحملة إبادة جماعية ضدّ الكرد حملت اسم (الأنفال)، وحينها قصف الجيش مدينة حلبجة الكردية بالقنابل الكيماوية وحاول القيام بتصفية عرقية لمناطق كردية أساسية من قبيل كركوك، حيث استبدل بالسكان الكرد المحليين عرباً من جنوب العراق، بالإضافة إلى تدمير المئات من القرى الكردية، وتنفيذ مجازر طالت الآلاف من المدنيين الكرد.⁽⁶³⁾ وقد تسبّب قرار بارزاني، أي: دعوته الجيش العراقي للعودة إلى المناطق التي يسيطر عليها الكرد، بإغضاب الاتحاد الوطني الكردستاني وأطراف خارجية كواشنطن التي كانت تساعد الكرد في قتالهم ضدّ النظام العراقي.

وقد كانت واشنطن ملتزمة بحماية العراقيين الكرد، وإضعاف الجيش العراقي، وحماية مرافقها الاستخباراتية في شمال العراق؛ ولذلك قرّرت إطلاق عملية عسكرية أسمتها (عملية ضربة الصحراء) في (أيلول/سبتمبر 1996) لإجبار النظام على الانسحاب، لكنّ المناخ السياسي الإقليمي والدولي كان يتغيّر حينها على نحو تسبّب بعرقلة عمليات واشنطن.

أفرزت عمليات التأثير التي قام بها النظام صعوبات هائلة لقادة الشرق الأوسط، فجميع شعوب المنطقة كانت تتبنّى سردية صدام التي تصوّر العراق على أنّه ضحية للإمبريالية الغربية الجديدة، فبدأ القادة المحليون يناون بأنفسهم عن واشنطن على الرغم من أنّهم كانوا يخبرون المسؤولين الأمريكيين في اللقاءات الخاصّة بأنّهم يتفوقون مع السياسات الأمريكية تجاه العراق ويرغبون بدعمها؛ لكنّ كلّ ما في الأمر هو أنّهم وجدوا بأنّه ليس من المجدي سياسياً تطبيق ذلك.⁽⁶⁴⁾

وعندما حاول الجيش الأمريكي شنّ عملياته في العام (1996) رفضت تركيا والأردن والسعودية الطلبات الأمريكية باستخدام قواعدها. وقد جاء في تقرير لأحد ضباط القوّة الجوّية الأمريكية في ما بعد أنّ هذا الرفض حدث «على الرغم من أنّ الغارات كان قد تمّ الانتهاء من

التخطيط لها وأصبحت جاهزة للتنفيذ».⁽⁶⁵⁾ وتوجّب على واشنطن، بسبب العجز عن استعمال تلك القواعد الجوية، أن تعتمد على حاملات الطائرات في الخليج العربي والطائرات القاذفة المتمركزة في جزيرة غوام، لكنّ المقاتلات المحمولة على حاملات الطائرات لم تكن تمتلك المدى اللازم لتنفيذ عمليات مستدامة في شمال العراق، والطائرات القاذفة العملاقة لم تكن مجهزة بشكل جيّد لتنفيذ عمليات دعم جويّ رشيقة ودقيقة قد تبرز الحاجة إليها في صدّ القوّات البرية العراقية، فاضطّرت واشنطن إلى شنّ ضربات صاروخية أقلّ فعالية باستخدام صواريخ كروز أملاً بصدّ عمليات النظام في شمال العراق. وجاءت نتائج العملية الأمريكية أبعد ما تكون عن الحسم.⁽⁶⁶⁾

وعلاوةً على ذلك، كان الدعم الدولي للعمليات الأمريكية في العراق يتبخّر خارج الشرق الأوسط؛ حيث أشار إلى ذلك بطرس غالي بقوله: «لقد وجد [صدّام] بالضبط النقطة التي من شأنها أن تتسبّب باختلاف الآراء ضمن المجتمع الدولي»، حيث كانت أفعال النظام «تقع تمامًا خارج نطاق قرارات مجلس الأمن، ولكنها تقع تمامًا داخل النطاق الذي يستدعي قيام الولايات المتحدة إمّا بالردّ وإمّا بخسارة هيبتها»؛⁽⁶⁷⁾ وأدانت فرنسا وإسبانيا وروسيا والصين الضربات الصاروخية،⁽⁶⁸⁾ إذ وصفتها روسيا بأنّها عمل «غير ملائم وغير مقبول»،⁽⁶⁹⁾ وأدان وزير خارجيتها يفيغيني بريماكوف واشنطن دون أن يذكرها بالاسم، واتّهمها بمحاولة تأسيس نظام هيمنة لا توجد فيه «سوى قوّة عظمى واحدة في العالم يمكنها فرض شروطها على الآخرين».⁽⁷⁰⁾ وللمرّة الأولى منذ حرب الخليج، هدّدت روسيا باستخدام حقّ النقض ضدّ قرار تدعّمه واشنطن لإدانة العراق في مجلس الأمن، فاضطّرت واشنطن ولندن إلى سحب القرار ومواصلة العمل من دونه.⁽⁷¹⁾

أمّا باريس فانفصلت أخيراً عن المسار الأمريكي في ما يخصّ الهجوم الصاروخي، وكان لهذا الانفصال أهميّة تماثل أهميّة ما فعلته موسكو في التأثير على التحالف الذي تقوده واشنطن، وعلى النظام العالمي في نهاية المطاف. ولم تكتفِ باريس برفض المشاركة في الضربات مع واشنطن ولندن، بل قامت بأمر آخر حين وسّعت واشنطن منطقة حظر الطيران في جنوب العراق أثناء الغارات، فسحبت القوّة الجوية الفرنسية من قوّات التحالف التي كانت تفرض هذه المنطقة، ثمّ أعادتها مع الالتزام بحدودها الأصلية، وحتّى هذه العودة تبيّن في ما بعد أنّها مؤقتة، لأنّها انسحبت منها في نهاية العام، ثمّ من منطقة حظر الطيران في شمال العراق عام (1998).

غطّت باريس انفصالها عن واشنطن بغطاء من المجاملات الدبلوماسية للمحافظة على

مظهر الوحدة الغربية. واستخدمت تغيير تصميم منطقة حظر الطيران الشمالية من (عملية توفير الراحة) إلى (عملية المراقبة الشمالية) ذريعةً للانسحاب منها، وادّعت بأنه لم يكن انسحاباً من عملية، بل رفضاً للانضمام في عملية جديدة. ومهما تكن العبارات المستخدمة، فما من شك أن باريس كانت تتخلى حينذاك عن شركائها السابقين.

لم تنجح الإجراءات الفرنسية في الإخفاء التام للهوة المتفاقمة بين باريس وواشنطن؛ فكان الرئيس الفرنسي شيراك لا يرى بأنّ مقارنة واشنطن في العراق غير مجدية وحسب، بل كان يعتبر السياسة الأمريكية تجاه العراق فرصةً لاستعادة نفوذ باريس في المنطقة على حساب واشنطن، فألقى في (نيسان/أبريل 1996) خطاباً أمام جمهور رفيع المستوى في القاهرة أشاد فيه بالسياسة الفرنسية «العربية» باعتبارها بديلاً للهيمنة الأمريكية، وأبرز فيه وجوه الاختلاف بين الموقفين الفرنسي والأمريكي من العقوبات المفروضة على العراق.⁽⁷²⁾

استفادت إستراتيجية شيراك ممّا عمّ الشرق الأوسط من خيبة الأمل المتنامية تجاه السياسات الأمريكية في العراق، إذ كانت عرائم الدول العربية تتبخّر في دعمها لهذه السياسات، وكانت الكويت الدولة العربية الوحيدة التي أعلنت عن دعمها للغارات الصاروخية التي قادتها واشنطن في العام (1996).⁽⁷³⁾ وأظهر عدد من الدول العربية استعداداً متنامياً للتعاون مع صدام، حتّى إنّ إدانة الغارات جاءت من سوريا التي طالما كانت أحد أعداء النظام الشرسين، فذكرت وسائل إعلام عربية أنّ الرئيس السوري حافظ الأسد التقى بصدام سرّاً حينذاك، وعلى الرغم من أنّ اللقاء لم يتمخض عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، فإنّ النظامين اتفقا على خطوات مهمّة كتقاسم المياه وتبادل الزيارات بين المسؤولين.⁽⁷⁴⁾

الخلاصة

كان صدام ونظامه يرون بأنّ الاختراقات التي حقّقها البعثيون في المنظومات السياسية في أنحاء العالم كانت علامات لمكاسب سياسية مهمّة؛ فابتعاد باريس عن واشنطن، وتغيّر مواقف موسكو ودول الشرق الأوسط، سلّطت الضوء على حدوث تحوّل مهمّ وبروز اتّجاه جديد في السياسة العالمية. ولقد كان التفكك يعتري ما كان يوماً ما تحالفاً موحدًا تقوده واشنطن، ممّا أدّى إلى ذوبان أعراف الاتّحاد والتعاون التي ارتكز عليها التحالف المضادّ للعراق في مجلس الأمن. وفي الأعوام التالية تفاقمت هذه التوجّهات أكثر، ودفعت صدام في نهاية المطاف إلى تحدي المنظومة على نحو أكثر مباشرة.

الفصل الثامن

كسر العزلة

في العام (1911) لاحظ المنظر البريطاني في الشؤون العسكرية البحرية السير جوليان كوربيت أنّ الحصار «لا يجدي نفعًا إلاّ بواسطة عملية استنزاف»، ولهذا فإنّ «تأثيراته لا بدّ أن تكون بطيئة على الدوام، وتُتّصف بأنّها مزعجة لكلّ من مجتمعنا التجاري والأطراف المحايدة، ممّا يجعل الميل دائميًا نحو القبول بشروط السلام البعيدة كلّ البعد عن الحسم»⁽¹⁾ وكان الحصار الذي فرضته الأمم المتّحدة على العراق نسخةً في أواخر القرن العشرين من الحصار البحري الذي كان يُعمل به في أيام كوربيت، وتبيّن أنّ مفعوله كان بطيئًا في التأثير على صدام، كما كان كوربيت ليتوقّع، وتبيّن أيضًا أنّ له تأثيرات مزعجة طالت المصالح التجارية والأطراف المحايدة، بل إنّها أجبرت واشنطن في نهاية المطاف، وبشكل مؤقت على الأقلّ، أن تقبل بشروط سلام أبعد ما تكون عن الحسم.

وبالإضافة للحصار الاقتصادي الطاحن، واجه العراق أيضًا توغّل جولات التفتيش عن الأسلحة؛ فباشفاق حسين كامل سلّم النظام آخر ما عنده من الوثائق حول أسلحة الدمار الشامل، ولم يعد لديه ما يكشفه للمفتّشين، لكنّ ما مارسه من الاحتيايل في السابق أفقده ثقة المجتمع الدوليّ بكلّ بساطة. ورفض النظام تقديم تفاصيل حول برنامج الإنكار والتحايل الذي استخدمه في السابق ضدّ المفتّشين لأنّ ذلك من شأنه أن يكشف أسرارًا أخرى للدولة، ومن المرجّح أنّ ذلك قد يخلق المزيد من الشكوك حول نوايا النظام. وبناءً عليه، لم يجد صدام سببًا جديرًا للاعتقاد بأنّ العقوبات وجولات التفتيش ستنتهي أبدًا.

وكان صدام يرغب حينذاك بتحسين الوضع المالي للعراق، وتلبية بعض الاحتياجات الإنسانية للسكّان، واستعادة بعض مظاهر السيادة التي تآكلت بسبب العقوبات وجولات التفتيش. وكانت علاقة واشنطن مع حلفائها وشركائها، ولا سيّما في مجلس الأمن، في قلب مشكلات العراق، وفي قلب حلول هذه المشكلات أيضًا؛ وكانت هذه العلاقة قد بلغت بالفعل نقطة تحوّل في منتصف التسعينيات، وذلك بتمرير المجلس لحلّ عمليّ هو برنامج (النفط

مقابل الغذاء)، والذي زوّد صدام بأسلحة اقتصادية قوية لتفكيك هذه التحالفات أكثر، وحتىّ إنّه أتاح له المزيد من المجال للسعي خلف مصالح نظامه.

النفط مقابل الغذاء

في منتصف التسعينيات كانت واشنطن محتارة بين دافعين متعاكسين، ولخصّ كاري سك، وهو من كادر مجلس الأمن الوطني في إدارة الرئيس الأمريكي كارتر ومن أبرز الأصوات المسموعة في مجال سياسة الشرق الأوسط، المزاج السائد حينذاك بمقالة نشرها في مجلّة (سرفايقال)، فقال: «لا يكاد يجادل أيّ أحد في أمريكا بمرغوبية، وحتىّ ضرورة، المحافظة على عقوبات صارمة ضدّ حكومة صدام حسين»، هذا من جهة، ومن جهة أخرى «يوجد تعاطف كبير في أمريكا مع محنة الشعب العراقي».⁽²⁾

أدّت هذه الثنائية إلى وضع المسؤولين الأمريكيين في طريق ارتكاب الإخفاقات السياسية؛ ومن أشهر التصريحات في هذا المجال ما ورد على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت خلال مقابلة تلفزيونية في العام (1996)، حيث سألتها مقدّم برنامج (60 دقيقة)، وهو من البرامج ذات الشعبية الكبيرة، عن «ما إذا كان الثمن يستحقّ... موت نصف مليون طفل» في العراق بسبب السياسة الأمريكية، فأجابت: «أعتقد بأنّ هذا خيار صعب جدّاً، أما عن الثمن فنحن نعتقد بأنّه يستحقّ».⁽³⁾ وصرّحت أولبرايت لاحقاً بأنّها نادمة على تعليقها هذا.⁽⁴⁾ ومع ذلك، فإنّ كلماتها تعكس شعوراً حقيقياً بالعزلة المتزايدة لواشنطن عن الكثير من أعضاء المجتمع الدولي.

وحتىّ حلفاء واشنطن الذين كانوا يوماً ما من أشدّ المتمسكين بها أصبحوا يرون، بشكل متزايد، بأنّ المقاربة الأمريكية تجاه العراق لا يمكن الدفاع عنها؛ فلقد كانت واشنطن قد خسرت حينها موسكو وباريس، وكانت دول مهمّة أخرى تسلك المسار نفسه. وفي (شباط/ فبراير 1995) ناقشت تقارير صحافية وجود محاولات إسبانية وبرازيلية لإنهاء العقوبات.⁽⁵⁾ وصرّح المندوب الإيطالي في مجلس الأمن خلال جلسات نقاشية للمجلس في (نيسان/أبريل 1995): «بصراحة، إنّ الطفل العراقي الذي يشاهدنا على شاشة التلفزيون، بعينين واسعتين جحظتا بفعل الجوع والمرض، لا يختلف عن أيّ طفل صومالي، أو أيّ طفل من بلد آخر نهرع إلى مساعدته».⁽⁶⁾ ولهذا كان من الواضح أنّه لا بدّ من إحداث تغييرٍ ما.

وفي العام (1995) قدّمت واشنطن ولندن «تنازلات نادرة لبغداد»، وفقاً لتعبير مبعوث كندي سابق إلى الأمم المتحدة، في ما يتعلّق ببرنامج (النفط مقابل الغذاء).⁽⁷⁾ وكان النظام قد

رفض الإنشاء السابق للبرنامج في العام (1991)، وحافظ على موقفه هذا لسنوات بحجة أنه لا يجد مشكلة في مراقبة الأمم المتحدة للبرنامج، ولكنَّ العراق كـ«بلد ذي سيادة» لا يمكنه القبول بأن تأتي سلطة أخرى «لتفرض علينا كيف نطعم شعبنا».⁽⁸⁾ لكنَّ الخطة المعدلة في العام (1995) جعلت النظام مسؤولاً عن توزيع الغذاء والمعونات الإنسانية في العراق، وكان هذا شرطاً رئيسياً في خطة رفضتها واشنطن في صيف العام (1991) قبل أن ترعى قرارها الخاص بها في ما يتعلّق ببرنامج (النفط مقابل الغذاء)؛ وحينها رفضت السماح للبعثيين باستخدام البرنامج للتأكيد على سلطتهم، ولكنَّ صدام كان قد أوهن عزيمة واشنطن في العام (1995). وجاء البرنامج الجديد ليحتوي تنازلاً كبيراً آخر، وهو أنَّ الصيغة الجديدة تسمح للنظام باختيار المتعاقدين الذين يُسمح له ببيع النفط العراقي إليهم، وأن يتفاوض معهم بشكل مباشر حول شروط البيع؛⁽⁹⁾ ممَّا سمح للنظام بأن يتلاعب بالبرنامج لتحقيق مكاسب كبيرة على الصعيدين السياسي والمالي.

تردّد النظام في القبول بالخطة الجديدة في أوّل الأمر، على الرغم من المحفّزات المذكورة، وقال صدام في أحد الاجتماعات المغلقة بأنّه كان يخشى من أن يؤدّي القبول بالاتفاق إلى خلق واقع قائم مستدام، إذ لم يكن يرغب بـ«خسارة تركيز مجلس الأمن» عليه بينما تبقى العقوبات على حالها وتظلّ المناطق الكردية خارج سيطرة بغداد.⁽¹⁰⁾ ومع ذلك، كانت الخطة الجديدة تحتوي على منافع كبيرة، وكان صدام يهتمّ خصوصاً بالتحكّم بموارد العراق، وهو ما أتاحته له هذه الخطة؛ وذلك بالإضافة إلى بعض الأمور الواقعية والعملية التي زادت من مرغوبية الخطة، إذ أخبر وزير التجارة صدام بأنّ الاتفاق من شأنه أن يسمح للنظام باستيراد السلع عبر الخليج العربي عوضاً عن الطريق البرّي القادم من الأردن، وهو ما قد ينقذ موانئ العراق من الاندثار، ويسمح لها بأن تبقى صالحة للعمل في المستقبل عند رفع العقوبات في نهاية المطاف، فالتفاوض على الاتفاقيات التجارية أسهل بكثير من إعادة بناء البنى التحتية والموانئ.⁽¹¹⁾

وبالإضافة لما سبق، شعر صدام بأنّه محاصر من كلّ الجهات، إذ تدهور الاقتصاد العراقي إلى مستوى كارثي دون أن تلوح نهاية التدهور في الأفق، ولم يكن صدام يعتقد بأنّ جولات التفتيش كانت محاولات صادقة لتخليصه من الأسلحة المحظورة، فلقد قال لأحد مستشاريه: «لقد دمّرنا كلّ ما طلبوا ممّا تدميره».⁽¹²⁾ ولذلك لم يكن بيد النظام ما يمكن فعله لرفع الحصار، وكما قال صدام: «ليست هنالك فرصة في الأفق لنهايته، ولا يمكن لأحد أن يقول بأنّه سينتهي خلال عام، أو ستة أشهر».⁽¹³⁾

ووافق النظام مكرهًا على قرار برنامج (النفط مقابل الغذاء) في العام (1995)، لكنّ تطبيق القرار تمّ تأخيره مرّات عدّة؛ ففي المرّة الأولى تلجأ النظام في تنفيذ القرار، ثمّ أوقفت واشنطن البرنامج في العام (1996) لعدّة أشهر أخرى بسبب تدخل النظام عسكريًا في الحرب الأهلية الكردية وما تلاه من هجمات أمريكية-بريطانية، ليدخل حيّز التنفيذ أخيرًا في نهاية العام (1996).

شراء التأثير

وقر برنامج (النفط مقابل الغذاء) للبعثيين قوّة هائلة في تشكيل السياسة الدولية؛ وتطوّر الفساد الذي اتّصف به تعامل النظام مع البرنامج، ومرّ بمراحل متعدّدة لكلّ منها تكتيكات وأهداف. وسيناقش الفصل القادم كيف أنّ النظام حاول في نهاية المطاف أن يحقّق منافع ماديّة عبر عمولات غير قانونية. لكنّ صدّام لم يستخدم البرنامج في بداية الأمر إلاّ لتحقيق مكاسب سياسية؛ ولقد وجد تحقيق مستقلّ أشرفت عليه الأمم المتّحدة حول البرنامج أنّ «حكومة صدّام حسين كانت مستعدّة للتخلّي عن إيرادات مبيعات النفط، أو القبول بأسعار أعلى للسلع المستوردة، لمكافأة أو تشجيع أسماء محدّدة من السياسيين والصحافيين ورجال الأعمال الأجانب لممارسة تأثيرهم لصالحها، ولا سيّما في مجال الدفاع عن رفع العقوبات».⁽¹⁴⁾

أنشأ النظام («مجلس قيادة») تولّى رئاسته نائب رئيس الجمهورية طه ياسين رمضان، وضمّ في عضويته نائب رئيس الوزراء طارق عزيز بالإضافة لوزير النفط والمالية؛ وتولّى المجلس مسؤولية تحديد من كان له تأثير سياسي من الشخصيات والشركات والدول، ويستطيع مساعدة العراق، ولا سيّما في الأمم المتّحدة، ثمّ وقرّ النظام لهؤلاء عقودًا مجزية لبيع النفط العراقي في محاولة منه إمّا للتأثير على سلوكهم المستقبلي وإمّا لمكافأتهم على أفعال قاموا بها في الماضي؛ وقد جاء في تقرير داخلي للنظام أنّ «هذه العقود يُراد بها أن تكون سلاحًا اقتصاديًا».⁽¹⁵⁾

ولكي تؤدّي هذه الإستراتيجية عملها كان النظام بحاجة إلى العنور على أشخاص وشركات مستعدّة لمقايسة التأثير بالنفط العراقي؛ ولهذا فإنّ البعثيين الذين أمضوا العقد المنصرم في الاندماج بالمشهد السياسي للدول المؤثرة أصبحوا أساسًا يقوم عليه تنفيذ النظام لمخطّط برنامج (النفط مقابل الغذاء). وكان لا بدّ لهذه العمليات أن تجري بشكل سرّي، فأسس النظام شركات وهمية، كان بعضها في الأردن، وغالبًا ما أنشأ شركات وسيطة في العراق يمكنهم العمل من خلالها. وكان معظم العملية يُدار من قبل مسؤولين كبار في (مجلس القيادة)

وجهاز الاستخبارات العراقي. وفي بعض الأحيان كان العجز عن الفهم التام لعمل هذه المنظومة يشمل حتى البعثيين العاملين في الخارج لتحديد الأهداف المحتملة التي يمكن للنظام استغلالها.⁽¹⁶⁾

وعلى الرغم من ذلك، طبّق البعثيون في تلاعبهم بالبرنامج ما تعلموه من دروس وخبرات حصلوا عليها بصعوبة طوال سنين. وقامت هدى عمّاش، والتي قادت جهود التأثير في الولايات المتحدة، بتوسيع دورها ليشمل أوروبا أيضاً؛ وعلى سبيل المثال، خلال زيارتها لإسبانيا في العام (1999) عملت مع البعثيين هناك على تحديد «صلة العراق بعدد من شركات النفط الإسبانية التي تؤثر على القرارات السياسية الإسبانية بسبب نفوذها الكبير على السياسيين»،⁽¹⁷⁾ وعندما عادت إلى بغداد قدّمت للنظام معلومات حول «الشركات [الإسبانية] المهمة والمؤثرة» التي استثمرت أموالها في مشروعات عراقية توقّفت بسبب العقوبات، وأوصت بـ«توجيه دعوة إلى هذه الشركات كي تساعد العراق أو تسهّل أموره بشكل مباشر أو غير مباشر»، وأعربت عن اعتقادها بأنّ تقديم «الوعود بأنّ العراق سيسوّي ديونه» سيحفّز هذه الشركات على العمل مع «أشخاص مؤثرين تعرفهم السفارة العراقية في مدريد» فيمكنها بذلك «المساعدة على فتح هذه المنافذ إلى الاقتصاد الإسباني ثمّ إلى القرارات السياسية».⁽¹⁸⁾

وكذلك قام بعثيون عراقيون آخرون، ممّن سبق لهم العمل في المشهد السياسي الغامض للولايات المتحدة، بتوسيع عملياتهم إلى مواضع أخرى من العالم؛ ومنهم شاعر الخفاجي، وهو عراقي حاصل على الجنسية الأمريكية ويحمل شهادة في الهندسة المعمارية من معهد نيويورك التقني، وكان يدير مكتب المدّعي العام الأمريكي السابق رامزي كلارك، أحد أبرز الأصوات المؤيدة للعراق في الولايات المتحدة، وعمل الخفاجي أيضاً بشكل وثيق مع عبدالقادر القيسي (المعروف بقُدوري) الذي تناوله الفصل السادس بالنقاش.

كان الخفاجي يشبه القيسي في الانتقادات الكثيرة التي استهدفته والصعوبات التي اعترت جهود النظام لتحديد ولاءاته الحقيقية؛ فمن جهة كانت بعض التقارير الداخلية تدّعي بأنّه قاتل في الحرب العراقية-الإيرانية، وأنّه من كبار البعثيين، وأنّ وضعه جيّد. ويظهر أنّه قام بعمل مهمّ مع رامزي كلارك لصالح النظام خلال حرب الخليج، وقاد تنظيم حزب البعث في أوساط المغتربين العرب، ومنهم طلبة في نيويورك، ونفّذ عمليات لصالح سفير العراق في الأمم المتحدة.⁽¹⁹⁾

ومن جهة أخرى، ادّعى صبحي جاسم الدليمي، وهو البعثي العراقي الذي أدار عمليات جهاز الاستخبارات العراقي من مطعم كباب في ميريلاند ثمّ اعتقل في الولايات المتحدة لاحقاً

لعمله كعميل أجنبي بشكل غير قانوني،^(*) بأنّ الخفاجي له «صلات مشبوهة» بأشخاص بلا مبادئ من الأمريكيين-العراقيين، ومنهم شخص قُتل في العام (1992) أثناء عمله مع عصابات المخدرات. واتهمته تقارير أخرى بشتم حزب البعث أمام زوجة بعثي آخر، وإدارة جلسات لألعاب القمار في منزله وعدد من المنازل الأخرى. وجاء في تقرير لسمير النعمة، مسؤول حزب البعث في الولايات المتحدة، أنّ الخفاجي يدّعي زوراً بأنه يتكلم باسم سفير العراق في الأمم المتحدة وأنه مسؤول تنظيم الحزب في ديترويت، وأقرّ النعمة بأنّ للخفاجي الكثير من الأعداء في أوساط الأمريكيين-العراقيين ولهذا فإنّ التقارير حوله «ليست موضوعية بشكل دائم»، ولكنّ «مصادر موثوقة في نيوجيرزي» أكدت «بعض هذه المعلومات السلبية». وبشكل مماثل، شهد النعمة شخصياً على أنّ الخفاجي لم تكن له حينها أيّة صلة بحزب البعث.⁽²¹⁾

وعلى الرغم من هذه التقارير، كان الخفاجي قد تمكّن في نهاية التسعينيات من شقّ طريقه إلى مركز عمليات النظام لتنفيذ مخططات برنامج (النفط مقابل الغذاء)، فسَهّل توقيع بعض العقود لصالح النظام مع شركتي الطاقة إيتالتك (Italtech) وبّي أويل (Bayoil)، وكان وزير النفط العراقي مسروراً بالعقد مع الشركة الثانية، وهي شركة أمريكية، إذ «أبهجته المفارقة في أن تقوم شركة أمريكية بتقديم مساعدة غير مباشرة لتمويل جهود العراق لتحشيد الضغط السياسي ضدّ العقوبات».⁽²²⁾ ومن ينظر إلى الخلفية التي انحدر منها الخفاجي يجب أن لا يتفاجأ عندما يعلم بأنّ من تعاملوا معه بهذه الصفقات المشبوهة تحمّلوا في أغلب الأحيان ديوناً غير متوقّعة، وأنّ الخفاجي غاب عن الأنظار بعد ذلك.⁽²³⁾

ومع ذلك، شارك الخفاجي في بعض العمليات الناجحة أيضاً؛ وعلى سبيل المثال: تودّد النظام إلى جنوب إفريقيا بشكل مكثّف في نهاية التسعينيات، إذ كان رئيس جنوب إفريقيا حينذاك ثابو مبيكي لا يترأس الحزب الحاكم فحسب، بل منظمّة حركة عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي أيضاً؛⁽²⁴⁾ فنقذ النظام عمليات تأثير في هذا البلد، ونظّم تظاهرات ضدّ العقوبات، وأقام تحالفات سياسية مع الفاعلين المحليين.⁽²⁵⁾ وطلب طارق عزيز من الخفاجي تسهيل العلاقة بين البلدين عبر منح عقود نفطية لساندي ماجالي ورووني همفيل، والأوّل كان مستشاراً للرئيس مبيكي والثاني رجل أعمال من جنوب إفريقيا كان يدير شركة (مونتيكا تريدينغ)؛ فسافر الخفاجي مع هذين الشخصين إلى بغداد، وبعد عدّة أيام من الاجتماعات مُنح ماجالي عقداً بمليون برميل من النفط العراقي، واستخدم شركة (مونتيكا تريدينغ) لشرائها.⁽²⁶⁾

(*) راجع الفصل الرابع. [المؤلف]

وقد أبرز تحقيق الأمم المتحدة في برنامج (النفط مقابل الغذاء) تودّد الخفاجي لماجالي كمثال على «استغلال علاقة تبادل المنفعة بين شخصيات سياسية واستثمارية وثيقة التحالف في بلد ما وبين حكومة العراق».⁽²⁷⁾ وتوصّل التحقيق إلى أنّ ماجالي أصبح «منخرطاً بشدّة في تقوية الصلات بين جنوب إفريقيا والعراق»، فقاد عدّة وفود رفيعة المستوى تمثلت الاستثمارات وشركات الطاقة، وعقد محادثات تهدف إلى تقوية الصلات بين حزب (المؤتمر الوطني الإفريقي) الحاكم في جنوب إفريقيا وحزب البعث الحاكم في العراق، وقد صرّح ماجالي بلسانه بأنّ «جهداً مشتركاً» بين الحزبين «سيضيف الكثير من القيمة إلى مسعى تحقيق الأهداف السياسية المشتركة» و«سيتمخّض عن إستراتيجية فعّالة موجهة لشنّ حملة من أجل رفع العقوبات».⁽²⁸⁾

كان تودّد الخفاجي لماجالي جزءاً من عملية أوسع تستهدف جنوب إفريقيا في أواخر التسعينيات وأوائل العقد التالي، حيث عمل النظام بفعّالية، طوال حقبة برنامج (النفط مقابل الغذاء)، على تطوير صلات استثمارية وسياسية مع جنوب إفريقيا، وفي (تشرين الثاني/ نوفمبر 1999) سافر عزيز پاهاد، نائب وزير خارجية جنوب إفريقيا، إلى العراق على رأس ثلاثين شركة جنوب-إفريقية تمثل قطاعات النفط والكهرباء وغيرها، وكان من أهداف الزيارة «إطلاع الاستثمارات الجنوب-إفريقية على المصالح التي جرى إنشاؤها فعلاً ضمن إطار ما يُدعى ببرنامج (النفط مقابل الغذاء) ... والعمليات اللازمة للفوز بأمثال هذه العقود التي توافق عليها الأمم المتحدة».⁽²⁹⁾ وبعد أقلّ من أسبوع على عودة پاهاد إلى بلده، افتتح النظام سفارة في العاصمة پريتوريا، وفي العام (2001) عيّن سفيراً فيها واستخدم الأموال التي كانت مجمّدة في السابق. وطوال ما تبقى من عمر النظام، أوضحت القيادة العراقية، وحتى صدّام نفسه، أنّ نظيرتها في جنوب إفريقيا «تستحقّ اهتماماً خاصّاً» لضمان استفادة العلاقات الاقتصادية والتقنية والعلمية مع جنوب إفريقيا من الدعم السياسي الذي قدّمه هذا البلد للعراق.⁽³⁰⁾

واستهدف النظام دولاً أخرى كانت له فيها شبكات بعثية متجدّرة؛ ففي النمسا سعى النظام خلف السياسي اليميني المتشدّد يورك هايدّر وحزبه (حزب الحرّية النمساوي (FPÖ)). وبعد سقوط النظام ثارت فضيحة في النمسا حول تسريبات بأنّ الجمعية العراقية-النمساوية المتّصلة بحزب (FPÖ) «أبرمت صفقات نفطية مربحة مع دكتاتور العراق»؛ وتشير الوثائق العراقية إلى أنّ الجمعية باعت نفطها إلى شركة في الإمارات العربية المتحدة كان يتحكّم بها نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان.⁽³¹⁾

وفي بريطانيا استهدف النظام جورج غالوي، وهو عضو في البرلمان من أقصى اليسار، وكان في أواخر التسعينيات من أشدّ معارضي العقوبات في بريطانيا؛ وعلى الرغم من الغموض الذي ما يزال يلفّ مقدار استفادته المالية من ذلك، فإنّ التحقيق في برنامج (النفط مقابل الغذاء) يشدّد على أنّ «ما مجموعه أكثر من (18 مليون) برميل من النفط تمّ تخصيصه إمّا بشكل مباشر باسم جورج غالوي ... وإمّا باسم أحد مساعديه ... لدعم حملة غالوي ضدّ العقوبات».⁽³²⁾

وقد أشار تحقيق الأمم المتّحدة في برنامج (النفط مقابل الغذاء) إلى أنّ العامل الأهمّ في الاستهداف، في أوائل عمل البرنامج، كان مدى التمكن من «التأثير على السياسة الخارجية والرأي العام الدولي لصالح إنهاء العقوبات»، ولذلك كان النظام يفضّل الشركات والشخصيات في الدول التي كان يصفها طارق عزيز بـ«الصديقة».⁽³³⁾ وكان النظام يأمل في البداية بالتأثير على السياسة الأمريكية، لكنّه سرعان ما لاحظ أنّ واشنطن لن تتغيّر مسارها، فتمّ تركيز الجهد الرئيسي على روسيا والصين وفرنسا وإيطاليا، والدولة الأخيرة من هذه الدول كان لها قطاع نفطي كبير، وكانت حينذاك من الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن في نهاية التسعينيات؛ وتولّى طه ياسين رمضان مسؤولية العمليات في روسيا والصين، وتولّى طارق عزيز مسؤولية العمليات في فرنسا وإيطاليا.⁽³⁴⁾

وقد كشف التحقيق لاحقاً، في ما يتعلّق بهذه الدول، أنّ الحكومة الروسية كانت تمتلك الصلة الأكثر وضوحاً مع مخطّط استغلال برنامج (النفط مقابل الغذاء)، إذ تولّت موسكو «دوراً فعّالاً في تنسيق أنشطة الشركات الروسية» التي شاركت في البرنامج، وكان طارق عزيز يجتمع بشكل «شبه أسبوعي» مع السفير الروسي في بغداد. وبالإضافة للشركات النفطية الكبرى، جرى تخصيص عقود أخرى للشخصيات السياسية الروسية من أمثال زعيمى الحزب الليبرالي الديمقراطي والحزب الشيوعي اللذين كانا يساعدان النظام على تشكيل السياسة الروسية وكسر العقوبات؛⁽³⁵⁾ حيث حصل زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي فلاديمير زيرينوفسكي، وكان من أوّل وأشدّ حلفاء النظام في روسيا ما بعد الشيوعية، على (73 مليون) برميل يمكنه بيعها لتحقيق ربح شخصي كبير.⁽³⁶⁾

وكان النظام ينظر إلى فرنسا على أنّها «صديق»، بشكل مماثل لنظرته إلى روسيا، فلم يتفوّق على الشركات الفرنسية إلّا نظيرتها الروسية في كميّة النفط الذي خصّصه النظام لها، إلّا إنّ العلاقة مع الحكومة الفرنسية كانت أقلّ مباشرةً، واعتمد النظام على الشركات الفرنسية والسياسيين الفرنسيين المستنّين الناфذين في تحشيد الضغط السياسي ضمن الحكومة

الفرنسية عوضاً عن تقديم العقود إلى القادة الفرنسيين بشكل مباشر. ومع ذلك، صرّح وزير النفط العراقي بأنّه «كان هنالك أحياناً ترابط مباشر بين زيادة الحصص النفطية ومدى ما يقدّمه المستفيد من أنشطة ضدّ العقوبات».⁽³⁷⁾

والحالة الأكثر إثارة للانتباه في هذا السياق: حالة جان-برنار مريميه؛ إذ كان مريميه ممثلاً فرنساً في مجلس الأمن خلال المدّة (1991-1995)، وتسلّم أثناءها رئاسة المجلس أحياناً، وهو منصب كان يُشغَل بالتناوب بين الأعضاء، ممّا جعله حاضراً في المجلس أثناء إعادة التفاوض على نسخة أكثر توافقية لبرنامج (النفط مقابل الغذاء)، والتي تمّ تبنيها في العام (1995)، وحينها أيّد مريميه رفع العقوبات، وأشاد وزير النفط العراقي بما لفرنسا من «دور إيجابي ومهم» في تمرير القرار خلال وجود مريميه في منصبه.⁽³⁸⁾ وفي العام (1998) تقاعد مريميه من وزارة الخارجية الفرنسية، وتولّى في المدّة (1999-2002) مناصب رفيعة متعدّدة في الأمم المتّحدة عندما كان كوفي عنان أميناً عاماً للأمم المتّحدة، وقد خصّص له النظام، خلال هذه المدّة، (6 ملايين) برميل من النفط درّت عليه مبلغاً من العملات مقداره (165,725) دولار؛ وقد أقرّ مريميه أمام محكمة فرنسية في العام (2005) بأنّ المبلغ كان رشوة.⁽³⁹⁾

وكان هنالك بالإضافة لمريميه عدد من كبار السياسيين الفرنسيين الضالعين في هذا الأمر، إذ أدانت المحاكم الفرنسية أيضاً شركة النفط الفرنسية (توتال) باستلام رشوات من النظام خلال المدّة (1996-2003)، وفرضت غرامات على شركة (فيتول) السويسرية. وفي العقد الذي تلا سقوط صدام ونشر نتائج تحقيق الأمم المتّحدة في برنامج (النفط مقابل الغذاء) شهدت المحاكم استدعاء أكثر من عشر شركات فرنسية.⁽⁴⁰⁾ ولقد كان لهذه الشخصيات والشركات تأثير هائل على السياسة الأمريكية تجاه العراق في نهاية التسعينيات وبداية العقد التالي، إذ ساعدت، بطلب من النظام، على التفريق بين واشنطن وباريس.

نهاية جولات التفتيش

في العام (1997) وصل النظام إلى مفترق طرق؛ فكما ناقشنا في ما سبق، لم يكن صدام يعتقد بإمكانية إرضاء مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتّحدة، إذ سلّم النظام أو دمر كلّ أسلحته المحظورة، وكان من المرجّح أنّ أية معلومات جديدة تنكشف حول برامج تسلّح معطلّة ستؤخّر نهاية العقوبات عوضاً عن تخفيفها.⁽⁴¹⁾ ولم يكن لدى صدام سوى القليل ممّا يحفزه على التعاون بعد تزايد الإشارات التي تبثّها واشنطن حول أنّها ستعرض طريق أية محاولة لإنهاء العقوبات ما لم يأت نظام جديد إلى سدّة الحكم في العراق.⁽⁴²⁾

وبالإضافة لهذه المثبتات، كان صدام يشعر أيضًا براحة متزايدة تجاه الوضع الجيوسياسي العراقي؛ إذ كان حينها يعمل منذ سنوات على إبعاد باريس وموسكو من المعسكر الذي تقوده واشنطن في مجلس الأمن، وأدّت الهجمات الصاروخية الأمريكية-البريطانية في العام (1996) إلى بروز التوترات التي كانت تختمر بين واشنطن ومؤيديها السابقين في باريس وموسكو، ثمّ جاء تفعيل برنامج (النفط مقابل الغذاء) في نهاية العام (1996) ليمنح النظام الأدوات السياسية والاقتصادية اللازمة للمحافظة على انقسام مجلس الأمن.

وفي العام (1997) عمد صدام إلى مفاقمة تحدّيه للعقوبات وجولات التفتيش، وذلك بسبب غياب الحافز الذي يدفعه إلى التعاون بالإضافة إلى ما ناله من تأثير سياسي، فطالب النظام في ربيع ذلك العام باسترداد مبلغ (50 مليون) دولار كان مجمّدًا في دول الخليج العربية لتسديد نفقات حجّ العراقيين، ولم يتّبع الخطوات المعتادة في استرداد المال قطّ، بل فضّل وصم أعدائه بعار منع الحجّ من أداء الحجّ، ثمّ تلا ذلك بإرسال طائرة من الحجّاج المسنّين إلى السعودية دون الحصول على الموافقة المطلوبة من لجنة العقوبات، وكان من الواضح أنّ ذلك كان يشكّل تحدّيًا للقيود المفروضة على سيادة العراق بطريقة لا يمكن للقادة العرب في المنطقة أن يعارضوها سياسيًا، فعندما جعل الطائرة تحلّق في المجالين الجويين الأردني والسعودي فإنّه تحدّى بذلك قدرة الدولتين على إيقاف الطائرة، وكان صدام يعلم بأنّ كلتا الدولتين لا ترغب بالتعامل مع ما قد ينجم عن ذلك من تبعات سياسية. وقد عبّر مجلس الأمن عن استيائه من عدم تقدّم العراق بطلب رسمي لتحليق الطائرة، لكنّه لم يصدر إدانته لهذا العمل. وهكذا استطاع صدام بهذه الحادثة أن يحقق انتصارًا سياسيًا واضحًا بانتهاك قيود الأمم المتّحدة دون التعرّض للعقاب.⁽⁴³⁾

وفي صيف العام (1997) بدأ النظام بتقييد أو تأخير وصول المفتّشين إلى مواقع حسّاسة، كمكاتب جهاز الأمن الخاص والقصور الرئاسية، واعتقد صدام بأنّ الإصرار على تفتيش القصور أمر سخيف وربما يخفي نيّة سيّئة، لأنّ تخزين أسلحة الدمار الشامل في القصور الرئاسية يعني تعريض قيادة النظام للخطر، بينما يتوجّب تخزين أمثال هذه الأسلحة، إن وُجدت، في أعماق الصحراء.⁽⁴⁴⁾

ردّت واشنطن ولندن على حظر النظام لبعض جولات التفتيش بفرض عقوبات إضافية قيّدت سفر مسؤولي النظام، لكنّهما سرعان ما أدركتا، عندما وضعتا المسألة على طاولة مجلس الأمن، مدى التدهور الذي أصاب وضعهما في المجلس، فتفاوض الروس وغيرهم من أجل تخفيف القرار ليكون تهديدًا بالعقوبات عوضًا عن فرضها فعليًا، وكان من الواضح أنّ

حتى هذه الصيغة لم تعجب فرنسا والصين. وعبر بعض حلفاء واشنطن الوثيقيين، من أمثال مصر التي كانت تشغل مقعداً غير دائم في مجلس الأمن، عن «معارضة أيّة إجراءات قد تزيد التوتّرات في المنطقة»،⁽⁴⁵⁾ إذ كانت القاهرة قلقة من قدرة النظام على تأجيج الاضطرابات في الشارع المصري، وهو ما حدث فعلاً بعد ذلك بعام. وفي نهاية المطاف، امتنعت الصين ومصر وفرنسا وكينيا وروسيا عن التصويت على القرار المخفّف، ممّا أدّى إلى تمرير القرار، لكنّ التصويت على هذه الشاكلة كان ضربةً لواشنطن وللموقف الموحد في مجلس الأمن تجاه العراق، وكان إلى جانب ذلك علامةً على حدوث تحوّل جذري في مواقف الدول الخمس دائمة العضوية، فبدءاً من هذا القرار ظهرت في المجلس كتلتان واضحتان في التصويت، فدأبت الصين وروسيا وفرنسا على التضافر في معارضة الولايات المتّحدة وبريطانيا، وأدّى موقف فرنسا المناصر لتجمّع غير غربي إلى إغاضة الدبلوماسيين الغربيين الآخرين.⁽⁴⁶⁾

رأى صدام في هذا التصويت هزيمة كبرى لواشنطن ومؤشراً على تطوّر التحالفات في مجلس الأمن، فمارس الضغوط ليقاوم الانقسامات، وكان قد أخبر طارق عزيز قبل ذلك (في العام 1992) خلال اجتماع مغلق حول المفتّشين بأنّ «مطلبنا الجوهرى هو أننا نريد أشخاصاً محايدين نتفق عليهم»، وحينها كان يفضّل أن يكون المفتّشون من الصين أو الهند،⁽⁴⁷⁾ وفي العام (1997) كانت الجنسيات التي يثق بها صدام لتولّي التفيتش قد ازدادت كثيراً، فكّل ما أراه حينها هو استبعاد المفتّشين الأمريكيين والبريطانيين الذين ادعى بأنهم يشكّلون خطراً على أمن العراق. وأعلن النظام أنّه لم يعد يسمح للمفتّشين الأمريكيين بالمشاركة في جولات التفيتش، وذلك لعزل واشنطن؛ واعتبر الإجراء تجاوزاً للحدود، فأصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع لإدانة العراق وفرض عقوبات تقيّد سفر المسؤولين العراقيين، وردّ النظام على ذلك بطرد ما تبقى من المفتّشين.⁽⁴⁸⁾

أرسلت واشنطن حاملة الطائرات (جورج واشنطن) لتنضمّ إلى أسطولها في الخليج ترقّباً لاندلاع الصراع، ولكنّ صدام أدرك، خلافاً لما قام به في الأزمة التي اندلعت قبل سبعة أعوام، أنّ المجتمع الدولي كان يتوحد ضده، فتراجع عن التصعيد. وساعدت روسيا النظام على التفاوض للتوصل إلى تسوية سمحت بعودة المفتّشين الأمريكيين مقابل وعد بمراجعة فرق التفيتش وإصلاحها.⁽⁴⁹⁾

وعلى الرغم من وساطة روسيا في التسوية، أدّت أفعال النظام إلى توتّر العلاقة الروسية-

(*) كانت دول أوروبا الغربية التي احتلت مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن حينذاك تميل إلى التصويت على نحو يوافق رغبات واشنطن ولندن. [المؤلف]

الأمريكية. وكان كلينتون يدرك أهميّة علاقته مع موسكو في النظام العالمي بعد الحرب الباردة، وعمل جاهداً للمحافظة على الودّ والوثام مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن، لكنّ كلينتون أرسل إلى يلتسن رسالة شخصية سرّية لمتابعة ما ورد في مكالمة هاتفية بينهما، واشتكى كلينتون في الرسالة قائلاً: «بصراحة، لقد أُصبتُ بشيء من الإحباط عندما علمتُ بأنّ وفدكم في الأمم المتّحدة شعر بأنّه من الضروري التشكيك بمصداقية النتائج» التي توصل إليها مفتشو الأمم المتّحدة، ثمّ أضفى على كلامه نبرة دبلوماسية أشدّ وأدعى بأنّه إذا تعاون النظام «فسيتمكّن المجلس من النظر في سبل لإيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى الشعب العراقي، وهو ما أدعّمه بقوة».⁽⁵¹⁾

ومع ذلك، كان من الواضح أنّ الضرر قد وقع، فأرسل رئيس الوزراء البريطاني توني بليز إلى كلينتون برقية شدّد فيها على تضامنه مع واشنطن، لكنّه أعرب فيها عن قلقه على «وحدة المجتمع الدولي، ولا سيّما أعضاء المجلس»، وقال بأنّه تحدّث مع الرئيس الفرنسي شيراك الذي يبدي «شكوكاً شخصية قوية حيال مقاربتنا تجاه صدام حسين»، وناشد بليز كلينتون قائلاً: «سيتوجّب علينا بذل جهد جهيد للمحافظة على الفرنسيين إلى جانبنا، ناهيك عن الروس».⁽⁵²⁾ واتّصل كلينتون بليز بعد ذلك بأسبوع، وعبر عن مخاوف مشابهة، وأعرب عن خشيته من خسارة الدعم الشعبي في أوروبا، ومن وجود قدر كبير من «التعاطف الشعبي في الشرق الأوسط مع شعب العراق».⁽⁵³⁾ وبناءً عليه، يتبيّن بوضوح أنّ التحالف الذي كانت واشنطن تقوده في الأمم المتّحدة قد اتّخذ وضعيّة دفاعية.

وبعد تراجع مؤقّت استمرّ صدام بممارسة الضغط السياسي والاقتصادي لتقسيم مجلس الأمن، وفي (شباط/فبراير 1998) كان قد أصبح على ثقة، كما شرح لمستشاريه، بأنّ نظامه قادر على التلاعب بـ«المصالح الشخصية» للمسؤولين الروس والفرنسيين والصينيين، اعتقاداً منه بأنّ «ما سيحصلون عليه من وراء ذلك» سيجعل «مواقفهم أقوى في المواجهة الثانية».⁽⁵⁴⁾ استمرّ النظام العراقي بالصدام مع الأمم المتّحدة، ووصفت محطة (CNN) ما كان يحدث حينذاك بأنّ «الأزمة الناشبة حول التفيتش عن الأسلحة ... جعلت الخليج على شفا الحرب، حيث أرسلت الولايات المتّحدة إلى المنطقة أسطولاً يرافقه (25,000) جندي لشنّ غارات جويّة محتملة».⁽⁵⁵⁾ وردّ النظام بتحشيد شبكاته الدولية لإيقاف أيّ هجوم أمريكي، وفي العام (1996) كان الضغط السياسي الذي مارسه النظام في المنطقة كافياً لمنع الجيش الأمريكي من شنّ أيّة هجمات انطلاقاً من القواعد الجويّة الإقليمية، فاضطرت واشنطن إلى إلغاء عملياتها ضدّ الجيش العراقي، والاستعاضة عنها باستهداف بغداد بضربات صاروخية لم تكن فعّالة عموماً.

وفي (شباط/فبراير 1998) تبنت صدام إستراتيجية مشابهة، وكان من أمضى أسلحته في ذلك: تحريض مؤيديه في المنطقة، ولا سيّما الإسلاميين منهم؛ إذ عقد النظام، أثناء تصاعد التوتّرات مع واشنطن، المؤتمر الإسلامي الشعبي في بغداد، وكانت رسالة المؤتمر: «دول الكفر والعدوان تشنّ حملة ظالمة وتوجّه تهماً باطلة».⁽⁵⁶⁾ وجابت بغداد مسيرات لوفود من كلّ أنحاء العالم الإسلامي، وأحرقت العلمين الأمريكي والإسرائيلي خارج مكتب الأمم المتّحدة، ودعت إلى إنهاء «العدوان ضدّ العراق وشعبه».⁽⁵⁷⁾

ونسق النظام جهود المتعاطفين معه في المنطقة للتزامن مع المؤتمر المنعقد في بغداد؛ ففي مصر دافع مصطفى مشهور، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، عن النظام العراقي، وعبر في مقالة عنوانها (هذا التحرش بالعراق) عن إدانته لواشنطن ولندن؛ وفي الوقت نفسه، غطت الصحف الإسلامية ما دعتّه تظاهرات «عملقة» لتأييد العراق في مصر.⁽⁵⁸⁾ وعلى نحو مماثل، خرج آلاف من الإسلاميين إلى الشوارع في الأردن لدعم صدام خلال المؤتمر، وانتهت التظاهرات بصدام عنيف مع قوّات الأمن الأردنية.⁽⁵⁹⁾ وتُعتبر أمثال هذه الأحداث، في نظر الأنظمة الاستبدادية، خطرًا عظيمًا لا يقلّ فداحةً عن أيّ خطر دبلوماسي أو اقتصادي.

ومع ذلك، تراجع صدام مرّةً أخرى بعد أن أوصل العالم إلى حافة الحرب في (شباط/فبراير 1998)، وفي هذه المرّة تدخل الرئيس الفرنسي شيراك والأمين العام للأمم المتّحدة كوفي عنان لنزع فتيل الأزمة، فسافر عنان إلى بغداد للتفاوض على تسوية مع طارق عزيز، وقدم النظام تنازلين أساسيين: السماح للمفتّشين بدخول القصور الرئاسية، والتخلّي عن الإصرار على تحديد موعد لإنهاء نظام العقوبات والتفتيش. وكان الفرنسيون قد عملوا خلف الستار لتقوية الاتفاق، ورأى شيراك في ما حدث نصرًا كبيرًا للدبلوماسية الفرنسية على المقاربة الأمريكية الأكثر ميلاً إلى استخدام القوّة العسكرية.⁽⁶⁰⁾

وعلى الرغم من تراجع صدام، شعر كليتتون وبلير بالقلق من أن يستمرّ صدام بتشكيل خطر حقيقي للسلام والأمن، وكان يدركان إلى جانب ذلك أنّهما يخسران القتال من أجل الرأي العام العالمي، ففي (5 شباط/فبراير) شدّد بلير خلال لقاء في البيت الأبيض على أنّه «يجب علينا إطلاع الرأي العام العالمي على نحو يجعله قادرًا على رؤية الخطر الحقيقي الذي

(*) انتشرت حينها أعداد كبيرة من قوّات الأمن المصرية، ولكن ليس من الواضح مدى الضخامة التي وصلت إليها هذه التظاهرات حقًا، والمهمّ هنا هو أنّ جماعة الإخوان المسلمين حاولت الضغط على النظام المصري لدعم العراق. [المؤلف]

نواجهه والخيارات التي أمامنا».⁽⁶¹⁾ وبعد ذلك بأسبوع عبّر كلينتون لبلير في مكالمة هاتفية عن خشيته من أن يظهر بمظهر «التعطش للدماء» أمام «الرأي العام الأوروبي والعربي».⁽⁶²⁾ وجاء الصيف ليحمل أنباء مواجهة أخرى بين النظام والمفتشين، ففي (3 آب/أغسطس) حاول صدام مجدداً أن يزرع الشقاق في مجلس الأمن عندما أعلن إيقاف جولات التفتيش إلى أن يجري إعادة تشكيلها بعدد أقل من («الأنكلوسكسونيين»)،⁽⁶³⁾ فغادرت فرق التفتيش العراق، واستعدت واشنطن ولندن لشن هجمات عسكرية.

وأثناء استمرار الاستعدادات العسكرية خلال الخريف، كان من الواضح أنّ صدام مصاب بالإحباط تجاه جولات التفتيش وأنه يشكك في نواياها حقاً، فقد اشتكى لمستشاريه في اجتماع خاص من أنهم «دمروا كل ما أرادوا تدميره، وقالوا بأنّ العراق طبق (95%) من القرار... أما بالنسبة للخمسة بالمئة المتبقية فقد تمضي عشرة أعوام أخرى دون نتائج»، ثم أوضح، خوفاً من إعطاء انطباع خاطئ لدائرته المقربة حول محتويات الخمسة بالمئة، بأنه إذا كان أيّ أحد «منكم يظنّ بأننا ما نزال نمتلك أسلحة كيميائية مخفية وصواريخ وما شابه، فأقول له: نحن لا نمتلك منها أيّ شيء، ولا حتى برغي واحد».⁽⁶⁴⁾

ومع ذلك، وعندما بدت الهجمات الصاروخية وشيكة الحدوث في (تشرين الثاني/نوفمبر)، تراجع النظام مجدداً، وبدا للكثير من المراقبين أنّ صدام يتلاعب بالأمريكيين. ووقع كلينتون تحت ضغط داخلي شديد يحثه على التعامل مع النظام بحزم؛ وكتب رالف بيترز، وهو ضابط أمريكي سابق تحول في ما بعد إلى محلل سياسي في وسائل الإعلام، بأنّ «ما فعله العراق تماماً هو تعليم العالم كيفية الاحتراس من الجيش الأقوى في التاريخ، وذلك على النحو التالي: ازرع مرافقك التي لا يمكن الدفاع عنها في المدن، وأذع الأنباء حول بؤس شعبك، وأقنع القيادة الأمريكية بأنّ الهزيمة السياسية ستكون ثمن الانتصار العسكري».⁽⁶⁵⁾

كان التحشيد العسكري وإلغاؤه كلّ بضعة أشهر أمراً غير مجدٍ لواشنطن عسكرياً وتعبوياً. وفي منتصف (كانون الأوّل/ديسمبر) نفذ صبر كلينتون، فشنت واشنطن ولندن عملية مكثفة دامت أربعة أيام وتضمّنت مئات الغارات الجوية والهجمات بصواريخ كروز.⁽⁶⁶⁾

وفي هذه المرّة أيضاً قام النظام بتحشيد شبكاته الدولية لممارسة الضغط السياسي على واشنطن وحلفائها في الشرق الأوسط ومجلس الأمن، فعمل البعثيون العراقيون في أنحاء العالم العربي مع حلفائهم المحليين لتنظيم مسيرات ونشر مقالات والاحتجاج أمام السفارات الغربية.⁽⁶⁷⁾ وعلى الرغم من أنّ هذه الأحداث كانت مصممة لتبدو وكأنّها مظاهر عفوية لتعبير السكّان المحليين عن غضبهم، فإنّ النظام زوّدها بقائمة من الشعارات التي يوافق

عليها، ومنها: «ستظلّ الجماهير العربية شوكة في عيون الأمريكيين وعملائهم»، و«النصر للعراق العظيم، ولقائده صدام حسين»، و«يسقط الحصار الشّرير المفروض على العراق»، و«راية العراق وراية (الله أكبر) ستظلّ عالية رغم الإرهاب الأمريكي-البريطاني-الصهيوني»، وللشعار الأخير معنّى مزدوج، فراية (الله أكبر) كانت تستثير مشاعر المسلمين بوضوح، ولكنها كانت تشير أيضًا إلى علم العراق الذي يحمل هذه العبارة.⁽⁶⁸⁾

وفي أوروبا استهدفت عمليات التأثير العراقية دولًا من أمثال إيطاليا وپولندا اللتين كان لهما عضوية غير دائمة في مجلس الأمن حينذاك.⁽⁶⁹⁾ ونظّم البعثيون أيضًا تظاهرات أمام مقرّ الأمم المتّحدة في جنيف، وروّجوا لقصص حول تعرّض فرق التفتيش عن الأسلحة، التابعة للأمم المتّحدة، إلى اختراق أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وكيف أنّ الهدف الحقيقي للمفتّشين هو إسقاط النظام وليس إزالة الأسلحة المحظورة؛ واحتوت هذه الاتّهامات ما يكفي من الحقيقة لكسب آذان متعاطفة في الصحافة الغربية.⁽⁷⁰⁾

أمّا في مجلس الأمن، فكان إيقاف صدام لجولات التفتيش في (آب/أغسطس) يشكّل انتهاكًا صارخًا للقرارات الملزمة إلى حدّ لم تتمكّن معه حتّى موسكو وپاريس من دعم النظام علانيةً، فالتزمنا الصمت على غير عادتهما، ولكنّ الحوارات الخاصّة التي أجريها مع إدارة كلينتون كانت تشير إلى تعمّق الأزمة في علاقاتهما مع واشنطن.

وكان جزء من الخلاف يتعلّق بالتفسيرات المختلفة لقرارات الأمم المتّحدة والحقّ باستخدام القوة؛ إذ كانت قرارات مجلس الأمن الناظمة للعقوبات وجولات التفتيش جزءًا من اتّفاقية وقف إطلاق النار في حرب الخليج، وقد أصرت واشنطن ولندن على أنّ انتهاكات النظام للقرارات تعني انتهاكه لهذه الاتّفاقية، وبالتالي فهي تضعه في حالة صراع، وإدارة هذا الصراع تستمدّ تخويلها مسبقًا ممّا قرّره مجلس الأمن في العام (1991)؛ وبناءً عليه، لم تكن واشنطن ولندن بحاجة إلى قرار آخر من مجلس الأمن للهجوم على العراق. لكنّ موسكو وبيجين اختلفتا مع هذا التفسير، وشعرتا بضرورة صياغة قرار آخر، وكانت باريس في أوائل التسعينيات تتفق مع موقف واشنطن ولندن، ثمّ غيرت موقفها لينسجم مع موقف موسكو وبيجين.

حاولت موسكو الضغط على النظام كي يعود إلى الامتثال للقرارات، وفي أوائل (كانون الأوّل/ديسمبر) كتب يلتسن رسالة إلى كلينتون يطمئنّه فيها حول التعاون الروسي، ولكنه قال فيها ناصحًا: «يجب علينا أن لا نفرط في التهويل من الوضع».⁽⁷¹⁾ ومع توالي أيّام (كانون الأوّل/ديسمبر)، وقرب تنفيذ الضربات العسكرية، تدهورت العلاقة بين الطرفين، فادّعى

كلينتون ومن تكلم معهم من قادة العالم بأن يلتسن لا يكنّ مشاعر شخصية قويّة ضدّ أفعال واشنطن، لكنّه يعاني من ضغط داخلي هائل، والقادة الروس الآخرون مستأوون للغاية.⁽⁷²⁾ وبعد انطلاق الهجمات التي قادتها واشنطن في (16 كانون الأوّل/ديسمبر)، وصفت مذكرة داخلية لمجلس الأمن الوطني الأمريكي وزير الخارجية الروسي بريماكوف بأنه يعمل «بشكل شديد العاطفية»،⁽⁷³⁾ وفي (18 كانون الأوّل/ديسمبر) استدعت موسكو سفيرها في واشنطن للمرّة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية.⁽⁷⁴⁾

وكتب كلينتون رسالة إلى يلتسن يناشده فيها بقوله: «إنّ العلاقة بين الولايات المتّحدة وروسيا، والتي عملنا أنا وأنت بجهد جهيد لبنائها، أكثر أهميّة بكثير، وفي رأيي: أكثر متانة بكثير، من أن يخربها صدام حسين». ⁽⁷⁵⁾ ومع ذلك، ردّ يلتسن على الرسالة في (30 كانون الأوّل/ديسمبر) موضّحاً بأنّ «ما على المحكّ ليس مجرد شخص صدام حسين بل علاقاتنا مع الولايات المتّحدة». ⁽⁷⁶⁾ وهكذا، فإنّ العلاقات الروسية-الأمريكية التي انطلق منها النظام العالمي الجديد في بداية العقد كانت تتداعى.

ولا شكّ في أنّ العراق لم يكن القضية الوحيدة التي أتلفت العلاقات الروسية-الأمريكية؛ إذ كانت روسيا قد تبنت مبادئ السوق الحرّ التي اقترنت في نظرها بأمريكا والغرب، لكنّ هذه السياسات أدّت إلى ظهور مجموعة صغيرة من الأوليغاركيين ذوي الثروات الهائلة بينما ظلّ معظم البلد يعاني الفقر، وأصبح الكثير من الروس ينظرون بعين السخط إلى الولايات المتّحدة مع ازدياد بروز هذا الواقع في نهاية التسعينيات. وفي (آب/أغسطس 1998)، وبينما كان النظام العراقي يتحدّى المفتّشين («الأنكلوسكسونيين»)، شهدت روسيا أزمة مالية كبرى، فخفّضت موسكو سعر صرف الروبل وتخلّفت عن سداد ديونها، وكانت النتيجة انهياراً اقتصادياً انتشر في كلّ أنحاء روسيا وطال جيرانها أيضاً.⁽⁷⁷⁾ وألقى الروس باللائمة على الإصلاحات الغربية، وكان لهذا السياق تأثير شبه مؤكّد على علاقة يلتسن مع كلينتون أثناء تطوّر قضية العراق في الخريف. ومع ذلك، استدعت موسكو في نهاية المطاف سفيرها في واشنطن ولندن بسبب قضية العراق، وليس بسبب قضية الاقتصاد أو غيرها من نقاط الخلاف كتوسيع الناتو أو النزاع في البلقان.

وكانت علاقة كلينتون مع شيراك ودية أكثر، لكنّ خلافهما كان واضحاً؛ إذ حاجج شيراك في أكثر من حديث بأنّ المقاربة الأمريكية تدمّر نفسها بنفسها، حيث قال لكلينتون: «يعتقد صدام ... بأنّ الطريق الأمثل لاستعادة السيطرة على الشعب هو الادّعاء بأنّه شهيد»، وبعبارة أخرى: «ما يعتقد به هو أنّه إذا جرى استهدافه بضربة عسكرية فسوف يستعيد السيطرة على

الشعوب والرأي العام في العالم العربي»، ولذلك «نجد أنفسنا في وضع غريب، إذ ليس لدينا ما نعطيه أو نقدّمه ... ولكنّني في الحقيقة أخشى بأنّنا نتعامل في هذه الحالة مع بندقية غير مذكّرة. إنّني أعتقد بأنّ تعرّضه للقصف يصبّ في مصلحته».⁽⁷⁸⁾

كانت حجّة شيراك قوية، ولم يتمكّن كلينتون من الردّ على النقطة التي أثارها حول تقوية الضربات العسكرية لصدّام، لكنّ كلينتون، كما كان بوش الأب قبله، كان يواجه مسألة أكبر حول المبادئ وإحداق الخطر بالنظام العالمي، فسأل شيراك: «ما الذي يحدث للبلدان التي تتعهد بإكمال نظام للتفتيش ولا تنفّذ ما تعهدت به؟»⁽⁷⁹⁾ فإذا كان يمكن لأيّة دولة أن تتجاهل القرارات الملزمة لمجلس الأمن ببساطة فلن يكون هنالك التزام بحكم القانون حينذاك.

وكان كلينتون يعتقد أيضًا بأنّ شيراك يتصنّع البراءة بشأن علاقته مع النظام؛ ففي محادثة بينهما لمتابعة النقاش السابق، أعاد كلينتون ذكر النقطة نفسها حول الحاجة إلى فرض القرارات، وردّ شيراك بالسؤال عن ما إذا كان كلينتون يعتقد بأنّ صدّام سيسمح للمفتّشين بالعودة، فمازحه كلينتون بالقول على نحو بعيد تمامًا عن الأعراف الدبلوماسية: «أعتقد بأنّه سيفعل إذا طلبت منه الحكومة الفرنسية ذلك»، وفي قوله تلميح واضح إلى أنّ باريس لم تفعل كلّ ما بوسعها للضغط على النظام.

وكان القادة العرب يعربون عن تأييدهم لكلينتون في المحادثات الخاصة، ولكنّهم كانوا أكثر حذرًا بكثير في ما يصرّحون به في العلن؛ ففي (تشرين الأوّل/أكتوبر 1998) أخبر وليّ العهد السعودي عبدالله بن عبدالعزيز، الحاكم الفعلي للسعودية، كلينتون بأنّه سيدعم العمل العسكري عند فشل الجهود الدبلوماسية، وفي (تشرين الثاني/نوفمبر) اتّصل به كلينتون ليخبره بأنّ الدبلوماسية قد فشلت حقًا وطلب دعم السعودية. وكانت قيادة الأركان العسكرية الأمريكية ومكتب وزير الدفاع الأمريكي قد مارسا ضغوطاً شديدة لإقلاع الطائرات المنقّذة للهجوم على العراق من قواعد في السعودية، وأرسل كلينتون وزير الدفاع وليم كُون لمناقشة المسألة مع وليّ العهد السعودي. وعلى الرغم من دعم الأمير عبدالله لكلينتون في السرّ، فإنّه لم يسمح لأيّة مهمة للغارات الجوّية بالإقلاع من قواعد في السعودية، لأنّ التكلفة السياسية لذلك باهظة جدًّا.⁽⁸¹⁾

وكان المشهد السياسي يتغيّر حتّى في الولايات المتّحدة نفسها، إذ ضغط الكونغرس على كلينتون ليكون أكثر حزمًا في التعامل مع العراق، ولكنّ ذلك ترافق مع تزايد الأصوات الساخطة التي تشجب السياسة الأمريكية تجاه العراق. وربّما ظهر تغيّر المزاج العام بأوضح صوره في (شباط/فبراير 1998) عندما بثّت محطة (CNN) لقاءً مفتوحًا حول سياسة إدارة

كلينتون تجاه العراق. وقد استضافت اللقاء جامعة ولاية أوهايو، وكان المشاركون فيه: مستشار الأمن القومي ساندي برغر، ووزير الدفاع ويليم غون، ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. وبان على معظم جمهور اللقاء أنه يحمل عداءً صريحاً للسياسة الأمريكية تجاه العراق، وتعرض المشاركون إلى المقاطعة بشكل متكرر من الحشد الكبير الصاحب الذي كان يستمع إليهم، وصرخ بعض الحاضرين ضدّ النقاط التي لم تعجبهم في اللقاء، وأصابوا المشاركين بالإحباط عندما اتهموا كلينتون بأنه يحاول «إرسال رسالة» إلى صدام «مكتوبة بدماء رجال العراق ونسائه وأطفاله».⁽⁸²⁾

تطوّرت الأزمة العراقية في العام (1998) بينما كان كلينتون يواجه التبعات الداخلية للعلاقة غير الشرعية التي أقامها مع المتدربة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي، فالاتهامات الموجهة له بالكذب تحت القسم كانت تفضي إلى دعوات لعزله. وادّعى منتقدوه بأنه اصطنع نزاعاً مع العراق لصرف انتباه الرأي العام عن مشكلاته الشخصية والسياسية، فادّعى جيرالد سولومون، وهو نائب جمهوري في البرلمان عن ولاية نيويورك، بأن «من الواضح أنه يفعل هذا الأمر لأسباب سياسية»، وصرّح ترنت لوت، زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ، بأنه «بينما أكّد لي مسؤولو الإدارة بأنه لا توجد صلة مع عملية العزل ... فإنّ التوقيت والسياسة كليهما موضع شك». وصدّرت إدانات غير مباشرة حتّى من المنتقدين الذين قبلوا بأنّ كلينتون كان يتصرّف بحسن نية، فجاء في تصريح لمجلس إدارة تحرير صحيفة (وول ستريت جورنال) بأنّ «من الخطير لرئيس أمريكي أن يشنّ ضربة عسكرية، مهما كان المبرر، في وقتٍ يدفع الكثيرين إلى الاستنتاج بأنه لم يفعل ذلك إلاّ لمصلحة ذاتية ضيقة كي يتدارك عزله أو يؤجّله».⁽⁸³⁾

وكان عجز العملية العسكرية عن تحقيق أهدافها أكثر إساءةً لها من ردّ الفعل السلبي على السياسة الأمريكية تجاه العراق، فلقد كلفت نصف مليار دولار، وشكّلت أكبر عملية عسكرية أمريكية منذ حرب الخليج، ولكنها لم تجبر صدام على السماح بعودة المفتشين إلى العراق.⁽⁸⁴⁾

الطريق العراقي المسدود بعد أزمة المفتشين

لم تتمكّن الضربات الأمريكية في (كانون الأوّل/ديسمبر 1998) من كبح جماح تعنت صدام، بل يبدو أنها شجّعت على التشدّد أكثر في مواجهة القيود المفروضة على سيادة العراق. وقد ادّعى پول وايت، وهو ضابط في القوّة الجوية الأمريكية، بأنّ «التحدّيات العراقية الصريحة في منطقتي حظر الطيران سرعان ما أصبحت حدتاً يومياً» بعد العملية.⁽⁸⁵⁾ وردّت واشنطن ولندن على ذلك بالمثل، وقال الفريق شاهين ياسين، قائد الدفاع الجوّي العراقي،

بأنّ الحلفاء قاموا بـ(10,977) طلعة جوية ضدّ العراق منذ نهاية الأعمال العدوانية في (كانون الأول/ديسمبر 1998) حتّى (آب/أغسطس 1999)، وقد أطلقت واشنطن ولندن حينها أكثر من ألف صاروخ على (360) هدفاً عراقياً.⁽⁸⁶⁾ ومع ذلك، يحاجج وايت بأنّ وزارة الدفاع الأمريكية «تعمّدت التقليل من شأن استمرار الغارات الجوية ضدّ العراق في محاولة منها لتفادي استعداء البلدان العربية المجاورة التي وافقت على الحملة ضمناً لكنّها شجبت تأثيرها على الشعب العراقي».⁽⁸⁷⁾ ولهذا السبب أطلق بعض المراقبين على هذه المدّة مصطلحات «حرب استنزاف منخفضة المستوى»، و«الحرب المنسية»، و«الحرب الصامتة».⁽⁸⁸⁾

ومع ذلك، لم يعد مفتشو الأمم المتّحدة إلى العراق، ولم يكن بوسع واشنطن أو الأمم المتّحدة ما يمكن فعله إزاء ذلك، لأنّ صدّام استنزف قوّة النظام العالمي الذي أُقيم بعد الحرب الباردة إلى حدّ لم يعد فيه من الممكن إجباره على الامتثال. وعانى مجلس الأمن في التعامل مع النظام، فمن دون وجود المفتّشين على الأرض لا يمكن للأمم المتّحدة أن تراقب برامج التسلّح العراقية بأيّ شكل من الأشكال. وقد أوضح النظام بأنّ اللجنة الخاصّة في الأمم المتّحدة تتحمّل مسؤولية عدم السماح أبداً بعودة المفتّشين إلى العراق مرّةً أخرى. وقدم أعضاء مجلس الأمن خطباً متنافسة حول عودة المفتّشين إلى العراق، ولكنهم عجزوا عن التوصل إلى تسوية؛ بل إنّ هذه العملية خلقت توترات في العلاقات بين الأعضاء الدائمين في المجلس، حتّى إنّ الخلاف وصل إلى العلاقة بين واشنطن ولندن اللتين حافظتا على تناغم الموقف في مقاربتهما إزاء العراق، فاستمرّتا بتمثيل جبهة موحّدة في العلن، لكنّ ما حدث في السرّ هو أنّ المحاولات البريطانية لتسوية الخلافات بين واشنطن وباريس تمخّضت عن توترات؛ ومع أنّ تفاصيل المقترح الذي طرحه بليز ما تزال سرّية ومختزلة، فمن الواضح أنّه أزعج كلينتون، فخلال مكالمة هاتفية في (تشرين الأول/أكتوبر 1999) أخبر كلينتون بليز بلا مواربة بأنّ «النصّ الذي توصل إليه فريقك مع الفرنسيين يتجاوز خطأً أحمر لأنّه يعلّق العقوبات ضدّ صدّام حسين قبل نزع سلاحه».⁽⁸⁹⁾

وفي النهاية أصدر مجلس الأمن في (كانون الأول/ديسمبر 1999) قرار إنشاء (لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقّق والتفتيش)، والذي خفّف كثيراً من إجراءات الحظر المفروضة على العراق؛ ولكن حتّى هذا البرنامج الجديد للعقوبات تبين أنّه مثير للجدل، إذ سمحت فرنسا وروسيا والصين بتمريره ولكنّها امتنعت عن التصويت لصالحه، وكانت هذه الانقسامات الحادّة في مجلس الأمن سبباً في جعل النظام يشعر بعدم وجود ضغط كبير يدفعه إلى التعاون، فرفض البرنامج الجديد واستمرّ بمنع أيّة جولات للتفتيش عن الأسلحة.

وبالإضافة لذلك، كان البرنامج الجديد يثير الخلاف حتّى في واشنطن، إذ شعر القادة السياسيون من الحزبين بأنّه كان شديد التساهل مع نظام صدام؛ وأظهرت جلسات الاستماع التي انعقدت في (آذار/مارس 2000) حول العقوبات المفروضة على العراق خيبة أمل واضحة لدى الحزبين تجاه الأمم المتّحدة والحلف العابر للأطلسي الذي كان من المفترض أن تقوم عليه منظومة ما بعد الحرب الباردة، فحاجج السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن بأنّ «صدام هو المشكلة»، لكنّه أسهب قائلاً: «من الواضح، من جهة الفرنسيين وغيرهم، أنّهم يفضّلون تطبيع العلاقة في الأساس»⁽⁹⁰⁾ وأوضح إدوارد ووكر، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، أنّ «التصوّر بأنّ ... العقوبات مسؤولة عن المشكلات التي يواجهها الشعب العراقي» أضعف القدرة على فرضها؛ ووافق بايدن على ما قاله ووكر وأردف بالقول: «أظنّ أنّ هذه هي المشكلة في عمل الأمم المتّحدة»⁽⁹¹⁾ ولقد ساعد ما فعله البعثيون على إبراز تصوّرات عالمية حول معاناة العراقيين، والتي تبيّن من خلال الأزمة الأخيرة أنّها خفّضت مستوى الثقة بالأمم المتّحدة لدى مؤيّدَي العقوبات ومعارضيهما على حدّ سواء. وفي واشنطن، كما في أيّ مكان آخر، أدّى عدم التوصل إلى حلّ للقضية العراقية إلى تآكل العلاقات الثنائية بين الدول وانحسار الثقة بمنظومة ما بعد الحرب الباردة عمومًا.

الخلاصة

مع وصول عقد التسعينيات إلى نهايته كان صدام قد طوّر وضعه الجيوسياسي بشكل كبير، فقسّم مجلس الأمن إلى أطراف متنافسة بعد أن كان موحدًا، وأعطاه برنامج (النفط مقابل الغذاء)، الذي دخل موضع التنفيذ في العام (1996)، الأدوات السياسية والاقتصادية لضمان عدم عودة مجلس الأمن إلى الاتحاد ضدّ نظامه أبدًا. وكان صدام قد استخدم تكتيكات (الكرّ والفرّ) المرنة كي يصيب إدارة كلينتون بالإحباط، وليطرد مفتّشي الأمم المتّحدة في نهاية المطاف، ثمّ صمد بوجه الهجمات التي كانت مكثّفة ولكنها كانت وجيزة في الوقت نفسه، وخرج في أعقابها أقوى حتّى ممّا كان عليه. وبهذا الشكل استطاع صدام في نهاية عقد التسعينيات أن يتخلّص من المفتّشين، ويربح مصدرًا مستمرًا للإيرادات، ويكتسب حلفاء سياسيين مهمّين يحمون المصالح العراقية.

وبدأت الألفية الجديدة ببروز عراق أقوى، وبتضاؤلّ الأحلام بقيام نظام يستند إلى قواعد متينة في ما بعد الحرب الباردة؛ فأعراف الموقف الموحد التي كانت توجّه تصرّفات مجلس الأمن في أوائل التسعينيات كانت تعاني من الذبول، إذ انفصلت روسيا وفرنسا والصين بشكل صريح عن الولايات المتّحدة وبريطانيا، بل كانت تهدّد باستخدام حقّ النقض بوجه بعض

القرارات أحياناً. أمّا مبدأ الفرض، والذي شكّل العمود الفقري لسلطة مجلس الأمن وأساس حلِّ لمئة عام بإقامة نظام دولي يستند إلى قواعد متينة، فكان يحلّ محلّه التلاعب الاقتصادي والمصالح الوطنية. وسقطت العلاقات الأمريكية-الروسية في حالة مزرية بعد أن كانت من العلاقات الواعدة يوماً ما، وأصبحت فرنسا مصدر إحباط مستمرّ لحلفائها الغربيين. وظلّت لندن متناغمةً مع واشنطن في العلن، لكنّ المسؤولين البريطانيين كان لهم تحفّظات في السرّ حول الدعوات الأمريكية العدائية لتغيير النظام العراقي، وبدؤوا بإعادة النظر في إستراتيجيات أساسية كبرنامج (النفط مقابل الغذاء) ومناطق حظر الطيران.⁽⁹²⁾

وبالنظر لما سبق، لم يكن تضارب الآراء حول العراق مصدر إحباط لواشنطن فحسب، بل كان يشكّل النظام العالمي أيضاً، واستمرّ هذا التأثير بشكل أشدّ في الأعوام التالية، ونتج عن ذلك أنّ هذه الحقبة من تاريخ العراق كانت لها تأثيرات دائمة على قضايا تجاوزت حدود الشرق الأوسط بكثير، واستمرّت لوقت طويل بعد سقوط صدام.

الفصل التاسع

عودة الوضع العراقي إلى طبيعته، وهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والطريق إلى الحرب

في (25 تموز/يوليو 2001) أصدرت لجنة الاستخبارات البريطانية المشتركة (تقريراً سرّياً للغاية) حول نظام صدام، ومما جاء فيه أنّ «عزل العراق تضاءل»، إذ حصل النظام على التعاطف، ولا سيّما في العالم العربي، بواسطة «الإصرار على وهم مفاده أنّ عقوبات الأمم المتحدة تتسبب بمعاناة الشعب العراقي». وقد وقفت موسكو ضدّ كلّ المحاولات الرامية إلى إنعاش العقوبات في مجلس الأمن، وكان البعثيون يعملون حينذاك على إعادة بناء العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية. وقد خمّن التقرير أنّ «صدام ينظر إلى وضعه الحالي على أنّه الأقوى منذ حرب الخليج»، ووصف التقرير صدام بأنّه «متحدّ» و«آمن».⁽¹⁾

ولم يمض على صدور التقرير المذكور إلّا أقلّ من شهرين حتّى قام تنظيم القاعدة بهجمات (11 أيلول/سبتمبر) في الولايات المتّحدة، فأصبحت تخمينات التقرير بلا قيمة. وبعد أقلّ من عامين سقط نظام البعث، إذ أخفق صدام في استيعاب مدى التغيير الذي أصاب أولويات واشنطن وإستراتيجيتها إزاء العراق بسبب الهجمات، فلم يدرك الخطر المحدق بنظامه أو به شخصياً إلّا بعد فوات الأوان.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن تتحرّك بدافع القلق على الأمن الأمريكي بعد الهجمات، لكنّ مفهوم النظام العالمي حضر بقوة في النقاشات حول حرب العراق في العام (2003)، تماماً كما حدث في حرب الخليج عام (1991)، ولكنّ العالم كان في الألفية الجديدة منقسماً بحدة حول مستقبل المنظومة الدولية، خلافاً لما كان عليه الحال في العام (1991)، إذ أسهم صدام في نشر بذور الفرقة واستفاد منها بشكل هائل. وكان هذا الخلاف، وما أفرزه من عدم فرض مجلس الأمن للعقوبات بقوة، قد سمح لصدام بتطبيع نشاطه الاقتصادي والدبلوماسي في الأعوام التي سبقت الحرب. وبدا بشكل متزايد الوضوح أنّ غياب التصرف الأمريكي الحاسم من شأنه أنّ يؤدّي إلى ضمور وانهيار نظام العقوبات،

ثم اتفافية وقف إطلاق النار التي كان يُنظر إليها في يومٍ ما على أنها ركيزة نظام عالمي جديد.

ولا يمكن الاستغناء عن ذكر السياق السابق، ولكننا نلاحظ غياباً غالباً في النقاشات حول حرب العام (2003)؛ ففي أعقاب الهجمات لم تكن إدارة بوش مستعدةً للسماح لدولة مارقة كالعراق أن تفلت من قيودها، وكانت قد سئمت حينذاك ممّا رأت فيه مكائد يحوكها المجتمع الدولي، فشنت حرباً لإسقاط نظام صدام على الرغم من غياب أيّ قرار للأمم المتحدة يخولها بتغيير النظام بشكل صريح؛ ومن المفارقات أنّ بوش عمد بذلك إلى تقويض طائشٍ للأعراف والمؤسسات التي زعم بأنّه كان يعمل لإنقاذها.

تطبيع القضية العراقية مع بداية القرن الحادي والعشرين

كان الفشل نصيب مساعي التوصل إلى إجماع ضدّ النظام في الأمم المتحدة، فركّز البعثيون عملياتهم في أنحاء العالم للإمعان في تفكيك النظام الذي تقوده واشنطن، ومحاولة تطبيع الوضع الدبلوماسي للنظام. وكانت تقاريرهم في هذه المدة تتّصف بالجرأة والثقة حول التأثيرات الإستراتيجية لما يقومون به، إذ كانوا يلتقون في موسكو بانتظام مع «رؤساء الأحزاب السياسية الروسية»، وينظّمون التظاهرات، وينشرون المقالات الداعمة للنظام في الصحف المحليّة، بل زعموا بأنّهم ساهموا في «تآكل الموقف الأمريكي-البريطاني».⁽²⁾ وليس من الصدفة أن نجد الدبلوماسيين البريطانيين يشيرون في تقاريرهم إلى روسيا بأنّها الداعم الأكثر صلابةً للنظام في مجلس الأمن.⁽³⁾ وقد أفاد البعثيون أيضاً من التعاطف المتزايد في أنحاء العالم العربي لتقويض أعدائهم؛ وعلى سبيل المثال، كانت لهم مصادر تغذّيهم بالمعلومات من داخل الجهاز الدبلوماسي السعودي.⁽⁴⁾

وفي السياق نفسه، وسّع البعثيون وجودهم بشكل كبير في أوساط الناشطين العالميين، ولا سيّما في شبكات الطلبة والشباب، في محاولةٍ منهم لتشكيل السرديات السياسية العالمية، وبالتالي: لتفكيك المعسكر الداعم لنظام العقوبات، والامتناع عن الامتثال لها. وكما ذكرنا في ما سبق، كان النظام قد أنشأ منظّمة طلبة وشباب عدم الانحياز (NASYO) في (نيسان/أبريل 1993)، وأصبح لهذه المنظّمة في نهاية التسعينيات (97) فرعاً في مختلف أنحاء العالم، وكانت لجنّتها الإدارية تضمّ أمناء عامّين مساعدين من موريشيوس ولبنان وليبيا، وأعضاء من مصر وألمانيا واليابان، وتأسّست مراكز إقليمية لها في إيطاليا وبريطانيا والبرازيل وتونس

والسودان والأردن وباكستان وماليزيا.⁽⁵⁾ وفي ربيع العام (2001) تولّت هدى عمّاش مسؤولية المنظمة، والمكتب المركزي للشباب والطلبة، وكانت ترسل تقاريرها إلى الأمانة العامة للحزب في بغداد.

عملت منظمة طلبة وشباب عدم الانحياز (NASYO) بشكل وثيق مع منظمات من أمثال: المجلس العالمي للشباب، والاتحاد العالمي للطلبة المسلمين، والاتحاد العالمي المسيحي للطلبة، والمجلس الآسيوي للشباب، وجمعية الطلبة الآسيويين، وحركة الطلبة الإفريقيين، وذلك لزيادة الوعي بمعاناة العراقيين في ظلّ العقوبات. وذكرت المؤلفات الصادرة عن المنظمة «شباب وطلبة العالم بأنّ نظام العقوبة الجماعية الموجه ضدّ الشعوب، متمثلاً بفرض حصار شامل، يُعتَبَر انتهاكاً للحقوق المدنية والسياسية».⁽⁶⁾ وجاء في إحدى نشرات المنظمة: «إنّ النظام العالمي الجديد لم يأت نتيجةً لعملية تشريعية تمخّضت عنها الإرادة الدولية، ولا بموجب اتفاق الأطراف الدولية المؤثرة، ولا لتلبية احتياجات الناس إلى منظومة جديدة في العلاقات الدولية ... [بل] وُلِد من رحم سطوة القوّة الأمريكية وانفرادها، ومن هيمنتها على العالم»، وبناءً على ذلك، فإنّ النظام العالمي بعد الحرب الباردة بعيد عن الأحلام المثالية لفكرة (نهاية التاريخ)، بل إنّه يعتمد على «القوّة الغاشمة، والميل الإمبريالي، اللذين يقومان على الهيمنة والسطوة والابتزاز والاستعباد ومصادرة حقوق الشعب وحرّياته».⁽⁷⁾

وكان هنالك في بداية القرن الجديد جمهور واسع لأمثال هذه الادّعاءات في شبكات الطلبة والشباب اليساريين في أنحاء العالم؛ وعندما انعقد المهرجان العالمي للشباب والطلبة في العام (2001)، والذي كان من أبرز التجمّعات العالمية للشباب اليساريين ومناهضي الإمبريالية، جمعت منظمة طلبة وشباب عدم الانحياز تواقيع (122) طالباً يمثلون منظمات من كلّ أنحاء العالم.⁽⁸⁾

ولم ينحصر تركيز البعثيين على شباب العراق في نطاق أنشطة الطلبة في الجامعات، بل غالباً ما تمكّن البعثيون من استخدام هذه القضية للتأثير على صانعي السياسات في الدول المهمّة؛ وعلى سبيل المثال، استخدم البعثيون المدرّسين العراقيين أيضاً في الترويج لقضية الشباب، وجعلوا منهم مبعوثين لهذه القضية، وكان لهؤلاء المبعوثين تأثير كبير، ففي العام (2001) سافر وفد من المدرّسين العراقيين إلى فرنسا، والتقى الوفد بمدّرّسين محليّين من مستويات متنوّعة، وعملوا على «تقوية العلاقات بين الجامعات

الفرنسية والعراقية»، والتقى الوفد أيضًا بمسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية، وتحدّث هذا المسؤول آنذاك عن ما تبذله فرنسا من «جهد دوّوب لرفع الحصار دون النظر إلى قرارات مجلس الأمن»، وأرسل الوفد العراقي تقريرًا إلى هدى عمّاش جاء فيه أنّ المسؤول الفرنسي شعر «بأنّ الثقافة والتبادل الثقافي يشكّلان، خصوصًا، إطارين مهمّين لكسر الحصار»، وشدّد على أهمّية نقابات المعلّمين في تنفيذ ذلك، ووعده بأن تقدّم فرنسا الدعم المادّي لهذا المسعى.⁽⁹⁾

وتبيّن هذه الحادثة كيف أنّ التعاون الفرنسي-العراقي لكسر نظام العقوبات كان في الغالب يعتمد على العمل الإغاثي، ويستهدف شرائح كالطلبة والشباب من أجل كسب الدعم الدولي. وثمّة مثال آخر للدعم الفرنسي المقدم لهذه الجهود، إذ كانت لجنة العقوبات المفروضة على العراق في مجلس الأمن تطلب من كلّ الرحلات الجوية المتّجهة إلى العراق أن تحصل على موافقتها، وفي (21 أيلول/سبتمبر 2001) أبلغت فرنسا اللجنة بتوجّه رحلة مدنية إلى بغداد في (22 أيلول/سبتمبر) وعلى متنها عدد كبير من الأطباء والفنانين والرياضيين، وكانت فرنسا تعلم أنّ من المستحيل الحصول على الموافقة خلال هذه المهلة الضئيلة. وقد طلب بيتر فان فالسوم، سفير هولندا في مجلس الأمن ورئيس لجنة العقوبات المفروضة على العراق (1999-2001)، من فرنسا إرجاء الرحلة (24-36) ساعة، لكنّ طلبه جوبه بالرفض؛ ويتذكّر فان فالسوم ما حدث بقوله: «لم يكن حدثًا عاديًا أن تقوم فرنسا، أو روسيا أو الصين أو ماليزيا أو أيّ بلد آخر، بأخذ الأمور على عاتقها وتحدّي رئيس لجنة العقوبات على نحو لم يسبق له مثيل».⁽¹⁰⁾

وادّعى فان فالسوم بأنّ «فرنسا أدّت [خلال مدّة رئاسته للجنة العقوبات] دورًا قياديًا في الترويج لمصالح العراق والصراع ضدّ العزل»، وأعرب عن اعتقاده بأنّ السياسة الفرنسية «خاطرت بإرسال إشارات خاطئة للقيادة العراقية بسبب تشجيعها لها على عدم الامتثال للمطالب الدولية»، بل إنّه لاحظ «بعض الحرج» عند الدبلوماسيين الفرنسيين خلال اجتماعات خاصّة، ممّا يشير إلى أنّ «فرنسا بلغت في تضامنها مع العراق حدًا بدأ يحرّح حتّى موظّفيها».⁽¹¹⁾

وكان فان فالسوم يشعر بالإحباط العميق تجاه العراقيين أيضًا؛ إذ كان يعلم بأنّ الانقسامات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كانت تعني بأنّ من المستبعد أن تتمكّن لجنة العقوبات من إنجاز الكثير خلال مدّة رئاسته لها، وقرّر أن يركّز على قضايا صغيرة شعر بأنّه يستطيع تحقيق بعض التقدّم فيها، فعندما علم بأنّ العراقيين يعجزون

عن أداء فريضة الحجّ، اعتقد بأنّ إصلاح هذه المشكلة يقع في نطاق صلاحياته، وعمل مع أعضاء اللجنة الآخرين لتلبية كلّ مطالب العراق في هذا الشأن، حتّى إنّ السعودية عرضت تسديد تكاليف حجّ العراقيين، لكنّ النظام ردّ على ذلك بشكل مزدوج: إذ رفض الخطط المقترحة باعتبارها انتهاكاً لكرامة العراق، وحمل العقوبات مسؤولية منع العراقيين من أداء هذه الفريضة الدينية؛ وكان وراء هذا الردّ أنّ استخدام الحجّ كسلاح سياسي أهمّ للبعثيين من السماح للعراقيين بتأديته.⁽¹²⁾

ويُضاف إلى ذلك إجراء آخر أكثر بشاعة، وهو رفض النظام لبرامج تغذية تستهدف الأطفال والأمهات المرضعات، وذلك بينما كان الأطفال العراقيون يعانون من سوء التغذية آنذاك، حيث قامت جمعية خيرية هولندية بشحن ما قيمته (300,000) دولار من الحليب المجفّف منزوع الدسم إلى العراق، فأقدم النظام البعثي بشكل تعسّفي على تغيير مدّة صلاحية الحليب إلى سنة واحدة عوضاً عن سنتين (المدّة المعتادة)، فرُفضت الشحنة باعتبارها منتهية الصلاحية. وقد أثبتت الاختبارات التي أُجريت على الحليب في هولندا، وفي بلد ثالث، أنّ الحليب صالح للاستهلاك، لكنّ النظام رفض تغيير قراره. وقد كتب فأن فالسوم حول ذلك: «لم أستطع أن أصدّق أن تعتمد حكومة إلى مفاومة معاناة شعبها من أجل تسجيل نقطة سياسية ... لكنني صادفت المزيد والمزيد من الحالات التي يصعب فيها تفسير غياب التعاون من جانب العراق». ويرى فأن فالسوم بأنّ المعاناة العراقية كانت جزءاً مهماً من إستراتيجية النظام العراقي، وادّعى بأنّ «الدبلوماسيين العراقيين في نيويورك أخذوا يبدون ثقة مطمئنة بأنّ العقوبات أصبحت غير مبرّرة إلى حدّ جعل أيّامها معدودة».⁽¹³⁾ وقوّت سلامة هذه الادّعاءات حقيقة الوضع الإنساني في المناطق الكردية، والتي كانت الأمم المتّحدة وواشنطن تدير برنامج (النفط مقابل الغذاء) فيها، إذ كان هذا الوضع أفضل بكثير بالمقارنة مع باقي العراق الذي كان نظام صدام يتحكّم بتطبيق البرنامج فيه.⁽¹⁴⁾

وكان للنظام العراقي برامج معقّدة للتلاعب بالبيانات المتعلقة بالأزمة الإنسانية في العراق؛ إذ كانت معاناة العراقيين آنذاك حادّة بمعنى الكلمة، وواقعية جدّاً، لكنّ البعثيين استطاعوا إقناع العالم بأنّ الوضع أسوأ حتّى من الواقع المزري الموجود فعلياً؛ ففي العام (1999) أصدرت اليونسيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، تقريراً بيّن أنّ معدّل وفيات الأطفال تحت سنّ الخامسة قد تضاعف منذ العام (1990)، وجرّت مراجعة البيانات على يد لجنة من الخبراء، ونشرتها مجلة (لانسييت) الطبيّة المرموقة. وقرعت أرقام

التقرير أجراس الإنذار بين الناشطين في المجال الإنساني على امتداد العالم، وتسببت بضغط هائل على الحكومات لإنهاء العقوبات. ولكن بعد سقوط النظام في العام (2003) قامت الأمم المتحدة ومجموعة متنوعة من مختصي الديموغرافيا بإعادة تحليل هذه الادعاءات في ضوء صلاحية أشمل للاطلاع على البيانات الإحصائية العراقية، وتوصلوا إلى استنتاج مفاده أنه لم يحدث ذلك الارتفاع الكبير في وفيات الأطفال، وأن النظام العراقي قد خدع اليونيسيف بطريقة ما. ومن غير الواضح حتى الآن كيف قام النظام بذلك، ولكن من شبه المؤكد حاليًا أن دراسة اليونيسيف نتجت عن عملية معقدة وجيدة التنسيق لتوفير معلومات مصممة على نحو يُراد منه تشكيل الرأي العام العالمي وجعل العقوبات أمرًا لا يمكن تحمّله سياسيًا.⁽¹⁵⁾

كان لموقف النظام من قضايا كالحجّ ومعاناة الأطفال العراقيين تأثير فعلي في الشرق الأوسط، حتى إنه بدأ بتطبيع علاقاته مع خصومه السابقين في سوريا وإيران، فتبادلت بغداد ودمشق عددًا من الوفود رفيعة المستوى في العامين (1998) و(1999)، وزار سوريا مسؤولون كبار كطارق عزيز ووزير الخارجية محمدّ الصحاف، وجرت صياغة العديد من الصفقات التجارية، وأصبحت سوريا طريقًا مهمًا لتصدير البضائع العراقية وتهريب النفط العراقي إلى الأسواق العالمية.⁽¹⁶⁾

ومن مؤشرات الحدّ الذي وصل النظام إليه في ثقته بنفسه آنذاك: تغيير مقاربه في التعامل مع برنامج (النفط مقابل الغذاء)؛ ففي الأعوام الأولى للبرنامج كان النظام يعطي الأولوية لتحصيل الدعم السياسي من دول أساسية، حتى إذا كان يعني ذلك خسارته للمال، لكنّه في العام (2000) كان قد نجح بشكل كبير بتحقيق هدف تفكيك التحالف الذي تقوده واشنطن، فانتقل إلى العمل على كسب المال من الرسوم الإضافية غير القانونية على مبيعات النفط، إذ كان يبيع النفط مقابل سلع إنسانية إلى متعاقدين بأسعار جعلت أولئك المتعاقدين يحققون أرباحًا أعلى من القيمة السوقية، ثمّ كان هؤلاء المتعاقدون يدفعون رسمًا إضافيًا كعمولة نقدية لإحدى السفارات العراقية، أو عبر حسابات شركة تسويق النفط العراقية في الأردن أو لبنان.

وتطلّبت المقاربة المتغيرة في تعامل النظام مع برنامج (النفط مقابل الغذاء) التغلّب على عقبات متعدّدة؛ فالمتعاقدون المستعدّون والقادرون على مقايضة التأثير السياسي بالنفط لم يكونوا دائمًا المتعاقدين أنفسهم المستعدّين لدفع عمولات غير قانونية بشكل فاضح، وكانت الشركات الفرنسية خصوصًا تتخوّف من الخطة الجديدة.⁽¹⁷⁾ وكانت هنالك أيضًا

بعض العقوبات العملية في طريق إيصال الأموال إلى العراق، إذ كانت العملات غير القانونية تجمعها نقدًا السفارات العراقية في اليونان ومصر وسويسرا وإيطاليا وماليزيا وتركيا والنمسا واليمن وسوريا، ولكن هذه المعاملات كان يتوجب إجراؤها بسرية في معظم الدول.

وأصبحت روسيا مكانًا مهمًا لجمع المبالغ المستحقة، إذ كانت مستعدة للتعامي عن ما يحصل، بل إنَّها ربَّما سهَّلت القيام به؛⁽¹⁸⁾ فكان المستشار التجاري في السفارة العراقية بموسكو يجمع المبالغ النقدية والإيصالات، ثمَّ يرتب عملية إيصال الأموال إلى بغداد في حقائب دبلوماسية قماشية حمراء يمكن أن يحتوي كلُّ منها ما يصل إلى مليون ونصف دولار من فئة المئة. واستأجر النظام طائرات من شركة (AVM Air) لنقل الدبلوماسيين العراقيين، مع حقائبهم المالية، من بغداد وإليها. وقد خصَّص النظام حينذاك خمسة ملايين برميل من النفط لرئيس شركة (AVM Air) لضمان سير الرحلات بسلاسة وسرية.⁽¹⁹⁾

وبالإضافة لذلك، رشا النظام بينون سيفان، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون برنامج (النفط مقابل الغذاء)؛ ففي حوار خاص تناقش صدام وطارق عزيز حول «تعويضه»،⁽²⁰⁾ وقد توصل التحقيق المستقل حول البرنامج إلى أنَّ «سيفان طلب واستلم، على نحو يشوبه الفساد، تخصيصات نفطية» من العراق في المدة (1998-2001)، مقابل التعامى عن مخططات النظام.⁽²¹⁾

أخذ برنامج (النفط مقابل الغذاء) يزود النظام بتيار مستمرٍّ من الدخل في بداية العام (2001)، إذ حصل من هذه العملية خلال المدة (2000-2002) على أكثر من (1.5 مليار) دولار.⁽²²⁾ ويضاف هذا المبلغ إلى الإيرادات غير القانونية الأخرى التي سهل عليه تحصيلها بفضل انهيار قدرة الأمم المتحدة على فرض قراراتها، إذ افتتح النظام أنبوبًا نفطيًا يعبر سوريا، وقد استخدمت دمشق هذا الأنبوب لتلبية احتياجاتها من الطاقة وبيع الباقي في الأسواق العالمية. وفي وقتٍ لاحق وصف طارق عزيز ما حدث بقوله: «عاد الاقتصاد العراقي إلى الحياة في نهاية العام (2000)». ⁽²³⁾ وجرى تسيير رحلات نظامية بين مطار صدام الدولي وبين مطارات الأردن وسوريا ولبنان. وذكر أحد المرسلين البريطانيين الذين كانوا يغطون أخبار العراق أنَّ «التجارة كانت تزدهر» و«للمرة الأولى منذ أكثر من عشرين عامًا عادت علامات الازدهار إلى شوارع بغداد»؛⁽²⁴⁾ فلم يكن العراق حينها يكسر عزلته الدبلوماسية فحسب، بل كان يتعافى اقتصاديًا أيضًا.

جورج بوش الابن والعراق

ورثت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن هذه المشكلة عندما وصلت إلى البيت الأبيض في العام (2001)، لكنَّ شَنَّ الحرب لإسقاط صَدَّام لم تكن من أولوياته في البداية، إذ كان يختلف عن والده في قَلَّة خبرته بالسياسة الخارجية، وكان يعتمد، بالرغم من عائلته النخبوية ودراسته في جامعتي ييل وهارفرد، على خبرته التي اكتسبها في ولاية تكساس من تمثيل الناخبين القاطنين في الأرياف، فأراد التركيز على الاهتمامات اليومية للأمريكيين عوضًا عن القضايا السياسية الكبرى المتعلقة بالدبلوماسية والنظام العالمي.

وكان بوش يأمل، في ما يتعلَّق بالعالم خارج حدود بلده، بأن يتميَّز نهجه عن نهج العالمية الليبرالية الذي اعتنقه سلفه؛ ففي عهد كلينتون انقلب بعض المحافظين الأمريكيين على مسعى التدخُّل الإنساني وبناء الأمم في مواضع من أمثال إفريقيا والبلقان. وفي خريف العام (2000) شدَّد بوش مرارًا وتكرارًا، خلال مناظرة بين مرشحي الرئاسة ركَّزت على الشؤون الدولية، على أنَّ «المصالح» يجب أن تكون المبدأ الذي يُهتدى به في السياسة الخارجية، وقال محاجبًا: «لا أعتقد بأنَّ قوَّاتنا ينبغي استخدامها في ما يُدعى بناء الأمة»، وقال دون موارد: «لست متأكدًا من أنَّ دور الولايات المتحدة هو التجوُّل في العالم وتصويب ما يفعله الآخرون»، بل أضاف بعبارة أقوى: «أحد الطرق قد ينتهي بنا إلى أن نبدو بمظهر الأمريكي القبيح، وهو أن نطوف في أنحاء العالم قائلين: «هكذا نتصرَّف، وعليكم أن تتصرَّفوا بشكل مماثل».⁽²⁵⁾ وأصبحت مواقف بوش خلال الحملة الرئاسية أساسًا لما أطلق عليه تسمية (السياسة الخارجية «المتواضعة»): أي: أن تتصرَّف واشنطن عندما تتعرَّض مصالحها للخطر ولكن دون فرض القيم الأمريكية في الخارج؛ وإذا كان هنالك شعب يتعرَّض للظلم في إحدى أركان الأرض القصية، فهذا الشعب هو من ينبغي عليه أن يتصرَّف حيال ذلك، لا واشنطن.

لاقت هذه الرؤية المنضبطة ترحيب النظام العراقي، إذ كان البعثيون ينظرون إلى أنفسهم على أنَّهم ضحايا المحاولات الأمريكية لصياغة نظام عالمي جديد؛ وعلى الرغم من أنَّ النظام شعر بأنَّ بوش سيناصبه العداء في نهاية المطاف، أعد جهاز الاستخبارات العراقي («إستراتيجية إعلامية») لاستهداف الإدارة الأمريكية الجديدة، فاستخدم ضباط الاستخبارات الإعلام الدولي المتعاطف للتأثير على التغطية الإعلامية لشؤون العراق في الولايات المتحدة، وأوصوا بأنَّه «يجب على الإعلام العراقي أن يتحاشى الهجوم على قيادة الإدارة الأمريكية كأفراد أثناء عملهم حاليًا على صياغة سياسة جديدة تجاه العراق». وكان

النظام يعتقد أيضًا بأنه يستطيع استمالة الإدارة الجديدة عبر الإيضاح بأن السياسات الأمريكية تجاه العراق لا تخدم المصالح الأمريكية، فحاجج البعثيون بأن المقاربة الأمريكية تبعد واشنطن عن حلفائها العرب وعن مصالحها الاقتصادية؛⁽²⁶⁾ حتى إن صدام ومستشاريه تداولوا في اجتماعات خاصة حول إمكانية التأثير على بوش بواسطة صلاته مع القطاع النفطي.⁽²⁷⁾

غيّرت إدارة بوش مقاربتها للسياسة الخارجية بعد أحداث (11 أيلول/سبتمبر)؛ ففي عالم يزداد تداخلًا يوميًا بعد يوم، لم يكن الأمريكيون محصّنين من المشكلات التي تتفاقم خارج حدودهم مهما بعدت المسافات التي تفصلهم عنها. وقد كانت هنالك أخطار تبدو لهم قابلة للمعالجة قبل الهجمات التي ضربت نيويورك والعاصمة واشنطن، ولكنها بدت لهم بعدها، وبشكل مفاجئ، أمرًا ينطوي تجاهله على خطر فادح، وسرعان ما عاد العراق إلى دائرة الاهتمام. ويمكن القول من الناحية النظرية بأن بوش حافظ على سياسة تغيير النظام في العراق منذ يومه الأوّل في المنصب، لكنّه شابه سلفه كلينتون في عدم الميل إلى تطبيقه فعليًا بالوسائل العسكرية. وجاءت أحداث (11 أيلول/سبتمبر) لتخلق فرصًا جديدة لحشد الدعم الداخلي خلف إستراتيجيات أكثر عنفًا في تطبيق سياسة تغيير النظام الموجودة سلفًا.⁽²⁸⁾

بدأ بوش وفريقه بتصوير النظام العراقي على أنّه خطر لا يُحتمل، والمحااجة بأنّه كان يمتلك أسلحة دمار شامل، وأنّه كان يمكنه تقديمها لإرهابيين كالذين هاجموا الولايات المتحدة مؤخرًا. وكان نظام الاحتواء الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق قد تفكّك، فلم يكن في العراق أيّ من مفتّشي الأسلحة، وكان اقتصاد العراق يتعافى، والعمل الدبلوماسي يعود إلى طبيعته. وقد حاول بعض أعضاء إدارة بوش، في بعض اللحظات الأشدّ حماسًا، حتى أن يربطوا صدام بهجمات (11 أيلول/سبتمبر) أو عملاء القاعدة الذين نفّذوها.⁽²⁹⁾

ووصل مسؤولون كبار في إدارة بوش أيضًا إلى حدّ الاعتقاد بأنّ السياسة الخارجية المنضبطة، والتي روجوا لها خلال الحملة الانتخابية والأشهر القليلة الأولى من الحكم، لا تلائم التعامل مع الأخطار التي يواجهونها. وبينما كانت إدارة بوش تبدو كأنّها تندفع باتجاه الحرب في العراق بدافع الخوف، بدا عليها أيضًا أنّها كانت تعود إلى بعض الحجج حول الليبرالية والنظام العالمي، والتي كانت طابعًا لإدارات أسلافه.

وفي (26 شباط/فبراير 2003)، وقبل غزو العراق بأقلّ من شهر، ألقى بوش خطابًا في مركز أميريكان إنتربرايز (AEI) رسم فيه الخطوط العامّة لمبررات الحرب القادمة؛ وكما كان

متوقِّعًا، تحدّث بوش عن «دكتاتور» في العراق كان «يصنع أسلحته ويخفيها»، وأضاف إلى ذلك إعلانه بأن «هذا الطاغية نفسه يمتلك صلات وثيقة مع التنظيمات الإرهابية، ويمكنه أن يزوّدها بالوسائل المريعة لضرب هذا البلد»، ثمّ أطلق مناقشة طويلة حول التاريخ والنظام العالمي تذكّرنا بالخطاب المثالي الذي أعلن نهاية الحرب الباردة، فشدد على أنّه «مرّ بنا زمن قال فيه الكثيرون بأنّ ثقافتنا اليابانية وألمانيا تعجزان عن استدامة القيم الديمقراطية. حسنًا، لقد كانوا مخطئين»، ثمّ انتقل إلى القضية المطروحة فقال: «البعض يقول الشيء نفسه حول العراق اليوم. وهم مخطئون. إنّ الأمة العراقية، بتاريخها المجيد ومواردها الثرية وشعبها الماهر المتعلّم، قادرة تمامًا على الانتقال إلى الديمقراطية والعيش بحريّة». وكانت هذه العبارات تنطوي على ثقة عميقة بالفكرة القائلة بأنّ الديمقراطية الليبرالية هي الحالة البشرية الطبيعية، إذ واصل بوش كلامه قائلاً: «قد تختلف ثقافات البشر بشكل واسع، ولكنّ قلب الإنسان يرغب في الأشياء نفسها أينما كان على الأرض. والبشر كلّهم متشابهون في الرغبة بالشعور بالأمن من الاضطهاد الغاشم والتمسّط»، وخلص بوش إلى القول: «لهذه الأسباب الأساسية، سيكون للحريّة والديمقراطية، في كلّ زمان ومكان، جاذبية تتفوّق بها على شعارات الحقد وتكتيكات الرعب»، وبناءً عليه، فإنّ «أيّ مستقبل يختاره الشعب العراقي لنفسه سيكون أفضل من الكابوس الذي اختاره له صدام حسين».⁽³⁰⁾

هذه النقاط من خطاب بوش تستند بشكل مباشر إلى أطروحة (نهاية التاريخ). وإذا كان هنالك شكٌّ في أنّ بوش كان يستلهم أفكار فوكوياما، فإنّ بوش بدّد ذلك الشكّ بنفسه في وقت لاحق من ذلك العام، وذلك في خطاب مهمّ ألقاه في غرفة التجارة الأمريكية، حيث ذكر تاريخًا موجزًا للديمقراطية بدءًا من أوائل السبعينيات، وتناول حالات التحوّل الديمقراطي في إسبانيا واليونان وأمريكا اللاتينية وكوريا وتايوان وإفريقيا الجنوبية بترتيب يكاد يطابق ترتيب فوكوياما في مطلع الفصل الثاني من كتابه (نهاية التاريخ)، ثمّ أنهى بوش كلامه، كما فوكوياما، بمناقشة انتخاب نيلسون مانديلا بعد إطلاق سراحه من السجن.⁽³¹⁾ وكان تأثير تحليل فوكوياما واضحًا في كلام بوش الذي كان يستعين بالدروس التي تعلّمها فوكوياما في نهاية الحرب الباردة، ويطبّقها على العراق في القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من تبنيّ بوش لهذه المبادئ الليبرالية، فإنّ فكره كان يختلف في عدد من النواحي المهمّة عن الليبرالية التي انطبع بها حكم سلفه كلينتون؛ إذ وصل المنظرون الليبراليون في مجال العلاقات الدولية حتّى إلى المحاججة بأنّ تبريرات بوش للحرب كانت أقرب إلى (اندفاع واقعي متعطّش للسلطة يهدف إلى الهيمنة الأمريكية) منه إلى أيّ شكل من

أشكال النزعة العالمية الليبرالية،⁽³²⁾ وكان بوش أكثر صراحة في تأييد انفراد القرار الأمريكي بالمقارنة مع أبيه وكلينتون، وكانت إدارته تثق بما اعتبرته صلاح القوّة الأمريكية.

كان اعتقاد بوش بصلاح وشرعية القوّة الأمريكية سبباً في محاجته بأن القيود التقليدية المفروضة على هذه القوّة قد عفا عليها الزمن؛ وكان أبوه وكلينتون قد وافقا على برامج سرّية لإسقاط صدام، لكن دون أن يقوم أيّ منهما بشنّ حرب علنية لتغيير النظام، لأنّ مجلس الأمن ما كان له أن يصدر مطلقاً أيّ تخويل لهذا الغرض. وكان بوش الأب قد حاول دفع سياسة الأمم المتّحدة بهذا الاتجاه بعد حرب الخليج، لكنّه أخفق في كسب ما يكفي من الدعم فتراجعت إدارته عن هذا المسعى.

وبالإضافة إلى التحرّر من أمثال هذه القيود القانونية عبر الضغط لشنّ حرب لتغيير النظام من دون تخويل واضح من مجلس الأمن، تبنّت إدارة بوش أيضاً مفهوم (الحرب الوقائية) الاستفزازي؛ وقد وضع بوش أسس تفكيره هذا في خطاب ألقاه في حفل تخرّج طلبة كليّة (ويست بوينت) الحربية في (يونيو/حزيران 2020)، وقال فيه: «طوال معظم القرن الماضي اعتمد دفاع أمريكا على الردع والاحتواء، وهما من مبادئ الحرب الباردة»، لكنّ «الأخطار الجديدة تتطلّب تفكيراً جديداً أيضاً؛ فالردع (أي: التعهّد بانتقام هائل ضدّ الأمم) لا يعني أيّ شيء في وجه شبكات إرهابية تعمل بالسرّ، وليس لها شعب أو مواطنون يدافعون عنها»، ولهذا «فإذا انتظرنا الخطر حتّى يتحوّل إلى حقيقة مادّية كاملة، فهذا يعني أننا سنفرط في الانتظار ... علينا أن ننقل المعركة إلى أرض العدو، ونعرقل خططه، ونواجه أسوأ الأخطار قبل أن تنشأ».⁽³³⁾

وما يتّصل بذلك من مفهوم (الاستباق)، حيث تشنّ الدولة الحرب لإيقاف خطر محقق، يُعتبر أمراً مبرّراً بشكل عام وفقاً لنظريات الحرب العادلة. أمّا ترويج بوش لمفهوم (الوقائية)، حيث تشنّ الدولة الحرب لأنّ خصمها قد يشكّل خطراً في وقتٍ غير معلوم من المستقبل، فهو أمر لم ينل القبول قط؛⁽³⁴⁾ وهذا المفهوم يشكّل سابقة من شأنها أن تسمح للدول القويّة بإسقاط خصومها الأضعف منها حتّى لأوهن الأدلّة التي تشير إلى نيّة خبيثة ما تزال مبيّنة حول تصرف تقوم به المستقبل. ومن السهل أن يؤدّي هذا التفكير إلى كوابيس (الحقّ للقوّة) التي فجّرت السياسة الدولية في النصّ الأوّل من القرن العشرين وأثارت خلافات هائلة في أوائل القرن الحادي والعشرين حتّى بين أوثق حلفاء واشنطن.

الانهيار الدبلوماسي

سعى بوش بحماس فائق لتنفيذ إستراتيجيته الدولية الجديدة الأكثر عنفاً، ولكنّه سرعان ما اصطدم بعقبات دبلوماسية متعدّدة؛ إذ لم توافق باريس وموسكو على المقاربات الأمريكية السابقة تجاه العراق، وزادت عدوانية بوش من انزعاجهما، وفي خريف العام (2002) قالت موسكو بأنّها تعارض أيّ حرب جديدة، وأنّها لن تشارك فيها، وحافظت باريس على وجهة نظر أكثر تفصيلاً، ففي (9 أيلول/سبتمبر 2002) نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقابلة مطوّلة مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وحظيت المقابلة بدعاية واسعة، حيث جاء فيها قوله بأنّ له «تحفّظات كبيرة» على منهج بوش الابن في الحرب الوقائية، وأنّه كان «يعارض التفرد بشكل كامل»، وميّز موقف فرنسا عن مواقف الدول الأخرى المناوئة للحرب بأنّه لا يستبعد المشاركة في هجوم أمريكي على العراق، لكنّه أصرّ على أنّه «إذ كان لا بدّ من شنّ عمل عسكري فيجب أن يكون ذلك من مسؤولية المجتمع الدولي عبر قرار من مجلس الأمن»، وأوضح أنّ «مجلس الأمن قد قرّر عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، ولم يقل أنّ تغيير النظام كان ضروريًا».⁽³⁵⁾

كان شيراك يرغب بالحيولة دون وقع حرب غير مدروسة، لكنّ ادّعاء البعض بأنّ كلّ ما كان يفعله هو اتّباع «مقاربة قانونية دافعت عنها باريس طوال سنين»، أو أنّ كل ما كان يريده هو «أن تجري العملية الأممية على مسارها»، يمنح شيراك أكثر ممّا يستحقّ،⁽³⁶⁾ لأنّ معظم خطابه كان يعكس موقفًا سياسيًا، وليس التزامًا بالمبادئ؛ إذ أمضت فرنسا، بموجب توجيهاته، الأعوام القليلة السابقة وهي تهدم وتراوغ قرارات مجلس الأمن حول العراق التي ادّعى شيراك حينها بأنّها من المقدّسات، أمّا تعهده بالمشاركة في الحرب إذ اجتازت التصويت في مجلس الأمن فهو موقف مفيد له دبلوماسيًا لأنّه يضغط على صدام للامتثال لمطالب الأمم المتّحدة، لكنّ بوش وكلّ الأطراف الأخرى يعلمون بأنّها بادرة لا معنى لها، إذ يمكن لباريس أن تستخدم حقّ النقض بكلّ بساطة ضدّ أيّ قرار لتحويل شنّ الحرب في مجلس الأمن.

وعندما بدأ بوش بالدفاع عن الحرب علنًا في العام (2002) لم يكن يعتقد بالحاجة إلى قرار جديد من مجلس الأمن لإسقاط نظام صدام، لأنّ المجلس كان قد أذن باستخدام القوّة في حرب الخليج، وصدام كان يمنع مفتّشي الأمم المتّحدة من العمل، وهو من البنود الأساسية في اتّفاق وقف إطلاق النار بعد حرب الخليج عام (1991)، بل إنّ هذا الاتّفاق نفسه كان مضمّنًا في قرار ملزم آخر أصدره مجلس الأمن. ومنذ نهاية حرب الخليج لم تتوقّف واشنطن

عن المحاجة بأن العراق انتهك اتفاق وقف إطلاق النار، وكان قرار مجلس الأمن بشأن حرب الخليج ما يزال ساريًا ويأذن باستخدام القوّة، وقد استخدم بوش الأب ثم كلينتون هذا الاستدلال لمهاجمة العراق في الأعوام (1993، 1996، 1998)، واستند الغزو في العام (2003) على التبرير القانوني نفسه، والذي استدلّ بأنّ السبيل الوحيد لتخليص العراق من الأسلحة غير القانونية، ووفقًا لمتطلبات اتفاق وقف إطلاق النار الذي أشرفت عليه الأمم المتّحدة، هو إسقاط صدام.⁽³⁷⁾

وفي الواقع، كانت فرنسا قد جارت المنطق الأمريكي باستخدام القوّة عندما اشتركت بالغارات الجويّة على العراق عام (1993) دون الحاجة إلى إصدار قرار جديد من مجلس الأمن، لكنّها لم توافق على تغيير النظام قطّ، وغيّرت موقفها منذ ذلك الحين في ما يتعلّق باستخدام القوّة. وكانت روسيا والصين قد عارضت الحجج الأمريكية لشنّ هجمات على العراق منذ نهاية حرب الخليج. وبرزت ألمانيا في العامين (2002، 2003) كمعارض شرس للحرب وللخطط الأمريكية لشنّ حربٍ دون موافقة صريحة من مجلس الأمن.

وضغط حلفاء واشنطن في العالم، وبعض الأطراف الداخلية، على بوش للعمل عبر الأمم المتّحدة. وكانت لندن تبتعد عنها في ما يخصّ الحاجة إلى قرار جديد للتفويض بشنّ حرب لإزالة صدام، وكانت قد دعمت في السابق شنّ عمليات عسكرية لفرض تطبيق العراق للقرارات الملزمة الصادرة عن الأمم المتّحدة، ولكن لم يكن هنالك قرار مماثل يدعو إلى تغيير النظام. وفي (تشرين الأوّل/أكتوبر 2000) أعدّ مسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية تقريرًا حول السياسة الداخلية، وتناول التقرير قضية شنّ حرب لتغيير النظام في العراق، بالإضافة إلى عدد من المشكلات الأخرى، فوصف التقرير هذه القضية، دون مواربة، بأنّها «ستكون غير قانونية أيضًا».⁽³⁸⁾

ألقي بوش الابن في (12 أيلول/سبتمبر 2002)، أي: بعد عام ويوم من هجمات القاعدة على نيويورك وواشنطن، خطابًا في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، وذلك في محاولة منه لتبديد مخاوف حلفائه وتأمين الدعم الدولي، ورجع في خطابه إلى الكثير من الحجج التي كان سلفاه، بوش الأب وكلينتون، قد طرحها في التسعينيات. وعلى الرغم من سمعة بوش الابن كمؤيّد للتفرد، ادّعى حينذاك التزامه بالأمم المتّحدة ومبادئها، وأشار إلى أنّ الولايات المتّحدة ما زالت إحدى الدول المؤسّسة لها، وأنّها «أنشأت مجلس الأمن كي تكون مداولاتنا أكثر من مجرد كلام، وقرارتنا أكثر من مجرد

أما، خلافاً لما كان عليه الحال في عصبة الأمم»، والتي كان تذبذبها وعدم استعداد أعضائها لفرض قراراتها سبباً في كارثة الحرب العالمية الثانية، ثم ذكر بسرعة قائمة طويلة من القرارات الملزمة التي أصدرها مجلس الأمن وانتهكها النظام واستمر في تجاهلها، وبناءً على ذلك أكد بوش على أن «سلوك النظام العراقي يمثل خطراً على مرجعية الأمم المتحدة، وخطراً على السلام»، وواصل بالقول: «إنّ العالم في يومنا يواجه بأكمله امتحاناً، والأمم المتحدة تقف أمام لحظة صعبة ومصيرية؛ فهل سيجري احترام وفرض قرارات مجلس الأمن، أم سيجري إهمالها دون عواقب؟ وهل ستخدم الأمم المتحدة الغاية التي أنشئت من أجلها، أم لن يكون لهذه الغاية أية أهمية؟»⁽³⁹⁾ وكان من السهل على بوش أن يضيف إلى كلامه خطاب (النظام العالمي الجديد) الذي سبق لوالده أن طرحه حول المفاضلة بين حكم القانون وشريعة الغاب، لكنّ بوش الابن رأى بأنّ مصير خطاب ما بعد الحرب الباردة كان على المحك حينذاك.

ولم يكن ما قاله بوش الابن مجرد حجة استعراضية في الأمم المتحدة، بل كان سمة مشتركة نجدها في كلّ خطاباته، حتّى عندما كان يخاطب جمهوراً ليست له تلك الصفة الدولية؛ ففي (شباط/فبراير 2003)، مثلاً، ألقى خطاباً على مجموعة من أفراد القوّة البحرية في قاعدة (ميبورت) البحرية بولاية فلوريدا، ولم يحظّ خطابه هذا بتغطية إعلامية واسعة، ولا شكّ في أنّه لم يكن يستهدف جمهوراً دولياً، لكنّ بوش عرض فيه حججه التي يستند إليها في شنّ الحرب القادمة، وأخبر جمهوره الذي كان معظمه من الجنود أنّ واشنطن توجّب عليها «أن تتخذ موقفاً حول ما إذا كان إصدار القرار الدولي يعني أيّ شيء»، ثمّ وضح معنى كلامه بأنّه يشعر بأنّ الحرب اختبار للمنظومة الدولية: «يمكن لمجلس الأمن أن يقرّر الآن ما إذا كان عاجزاً على فرض قراراته»⁽⁴⁰⁾.

وعلى الرغم من كلّ الإشادة التي قد يهילהا المرء، باستحقاق، على فرنسا أو روسيا لمحاولتهما تجنّب الحرب في العام (2003)، فيجب أن لا ننسى أنّ هاتين الدولتين قضتا السنوات التي سبقت الحرب في محاولة تطبيع انتهاكات النظام العراقي لقرارات ملزمة صادرة عن مجلس الأمن، وكانت هذه القرارات في صلب نظام سلمي ظهر بعد الحرب الباردة، لكنّ أفعال هاتين الدولتين وما أنتجتاه في واشنطن من إحباط كانت، بشكل واضح، من بين العوامل الكثيرة التي دفعت النظام إلى ذلك الاتجاه. أمّا بوش الابن فكان يرى بأنّ المنظومة الدولية قد فشلت، إذ لم تأذن الأمم المتحدة بتغيير النظام العراقي إطلاقاً، لكنّ بوش كان ينظر إلى حرب تغيير النظام على أنّها محاولة منه

لفرض مرجعية الأمم المتحدة والالتزام بالنظام العالمي، على الرغم مما يعتري هذه الرؤية من منطوق أعوج.

النظام العراقي يخطئ في حساباته

لم يتمكن صدام قط من التوصل إلى فهم كامل للتغيرات التي أحدثتها هجمات (11 أيلول/سبتمبر) في الولايات المتحدة الأمريكية، أو الخطر الذي جلبته هذه التغيرات على نظامه؛ ففي نهاية المطاف، لم يكن لصدام يد في ما حدث،⁽⁴¹⁾ وعلى الرغم من تعاونه البراغماتي مع الإسلامويين، فإنه كان يرى بأن نظامه يشكّل العدو الأيديولوجي للجماعات المماثلة للقاعدة. ويضاف إلى ذلك أن صدام كان منشغلاً بالاستمتاع بتفكك المنظومة الدولية التي بذل أقصى جهده لإضعافها، وكان البعثيون يشعرون بأن إستراتيجيتهم لتقسيم المجتمع الدولي وزيادة المعارضة الشعبية للسياسات الأمريكية كانت تفعل فعلها وأنها ستحمي العراق من العدوان الأمريكي، فحاجج طارق عزيز قبل الحرب بأن «كلاً من فرنسا وروسيا أمّنت ما قيمته ملايين الدولارات من عقود التجارة والخدمات مع العراق، وفقاً لتفاهم ضمني بأن موقفها السياسي سيكون مع العراق في ما يتعلّق بالعقوبات»، ولا شك في أنّ هاتين الدولتين ستعارضان الحرب، وشدّد عزيز على أنّ الفرنسيين كانوا يريدون «حماية ما لهم من عقود التجارة والخدمات في العراق، وكانوا يريدون أيضاً إثبات أهمّيتهم أمام العالم كأعضاء في مجلس الأمن، وأنّهم يستطيعون استخدام حقّ النقض لإظهار أنّهم ما يزالون أقياء».⁽⁴²⁾

وعلى نحو مماثل، جاء في تقرير أرسله السفير العراقي بموسكو في (تشرين الأوّل/أكتوبر 2002) إلى بغداد أنّ «أصدقاءنا [في الاستخبارات الروسية] أخبرونا بأنّ الرئيس بوتين أصدر تعليمات واضحة جداً لوزارة الخارجية في ما يتعلّق بالعراق»، وأنّ بوتين «لن يسمح للقرار الجديد بأن يتضمّن أية نية تتيح استخدام القوّة ضدّ العراق».⁽⁴³⁾

ويُضاف إلى هذه المواقف الرسمية أنّ صدام كان يولي أهمّية كبيرة لحقيقة مفادها أنّ معارضة شنّ حرب أخرى ضدّ العراق قد ألهمت الرأي العام في كلّ أنحاء العالم، إذ بدأت التظاهرات الحاشدة في خريف العام (2002)، وتعاظمت في المدّة (كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 2003) لتتحوّل إلى التظاهرات الأكبر في تاريخ العالم، وذلك بخروج أكثر من (35 مليون) محتجّ في حوالي (3,000) تظاهرة منفصلة شملت (90) بلداً؛ وكانت كبرى الاحتجاجات في التاريخ قد حصلت في (15 شباط/فبراير 2003)

بتجمّع أكثر من عشرة ملايين إنسان في حوالي (900) تظاهرة منفصلة شملت (78) بلدًا.⁽⁴⁴⁾

زرع البعثيون أنفسهم ضمن شبكات معارضة الحرب التي نسّقت التظاهرات، وساعدوا في تنظيمها. ولا شك في أنّ هنالك أسبابًا عديدة للاحتجاجات، والكثير منها يسبق وجوده تدخل البعثيين؛ إذ أدّت غطرسة بوش الابن إلى تنفير من يستمعون إليه في أنحاء العالم، وتسبّب موقف إدارته المرتجل إزاء كلّ من يختلف معها، حتّى أقرب الحلفاء، إلى إلهاب المشاعر المعادية لأمريكا والغرب في كلّ مكان. وقام البعثيون بتوجيه هذه المشاعر وتضخيمها، وأقاموا علاقات بين الجماعات والأيدولوجيات المختلفة، وربطوا بين الشبكات الكبيرة، ممّا سمح للناشطين بتنسيق الاحتجاجات في كلّ زمان ومكان.

ولم تنبثق هذه الشبكات فجأةً في العامين (2002، 2003) بل أمضى البعثيون أكثر من عقد في ربط بعضها ببعض، وكان لهم في الغالب أدوار سرّية وبغطاءٍ ما عند المراحل المفصلية. ولم يركّز البعثيون حينذاك على القوى العظمى وحسب، بل نفّذوا أيضًا عمليات مصمّمة لتشكيل الرأي العام العالمي بشكل أعمّ، وذلك بالعمل في أوروبا والشرق الأوسط مثلاً. ولنا في السويد مثال جيّد على حملة أطلقها البعثيون في بلد أقلّ أهمّية من القوى العظمى، ممّا يبيّن لنا كيف جرت عملياتهم على الصعيد الأوسع عالمياً، وقد احتوى الفصل السابع من هذا الكتاب على صورة تفصيلية لعمليات البعثيين في سبيل التأثير على السويد من أوائل التسعينيات حتّى منتصفها، وسيواصل هذا الفصل ما ورد هناك ليوفّر فرصة الاطلاع على العون الذي قدّمه البعثيون في تحوّل الموقف من العراق في سياسة هذا البلد الأوروبي.

في أوائل التسعينيات بدأ البعثيون، كما ورد في الفصل السابع، العمل على اختراق المشهد السياسي السويدي الذي كان معاديًا لهم، وبحلول العام (2002) كانوا يعملون بشكل سرّي عبر منظمات من أمثال حزب اليسار الذي كان يمتلك (10%) من مقاعد البرلمان، وعبر من يتعاطف معهم من المغتربين العرب والمسلمين، بالإضافة للعلاء الذين جنّدوهم، من أجل تنظيم التظاهرات في ستوكهولم ومالمو؛ وكانت تلك التظاهرات الأضخم في تاريخ السويد منذ الحرب العالمية الثانية، بل إنّها أصبحت أكبر من ذلك بحلول العام (2003).⁽⁴⁵⁾

واستطاع البعثيون خلال التسعينيات أن يغيّروا صورة العراق في الإعلام السويدي؛ ففي أوائل التسعينيات كان الإعلام السويدي يركّز على سيّئات النظام العراقي، من قبيل انتهاكاته

الصارخة للقانون الدولي وما اقترفه من فظائع، لكنّ هذه التأطيرات الإعلامية بدأت بالتغيّر مع توالي أعوام ذلك العقد. وكان من الأساليب التي يفضّلها البعثيون في صياغة التغطية الإعلامية: تنظيم الاحتجاجات والتظاهرات ثمّ تغطيتها إعلامياً، ممّا جعل تركيز وسائل الإعلام يبتعد عن أفعال النظام ويتّجه نحو مظالم المتظاهرين، والتي كانت تتعلّق عمومًا بالأزمة الإنسانية في العراق أو العدوان الأمريكي. ومع اقتراب الحرب في المدة (2002-2003) كان الإعلام السويدي قد تبنّى التأطيرات التي يفضّلها البعثيون.⁽⁴⁶⁾

وقد يكون من المبالغة الفادحة الادّعاء بأنّ العمليات البعثية في السويد كانت السبب الوحيد لتغيّر التغطية الإعلامية السويدية في ما يتعلّق بالعراق، بل إنّ البعثيين ربّما لم يكونوا السبب الرئيسي لهذا التغيّر؛ ولكن يصعب أيضًا الاعتقاد بأنّ أفعالهم لم يكن لها أيّ تأثير، فلقد ساعد مزيج من الأعمال (تنظيم التظاهرات، وإنشاء الشبكات عبر العملاء، وزرع الأخبار) في تسيير الإعلام السويدي نحو الجهات التي يفضّلها النظام. وإذا نظرنا للأمر من منظور صدام الشعبوي، فيمكن القول حينها بأنّه كان يحقّق الانتصارات في السويد وأمثالها.

حدثت تغيّرات مماثلة طوال التسعينيات في كلّ أنحاء العالم، ففي أوائل التسعينيات كانت التأطيرات السياسية، والتي يفهم المتلقّي العالمي شؤون العراق وفقًا لها، تركز على فظائع صدام وهجومه على جيرانه، وفي أوائل العقد التالي تغيّرت هذه التأطيرات السياسية لتركز على الأزمة الإنسانية وما فهمه الكثيرون على أنّه خطر القوّة الأمريكية المنفلتة. وقد أثّرت التظاهرات العالمية غير المسبوقة ضدّ حرب العراق في العامين (2002، 2003) في هذه السرديات، وتأثّرت بها هي أيضًا، حيث أدّت هذه التظاهرات إلى المزيد من التغطية الإعلامية، ثمّ تسبّبت التغطية الإعلامية الإضافية بتفاقم المشاعر الشعبية الملهبة، ممّا أشعل المزيد من التظاهرات، وهكذا دواليك في حلقة مفرغة تغذي نفسها بنفسها. وكان صدام يرى بأنّ أمثال هذه التظاهرات الشعبية المنطلقة من القاعدة، والتي حدثت أثناء التحضّر لحرب العراق، كانت قوّة توجّه السياسة الدولية؛ لأنّ أثرها لا ينحصر بالضغط لتفكيك نظام العقوبات الذي شلّ صدام، بل إنّ جعل احتمال شنّ الحرب أقلّ ترجيحًا، في نظر معظم كبار المسؤولين العراقيين، إذا اقترن بالدعم الدبلوماسي من باريس وموسكو.

وإلى جانب ذلك، كان صدام يشعر أيضًا بأنّ واشنطن نمر من ورق؛ فلقد أخبر مستشاريه في أوائل العام (2003) بأنّ العراق خسر من الضحايا في معركة الفاو خلال الحرب العراقية-

الإيرانية أكثر ممّا خسرتّه الولايات المتّحدة طوال حرب فيتنام، وأنّ واشنطن أصبحت أكثر خشية من القتال منذ ذلك الحين، ففي الصومال أُجبر الجيش الأمريكي المتبجّح على الانسحاب بسبب بضع إصابات. وكانت سرديّة صدام حول حرب الخليج تقول بأنّ ما حدث هو إمّا أنّ العراقيين أوقفوا قوّة التحالف، وإمّا أنّ القوّة الأمريكية أوقفت هجومها تفاديًا لدفع الثمن الباهظ الذي قد يتطلّب الزحف إلى بغداد. ولاحظ صدام أنّ الولايات المتّحدة اعتمدت، منذ حرب الخليج، على القوّة الجويّة عوضًا عن البريّة، وذلك ليس في العراق وحسب، بل في أماكن أخرى كالبلقان أيضًا. وكان يعتقد بأنّ الأمريكيين والبريطانيين لا يجرؤون على خوض القتال البرّي، ولا سيّما ضدّ العراقيين، والذين كان صدام مقتنعًا بأنّهم مقاتلون جيّدون بطبيعتهم.⁽⁴⁷⁾

وكان النظام قد تعلّم في أوائل التسعينيات كيف يتخطّى حدوده إلى الدرجة التي يتقبّلها العالم (وواشنطن) ثمّ يتراجع في اللحظة الأخيرة كي لا يتعرّض إلى هجمات عسكرية. وقد تبنّى مقارنة مماثلة في العام (2002)؛ فبعد نقاشات ومفاوضات مكثّفة أصدر مجلس الأمن قرارًا بالإجماع في (تشرين الثاني/نوفمبر 2002) طالب فيه النظام بالسماح لمفتّشي الأسلحة الأممين بالعودة إلى العراق، وضمنت باريس وموسكو أن لا يحتوي القرار تخويلًا باستخدام القوّة. وقد صرّح السفير الأمريكي في الأمم المتّحدة آنذاك أنّ القرار لم يتضمّن «زنادًا مخفيًا» أو «آلية تلقائية» لشنّ الحرب، لكنّه أوضح أيضًا بأنّ القرار «لم يعق أيّة دولة من الدول الأعضاء عن التصرف للدفاع عن نفسها ضدّ الخطر الذي يمثّله العراق أو لفرض القرارات الأممية ذات الصلة وحماية سلام العالم وأمنه». ⁽⁴⁸⁾ ويضاف إلى ذلك أنّ القرار أكّد على أنّ «العراق دأب، وما يزال، يمارس انتهاكًا حقيقيًا لالتزاماته وفقًا للقرارات ذات الصلة»، وكان هذا النصّ يلبي بشكل كامل ما شعرت إدارة بوش بالحاجة إليه لتبرير شنّ الحرب.⁽⁴⁹⁾ وعندما واجه صدام هذه التهديدات الواضحة، سمح للمفتّشين بالعودة إلى العراق وقطع وعدًا بالتعاون الكامل معهم.

قدّم النظام ملفًا حول برامجه التسلّحية وبدأ المفتّشون بالعمل، ولم يعترف الملفّ ببرنامج الإنكار والخداع الذي طبّقه النظام في أوائل التسعينيات، ولكنّ السبيل الوحيد المتبقيّ أمام صدام لتلبية مطالب بوش كان يتمثّل بتسليم أسلحة لم يكن يمتلكها. ومع تقدّم عمل المفتّشين لم يعثروا على أيّة أسلحة محظورة، فحاجت فرنسا وروسيا وألمانيا بأنّهم كانوا بحاجة إلى المزيد من الوقت.

وفي غضون ذلك كانت إدارة بوش قد نشرت قوّة عسكرية كبيرة في الخليج، وكان

اقتراب فصل الربيع يؤذن بدرجات حرارة محرقة في هذه المنطقة، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد غمرتا المنطقة بجنودهما ولا يمكنهما تركهم هناك إلى أجلٍ غير مسمى، وإذا كان شتُ الحرب أمرًا حتميًا فلا بدُّ أن يجري خلال الأشهر الأولى من العام (2003). وأرادت بريطانيا وغيرها من حلفاء أمريكا قرارًا من مجلس الأمن ينصّ بصراحة على التفويض بشتُ الحرب، لكنّ الدبلوماسيين الأمريكيين لم يتمكنوا من حشد الأصوات اللازمة، وهددت فرنسا باستخدام حقّ النقض حتّى إذا تمكّنوا من ذلك. وفي (20 آذار/مارس 2003) غزت الولايات المتحدة العراق بمعية («تحالف الراغبين») الهشّ، وسرعان ما أسقطت النظام البعثي.

ومن الصعب أن نفهم كيف أخطأ صدام ونظامه في حساباتهم إلى ذلك الحدّ في العام (2003)، ولا سيّما إذا أخذنا بالحسبان مهارتهم في استغلال نبض السياسة العالمية خلال العقد السابق. ولم يكن بيدّ على النظام العراقي أنّه استوعب، على الإطلاق، تصميم إدارة بوش بعد هجمات (11 أيلول/سبتمبر)؛ وحتّى مع تجمّع قوّات التحالف في المنطقة، شعر الجانب العراقي بأنّ أمريكا لا يمكنها الزحف إلى بغداد في ظلّ المعارضة الدبلوماسية والشعبية العارمة، واعتقد بأنّه حتّى إذا أقدم التحالف الذي تقوده أمريكا على الغزو فإنّه سيتوقّف عندما تبدأ الإصابات بالازدياد.

مضت إدارة بوش في طريقها على الرغم من كلّ شيء، وكشفت بذلك الخطأ الذريع في الفهم البعثي للسياسة الدولية. وسرعان ما قضت القوّات التي تقودها أمريكا على الجيش العراقي ودخلت إلى بغداد منهيةً بذلك أكثر من ثلاثة عقود من الحكم البعثي الراسخ. ولقد تحدّث عدد من كبار المسؤولين العراقيين، بعد سقوط النظام، حول تصوّراتهم الخاطئة قبل الغزو؛ وممّا يثير الدهشة أنّ الرئيس السابق لأركان الجيش العراقي قال حينذاك بأنّه «ليس هنالك بين القادة العراقيين من كان يعتقد بأنّ قوّات التحالف يمكنها أن تصل إلى بغداد إطلاقًا»؛ أمّا قائد القوّة الجوية والدفاع الجوّي فقال: «كنا نعتقد بأنّ الأمر سيكون مماثلًا لما حصل في العام (1991)، فتوقّعنا أن تجري الولايات المتحدة بعض العمليات في الجنوب ثمّ تعود إلى ديارها»؛ وأمّا رئيس الأركان العامّة للحرس الجمهوري فادّعى على نحو مشابه: «كنا نعتقد بأنّ التحالف سيذهب إلى البصرة، أو ربّما إلى العمارة، ثمّ تنتهي الحرب بعد ذلك». وعندما سأل أحد المستجوبين الأمريكيين رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية العراقي: «ما الذي كنت تعتقدون بأنّه سيحدث في حالة الغزو العسكري؟»، أجاب: «كنا أكثر اهتمامًا بتركيا وإيران».⁽⁵⁰⁾

وعلى الرغم من كل النجاحات التي شعر صدام بأنه حققها بواسطة عمليات التأثير والتلاعب السياسي، تبين أن إستراتيجياته لا ترتقي لمستوى خصمٍ عَقَدَ العزم على استخدام قوّة عسكرية ساحقة.

وبالإضافة لما لحق بالعراق من ضرر جرّاء الغزو، سقط النظام العالمي الجديد أيضاً ضحيةً للنزاع، إذ ألهمت الحرب الخلافات السياسية في أنحاء العالم، ورفضت معظم الدول منطق (الحرب الوقائية) الأمريكي، ونظرت إلى قرار بوش بإسقاط نظام صدام دون قرار أممي جديد ينصّ بصراحة على التحويل بذلك على أنه انتهاك صريح للقانون الدولي، وإذا لم تكن الولايات المتحدة مستعدّةً للامتثال للقواعد المرعية فلماذا يتوجّب على غيرها ذلك؟؛ وبذلك وجّهت الحرب ضربة قاتلة لأعراف التعاون التي كان أنصار التوجّه العالمي يأملون بأن تكون طابعاً لمنظومة ما بعد الحرب الباردة، وانتهى بعد ذلك كل ما تبقى من الحديث عن النظام العالمي الجديد.

الخلاصة

كان أنصار نظام ما بعد الحرب الباردة يرون بأنه سيبقي الدول العدوانية تحت السيطرة، ويحول دون هجوم القوي على الضعيف، لا لشيء سوى قدرته على ذلك؛ وكان من المفترض أن يجري حلّ الخلافات الدولية وفقاً لمنظومة من القواعد التي تطبّقها مؤسسات دولية تتمتع بالشرعية. وتوتّرت العلاقات بين الدول الكبرى، طوال التسعينيات، بسبب الخلاف حول نظام ما بعد الحرب الباردة، وعندما اصطدمت مصالحهم مارس البعثيون الضغوط على هذه الدول، ودفعوها إلى التصرف وأقنعوها بذلك. وأخذ كل جانب يتهم الآخر بانتهاك القواعد وعدم العمل وفقاً للمنظومة المرعية. وبدا أن إستراتيجية البعثيين مجدّية، قبل هجمات (11 أيلول/سبتمبر 2001)، وبدا أن العراق مهياً للتحرّر من القيود التي فرضتها الأمم المتحدة، لكنّ هجمات القاعدة على نيويورك وواشنطن غيرت حسابات الأمريكيين ووضعت إدارة بوش في طريق الحرب؛ أمّا ما تبقى من الضوابط التي يفرضها النظام الدولي على أعضائه فكانت مستنزفة، وعجزت عن الوقوف بوجه حرب العراق في العام (2003).

لقد كان صدام خبيراً بالتلاعب بالمنظومة الدولية، واستطاع هزيمتها في نهاية المطاف؛ ولكنّ المفارقة المرة تكمن في أنّ جهوده المضنية لتقويض النظام العالمي أدّت أيضاً إلى إطلاق العنان للقوّة الأمريكية التي أسقطت نظامه. وكانت وجهة نظر صدام، المسيّسة

بشكل كبير، حول السياسة الدولية جعلته يبحر إلى النظر إلى الرأي العام الجماهيري والدبلوماسية على أنهما محركا العلاقات الدولية، فأعماه ذلك عن رؤية القوة العسكرية الغاشمة عندما يقف خلفها قائدٌ عقد عزمه على القيام بأمرٍ ما، وكانت النتيجة مأساةً للعراق والعالم.

خلاصة وخاتمة

عراق صدام وفوضى القرن الحادي والعشرين

أُعدم صدام شنقاً في (30 كانون الأول/ديسمبر 2006) بعد أن أدانته محكمة عراقية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ولم يكن منقذو الحكم من معتنقي الديمقراطية الليبرالية كما في مخيّلة بوش المحمومة، بل من (الصدريين)، أتباع إحدى الفصائل الإسلامية الشيعية المتشدّدة، والذين سخروا من الرئيس العراقي السابق بإطلاق شعاراتهم الإسلامية بينما كان يواجه مصيره المروّع^(*). ولم يكن العالم الذي يأمل ببنائه هؤلاء الصدريون ليبرالياً ولا مسالماً، بل كانوا ملتزمين بسياسة العنف، وغدّوا أنهار الدماء التي تدفّقت في العراق إبّان منتصف العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين. وتبيّن خطأ افتراض إدارة بوش بأنّه ما إن يتحرّر العراقيون من توتاليتارية صدام حتّى يعتنق معظمهم الديمقراطية الليبرالية.

ولم يكن ذلك الافتراض الليبرالي الوحيد الذي لقي حتفه في العراق؛ إذ تسبّبت الإحباطات حول الصراع في العراق بتهيئة خطاب سياسي متغيّر حول السياسة الخارجية في الغرب، ولا سيّما في واشنطن، فزالت أحلام الليبرالية وحكم القانون التي نوقشت بشكل مفعم بالأمل في نهاية الحرب الباردة، وحلّ محلّها الحديث عن السلطة والمصالح؛ ومع أنّهما كانتا قوتين رمتا العالم في هوّة الفوضى والدماء خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، فإنّ الأعراف والمؤسّسات والأدوات التي ظهرت في نظام ما بعد الحرب الباردة، والتي كان يُفترض بها أن تقف في وجه دعاة العودة إلى الماضي، تضععت بعد عقد من المواجهة مع صدام، وجاءت حرب العراق في العام (2003) لتوجّه ضربة قاصمة لها.

(*) تمت محاكمة الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وعدد من رموز حكمه أمام ما يُسمى (المحكمة الجنائية العراقية المختصة) المشكّلة في 10 تشرين الاول/أكتوبر 2003 بموجب أمر رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر. ثم جرى تشكيل محكمة جديدة باسم (المحكمة الجنائية العراقية العليا) التي أصدرت بحقه حكم الإعدام وأشرفت عليه. أما ما يُشير إليه المؤلف (الصدريون) فقد يكون القصد منه وجود بعض المحسوبين عليهم أثناء عملية الإعدام. (المركز)

إنّ المواجهة الأمريكية مع صدام موضوع يرفض أن يموت، فما يزال يشكّل نقاشات المثقّفين والسياسيين حول السياسة الخارجية، وكيفية اختيار الناخبين لقادتهم، واحتلّ موضعاً دائماً في الجدل الدائر في القرن الحادي والعشرين حول السياسة الدولية، والسياسة الخارجية، والتاريخ. وهنا يجدر توثيق تراث صراع النظام العراقي ضدّ العالم، وكيف قوّض حجج الدفاع عن الليبرالية، ثم كيف أعاد الحياة إلى حجج الدفاع عن الواقعية وضبط النفس. وفي غضون ذلك، من الضروري التحقيق في كيفية تمكّن النظام، أو عدم تمكّنه، من التأثير على السياسة العالمية.

إعادة النظر في العالمية الليبرالية

شاهد العالم العظيم جيلفورد جون آيكنبيري، الخبير في شؤون العالمية الليبرالية، سقوط الاتحاد السوفييتي وبداية عصر جديد من مكتبه في كلية وودرو ويلسون في جامعة برينستون،^(*) وأمضى العقود التالية وهو يطبّق الرصانة النظرية على عالمية ويلسون^(**) من أجل الحقبة الجديدة، ولمع اسمه خلال الأعوام الثلاثين التي تلت سقوط الاتحاد السوفييتي باعتباره المنظر الذي ربّما يمكن أن يُقال عنه أنّه أوضح من قدّم الأفكار الليبرالية التي استند إليها نظام ما بعد الحرب الباردة.⁽²⁾

حاجج آيكنبيري بأنّ الحروب الكبرى تتمخّض عن منتصرين يحاولون ترسيخ مكاسبهم باعتبارهم قادةً للمنظومة الدولية، ورأى بأنّ نهاية الحرب الباردة لا تختلف في هذا الجانب عن نهاية حروب نابليون والحربين العالميتين، ففي كلّ هذه الحروب كان المنتصرون يطوّرون نظاماً دولياً جديداً لحكم العالم، وبذلك كانوا يفرضون القيود على كلّ دول المنظومة الدولية بواسطة ما أسماه آيكنبيري («المساومات المؤسّساتية»). ولم يلجأ المنتصرون إلى هذه الوسيلة بدافع الإيثار، بل لأنّها كانت تنفع كلّ الأطراف، ف«الدولة القائدة» ترغب «بحصر الدول الأخرى في نطاق النظام» الذي تتربّع على قمّته، أمّا «الدول الأضعف أو الثانوية» فترغب بـ«قواعد ومؤسّسات تشكّل وسائل للحماية من إمكانية تحوّل الدولة القائدة إلى كيان مهيمن استبدادي».⁽³⁾

(*) في العام (2020) تغيّر اسم الكلية إلى (كلية الشؤون العمومية والدولية في جامعة برينستون). [المؤلف]
 (**عالمية ويلسون: توجه في السياسة الخارجية يستند إلى أفكار الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (حكم 1913-1921)، ولا سيّما ما يُعرّف بـ(مبادئ ويلسون الأربعة عشر) التي أرسّت السلام في العالم بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت الأساس الذي قامت عليه (عصبة الأمم). [المترجم]

وقد كان نظام ما بعد الحرب الباردة، خلال العقد الأوّل من عمره، يتلاءم تمامًا مع نظرية آيكنبيري؛ إذ عبّر جورج بوش الأب بصراحة عن أمله ببناء شيء يشبه ما نظّر له آيكنبيري، وعمل بوش من خلال الأمم المتّحدة عوضًا عن العمل منفرد، وتحدّث علنًا حول الحاجة إلى توحيد القوى العظمى وإنشاء إجماع واسع النطاق بين الدول الأضعف، وناقش كيف يمكن للمنظومة المنشودة أن تقيّد القوي، ووعده بظهور «عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف».⁽⁴⁾ وفي الواقع، بينما كان بوش الأب يدفع باتجاه تغيير النظام في أعقاب حرب الخليج، كانت سياسة واشنطن وإستراتيجيتها مقيّدتين بغياب الدعم في مجلس الأمن. وعندما جاء كلينتون إلى سدّة الحكم بعد انتخابه في العام (1992) ضاعف الرهان على هذا المشروع، وجعله محور سياسته الخارجية.

وبالرغم ممّا سبق، اعترف آيكنبيري لاحقًا بأنّه بالغ في تقدير متانة النظام الليبرالي، وأنّه بالغ، خصوصًا، في التقليل من قدرة إدارة الرئيس بوش الابن على خرق المساومات المؤسّساتية والعمل خارج قيودها، ولا سيّما بشنّه حربًا لتغيير النظام في العراق.⁽⁵⁾ وهنا يبرز السؤال: لماذا انهارت المنظومة، كما يدّعي آيكنبيري، عند تعاملها مع العراق في المدّة (2002-2003)؟ لا شكّ في أنّ المتهمّمين يحاججون بأنّ بوش وكلينتون لم يكونا يعنون قطّ ما يقولون، وهؤلاء يحاججون بأنّ النظام العالمي الجديد لم يكن سوى خطاب مصمّم لاستمالة البسطاء والسدّج من عموم الناس. وقدّم آخرون تفسيرات بنوية لانهايار النظام. ومنذ ذلك الحين طرح بعض الخبراء البارزين في مجال العلوم السياسية تنظيرات مفادها أنّ تركيز القوّة المتأصل في النظام العالمي وحيد القطب يبطل القيود المنظوماتية التي وصفها آيكنبيري وغيره.⁽⁶⁾ وعلى الرغم من أنّ هذا التحليل النظري وأمثاله ربّما يكون ثاقب البصيرة، فإنّ هذا الكتاب ركّز على تفسيرات تاريخية أكثر واقعية لانهايار منظومة ما بعد الحرب الباردة.

تفاقت صعوبة توصل مجلس الأمن إلى الإجماع بسبب التصادم حول العراق، بالإضافة للإحباط من العولمة، والخلافات في البلقان، وما شابه. وفي أوائل التسعينيات، كانت أعراف الوحدة والتعاون القويّة تنمو فعلاً في مجلس الأمن، ولا سيّما بين الدول الخمس دائمة العضوية، والتي كانت تتردّد في التعبير عن خلافاتها علانية، وحاولت التصويت على القرارات باعتبارها كتلة واحدة؛ ولكنّ هذه الدول أخذت تختلف علانية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وكانت القضية العراقية من بين القضايا التي دفعتها إلى ذلك، بل ربّما كانت في صدارتها؛ فهدّدت كلّ دولة من هذه الدول بممارسة حقّ

النقض ضدّ مبادرات نظيراتها، وكان ذلك خرقاً مهماً لروحية أوائل حقبة ما بعد الحرب الباردة.

استخدم صدام مزيجاً ماكرًا من عمليات التأثير والمصالح الاقتصادية والألاعيب السياسية لبثّ الشقاق بين الولايات المتّحدة وبريطانيا من جهة، وفرنسا وروسيا والصين من جهة أخرى. ولا شكّ في أنّه كانت هنالك حدود لما يمكن للنظام فعله، إذ لا يمكنه خلق الطبيعة الجوهرية للسياسة الدولية ولا تغييرها؛ وكانت حملات التأثير بحاجة إلى السير وفقاً للتوجّهات السياسية الراهنة، ولذلك فشل البعثيون عندما حاولوا الدفع باتجاه يعاكس المزاج السياسي السائد.⁽⁷⁾

وعلى الصعيد نفسه، حقّق البعثيون أعلى مستويات الفعّالية عندما كانوا يتّصفون بالمرونة الأيديولوجية، كما هو حال من سبقوهم في حقبة الحرب الباردة ومن جاء بعدهم اليوم. وإذا نظرنا للأمر من زاوية ما يصفه هذا الكتاب بالمستوى العملياتي (أي: بناء شبكة من المؤيدين في مناصب أساسية عبر العالم)، فإنّ مسعى النظام لفرض الدوغمائية البعثية على المتلقّي العالمي كان مسعى عديم الجدوى عمومًا، وحقّق البعثيون نجاحًا أكبر بكثير عندما تحالفوا مع أشخاص وجماعات كانت تشارك النظام رغبته في إنهاء العقوبات أو الحيلولة دون وقوع هجمات على العراق حتّى وإن كانت هذه الجماعات تكره صدام ونظامه. وكان البعثيون أكثر نجاحًا أيضًا عندما اعتمدوا على الفاعلين والجماعات المحليين الذين تطوّروا تلقائيًا في الدول الأجنبية؛ وكانوا أقلّ فعّالية عندما حاولوا إنشاء أمثال هؤلاء الفاعلين بأنفسهم.

إنّ المزج بين حملات التأثير القائمة على الحجج الأخلاقية والسياسية وبين المصالح الاقتصادية تبين أنّه ذو جدوى ملحوظة في تحويل المكاسب العملية إلى تأثير على المستوى الإستراتيجي، والذي طال السياسات الوطنية للدول المهمّة؛ لكنّ هذا النوع من الإستراتيجيات عالية التسييس له حدوده أيضًا، وأهمّها أنّ حملات التأثير لا تجدي بوجه خصم عقد العزم على استخدام قوّة عسكرية كاسحة.

استطاع البعثيون، من خلال العمل ضمن التوجّهات السياسية الأوسع، أن يقنعوا بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن بإنهاء، أو على الأقلّ: إضعاف، قراراتها المتعلقة بالحصار المفروض على العراق. وإلى جانب ذلك، دبّ الخلاف بين الدول الأعضاء في المجلس حول قوانين استخدام القوّة ضدّ العراق، ممّا أدى إلى تبادلها الاتّهامات بخرق القواعد المتّبعة. وتسببت كلّ هذه الخروقات، وما جرى تصوّره على أنّه خروقات، بإضعاف الأعراف المتعلقة

بـ(منظومة تقوم على قواعد). ولم يستعد مجلس الأمن وحدته، أمّا الوصمة التي ترافق شُـنْ عمليات عسكرية بلا قرار من مجلس الأمن، أو بشكل أعمّ: الوصمة التي ترافق انتهاك القانون الدولي، فإنها تلاشت جزئياً على الأقلّ بسبب العراق.

ضبط النفس والعودة إلى سياسة القوّة

اكتسبت النظريات السياسية الأخرى الأكثر تشكيكاً بالعالمية الليبرالية زخماً بعد هذه الضربات التي استهدفت نظام ما بعد الحرب الباردة، ثمّ تسارعت بشدّة بعد نشوب حرب العراق في العام (2003)؛ وكانت أوضح المكاسب من نصيب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، والتي شدّدت على أنّ المصالح المادّية والأمن، لا الأعراف أو الأيديولوجيا أو المؤسّسات، هي من يوجّه السياسة الدولية، وتشدّد على أنّ توازن القوّة، لا المؤسّسات أو النظام القائم على القواعد، هو من يخلق الاستقرار السياسي. وكان هذا النوع من التحليل هو الذي حمّله الليبراليون مسؤولية الفوضى في القرن العشرين، وكانوا يحاولون تجاوزه في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وفي الواقع، تبين أن نظريات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية تنطوي على المشكلات في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ففي أوائل التسعينيات فشل تحليل أنصار هذه النظريات عندما أهملوا الأعراف والمؤسّسات وجاذبية الليبرالية نفسها. وعلى سبيل المثال، تنبأت بعض الأسماء البارزة من هؤلاء بأنّ نهاية الحرب الباردة ستدفع الكثير من حلفاء واشنطن إلى التكاتف في معارضة قوّتها، لكنّ هذه النوع من («التوازن») لم يحدث إلّا في بعض الحالات («الناعمة»)⁽⁸⁾. ويضاف إلى ذلك أنّ واشنطن، الطرف الفاعل الأهمّ في المنظومة الدولية آنذاك، تصرّفت وفقاً للافتراضات الليبرالية، لا الواقعية، في مواضع كالبلقان وأوروبا الشرقية إبّان التسعينيات، وفي الشرق الأوسط بعد (11 أيلول/سبتمبر 2001). ونفّذت واشنطن عمليات للتدخّل الإنساني في مواضع لم يكن لها فيها سوى القليل من المصالح الوطنية الحيوية؛ ووسّعت تحالفاتها على أساس الالتزامات الأيديولوجية، لا المتطلّبات الأمنية؛ وروّجت بقوّة للديمقراطية الليبرالية.

ويفتخر الواقعيون، كما توحى تسميتهم، بذكر تفاصيل الواقع القاسي للسياسة الدولية، ويسخرون من المثاليين لأنّهم ينظّرون حول كيف (ينبغي) للدول أن تتصرّف. ولكنّ هؤلاء الواقعيين أنفسهم حاججوا، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بأنّ التزام

أمريكا بالليبرالية العالمية كان خطأً، ودعوا إلى («ضبط النفس») في السياسة الخارجية الأمريكية.⁽⁹⁾ وفشلت هذه الحجج في وصف واقع السياسة الخارجية الأمريكية، وطرحَت عوضاً عن ذلك ادّعاءات حول ما ينبغي أن تكون عليه هذه السياسة. وكانت هذه المزاعم التوجيهية هي بالتحديد ما ادّعت المدرسة الواقعية أنّها ترفضه. وبناءً عليه، اعتاد السياسيون والمثقفون العالميون في التسعينيات على وصف افتراضات الواقعيين بأنّها افتراضات رجعية عفا عليها الزمن.

وما إن بدأ أن ما يمكن للواقعيين أن يقدّموه يتناقض باطراد، حتّى جاءت حرب العراق في العام (2003) لتنقذهم؛ إذ حاجج الواقعيون حينها بأنّ التصرف الأخلاقي الليبرالي غير المناسب منع واشنطن من التعايش مع طاغية كصدام، حتّى وإن كان هذا التعايش يصبّ في مصلحتها؛ وقدّم الواقعيون غزو العراق باعتباره نموذجاً لما حدّرت منه نظرياتهم من المغامرات الخارجية التي تروّج للديمقراطية وتسعى إلى تشكيل العالم. وبينما كان الجدل حول حرب جديدة في العراق يحتمد في خريف العام (2002)، اشترت مجموعة من (33) أكاديمياً، هم أبرز خبراء الواقعية، مساحة إعلانية في صحيفة نيويورك تايمز، ونشروا فيها إعلاناً حمل العنوان (الحرب مع العراق لا تخدم المصلحة الوطنية الأمريكية)، وحاججوا فيه، وفقاً لنظريتهم، بأنّ هذه الحرب تقف خلفها أحلام طائشة بنظام عالمي ليبرالي وأنّها لا تتماشى مع المصالح الأمريكية، وشدّدوا على أنّ أمثال هذه التوجّهات المثالية لا مفرّ لها من أن تسبّب كارثة إستراتيجية. وقد شابت حججهم بعض التناقضات الداخلية، لكنّهم كانوا محقّين بأنّها لا تتماشى مع المصالح الأمريكية،^(*) لأنّ تكلفتها من الدماء والأموال فاقت كلّ ما يمكن أن يُساق في تبريرها.

(*) من أمثال هذه التناقضات: تشديد الواقعيين على أنّ تصّرف الدول وفقاً لمصالحها الوطنية تسبّب بتضخّم مفرط في الكثير من المخاوف الأمريكية التقليدية، ومنها مثلاً ما جاء في الإعلان المذكور المنشور في صحيفة نيويورك تايمز: «حتى لو كان صدام قد امتلك أسلحة نووية فما كان ليتمكّن من استخدامها دون أن يعاني من انتقام أمريكي أو إسرائيلي هائل»، فهذا الانتقام الهائل لم يكن يصبّ في مصلحة صدام، بحسب منطق الإعلان، وبالتالي لم يكن ليستخدم أسلحته النووية حتى إذا كان يمتلكها. ومع ذلك، فإنّ مغزى الإعلان يتلخّص في أنّ شنّ حرب في العراق لا يصبّ في المصالح الوطنية الأمريكية، لكنّ بوش ربّما سيقدّم عليها على أيّة حال. ولا شكّ في أنّ ما حدث هو أنّ واشنطن شنت هذه الحرب فعلاً. وبينت أنّ الدول لا تتصرّف وفق مصالحها الوطنية دائماً؛ وأنّ القادة يعمدون أحياناً إلى التسبّب بالكوارث لأنفسهم، ولم يكن نظام صدام يختلف عن ذلك. [المؤلف]

شعر الكثير ممّن وقَّعوا على المقالة بأنّهم على حقّ بالافتخار بالحكم الذي توصلوا إليه. وقد كتب الصحافي روبرت كاپلان في مجلّة (أتلانتيك) مقالةً حول جون ميرشايمر، الذي ربّما يمكن اعتباره أبرز الواقعيين من الأحياء، وادّعى كاپلان في المقالة أنّ الإعلان كان «أزهى لحظة» في حياة ميرشايمر.⁽¹¹⁾ ويُعرّف عن أحد الموقعين الآخرين، وهو روبرت آرت من جامعة برانديس، أنّه كان يعلّق نسخة من الإعلان في مكتبه.⁽¹²⁾

وغالبا ما كانت السياسات الخارجية لإدارة بوش الابن بعد (11 أيلول/سبتمبر) تُقرن بالمحافظيين الجدد، بغضّ النظر عن صواب هذا الزعم أو خطئه. ولقد رفض المحافظيون الجدد سياسة القوّة غير الأخلاقية عند الواقعيين، وروّجوا لنوع من الليبرالية العسكرية المتفردة، ولهذا فعلى الرغم من تعثّر نظريات الواقعيين غالباً في حقبة ما بعد الحرب الباردة، كان من السهل عليهم أن يطرحوا أنفسهم تريباقاً لطيش إدارة بوش الابن، وتبجّحوا بأنّهم حاولوا تحذير الناس.

عندما بدأ القادة الأمريكيون بإعادة تقييم سياستهم الخارجية بعد إخفاقاتهم في العراق، لجأوا إلى هؤلاء الواقعيين وأفكارهم؛ وعلى سبيل المثال، قام الكونغرس في العام (2006) بتشكيل (مجموعة دراسة العراق)، وتكوّنت هذه المجموعة من عدد من قدامى السياسيين من الحزبين بقيادة جيمس بيكر، وهو وزير خارجية سابق من الجمهوريين، ولي هاميلتون، وهو أحد أعضاء الكونغرس السابقين من الديمقراطيين. وبعد عقد من الإحباط لم تكن فيه واشنطن مستعدّة للتعايش مع عراق صدام، ممّا أدّى إلى كارثة العام (2003)، أوصت المجموعة بأن تعكس واشنطن مسارها في الشرق الأوسط، فتمدّ يدها، مثلاً، إلى سوريا وإيران المتّهمتين بأنّهما نظامان مارقان وعقبتان في طريق إنشاء منظومة قائمة على القواعد في المنطقة. وحاجت صحيفة (واشنطن بوست) بأنّ التقرير الذي أصدرته المجموعة «ربّما تجدر تسميته بـ«بيان الواقعيين»»⁽¹³⁾ وكان ممّن استفاد من فشل غزو العراق أكاديميون واقعيون من أمثال ميرشايمر وستيفن وولت (الأستاذ في جامعة هارفرد) اللذين عارضا الغزو، فطرحا تفسيراً للأخطاء المرتكبة في السياسة الخارجية الأمريكية، وحدّدا كبش فداء، فارتفعت منزلتهما إلى مصافّ المحلّين السياسيين في وسائل الإعلام، وجلبت لهما هذه المنزلة الجديدة عقوداً مربحة للتحديث وتأليف الكتب.⁽¹⁴⁾ واحتلّ تيار من الكتب الأخرى لأتباع الواقعية صدارة قائمة الكتب الأكثر مبيعاً في مجال العلاقات الدولية خلال العقدين الأوّلين من القرن الحادي والعشرين.⁽¹⁵⁾

ولا شكّ في أنّه لا يمكن القول بأنّ كلّ القادة والمفكرين السياسيين تخلّوا عن الليبرالية كردّ فعل على حرب العراق، بل إنّ بعضهم واجهوا ما اعتبروه توجّهات مضادّة لليبرالية بالتأكيد، فقام بعض المفكرين من اليسار (من أمثال: پول بيرمان وكريستوفر هيجينز في الولايات المتّحدة الأمريكية، ونيك كُون في بريطانيا) بالدفاع عن السياسة الخارجية الأمريكية، وحتّى عن حرب العراق الأكثر إثارة للخلاف، وذلك انطلاقاً من مبررات ليبرالية، وقدّموا صدام على أنّه فاشي غير نادم على أفعاله، واتّهموا الواقعيين وغيرهم باستعادة النوع نفسه من السياسات التبريرية التي فشلت في ثلاثينيات القرن العشرين.⁽¹⁶⁾

وعلى النحو نفسه، شهد العام (2006) إصدار بعض المفكرين البارزين في اليسار البريطاني ما دعوه (بيان يوستون)، والذي أكّدوا فيه على أنّ «من الأهمّية البالغة لمستقبل السياسات التقدّمية أن يهرع أصحاب الرّوى الليبرالية والمساواتية والعالمية إلى التحدّث بوضوح»، مشدّدين بالقول: «يجب علينا أن نميّز أنفسنا عن هؤلاء الذين يرون بأنّ الأجندة الديمقراطية-التقدّمية بأكملها تدرج ضمن عنوان «معادة الإمبريالية» الشامل والساذج و/أو معاداة الإدارة الأمريكية الحالية»؛⁽¹⁷⁾ وكان محتوى البيان عادياً، إذ اتّخذ موقفاً صلباً في دعم الديمقراطية والمساواة وحرّية الفكر، وشدّد على أنّه «لا تبرير للاستبداد»، ومعارضة كلّ أشكال التمييز العنصري؛ ولقد وصفته صحيفة نيويورك تايمز بأنّه «بيان من اليسار يتّصف بالعقلانية إلى حدّ لا يمكن معه أن نتجاهله». ومع ذلك، كان حتّى هذا التعبير البسيط عن المبادئ الليبرالية يواجه عاصفة من الانتقاد في أعقاب حرب العراق، لأنّ المنتقدين لم ينسوا كيف أنّ القادة الأمريكيين استغلّوا هذه الأفكار في الدفاع عن العقوبات والحرب ضدّ العراق، أمّا معارضو البيان فادّعوا بأنّه يبرّر الإمبريالية والعدوان الأمريكي.⁽¹⁹⁾

حتّى إنّ فرانسيس فوكوياما، والذي وجّه أطروحته (نهاية التاريخ) النقاشات المبكّرة حول سياسة ما بعد الحرب الباردة، شعر أيضاً بالحاجة إلى التدخّل ضدّ ما رأى فيه تجمّعاً لتوجّهات غير ليبرالية، وبدأت جهوده في (شباط/فبراير 2006) بمقالة في مجلة نيويورك تايمز، شدّد فيها على أنّه «يبدو من المستبعد جدّاً أن يحكم التاريخ بلطف على التدخّل [في العراق] أو الأفكار التي توجّهه»،⁽²⁰⁾ وكانت هذه العبارة تأكيداً مذهلاً لأنّ فوكوياما كان من أوائل مؤيّدَي الحرب، وقد استعان بوش بأفكاره في تبريرها.⁽²¹⁾ وانتقد فوكوياما، في مقالته هذه وغيرها من المقالات رفيعة المستوى التي نشرها في الأعوام التالية،

النفوذ المتنامي للواقعية وترسخها، ونأى بنفسه عن حرب العراق وحاول تمييز مفهومه حول نهاية التاريخ عن أفكار إدارة بوش، وشدد على أنه «قَدِّمَ نوعاً من المحاجة الماركسية حول وجود عملية بعيدة الأمد للتطور المجتمعي، ولكنها عملية تنتهي بنشوء ديمقراطية ليبرالية، لا بالشيوعية»، وأصرَّ على أن «موقف المحافظين الجدد كان، على العكس من ذلك، لينينياً؛ إذ اعتقدوا بأنَّ التاريخ يمكن تسريعه عندما تُستخدَم القوَّة والإرادة بالشكل الصحيح».⁽²²⁾

وكان فوكوياما يأمل بإنقاذ مفهومي الليبرالية والديمقراطية (باعتبارهما قوَى كونية) من منتقدي إدارة بوش الذين كان يرى بأنَّهم يريدون التخلُّص من الجمل بما حمل،⁽²³⁾ فكتب في العام (2006) بأنَّ سياسات بوش في إدارته الأولى «دفعت العديد من المنتقدين إلى أن يرغبوا بالعكس تماماً من كلِّ ما كان يرغب به».⁽²⁴⁾

ويجب أن لا ننسى هنا أنَّ بعثيي صدام ساعدوا على نسج تحالفات عالمية رأى فوكوياما بأنَّها كانت ترفض سياسات بوش بشكل شبه آلي؛ فخلال أكثر من عقد سبق حرب العام (2003) عمل البعثيون على وضع الأساس التنظيمي والفكري لمعارضة أشكال الليبرالية التي أعدها بوش لتبرير سياساته في العراق. وعلى هذا الأساس، ساعدت عمليات صدام في العقد الذي سبق سقوطه على إعادة رسم حدود السياسة الدولية التي استمرَّ تأثيرها على النظام العالمي بعد زواله بوقت طويل. ولم يكن بإمكان فوكوياما، ولا غيره من المفكرين الليبراليين، أن يعيد عقارب الساعة إلى الخلف، فالأعراف والمحظورات والتحالفات التي شكَّلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبحت أشباحاً من الماضي.

وفي الواقع، على الرغم من أنَّ باراك أوباما اعتمد شعار (الأمل والتغيير) في حملته الانتخابية عام (2008) ليحلَّ محلَّ بوش، فإنَّ حدسه في مجال السياسة الخارجية كان يوصف غالباً بأنه واقعي، إذ قال في إحدى المناسبات: «أعتقد بأنَّ العالم مكان يتَّصف بالقسوة والتعقيد والفوضى واللؤم، وتعمَّه الصعوبات والمآسي»، وأضاف بأنَّه يجب على الولايات المتحدة أن «تتعترف بأنَّه ستمرَّ بنا أوقات أفضل ما يمكننا فعله فيها أن نسلِّط الضوء على أمر فظيخ، ولكن دون أن نعتقد بقدرتنا على معالجته بشكل آلي».⁽²⁵⁾

وعندما انتهت رئاسة أوباما في العام (2016) وصل التشكيك بالعالمية الليبرالية إلى مستويات جديدة، وذلك حتَّى في البلدان الناطقة بالإنكليزية التي كانت في صلب نظام ما بعد الحرب الباردة. ومن المؤكَّد أنَّ العراق لم يكن السبب الوحيد، أو حتَّى السبب الرئيسي،

للتطورات المناهضة لليبرالية التي ظهرت منذ العام (2006)، ك(البريكزيت)^(*) و(الترمبية)^(**)، ولكن أية سرديّة حول أصولها لا يمكن أن تكون مكتملة إذا تجاهلت العراق، فلا ترمب، ولا نظراؤه الأوروبيون، كانوا سحرًا استطاعوا أن يقنعوا ناخبهم بالتصويت ضدّ ما يحدثون به، بل استفاد هؤلاء القادة من التشكيك الموجود بالليبرالية، والذي كان يتنامى بين أقسام من ناخبهم، ويمكن القول بأنّ بعض هذا التشكيك نما من إخفاقات الليبرالية في العراق.

وقد انبثق جزء كبير من جاذبية ترمب من التوتّرات العرقية الداخلية والتحدّيات الناتجة من تراجع الصناعة، لكنّ السياسة الخارجية، والعراق خصوصًا، كان لها دور أيضًا في صعوده إلى السلطة؛ إذ هاجم ترمب التحالفات والمؤسّسات («العولمية») التي أسندت العالمية الليبرالية طوال أكثر من نصف قرن، وألهب الشعور الشعبوي حول التكلفة التي دفعتها أمريكا لصون النظام العالمي، بينما انتفع منه الخصوم والحلفاء غير الممتنين مجانًا. ولقد كان هذا النوع من الاستدلال موجودًا دائمًا بشكل خفي في السياسة الأمريكية، ولكن لم يصرّح أيّ مرشّح للرئاسة الأمريكية طوال أجيال بمعارضة النظام العالمي الليبرالي بهذه الدرجة من العلنية. وعلى الرغم من أنّ حجج ترمب كانت أوسع من الانتقادات الموجهة لمقاربة واشنطن في التعامل مع عراق صدام، فإنّه غالبًا ما استشهد بهذه المقاربة باعتبارها مثالًا رئيسيًا على أنّ السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية قد ضلّت طريقها، فحاجج خلال مناظرة مع خصومه الجمهوريين، مردّدًا صدى انتقاد الواقعيين للعالمية الليبرالية، بأنّ «من الواضح أنّ الحرب في العراق كانت خطأً فظيئًا... ما كان يجب علينا أن نذهب إلى العراق مطلقًا. لقد تسبّبنا باضطراب الشرق الأوسط».⁽²⁶⁾

ولم تكن حجج ترمب المؤيّدّة للتوقع مقتصرة على آراء أقصى اليمين، إذ كرّر، في الواقع، ما كان يُعدّ في الماضي من انتقادات اليسار للسياسة الخارجية الأمريكية، ففي مناظرته مع جب بوش (أخي بوش الابن) حول حرب العراق، حاصر ترمب خصمه بقوله: «لقد كذبوا! لقد قالوا بأنّ هنالك أسلحة دمار شامل. لم توجد هنالك أسلحة، وكانوا يعلمون بأنّه لا توجد هنالك أسلحة».⁽²⁷⁾ وظهر على مجلّة (بوليتيكو) مانشيت يقول: «ترمب يستعمل أساليب منظّمة (الإنذار الوردية) ضدّ جورج بوش الابن»، في إشارة إلى المجموعة اليسارية المعارضة للحروب التي كانت تلجأ بشكل منتظم إلى أمثال هذه الانتقادات.⁽²⁸⁾

(*) البريكزيت: خروج المملكة المتّحدة من الاتّحاد الأوروبي بعد استفتاء أُجرى في (23 يونيو/حزيران 2016)؛

وقد أصبح القرار نافذًا في (1 شباط/فبراير 2020). [المترجم]

(**) الترمبية: نزعة سياسية تتمحور حول سياسات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب. [المترجم]

وفي العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين يمكننا أن نجد أصواتاً قويّة تطرح حجج التفوق في كلّ المعسكرات السياسية الأمريكية تقريباً. وربما يمكن اعتبار (معهد كوينسي لفنّ الإدارة المسؤولة للدولة) الأكثر تأثيراً وتمويلاً من بين المراكز الفكرية التي ظهرت خلال الأعوام القليلة الفائتة، إذ تأسّس في العام (2019) بمنحتين كبيرتين من (مؤسسة المجتمع المفتوح) اليسارية التابعة لجورج سوروس، و(مؤسسة كوخ) اليمينية،⁽²⁹⁾ وحملت اسم (جون كوينسي آدمز)، والذي يُعرف بقوله أنّ أمريكا «لا تذهب إلى الخارج بحثاً عن وحوش لتبيدها»،⁽³⁰⁾ وصدام هو النموذج غير المعلّن الذي يمنح هذه المقولة معناها العميق، إذ أدّت مواجهة أمريكا المدمّرة معه إلى تحوّل هذه المقولة إلى شعار يحمله الأمريكيون المؤيّدون لضبط النفس والتفوق. وربما أدّى انتخاب جوزف بايدن في العام (2020) والحرب الروسية-الأوكرانية في العام (2022) إلى إبطاء انسحاب واشنطن من نظام ما بعد الحرب الباردة، ولكن دون انعكاس زخم هذا التوجّه بالتأكيد، ففي خلفية كلّ الأحداث والنقاشات ما تزال حرب العراق ماثلةً مع الرغبة في عدم تكرارها، حتّى بعد عشرين عاماً من اندلاعها.

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ صياغة سياسة خارجية أمريكية أكثر ضبطاً للنفس أمرٌ معقولٌ لعدد من الأسباب التي لا علاقة لها بالعراق البعثي؛ إذ أُقيم نظام ما بعد الحرب الباردة على مؤسسات صُمّمت بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ذلك الوقت كان إجمالي الناتج المحلي الأمريكي يبلغ حوالي نصف إجمالي الناتج المحلي لكلّ دول العالم، ولم يكن هنالك سوى قلة قليلة من الدول التي تمتلك القوة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية اللازمة لتشكيل العلاقات الدولية، ومن المستبعد أن تتمكن المؤسسات التي أنشئت لذلك العالم أن تتمكن من الاستمرار مع ظهور قوى جديدة، حيث شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة صعود الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة على العالم بلا منازع، لكنّ صعودها هذا كان يؤذّن بظهور بلدان من أمثال الهند والصين والبرازيل وألمانيا الموحّدة، بالإضافة لازدهار ما يُدعى (نمور آسيا) واقتصادات أمريكا اللاتينية وإفريقيا. وكانت هذه التوجّهات تؤدّي إلى ما دعاه المحلّل السياسي فريد زكريا («عالم ما بعد أمريكا»). مع النزاعات مع العراق أو بدونها، وجعل صعود («الآخرين») محاولات أمريكا للهيمنة على العالم تواجه صعوبات متزايدة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري كليهما.⁽³¹⁾

ومع ذلك، فإنّ صدام أمريكا مع النظام العراقي من العام (1990) فصاعداً ترك واشنطن أكثر تشكيكاً بحلفائها وبالمؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة؛ إذ أحبط البعثيون السياسات الأمريكية، ونخروا تحالفاتها، وأضعفوا الطموحات الأمريكية المتعلقة بنظام ما

بعد الحرب الباردة. لقد أضعفت أفعال البعثيين مؤيدي إقامة نظام عالمي ليبرالي وقوّت من ينتقدونه، وتعثّر الدعم الأمريكي للعالمية الليبرالية وأصبحت واشنطن أقل استعداداً لتولي دور قيادي في تنظيم شؤون نظام عالمي ليبرالي. وكانت النتيجة أنّه أصبح من المستبعد أكثر أن يظهر نظام ما بعد أمريكا ضمن المؤسّسات الدولية الليبرالية ومن خلالها، وأصبح من المرجّح أكثر أن يظهر في حالة خلاف معها. وستكون القوى العظمى الوليدة أقلّ ضبطاً للنفس، وتشعر بضغط أقلّ للامتثال لأعراف منظومة (تقوم على القواعد). ولا شكّ في أنّ عراق صدام لم يكن العامل الوحيد الذي شكّل هذه التوجّهات، لكنّ المؤرّخين لم يولوه إلاّ أقلّ القليل ممّا يستحقّه من الاهتمام.

الهوامش

مقدمة

1. George H. W. Bush, *Address Before a Joint Session of the Congress on the Persian Gulf Crisis and the Federal Budget Deficit*, September 11, 1990, *George H. W. Bush Presidential Library and Museum* <https://bush41library.tamu.edu/archives/public-papers/2217>.
2. Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs* 70, no. 1 (Winter 1990/ 1991): 23– 33; Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: The Free Press, 1992); Hal Brands, *Making the Unipolar Moment: U.S. Foreign Policy and the Rise of the Post-Cold War Order* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2016).
3. Michael Mandelbaum, *The Rise and Fall of Peace on Earth* (New York: Oxford University Press, 2019), xii, 7.
4. Mark Mazower, *Governing the World: The History of an Idea, 1815 to the Present* (New York: Penguin Books, 2012), xi.
5. Amy Chua, *Day of Empire: How Hyperpowers Rise to Global Dominance – and Why They Fall* (New York: Random House, 2007).
6. Paul A. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," *Independent Inquiry Committee into the United Nations Oil-for-Food Programme Vol 1*. (2005): 39.
7. "محضر اجتماع هيأة مكتب الامانة العامة" [Proceedings of the meeting of the General Secretariat Group], *BRCC*, 026-5-5 (207), February. 15, 1989.
8. The Ba'th Party archives contain thousands of pages on the party's influence operations in the 1990s and early 2000s. In addition to sources cited above and below, see the following for a small sampling: "مقترح" [Recommendation], From: The Director of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Presidential Diwan, *BRCC*, 2837_0002 (585), April 1992; "برنامج عمل" [Work Plan], From: The Secretary General of the Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region, *BRCC*, 2749_0000 (567), December 22, 1991; and "نشاطات" [Activities], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq/Office of the Secretariat of the Region, *BRCC*, 2099_0003 (505), February 24, 1999.
9. Sun Tzu, *The Art of War*, trans. Samuel B. Griffith (New York: Oxford University Press, 1963), 77.
10. William Shakespeare, *Coriolanus*, act 3, scene 2; Discussed in, Paul A Smith, *On Political War* (Washington, DC: National Defense University Publications, 1989), 61.

11. Lawrence Freedman, *Strategy: A History* (New York: Oxford University Press, 2013), 250.
12. Freedman, *Strategy*, 268–9.
13. Justin Hart, *Empire of Ideas: The Origins of Public Diplomacy and the Transformation of U.S. Foreign Policy* (New York: Oxford University Press, 2013), 1–14.
14. Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Harcourt, Brace and World Inc. Original Copyright: 1951. This is the 1966 edition), 306–16.
15. Thomas Rid, *Active Measures: The Secret History of Disinformation and Political Warfare* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020); For American influence Operations in the early Cold War, see, Hart, *Empire of Ideas*, and George Herring, *From Colony to Superpower: U.S. Foreign Relations since 1776* (New York: Oxford University Press, 2017), 660–8.
16. George Kennan, Policy Planning Staff Memorandum, Washington, May 4, 1948. A copy can be downloaded at: <http://academic.brooklyn.cuny.edu/history/johnson/65ciafounding3.htm>.
17. Christopher Andrew, *The Sword and the Shield: The Mitrokhin Archive and the Secret History of the KGB* (New York: Basic Books, 1999), 20; For good examples of Soviet influence operations, also see pp. 94, 230–1, 290–3, and 326 as well as Jonathan Haslam, *Near and Distant Neighbors: A New History of Soviet Intelligence* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2015), 52.
18. Andrew, *The Sword and the Shield*.
19. Clint Watts, *Messing with the Enemy* (New York: Harper Collins, 2018); and Linda Robinson et al., “Modern Political Warfare,” *RAND Corporation* (2008),
20. “X” (George F. Kennan), “The Sources of Soviet Conduct,” *Foreign Affairs*, July 1947. <https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/1947-07-01/sources-soviet-conduct>; “George Kennan’s ‘Long Telegram’” February 22, 1946, History and Public Policy Program Digital Archive, National Archives and Records Administration, Department of State Records (Record Group 59), Central Decimal File, 1945–1949, 861.00/2-2246; reprinted in US Department of State, ed., *Foreign Relations of the United States, 1946*, Volume VI, Eastern Europe; The Soviet Union (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1969), 696–709. <https://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/116178>.
21. Con Coughlin, *Saddam: His Rise and Fall* (New York: Ecco, 2005), 177.
22. وقائع المؤتمر الإسلامي الشعبي الثاني [Proceedings of the Second Popular Islamic Conference] (Baghdad: Ministry of Endowments and Religious Affairs, 1986). 385–90.
23. Taha Yasin Ramadan, “Continuous Popular Mobilization,” *CRRC*, SH-MISC-D-001-446, January 28, 1999.
24. For a general description of this argument pertaining to postcolonial states, see, Ian S. Lustick, “The Absence of Middle Eastern Great Powers: Political “Backwardness” in Historical Perspective,” *International Organization* 51, no. 4 (1997), 653–83; and Francis Fukuyama, *Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014), 538–48; Daniel Neep, “War, State Formation, and Culture,” *International Journal of*

- Middle East Studies* 45 (2013), 795–7; and Dina Rizk Khoury, “The Government of War,” *International Journal of Middle Eastern Studies* 46, no. 4 (2014), 791–3; Ariel I. Ahrām, “War-Making, State-Making, and Non-State Power In Iraq,” *Yale Program on Governance and Local Development*, Working Paper No.1 2015. The Middle Eastern context can be contrasted with European state formation, about which Charles Tilly famously stated “War made the state and the state made war.” See, Charles Tilly, “Reflections on the History of European State-Making,” in *The Formation of National States in Western Europe*, ed. Charles Tilly (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975), 42.
25. Malcom Kerr, *The Arab Cold War: Gamal ‘Abd al- Nasir and His Rivals* (New York: Oxford University Press, 1971); Samuel Helfont, “Islam in Saudi Foreign Policy: The Case of Ma’ruf al- Dawalibi,” *International History Review* 42 (2020): 449–64.
 26. For the emergence and evolution of the post–Cold War international order, see Robert Service, *The End of the Cold War, 1985–1991* (New York: Public Affairs Books, 2015); G John Ikenberry, Nuno P Monteiro, and William C Wohlforth, eds., *International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity* (New York: Cambridge University Press, 2011); Nuno P Monteiro, *Theory of Unipolar Politics* (New York: Cambridge University Press, 2014); Joseph Nye, *Is the American Century Over?* (Cambridge: Polity, 2015); Michael Mandelbaum, *Mission Failure: America and the World in the Post-Cold War Era* (New York: Oxford University Press, 2016); Brands, *Making a Unipolar Moment*; Hal Brands, *From Berlin to Baghdad: America’s Search for Purpose in the Post-Cold War World* (Lexington, KY: University Press of Kentucky, 2008); Jeffrey A. Engel, *When the World Seemed New: George H. W. Bush and the End of the Cold War* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2017).
 27. Rid, *Active Measures: The Secret History of Disinformation and Political Warfare*, 156.
 28. On the end of the Cold War in Saddam’s calculus, see the forthcoming dissertation by Daniel Chardell at Harvard University.
 29. On “wedging” as a strategy in international relations, see, Timothy W. Crawford, “Preventing Enemy Coalitions: How Wedge Strategies Shape Power Politics,” *International Security* 35, no. 4 (Spring 2011): 155–189, and Alexander Cooley and Daniel Nexon, *Exit from Hegemony: The Unraveling of the American Global Order* (New York: Oxford University Press, 2020), 59–61.
 30. On institutional bargains in liberal international relations theory, see, G John Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2019), xvi.
 31. These expectations clearly met the generally agreed definition of norms “as a standard of appropriate behavior for actors with a given identity.” See, Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, “International Norm Dynamics and Political Change,” *International Organization* 52, no. 4 (Autumn 1998): 891, 900. For a more recent overview of the literature on norms, see, Matthew J. Hoffmann, “Norms and Social Constructivism in International Relations,” *Oxford Research Encyclopedias*, December 22, 2017. <https://oxfordre.com/inter/nationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846266.001.0001/acrefore-9780190846266-e-60>.

32. In the language of constructivists, the norms never fully “internalized” and thus failed to develop “a taken-for-granted quality.” Finnemore and Sikkink, “International Norm Dynamics and Political Change,” 895–6.
33. Fanar Haddad, “Essential Readings: Iraq,” *Jadaliyya*, September 18, 2018. <http://www.jadaliyya.com/Details/38016/Essential-Readings-Iraq>; For examples, see, Joseph Sassoon, *Saddam Hussein's Ba'ath Party: Inside an Authoritarian Regime* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012); Aaron Faust, *The Ba'athification of Iraq: Saddam Hussein's Totalitarianism* (Austin: University of Texas Press, 2015); Dina Rizk Khoury, *Iraq in Wartime: Soldiering, Martyrdom and Remembrance* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013); Samuel Helfont, *Compulsion in Religion: Saddam Hussein, Islam, and the Roots of Insurgency in Iraq* (New York: Oxford University Press, 2018); Lisa Blaydes, *State of Repression: Iraq under Saddam Hussein* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2018). Alissa Walter, *The Ba'ath Party in Baghdad: State-Society Relations through Wars, Sanctions, and Authoritarian Rule, 1950–2003* (PhD Dissertation, Georgetown University, 2018).
34. The main exception is the excellent yet unpublished dissertation of Kate Tietzen. See Katelyn Karly Tietzen, *The Iraqi Quest for Autonomy through Military and Diplomatic Interventions, 1968–2003* (PhD Dissertation, Kansas State University, 2019).
35. For a sample of this literature, see: Williamson Murray and Kevin Woods, *The Iran–Iraq War: A Military and Strategic History* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014); Kevin Woods, *The Mother of All Battles: Saddam Hussein's Strategic Plan for the Persian Gulf War* (Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2008); Kevin Woods et al., *A Review of Iraqi Freedom from Saddam's Senior Leadership* (Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2008); Hal Brands and David Palkki, “Conspiring Bastards: Saddam's Strategic View of the United States,” *Diplomatic History* 36, no. 3 (2012): 625–59; Hal Brands, “Inside the Iraqi State Records: Saddam Hussein, ‘Irangate,’ and the United States,” *Journal of Strategic Studies* 34, no. 1 (2011): 95–118; Hal Brands and David Palkki, “Saddam, Israel, and the Bomb: Nuclear Alarmism Justified?” *International Security* 36, no. 1 (2011): 133–66; Gregory D. Koblentz, “Saddam Versus the Inspectors: The Impact of Regime Security on the Verification of Iraq's WMD Disarmament,” *Journal of Strategic Studies* 41, no. 3 (2018): 372–409.
36. Erez Manela, “International Society as a Historical Subject,” *Diplomatic History* 44, no. 2 (2020): 185–6.
37. United Nations Security Council archives are available at, Dag Hammarskjöld Library, <https://resea.rch.un.org/en/docs/>, hereafter, *UNSC Records*; American archives include the George H. W. Bush Presidential Library and Museum, Texas A&M, College Station, TX, <https://bush41library.tamu.edu/>; The William J. Clinton Presidential Library and Museum, Little Rock, AK, <https://www.clintonlibrary.gov/research>, hereafter *Clinton Library*; The James Baker III Papers, Princeton University, Princeton, NJ; The Boutros Boutros-Ghali Papers, Hoover Library and Archives, Stanford University, Stanford, CA; British files used for this book were released through the Iraq Inquiry, also known as the Chilcot Inquiry, <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/20130809094300/http://www.iraqinquiry.org.uk/>, hereafter, *UK Iraq Inquiry Documents*.

38. On ethics, see Christopher Darnton, "The Provenance Problem: Research Methods and Ethics in the Age of WikiLeaks," *American Political Science Review* (released online 2021; print edition forthcoming); Alissa Walter, "The Repatriation of Iraqi Ba'ath Party Archives: Ethical and Practical Considerations," *Journal of Contemporary Iraq & the Arab World* 16, nos. 1 & 2 (2022).
39. Conflict Records Research Center, National Defense University, Washington, DC. Hereafter, CRRC. For a time, the author had access to the complete set of records behind the government firewall and helped the CRRC to identify some records for release to the general public.
40. Kevin M. Woods, David D. Palkki, and Mark E. Stout, eds., *The Saddam Tapes: The Inner Workings of a Tyrant's Regime 1978–2001* (New York: Cambridge University Press, 2011) [hereafter, *The Saddam Tapes*]. Kevin M. Woods, *Iraqi Perspectives Project, Saddam and Terrorism: Emerging Insights from Captured Iraqi Documents* (Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2007), vols. 1–5.
41. Ba'ath Party Regional Command Collection. Hereafter, BRCC. The collection can be found within the Hizb al-Ba'ath al-'Arabi al-Ishtiraki in Iraq [Ba'ath Arab Socialist Party of Iraq] records at Hoover Library and Archives, Stanford University.

الفصل الأول

1. John Nixon, *Debriefing the President: The Interrogation of Saddam Hussein* (New York: Random House, 2018), 91–2; Efraim Karsh and Inari Rautsi, *Saddam Hussein: A Political Biography* (New York: Grove Press, 2002), 13–15;
2. On this period of Saddam's life, see, Coughlin, *Saddam*, Chapters 2–3.
3. Saddam discusses the details of the meeting and the video in, "Saddam Hussein Talks to the FBI: Twenty Interviews and Five Conversations with "High Value Detainee # 1" in 2004," *National Security Archive* [hereafter "Saddam Interrogation"], Session 9. <https://nsa.rchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB279/09.pdf>; See, also, Coughlin, *Saddam*, 155–63.
4. Hal Brands, "Why Did Saddam Invade Iran? New Evidence on Motives, Complexity, and the Israeli Factor," *Journal of Military History* 75, no. 3 (July 2011).
5. Anthony H Cordesman, *Iraq's Military Forces: 1988–1993* (Washington, DC: CSIS Middle East Dynamic Net Assessment, 1994), 77.
6. Helfont, *Compulsion in Religion*, 76.
7. Géraldine Chatelard, "Migration from Iraq between the Gulf and the Iraq Wars (1990–2003): Historical and Socio-Spatial Dimensions," University of Oxford, *Centre on Migration, Policy and Society*, Working Paper No. 68 (2009): 11.
8. Aaron Terrazas, "Iraqi Immigrants in the United States in 2007," *Migration Policy Institute, Migration Information Source Spotlight* (March 5, 2009), <https://www.migrationpolicy.org/article/iraqi-immigrants-united-states-2007>.
9. See BRCC box files 022-1-17 from 1989 and 033-4-2 from 1992.

10. "معوقات" [Barriers], From: The Director of the Office of the General Secretariat, To: The Head of the Presidential Diwan, BRCC, 006-2-2 (0352). February 12, 1985.
11. For the responses from the ambassadors, see files titled "معوقات" [Barriers], BRCC, 006-2-2 (0340-0350), February to September 1985.
12. "محضر اجتماع هيأة مكتب الامانة العامة" [Proceedings of the meeting of the General Secretariat Group], BRCC, 026-5-5 (0207), February 15, 1989.
13. Faust, *The Ba'thification of Iraq*.
14. Coughlin, *Saddam*, 55-8. Saddam discusses the incident, in Saddam Interrogation, Session 6, pp 2-5. <https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB279/06.pdf>
15. Saddam discusses the incident, in Saddam Interrogation, Session 6, pp. 6-7. <https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB279/06.pdf>
16. Karsh and Rautsi, *Saddam Hussein: A Political Biography*, 31, 48-49.
17. Muhammad al-Mashat, كنت سفيرا للعراق في واشنطن: حكايتي مع صدام في غزو الكويت, [I was Iraq's Ambassador in Washington: My story with Saddam during the invasion of Kuwait] (Beirut: The Iraqi Institute for Research and Publishing, 2008), 14, 103-5.
18. al- Mashat, كنت سفيرا للعراق في واشنطن: حكايتي مع صدام في غزو الكويت, [I was Iraq's Ambassador in Washington: My story with Saddam during the invasion of Kuwait], 103-5.
19. Abd al-Malik Ahmad al-Yasin, ذكريات ومحطات حتى لا تضيع الحقيقة [Memories and Stages: For the Sake of not Losing the Truth] (Amman: Dar al-Amana for Publishing and Distribution, 2013), 84-90.
20. Samuel Helfont, "Authoritarianism beyond Borders: The Iraqi Ba'th Party as a Transnational Actor," *The Middle East Journal* 72, no. 2 (Spring 2018).
21. "محضر اجتماع هيأة مكتب الامانة العامة" [Proceedings of the meeting of the General Secretariat Group], BRCC, 026-5-5 (0208), February 15, 1989.
22. al-Mashat, كنت سفيرا للعراق في واشنطن: حكايتي مع صدام في غزو الكويت, [I was Iraq's Ambassador in Washington: My story with Saddam during the invasion of Kuwait], 39-40.
23. Sassoon, *Saddam Hussein's Ba'th Party*, 268-74.
24. Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), 731.
25. Batatu, *The Old Social Classes*, 1125 and 742.
26. Ofra Bengio, *Saddam's Word: Political Discourse in Iraq* (New York: Oxford University Press, 1998), 50-1.
27. Batatu, *The Old Social Classes*, 1120.
28. For a list of countries in which the student union had branches, see untitled list from 1993, BRCC, 033-4-2 (0605).
29. "فرع الإتحاد الوطني في روسيا" [The National Union branch in Russia], BRCC, 2383_0002 (0183), June 24, 2002.
30. "منشورات معادية" [Hostile publications], BRCC, 3796_0001 (573), July 9, 1986; "نشاطات فروع الاتحاد خارج القطر" [Activities of the branches of the union outside the region], BRCC, 3796_0001 (0464-0530), August 23, 1986.

31. For a list of the foreign chapters as of 1993, see “معلومات” [Information], *BRCC*, 033-4-2 (0561-0564), January 30, 1993.
32. Elaine Sciolino, “The Big Brother: Iraq Under Saddam Hussein,” *New York Times Magazine*, February 3, 1985. <https://www.nytimes.com/1985/02/03/magazine/the-big-brother-iraq-under-saddam-hussein.html>.
33. Faust, 124; Sassoon, *Saddam Hussein's Ba'ath Party*, 253–8. Sassoon quotes Marion Faruq Sluglett using the term about the Iraqi regime in her 1993 essay, “Liberation or Repression? Pan- Arab Nationalism and the Women's Movement in Iraq,” in *Iraq: Power and Society*, St. Anthony's Middle East Monographs, ed. Derek Hopwood, Habib Ishow, and Thomas Koszinowski (Reading: Ithaca Press, 1993), 68–9.
34. See, for example, “مقترح” [Recommendation], *BRCC*, 2997_0000 (0279), September 25, 1996.
35. Five out of eighteen foreign chapters in 1993 were headed by the wives of the ambassador. “معلومات” [Information], *BRCC*, 033-4-2 (0561-0564), January 30, 1993.
36. “نشاط اجتماعي” [Social activity], *BRCC*, 2383_0002 (0177), October 5, 2002.
37. “ترشيح” [Nomination], From: The Special Secretary for Party Matters, To: The Regional Command—Office of the Secretariat of the Region, *BRCC* 022-1-7 (0101), December 24, 1988.
38. “ترشيح” [Nomination], From: The Special Secretary for Party Matters, To: The Regional Command—Office of the Secretariat of the Region, *BRCC* 022-1-7 (0098), June 18, 1989.
39. “مقترحات” [Recommendations]. From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Regional Office of Foreign Relations and the Office of the Bureau of Iraqis outside of Iraq. *BRCC*, 022-1-7 (0008), September 19, 1989.
40. Kanan Makiya, *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World* (New York: Norton, 1993), 112.
41. Harvey Morris, “Saddam's Enemies in Exile,” *The Independent* (London), September 11, 1990; and, Patrick McGowan, “Britain Treats Iraqi Poisoned by Saddam,” *Evening Standard* (London), February 1, 1995.
42. “A Safe Haven will be Hard to Find,” *The Herald* (Scotland), August 27, 1996. <https://www.heraldsotland.com/news/12033008.a-safe-haven-will-be-hard-to-find/>.
43. Samir al- Khalil, *The Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (Berkeley, CA: University of California Press, 1989).
44. These essays can be found in, Michel Aflaq, في سبيل البعث [In the Way of the Ba 'th] (Beirut: Dar al-Tali'a, 1963).
45. Michel Aflaq, “ذكرى الرسول العربي” [Memory of the Arab Messenger], 52.
46. Michel Aflaq, “ذكرى الرسول العربي” [Memory of the Arab Messenger], 60.
47. Michel Aflaq, “نظرتنا إلى الدين” [Our View Toward Religion], 128.
48. For Aflaq's assertions about Islam being more appropriate for Arabs, see, Michel Aflaq, “ذكرى الرسول العربي” [Memory of the Arab Messenger], 55, 58.
49. Saddam Hussein, *On History, Heritage, and Religion*, Translated by Najji al- Hadithi. (Baghdad: Translation and Foreign Language Publishing House, 1981), 26–7.
50. التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع [The Central Report of the Ninth Regional Conference] (Baghdad: Hizb al-Ba'th al-'Arabi al-Ishtiraki, 1983), 263–304.

51. Ma'ruf al- Dawalibi, "Background on Ma'ruf al- Dawalibi Given" *Al- Majallah* (London), May, 14 1982, *Joint Publications Research Service*, Near East/North Africa Report No. 2583, July 16, 1982.
52. Muhammad Ma'ruf al- Dawalibi, مذكرات الدكتور معروف الدواليبي [The Memoirs of Doctor Ma'ruf al-Dawalibi] (Riyadh: Maktabat al-'Ubaykan, 2005), 193-4.
53. On al-Dawalibi's career in this period, see, al-Dawalibi, 225-193, مذكرات; Helfont, "Islam in Saudi Foreign Policy."
54. وقائع المؤتمر الإسلامي الشعبي : وثائق وقرارات [Proceedings of the Popular Islamic Conference: Documents and Resolutions] (Baghdad: al-Najaf al-Ashraf, 1983); وقائع المؤتمر الإسلامي الشعبي الثاني [Proceedings of the Second Popular Islamic Conference] (Baghdad: Ministry of Endowments and Religious Affairs, 1986). For the role of these conferences in Iraqi foreign policy, see Samuel Helfont, "Saddam and the Islamists: The Ba'thist Regime's Instrumentalization of Religion in Foreign Affairs," *The Middle East Journal* 68, no. 3 (Summer 2014): 352-66.
55. "قرارات المؤتمر الإسلامي الثاني" [Decisions of the Second Popular Islamic Conference], *BRCC*, 3591_0002 (0444), April 28, 1985.
56. "Saddam and Ba'ath Party Members Discussing the Status of the Party in the Arab World and Potential Cooperation with the Muslim Brotherhood," *CRRC*, SH-SHTP-A-001-167, July 24, 1986.
57. "Iraqi Leader's Address to Baghdad Islamic Conference on Iranian Arms, the War," Voice of the Masses, Baghdad. February 20, 1987. *BBC Worldwide Monitoring*; Ofra Bengio, "Iraq," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XI, 1987*, ed. Itamar Rabinovich and Haim Shaked (Boulder, CO: Westview Press), 438.
58. "تقرير عن جامعة صدام للدراسات الإسلامية: حاجات وطموحات" [Report on the Saddam University for Islamic Studies: Needs and Aspirations], *BRCC*, 3493_0001 (0025-0033), September 19, 1992.
59. "مقترح" [Suggestion], *BRCC*, 3260_0002 (0214-0219), October 1992.
60. [Islamic College of the University], *BRCC*, 029-1-6 (0076), August 11, 1988.

الفصل الثاني

1. Daniel P. Moynihan, "The United States in Opposition," *Commentary* (March 1975); Mark Mazower, *Governing the World: The History of an Idea* (New York: Penguin Books, 2012), 305-42.
2. Boutros Boutros- Ghali, "Introduction," *The United Nations and the Iraq- Kuwait Conflict 1990-1996*, The United Nations Blue Books Series, vol. IX, Department of Public Information United Nations, New York, 1996.
3. Saddam Interrogation, Session 14, 1. <https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB279/14.pdf>.
4. "Five Days after Invading Kuwait, the Revolutionary Command Council Votes on Unification with Kuwait and Whether to Demarcate Kuwait's Border with Saudi

- Arabia. Saddam Discusses the Need to Crush Kuwaiti Opposition,” August 7, 1990. *The Saddam Tapes*, 172.
5. “Five Days after Invading Kuwait, the Revolutionary Command Council Votes on Unification with Kuwait and Whether to Demarcate Kuwait’s Border with Saudi Arabia. Saddam Discusses the Need to Crush Kuwaiti Opposition,” August 7, 1990. *The Saddam Tapes*, 171–2.
 6. Saddam Interrogation, Session 3, 5. <https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB279/03.pdf>
 7. Kevin M. Woods, *Um Al-Ma’arik (The Mother of All Battles): Operational and Strategic Insights from an Iraqi Perspective* (Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2008). 69–85.
 8. “Saddam Appraises American and International Reactions to the Invasion of Kuwait,” August 7, 1990, *The Saddam Tapes*, 176; Saddam Interrogation, Session 9. <https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB279/10.pdf>.
 9. Daniel Chardell is currently completing his dissertation at Harvard University on this topic.
 10. For example, Stephen M Walt, “WikiLeaks, April Glaspie, and Saddam Hussein,” *Foreign Policy*, January 9, 2011. <https://foreignpolicy.com/2011/01/09/wikileaks-april-glaspie-and-saddam-hussein/>; and, Coughlin, Saddam, 562–4.
 11. “Interview with Tariq ‘Aziz by Ali Al-Dabagh,” *Al-Arabiyya*, Summer, 2010, formerly available through CRRC.
 12. George H. W. Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (New York: Vintage, 1999), 311; Engel, *When the World Seemed New*, 381–3.
 13. “Saddam Appraises American and International Reactions to the Invasion of Kuwait,” August 7, 1990, *The Saddam Tapes*, 176.
 14. Woods, *Um Al-Ma’arik*, 69–84; Hal Brands and David Palkki, “Conspiring Bastards,” 625–659; “Saddam Appraises American and International Reactions to the Invasion of Kuwait,” August 7, 1990, *The Saddam Tapes*, 175.
 15. Joseph Sassoon and Alissa Walter, “The Iraqi Occupation of Kuwait: New Historical Perspectives,” *The Middle East Journal* 71, no. 4 (2017): 609.
 16. Sassoon and Walter, 615.
 17. A brief and digestible version of Hegel’s ideas can be found in Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Introduction to the Philosophy of History* (Indianapolis, IN: Hackett Publishing Company, 1988).
 18. Francis Fukuyama, “The End of History?” *National Interest* (Summer, 1989).
 19. John Mueller, *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War* (New York: Basic Books, 1989).
 20. John Keegan, *A History of Warfare* (New York, Robert F. Knopf, 1993), 48–9.
 21. John Lewis Gaddis, “Toward the Post-Cold War World,” *Foreign Affairs* 70, no. 2 (Spring, 1991): 103.
 22. Gaddis, “Toward the Post-Cold War World,” 104. It should be noted that Gaddis’s analysis does not suppose that the forces of integration will succeed, or even that they should.

23. Sarah Snyder, *Human Rights Activism and the End of the Cold War: A Transnational History of the Helsinki Network* (New York: Cambridge University Press, 2011).
24. Dan Goodgame, "What If We Do Nothing?" *Time Magazine* 137, no. 1, January 7, 1991.
25. Jeffrey A. Engel, *When the World Seemed New*, 386.
26. Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, 317–8.
27. Engel, *When the World Seemed New*, 396.
28. Joshua R Itzkowitz Shiffrin, "George H. W. Bush: Conservative Realist as President," *Orbis* 62, no. 1 (2018).
29. George H. W. Bush, January 20, 1989: Inaugural Address, Miller Center, University of Virginia, <https://millercenter.org/the-presidency/presidential-speeches/january-20-1989-inaugural-address>; and Engel, *When the World Seemed New*, 73–4.
30. Memorandum of Conversation: The President's Meeting with President Gorbachev of the Soviet Union, September 9, 1990, 1–2. *George H. W. Bush Presidential Library and Museum*, [https://bush41library.tamu.edu/files/memcons-telcons/1990-09-09--Gorbachev%20\[1\].pdf](https://bush41library.tamu.edu/files/memcons-telcons/1990-09-09--Gorbachev%20[1].pdf).
31. Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, 364.
32. Bush, "Address Before a Joint Session of the Congress."
33. Shiffrin, "George H. W. Bush: Conservative Realist as President"; Paul Lewis, "Fighting in Panama: United Nations; Security Council Condemnation of Invasion Vetoed," *The New York Times*, December 24, 1989; Victoria Graham, "General Assembly Condemns Panama Invasion 75-20," *Associated Press*, December 29, 1989.
34. George H. W. Bush, *National Security Directive 45*, August 20, 1990, *George H. W. Bush Presidential Library and Museum*, <https://bush41library.tamu.edu/files/nsd/nsd45.pdf>; George H. W. Bush, *National Security Directive 54*, January 15, 1991, *George H. W. Bush Presidential Library and Museum*, <https://bush41library.tamu.edu/files/nsd/nsd54.pdf>; *Conduct of the Persian Gulf War: Final Report to Congress* (Washington, DC: Department of Defense, April 1992), 38. <https://apps.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a249270.pdf>.
35. The most forceful— and influential— member of this camp was Fred Halliday, who insisted that the "war had little or nothing to do with something called 'a New International Order.'" Fred Halliday, "The Gulf War 1990–1991 and the Study of International Relations," *Review of International Studies* 20, no. 2 (April 1994): 110. See also, Hal Brands, *Berlin to Baghdad*, 80–96.
36. Paul Kennedy, *The Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations* (New York: Vintage Books, 2006), 3–50; Mueller, *Retreat from Doomsday*, 33–36. Oona A. Hathaway, and Scott J. Shapiro, *The Internationalists: How a Radical Plan to Outlaw War Remade the World* (New York: Simon & Schuster, 2017) 101–130.
37. Kennedy, *The Parliament of Man*, 33.
38. United Nations: Sanctions Against Rhodesia, *Time Magazine*, December 23, 1966. <http://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,840760,00.html>.
39. Moynihan, "The United States in Opposition"; Mazower, *Governing the World*, 305–342.

40. Brands, *Making of a Unipolar Moment*.
41. Kennedy, *The Parliament of Man*, 64.
42. Memorandum of Conversation: Telephone Call to President Turgut Ozal of Turkey, August 4, 1990, *George H. W. Bush Presidential Library and Museum*, 2 <https://bush41library.tamu.edu/files/memcons-telcons/1990-08-04--Ozal.pdf>.
43. Intervention by North Atlantic Council Ministerial Meeting. NATO HQ, Brussels Belgium, September 10, 1990, Box 109, Folder 5 number 12. James A Baker III Papers, Princeton University.
44. Notes from 9/ 7/ 90 remarks to USAF personnel stations at Ta'if, Saudi Arabia, September 7, 1990. Box 109 Folder 5, Number 16. James A Baker III Papers, Princeton University.
45. Boutros-Ghali, "Introduction," 21-3.
46. Memorandum of Conversation: Meeting with Prime Minister Toshiki Kaifu of Japan, September 29, 1990, *George H. W. Bush Presidential Library and Museum*, 2. <https://bush41library.tamu.edu/files/memcons-telcons/1990-09-29--Kaifu.pdf>.
47. See, Resolution 670, S/RES/670, September 25 1990, *UNSC Records*, and, Boutros Boutros-Ghali, "Introduction," 21-3.
48. Mazower, *Governing the World*, 379.
49. "غلق سفارات وقنصليات" [Closing of Embassies and Consulates], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters, *BRCC*, 2827_0001 (0525), November 20, 1990.
50. "نشاط منظمة" [Activities of the Organization], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters, *BRCC*, 2827_0001 (0492), November 28, 1990.
51. "معلومات" [Information], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters, *BRCC*, 2827_0001 (0542), November 5, 1990.
52. "موقف نضالي" [Militant Position], From: The Secretary General of the Office of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: All the Organizations of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 2827_0001 (0417- 0418). Date: October 13, 1990; "إبعاد رفاق" [Deporting Comrades], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters. *BRCC*, 2827_0001 (0383), September 24, 1990.
53. "Letter from the (British) Immigration and Nationality Department," *BRCC*, 2827_0001 0698, September 17, 1990.
54. "معلومات" [Information], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters. *BRCC*, 2827_0001 (0449), November 5, 1992.
55. "معلومات" [Information], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters. *BRCC*, 2827_0001 (0513), November 5, 1990.

56. "تقرير" [Report], From: Secretary General of the Central Office for the Popular and Professional Bureau, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2211_0000 (0722-0725), September 24, 1990.
57. "الطلبة المبعدون في الجارج" [Deported Students Abroad], BRCC, 2211_0000.
58. "مذكرات" [Recollections], From: Secretary General of the Central Office for the Popular and Professional Bureau, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2211_0000 (0665), October 13, 1990.
59. "تقرير" [Report], From: Secretary General of the Central Office for the Popular and Professional Bureau, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2211_0000 (0685-0696), October 7, 1990.
60. "موقف نضالي" [Militant Position], From: The Secretary General of the Office of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: All the Organizations of Iraqis outside the Region. BRCC, 2827_0001 (0419). October 13, 1990.
61. "معلومات" [Information], From: The Director of the office of the Bureau of Iraqis outside the Region, To the Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2211_0000 (0643-0642), October 30, 1990.
62. Al- Mashat, الكويت، غزو صدام في واشنطن: حكايتي مع صدام في غزو الكويت [I was Iraq's Ambassador in Washington: My story with Saddam during the invasion of Kuwait], 21-30.
63. Al- Mashat, الكويت، غزو صدام في واشنطن: حكايتي مع صدام في غزو الكويت [I was Iraq's Ambassador in Washington: My story with Saddam during the invasion of Kuwait], 179-208.
64. "برقية جفرية" [Cable] From the Command of the office of Iraqis outside of the Region, To: The Organizations of Iraqis outside of the region. BRCC, 2827_0001 (0482-0483), December 26, 1990.
65. "توجيهات" [Directives] From: The Secretary General of the office of the tanzim of Iraqis outside the region, To: All Organizations of Iraqis outside the region. BRCC, 2827_0001 (0294), August 4, 1990; "نشاطات" [Activities], From: The Secretary General of the Office of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: All Organizations of Iraqis outside the Region. BRCC, 2827_0001 (0297), August 9, 1990.
66. Memorandum of Telephone Conversation: Telephone Conversation with King Hassan of Morocco, August 7, 1990, *George H. W. Bush Presidential Library and Museum*, 2. <https://bush41library.tamu.edu/files/memcons-telcons/1990-08-07-Hassan.pdf>
67. "Students Stage Pro-Iraqi Demonstrations," *Iraqi News Agency*, August 8 1990, World News Connection.
68. "Students Form Brigade to Hit US Interests," *Al-Ra'y* (Jordan), September 9 1990. World News Connection.
69. "Express Solidarity with Iraq," *Omdurman Domestic Service*, August 11 1990. World News Connection.
70. "Over 200,000 March to Show Support for Iraq," *Khartoum SUNA*, August 13 1990. World News Connection.
71. "نشاطات" [Activities], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters. BRCC, 2827_0001 (0395), October 2, 1990.

72. Jerry M. Long, *Saddam's War of Words: Politics, Religion, and the Iraqi invasion of Kuwait* (Austin: University of Texas Press, 2004), 130–1.
73. "برقية" [Cable], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters. BRCC, 2827_0001 (0391), September 18, 1990.
74. Peter Applebome, "War in the Gulf: Antiwar Rallies," *The New York Times*, January 27, 1991; Barbara Epstein, "The Antiwar Movement During the Gulf War," *Social Justice*, Vol. 19, No. 1 (Spring 1992), 115–37.
75. Alan Riding, "Confrontation in The Gulf; Crowds in European Cities Protest a War in Gulf Area" *The New York Times*, January 13, 1991.
76. Nick Cohen, *How the Left Lost its Way* (New York: Harper Perennial, 2007), 5.
77. Kanan Makiya, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (University of California Press, 1998).
78. Edward W. Said, "Edward Said, an American and an Arab, Writes on the Eve of the Iraqi-Soviet Peace Talks," *London Review of Books* 13, no. 5 (1991) <https://www.lrb.co.uk/the-paper/v13/n05/edward-said/edward-said-an-american-and-an-arab-writes-on-the-eve-of-the-iraqi-soviet-peace-talks>.
79. Edward W. Said, "Behind Saddam Hussein's Moves," *The Christian Science Monitor* (1990) <https://www.csmonitor.com/layout/set/amphtml/1990/0813/esaid.html>
80. Said, "Behind Saddam Hussein's Moves."
81. For Said's claims, see, Said, "Edward Said, an American and an Arab, Writes on the Eve of the Iraqi-Soviet Peace Talks"; For a thorough debunking of the Army War College report, see, Douglas V. Johnson II and Stephen C. Pelletiere, reply by Edward Mortimer, "Iraq's Chemical Warfare," *The New York Review of Books*, November 22, 1990. <https://www.nybooks.com/articles/1990/11/22/iraqs-chemical-warfare/>.
82. See Said's interview with Barbara Harlow. Barbara Harlow, "The Intellectuals and the War," *Middle East Report* 171 (July/August 1991).
83. On this shift, see Nick Cohen, *What's Left*. See also, Makiya, *Cruelty and Silence*, 346 endnote 11.
84. "توجيهات" [Guidance] From: The Secretary General of the Office of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: All Organizations of Iraqis outside the Region. BRCC, 2827_0001 (0313-0314), August 21, 1990.
85. A full text of this speech can be found in: Saddam Husayn, "Call For Jihad, 5 Sep 1990" in Ofra Bengio, ed., *Saddam Speaks on the Gulf Crisis: A Collection of Documents* (Tel Aviv: Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 1992), 136–43.
86. "Miscellaneous Information Regarding the Iraqi Invasion of Kuwait and the American Operation to Liberate Kuwait," CRRC, SH-GMID-D-000-998, September-October 1990.
87. Long, *Saddam's War of Words*, 120.
88. Helfont, *Compulsion in Religion*.
89. "Saddam Hussein Meeting with Advisors Regarding the American Ground Attack During First Gulf War – Garnering Arab and Iraqi Support – and a Letter to Gorbachev," CRRC, SH-SHTP-A-000-931, February 24, 1991.
90. For example, see the list of participants in: وثائق ومؤتمرات المؤتمر الإسلامي الشعبي: وثائق وقرارات [Proceedings of the Popular Islamic Conference: Documents and Resolutions].

91. "نشاط منظمة" [Activities of the Organization], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters, BRCC, 2827_0001 (0492), November 28, 1990; "معلومات" [Information], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters, BRCC, 2827_0001 (0542), November 5, 1990.
92. "Blockade of Iraq by America and its Allies," From Jamiat- ul- Ulama- i- Islam Pakistan, To the Iraqi Ambassador in Pakistan, BRCC, 2827_0001 (0380), September 1990.
93. "نشاطات" [Activities] From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The President of the Republic / Secretary of the President of the Republic for Party Matters, BRCC, 2827_0001 (0335), September 5, 1990.
94. Martin Kramer, "Islam in the New World Order," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XV, 1991*, ed. Ami Ayalon (Boulder, CO: Westview Press, 1993), 173.
95. "Executive Council of the Popular Islamic Conference," in *Islamic Conferences Held in the Kingdom of Saudi Arabia in the Course of the Arab Gulf Incidents* (The Kingdom of Saudi Arabia Ministry of Information, Saudi Press Agency, No Date), 177.
96. James Piscatori, "Religion and Realpolitik," in *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*, ed. James Piscatori (Chicago: American Academy of Arts and Sciences with the Fundamentalism Project, 1991).
97. Gehad Auda, "An Uncertain Response: The Islamic Movement in Egypt," in *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*, ed. James Piscatori (Chicago: American Academy of Arts and Sciences with the Fundamentalism Project, 1991), 118.
98. Mona El- Ghobashy, "The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers," *International Journal of Middle Eastern Studies* 37, no. 3 (2005): 379; Martin Kramer, "Islam in the New World Order," in *Middle East Contemporary Survey 1991*, 173.
99. Beverley Milton- Edwards, "A Temporary Alliance with the Crown: The Islamic Response in Jordan," in *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*, ed. James Piscatori (Chicago: American Academy of Arts and Sciences with the Fundamentalism Project, 1991), 93-98.
100. "Correspondence within the General Military Intelligence Directorate Concerning Information on the Movements of the Coalition Forces in the Gulf Area," CRRC, SH-GMID-D-000-957, November 2, 1990.
101. "Open Letter to President George Bush of USA (sic)" From "the Armed Battalions Revolutionary Party" BRCC, 2827_0001 (0529-0530) November 1, 1990.
102. "Open Letter to President George Bush of USA (sic)" From "the Armed Battalions Revolutionary Party" BRCC, 2827_0001 (0529-0530) November 1, 1990.
103. The best overview of the war can be found in Michael R. Gordon and General Bernard E Trainor, *The Generals' War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf* (New York: Little, Brown and Company, 1995).
104. Personal Letter. From Egyptian Ambassador to the US, El Sayed Abdel Rauf El Reedy, To: Secretary of State James Baker III, June 8, 1992, Box 102, Number 3, James A Baker III Papers, Princeton University.

105. Katelyn Karly Tietzen, *The Iraqi Quest for Autonomy through Military and Diplomatic Interventions, 1968–2003* (PhD Dissertation, Kansas State University, 2019), 251.
106. Coughlin, *Saddam*, 259.
107. “برقية جفرية” [Cable] From the Command of the office of Iraqis outside of the Region, To: The Organizations of Iraqis outside of the region, BRCC (0482-0483), December 26, 1990.
108. “Miscellaneous information regarding the Iraqi invasion of Kuwait and the American operation to liberate Kuwait,” CRRC, SH-GMID-D-000-998, September-October 1990.
109. “Commando (Fedayeen) Volunteers,” IISP- 2003- 00029003, October 11, 1990, in Kevin M Woods, ed., *Iraqi Perspectives Project Primary Source Materials for Saddam and Terrorism: Emerging Insights from Captured Iraqi Documents*, Volume 3, 162–3.
110. For an overview of these actions, see, “IIS Research Study on the Rebellion of 1991 Refugee Camp and a Volunteered Fedayeen Saddam Member.” IISP-2003-00029003, December 4, 1991, in Kevin M Woods, ed., *Iraqi Perspectives Project Primary Source Materials for Saddam and Terrorism: Emerging Insights from Captured Iraqi Documents*, vol. 3, 117–65.
111. Pesach Malovany, *Wars of Modern Babylon: A History of the Iraqi Army from 1921 to 2003* (Lexington, KY: The University Press of Kentucky, 2017), 549.
112. Charles Duelfer, *Hide and Seek: The Search for Truth in Iraq Hardcover* (New York: Public Affairs, 2009), 71–2.
113. Malovany, *Wars of Modern Babylon*, 556–63.
114. Woods, *Um Al-Ma'arik*, 26.
115. “Oral History: Richard Cheney,” PBS Front Line, January 1996, <https://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/cheney/1.html>.
116. “Discussion Following the First Gulf War,” CRRC, SH- SHTP- A- 000- 835, 1991. I would like to thank Michael Brill for pointing me toward sources that were beneficial in this section of the article.
117. “World Reacts to Shelter Bombing,” *Xinhua*, February 15, 1991, FBIS; “Civilian Casualties Increase” TASS, February 14, 1991, FBIS.
118. “Arafat Condemns ‘Heinous’ Baghdad Bombing,” *Voice of Palestine (Algiers)*, February 14, 1991, FBIS; “King Husayn on US Glaring Violation,” *Xinhua*, February 14, 1991, FBIS.
119. “World Reacts to Shelter Bombing,” *Xinhua*, February 15, 1991, FBIS; “Rognoni Says Bombing Iraqi Cities Intolerable,” *Agence France Presse*, February 15, 1991, FBIS; David Malone, *The International Struggle Over Iraq: Politics in the UN Security Council 1980–2005* (New York: Oxford University Press, 2006), 73.
120. Gordan and Trainor, *The General's War*, 326.
121. Interview with Jon Alpert by phone. April 19, 2017.
122. Robert A. Pape, *Bombing to Win: Air Power and Coercion in War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), 211– 53; Daryl G. Press, “The Myth of Air Power in the Persian Gulf War and the Future of Warfare,” *International Security* 26, no. 2 (Fall 2001): 5–44.

123. Williamson Murray et al., *Gulf War Air Power Survey, Vol. 2: Operations and Effectiveness* (Washington, DC, U.S. Government Printing Office, 1993), 304–5.
124. Nuha al- Radi, *Baghdad Diaries: A Woman's Chronicle of War and Exile* (New York: Vintage, 2003), 29.
125. Al-Radi, *Baghdad Diaries*, 31.
126. "النظام الدولي الجديد و كارثة اطفال العراق" [The New World Order and the Disaster of the Iraqi Children], *BRCC*, 2749_0000 (0667-0656), 1991.

الفصل الثالث

1. "النظام الدولي الجديد و كارثة اطفال العراق" [The New World Order and the Disaster of the Iraqi Children], *BRCC*, 2749_0000 (0667-0656), 1991.
2. The White House, *National Security Strategy of the United States* (Washington, DC: The White House, August 1991), v.
3. On the fallout from the Gulf War, see, Samuel Helfont, "The Gulf War's Afterlife: Dilemmas, Missed Opportunities, and the Post-Cold War Order Undone," *The Texas National Security Review* 4, no. 2 (Spring 2021), 26–47.
4. Boutros-Ghali, "Introduction," 29.
5. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*, 111–2; Boutros Boutros-Ghali, "Introduction," 33–4.
6. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*, 99.
7. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*, 82.
8. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*, 93; Boutros Boutros-Ghali, "Introduction," 33–4.
9. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*.
10. "The Unfinished War: The Legacy of Desert Storm," *CNN*, January 5, 2001, <http://transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS/0101/05/cp.00.html>.
11. For an overview of these events, and the myths that surround them, see Fanar Haddad, *Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity* (London: Hurst & Company, 2011), 13, 65–84, 117–32. Makiya, *Republic of Fear*, xxx–i; Khoury, *Iraq in Wartime*, 135–6; Charles Tripp, *A History of Iraq* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 264–71; Helfont, *Compulsion in Religion*, 121–6.
12. Scott Peterson, "Kurds Say Iraq's Attacks Serve as a Warning," *Christian Science Monitor*, May 13, 2002.
13. Bush, "Address before a Joint Session of the Congress."
14. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2982, April 5, 1991. *UNSC Records*. 53.
15. Tietzen, *The Iraqi Quest for Autonomy through Military and Diplomatic Interventions, 1968–2003*, 254.

16. Provisional Record of the 3059th Meeting, UN Security Council, S/PV.3059, March 11, 1992. *UNSC Records*, 51.
17. Boutros Boutros-Ghali, "An Agenda for Peace Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace- Keeping," Report of the Secretary General pursuant to the statement adopted by the Summit Meeting of the Security Council on January 31, 1992, <https://digitallibrary.un.org/record/145749?ln=en>.
18. Boutros Boutros-Ghali, *Unvanquished: A U.S.-UN Saga* (New York: Random House, 1999), 24.
19. Boutros Boutros-Ghali, *Unvanquished*, 24.
20. "Notes of the Secretary General's meeting with Mr. Max van der Stoel, Human Rights Rapporteur for Iraq," April 30, 1992. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 62, Folder 5.
21. Malone, *The International Struggle Over Iraq*, 98.
22. Provisional Record of the 3105th Meeting, UN Security Council, S/PV.3105, August 11, 1992. *UNSC Records*, 51.
23. Malone, *The International Struggle Over Iraq*, 86.
24. For an overview of Chinese concerns at the United Nations during this period, see, "Notes of the Meeting of the Secretary-General and then Minister of Foreign Affairs of the People's Republic of China," April 15, 1992. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 62, Folder 4.
25. Quoted in Tietzen, *The Iraqi Quest for Autonomy through Military and Diplomatic Interventions, 1968-2003*, 253.
26. For an example of this language, see "Notes of the Secretary-General's meeting with the Permanent Representative of the United States of America," December 19, 1992. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 66, Folder 1.
27. Provisional Record of the 3059th Meeting, UN Security Council, S/PV.3059, March 11, 1992. *UNSC Records*, 34.
28. Provisional Record of the 3059th Meeting, UN Security Council, S/PV.3059, March 11, 1992. *UNSC Records*, 52-3.
29. "Notes of the Secretary-General's meeting with the Executive Chairman of the United Nations Special Commission," February 18, 1992. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 62, Folder 2.
30. "Report to the Secretary- General on humanitarian needs in Kuwait and Iraq in the immediate post- crisis environment by a mission to the area led by Mr. Martti Ahtisaari, Under- Secretary- General for Administration and Management," March 20, 1991, in *The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996*, pg. 187.
31. Paul Lewis, "After the War; UN Survey Calls Iraq's War Damage Near- Apocalyptic," *New York Times*, March 22, 1991.
32. Lewis, "After the War."
33. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*, 93.
34. "Harvard Study Team Report: Public Health in Iraq after the Gulf War" May 1991. A copy of this report can be found in: BRCC, 2749_0000 (0311-0388). Quote found on page 0312.

35. Lewis, "After the War"; Barton Gellman, "Allied Air War Struck Broadly in Iraq," *Washington Post*, June 23, 1991.
36. Gellman, "Allied Air War Struck Broadly in Iraq."
37. Joseph David Steib, *The Regime Change Consensus: Iraq in American Politics 1990–2003* (PhD Dissertation, University of North Carolina, 2019), 104.
38. Notes from 4/17/91 EC Ministerial Working Dinner, Luxembourg, Luxembourg, April 17, 1991. Box 110, Folder 2, Number 14. James A Baker III Papers, Princeton University.
39. Peter Jennings Reporting, "Unfinished Business: The CIA and Saddam Hussein," *ABC* (Television), June 27, 1997.
40. "Oral History: Richard Cheney," PBS Frontline, January 1996, <https://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/cheney/1.html>. For analysis, see Donald Stoker, *Why America Loses Wars: Limited War and US Strategy from the Korean War to the Present* (New York: Cambridge University Press, 2019), 195–6.
41. James Gerstenzang, "Bush Airs Thoughts on End of Gulf War," *Los Angeles Times*, January 15, 1996, <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1996-01-15-mn-24868-story.html>; and Bush and Scowcroft, *A World Transformed*, 487. For analysis of unclear objectives in the war, see Stoker, *Why America Loses Wars*, 195–6.
42. Meir Litvak, "Iraq (*Al-Jumhuriyya al-'Iraqiyya*)," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XV, 1991*, ed. Ami Ayalon (Boulder, CO: Westview Press, 1993), 440–1.
43. Provisional Record of the 2995th Meeting, UN Security Council, S/PV.2995, June 26, 1991, *UNSC Records*; Provisional Record of the 3004th Meeting, UN Security Council, S/PV 3004, August 15, 1991, *UNSC Records*; Litvak, "Iraq (*Al-Jumhuriyya al-'Iraqiyya*)," 440–1.
44. "Report to the Secretary-General Dated 15 July 1991 on Humanitarian Needs in Iraq Prepared by Mission Led by Sadruddin Aga Khan, Executive Delegate of the Secretary General," July 15, 1991, 11.
45. *Ibid.*, 13.
46. *Ibid.*, 12.
47. *Ibid.*, 13.
48. *Ibid.*, 16.
49. *Ibid.*, 17.
50. *Ibid.*, 16.
51. Provisional Record of the 3004th Meeting, UN Security Council, S/PV 3004, August 15, 1991, *UNSC Records*, 98.
52. *Ibid.*, 81.
53. *Ibid.*, 56, 81–2, 98, 101.
54. See for example, Boutros Boutros- Ghali, "Document 77. Letter to Jose Luis Jesus, President of the Security Council," July 15, 1992, in *The Papers of United Nations Secretary- General Boutros Boutros- Ghali*, vol. 1, ed. Charles Hill (New Haven, CT: Yale University Press, 2003), 173–6; and Boutros Boutros-Ghali, "Document 88. Letter to Tariq Aziz, Deputy Prime Minister, Republic of Iraq," August 4, 1992, in *The Papers of United Nations Secretary-General Boutros Boutros-Ghali*, vol.1, ed. Charles Hill (New Haven, CT: Yale University Press, 2003), 193–4.

55. Boutros Boutros-Ghali, *Unvanquished*, 210.
56. "تصريحات" [Comments], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0445-0447). February 20, 1992.
57. "معلومات" [Information], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0209-0213). March 10, 1992.
58. "معلومات" [Information], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3203_0003 (0307). January 23, 1992.
59. Makiya, *Cruelty and Silence*, 224-5.
60. "معلومات" [Information], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2721_0000 (0352). September 27, 1992.
61. "مطبوعات معادية" [Hostile Publications], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (172). March 24, 1992.
62. "مطبوعات معادية" [Hostile Publications], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0475). February 18, 1992.
63. "معلومات" [Information], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2721_0000 (0348). September 27, 1992.
64. "الصحف العراقية" [Iraqi Newspapers], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0503). November 25, 1991.
65. "الصحف العراقية" [Iraqi Newspapers], From: The Minister of Information and Culture, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0429). February 18, 1992.
66. "وضع شعبة رعاية مصالح العراق في واشنطن" [Situation of the section for Iraqi interests in Washington], From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq— Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 3733_0000 (0520-0521). February 27, 1992.
67. "وضع الطلبة" [Status of Students], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0057). March 10, 1992; "تسهيل عودة الطلبة" [Facilitating the Return of Students], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2071_0002 (0286). August 31, 1992.
68. "معلومات" [Information], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0256). August 21, 1991; "معلومات" [Information], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0256). March 9, 1992.

69. "معلومات" [Information], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2071_0002 (0276). August 20, 1992.
70. "النظام الدولي الجديد وكارثة أطفال العراق" [The New World Order and the Disaster of the Iraqi Children], *BRCC*, 2749_0000 (0667-0656).
71. "مقترحات لرفع الحصار الاقتصادي عن القطر" [Recommendations for Lifting the Economic Embargo on the Region], From: Head of the Presidential Diwan, To: The Foreign Ministry / Office of the Minister. *BRCC*, 3203_0003 (0348). December 22, 1991.
72. "جمعيات وشخصيات" [Associations and People], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3203_0003 (0360-0361). December 16, 1991.
73. "Letter dated 1978/10/28 from Nizar Hamdun to Saddam Hussein Regarding Iraqi and Syrian Ba'ath Party Commitments and Relations," *CRRC*, SH-SPPC-D-000-639, October 28, 1978; "Two handwritten letters addressed to Saddam Hussein from Nizar Hamdun," *CRRC*, SH-SPPC-D-000-795, August 1976.
74. "Saddam Hussein's Response to Ambassador Nizar Hamdun's Criticisms of the Regime," *CRRC*, SH-SPPC-D-000-498, November 1999.
75. "مقترحات لرفع الحصار الاقتصادي عن القطر" [Recommendations for Lifting the Economic Embargo on the Region], From: Head of the Presidential Diwan, To: The Foreign Ministry / Office of the Minister. *BRCC*, 3203_0003 (0348). December 22, 1991.
76. "مقترح" [Recommendation], From: The Director of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Presidential Diwan. *BRCC*, 2837_0002 (0585). April 1992.
77. "تقييم الوفود" [Establishing Delegations], From: The Foreign Minister (Muhammad Said al-Sahaf), To: The Arab Socialist Baath Party/ Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2071_0002 (0628). July 17, 1992.
78. "مقترح" [Recommendation], From: [author note: cut off], To: The Presidential Diwan. *BRCC*, 2837_0002 (0583). March 30, 1992.
79. For the regime's strategy and plans on instituting Ba'athification, see: "A Project Plan for Working toward Coordination between the Party and the Mass Organizations in the Field of the Ba'athification of Society." *BRCC*, 025-5-5 (0476-0497). No date but from 1988 or earlier. See Sassoon, *Saddam Hussein's Ba'ath Party*, and Faust, *The Ba'athification of Iraq*.
80. Brands and Palkki, "Conspiring Bastards."
81. For example, of the regime's international political strategies during the Iran Contra scandal, see *BRCC* box file, 027-2-3, 1986.
82. "الحصار الظالم" [Unjust Siege], From: The Director of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Central Office for the Professional and Popular Bureau. *BRCC*, 2837_0002 (0584). January 28, 1992.
83. "A Call" [in English], *BRCC*, 2749_0000 (0604). No date.
84. "فعاليات" [Activities], From: The General Secretary of the Central Office of Professional and Popular Bureau, To: The Office of Comrade Taha Yasin Ramadan, Vice President of the Republic. *BRCC*, 2749_0000 (0597-0598). December 16, 1991.
85. "العامّة لخطة العمل وآلية التنفيذ لعام ١٩٩٢" [General Indicators for the Work Plan and Implementation Mechanisms for 1992], *BRCC*, 2749_0000 (133-142).

86. "تسهيل عودة الطلبة" [Facilitating the Return of Students], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2071_0002 (0286). August 31, 1992.
87. "برنامج عمل" [Work Plan], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0568). December 22, 1991.
88. One need look no further than the American strategy and policy document for the Gulf War, NSD 54.
89. "برنامج عمل" [Work Plan], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0568). December 22, 1991.
90. "برنامج عمل" [Work Plan], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0567-0573). December 22, 1991.
91. "برنامج عمل" [Work Plan], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0570). December 22, 1991.
92. "برنامج عمل" [Work Plan], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0571). December 22, 1991.
93. "برنامج عمل" [Work Plan], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0572). December 22, 1991.
94. "بطاقة تهنئة" [Greeting Card], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0516-0517). January 7 1992.
95. For example, see, "نشاطات الاتحاد للتعبئة العربية والدولية ليوم ١٢/٢" [Activities of the Union for Arab and International Mobilization for December 2], From: The Head of the National Union for Iraqi Students, To: The Central Office of Students and Youth. *BRCC*, 2749_0000 (0631-0637). December 3, 1991.
96. "تضامن عربي ودولي" [Arab and International Solidarity], From: The Secretary General of the Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0623-0626). December 10, 1991.
97. "رسالة" [Message], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0530-0533). December 30, 1991.
98. "تضامن عربي ودولي" [Arab and International Solidarity], From: The Secretary General of the Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0623-0626). December 10, 1991.
99. "تضامن عربي ودولي" [Arab and International Solidarity], From: The Secretary General of the Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2749_0000 (0623-0626). December 10, 1991.

100. "رسالة" [Message], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2749_0000 (0512-0514). January 5, 1992. [My note: letter itself is dated December 18, 1992.]
101. BRCC, 2749_0000 (0177).
102. "تضامن عربي وعالمي" [Arab and World Solidarity], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2749_0000 (0493-0494). January 5, 1992; "تضامن عربي وعالمي" [Arab and World Solidarity], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2749_0000 (0447-0448). January 14, 1992.
103. "نداء" [Call], From: The Secretary General of The Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2749_0000 (0616). December 12, 1991.
104. "نشر مقالات في الصحف العربية" [Publishing Articles in Arab Newspapers], From: The President of the National Union of Iraqi Students, To: Central Office of Students and Youth. BRCC, 2749_0000 (0257). January 11, 1992.
105. From: Helen Kinsey from the Middle East Department of the Foreign and Commonwealth Office, To: Unions and Organizations of Arab Students and Youth in India. BRCC, 2749_0000 (0178-0179). October 24, 1991.
106. "معلومات" [Information], From: the Secretary General of the Central Office of Students and Youth, To: The Secretariat of the Region. BRCC, 2749_0000 (0442). January 12, 1992.
107. "مؤتمر اتحاد الطلاب العالمي" [World Student Union Conference], From: The Secretary General of the Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2749_0000 (0196-204). February 11, 1992.

الفصل الرابع

1. "جمعيات وشخصيات" [Associations and People], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3203_0003 (0360-0361). December 16, 1991.
2. "المركز ينشر رسالة حول فساد في سفارات عراقية" [Observatory Publishes Letter on Corruption in Iraqi Embassies], *Iraqi Media Observatory in Cairo*, June 12, 2007, http://iraqegypt.blogspot.com/2007/06/blog-post_12.html.
3. For statements in the press, see, "Iraq blocks UN inspectors in Baghdad," *Associated Press*, July 7, 1992.
4. See, for example, "معلومات" [Information], From: The Director of the Office of the General Secretariat, To: The Office of the Secretariat of the Region, BRCC, 039-4-1 (0133-0135), April 4, 1993; "نشرة التحدي" [The Publication The Challenge], From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq - Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 039-4-1 (0207). July 13, 1993; "الهيئة الادارية لفرع الاتحاد الوطني" [The Administrative Board for the Branch of the National Union], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis Outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2071_0002 (0652). July 18, 1992.

5. "Maryland Man Pleads Guilty to Conspiracy to Act as an Iraqi Agent," *US Department of Justice*, December 22, 2008. <https://www.justice.gov/archive/opa/pr/2008/December/08-nsd-1141.html>; "معلومات" [Information], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0168). August 20, 1993.
6. For examples of such reports, see, *BRCC*, 3402_0000 (0259-0300).
7. Melinda Liu, "What 'Mrs. Anthrax' Told Me," *Newsweek*, December 21, 2005. <https://www.newsweek.com/what-mrs-anthrax-told-me-114077>; "Chemical Sally' Captured Says US," *The Irish Times*, May 5, 2003. <https://www.irishtimes.com/news/chemical-sally-captured-says-us-1.475414>.
8. "مقترح" [Recommendation], From: Huda Salih Mahdi Ammash, Member of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Official of the Branch. *BRCC*, 2721_0000 (0082). October 18, 1992.
9. "جمعيات وشخصيات" [Associations and People], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3203_0003 (0360-0361). December 16, 1991.
10. "مقترح" [Recommendation], From: Huda Salih Mahdi Ammash, Member of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Official of the Branch. *BRCC*, 2721_0000 (0082-0071). October 18, 1992.
11. Susan King, "Still Trying to Shake Things Up: For Kris Kristofferson, Politics Is Always on His Mind," *Los Angeles Times*, October 3, 1993. <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1993-10-03-tv-41616-story.html>.
12. Untitled, From: Member of the Branch, Official of the Territory, To: Official of the Branch [of the Bureau of Iraqis outside the Region.], *BRCC*, 3835_0000 (0369). March 7, 1992.
13. John Lewis Gaddis, *On Grand Strategy* (New York: Penguin Press, 2018); Hal Brands, *What Good Is Grand Strategy?: Power and Purpose in American Statecraft from Harry S. Truman to George W. Bush* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014).
14. Information and papers on the American-Iraqi Friendship Federation. *BRCC*, 3835_0000 (0165-0169).
15. "Obituary for Ali Hossaini," *Richmond Times-Dispatch*, August 7, 2015, https://richmond.com/obituaries/hossaini-ali/article_2a0180e5-126f-53da-9f8f-a303a59ce08b.html.
16. Sharon Cohen, "Tense Days of Waiting for Iraqi-Americans," *Midland Daily News*, March 21, 2003. <https://www.ourmidland.com/news/article/Tense-Days-of-Waiting-for-Iraqi-Americans-7202954.php>.
17. Information and papers on the American-Iraqi Friendship Federation. *BRCC*, 3835_0000 (0165-0169).
18. Information and papers on the American-Iraqi Friendship Federation. *BRCC*, 3835_0000 (0148-0149).
19. "جمعية الصداقة العراقية - لاميركية" [American- Iraqi Friendship Federation], From: Comrade Sameer al-Nima, To: The Regional Command Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 3835_0000 (0135). February 22, 1992.
20. "انشطة" [Activities], From: Comrade Sameer al-Nima, To: The Regional Command Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 3835_0000 (0049). March 30, 1992.

21. "جمعية الصداقة العراقية - لاميركية" [American-Iraqi Friendship Federation], From: The Director of the Regional Office of Foreign Relations, To: Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3835_0000 (0128-0130). March 14, 1992.
22. "لجنة انقاذ اطفال العراق" [Committee to Save the Children of Iraq], From: Sameer al-Nima, Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 2837_0002 (0288-0290). April 22, 1992.
23. Nadine Brozan, "Chronicle," *The New York Times*, October 4, 1993. <https://www.nytimes.com/1993/10/04/nyregion/chronicle-513793.html?auth=link-dismiss-google1tap>.
24. "انشطة" [Activities], From: Comrade Sameer al-Nima, To: The Regional Command Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 3835_0000 (0049). March 30, 1992.
25. "الهيئة الادارية لفرع الاتحاد الوطني" [The Administrative Board of the Branch of the National Union], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2071_0002 (0652). July 18, 1992.
26. "انشطة" [Activities], From: Comrade Sameer al-Nima, To: The Regional Command Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 2071_0002 (0619-0620). August 8, 1992.
27. "المقاطعة المفروضة على العراق والجهد المضاد لها" [The Boycott Imposed on Iraq and the Efforts to Counteract it.], From: Sameer al-Nima. Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 2837_0002 (0349-50). April 22, 1992.
28. "المقاطعة المفروضة على العراق والجهد المضاد لها" [The Boycott Imposed on Iraq and the Efforts to Counteract it.], From: Sameer al-Nima. Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 2837_0002 (0349-50). April 22, 1992.
29. "المنظمات غير الحكومية" [Nongovernmental Organizations], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2837_0002 (0355). April 16, 1992.
30. Untitled, From: Member of the Branch, Official of the Territory, To: Official of the Branch [of the Bureau of Iraqis outside the Region]. *BRCC*, 3835_0000 (0273). March 7, 1992.
31. Untitled, From: Member of the Branch, Official of the Territory, To: Official of the Branch [of the Bureau of Iraqis outside the Region]. *BRCC*, 3835_0000 (0303). March 7, 1992.
32. "احتجاج ضد المقاطعة والحصار" [Protest against Boycott and Sanctions], From: Comrade Sameer al-Nima, To: The Regional Command Branch of the Bureau of Iraqis outside the region. *BRCC*, 3835_0000 (0370). February 17, 1992.
33. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*, 93.
34. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*, 93; Boutros Boutros-Ghali, "Introduction," 33–4.

35. "جمعيات وشخصيات" [Associations and People], From: The Deputy Prime Minister, Tariq Aziz, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3203_0003 (0355-0366). December 22, 1991.
36. "جمعيات وشخصيات" [Associations and People], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3203_0003 (0360-0361). December 16, 1991.
37. "امر" [Order], From: Taha Yassin Ramadan, Vice President of the Republic, Head of the Committee for Mobilizing the Masses. BRCC, 2071_0002 (0066-0067). September 30, 1992.
38. "انشطة" [Activities], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3203_0003 (0254). February 6, 1992; "نشاطات لجنة الارتباط" [Activities of the Liaison Committee], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0080). March 1, 1992.
39. "تقرير ايقاد" [Dispatch Report], From: Head of the National Union of Iraqi Student, To: The Central Office of Students and Youth. BRCC, 2749_0000 (0468 - 0474). December 27, 1991.
40. "اعلام" [Advertisement], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0074- 0077). March 1, 1992; "صحيفة" [Newspaper], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0095). March 1, 1992; "اعلان معادي" [Hostile Announcement], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0099). March 1, 1992.
41. "معلومات" [Information], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2721_0000 (0358). August 26, 1992; "معلومات" [Information], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3203_0003 (0307). January 23, 1992.
42. "حول وضع الطلاب الدراسي" [On the Status of Studying Students], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3203_0003 (0261). January 28, 1992.
43. Al-Mashat, كنت سفيرا للعراق في واشنطن: حكايتي مع صدام في غزو الكويت, [I was Iraq's Ambassador in Washington: My story with Saddam during the invasion of Kuwait], 179-203.
44. "شريط فيديو" [Video Tape], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0307). March 9, 1992.
45. "شريط فيديو" [Video Tape], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0307). March 9, 1992.

46. "حزب الخضر النمساوي" [The Austrian Green Party], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0323). March 9, 1992.
47. No Subject, Letter in English, From: International Youth Federation for Environmental Studies and Conservation. Signed: Mohan Mathews. Denmark, To: The Executive Board of the National Union of Iraqi Students and Youth. BRCC, 2749_0000 (0694). October 10, 1991.

الفصل الخامس

1. Provisional Record of the 2981st Meeting, UN Security Council, S/PV. 2981, April 3, 1991. *UNSC Records*, 99.
2. "التقرير السياسي السنوي لعام 1992" [The Annual Political Report for the Year 1992], From: The Ambassador [to Russia], To: The Foreign Ministry / Third Political Department. BRCC, 033-4-2 (0663-0665). January 1, 1993.
3. "التقرير السياسي السنوي لعام 1992" [The Annual Political Report for the Year 1992], From: The Ambassador [to Russia], To: The Foreign Ministry / Third Political Department. BRCC, 033-4-2 (0663-0665). January 1, 1993.
4. "التقرير السياسي السنوي لعام 1992" [The Annual Political Report for the Year 1992], From: The Ambassador [to Russia], To: The Foreign Ministry / Third Political Department. BRCC, 033-4-2 (0663-0665). January 1, 1993.
5. See Tietzen, *The Iraqi Quest for Autonomy through Military and Diplomatic Interventions, 1968-2003*, 267.
6. "التقرير السياسي السنوي لعام 1992" [The Annual Political Report for the Year 1992], From: The Ambassador [to Russia], To: The Foreign Ministry / Third Political Department. BRCC, 033-4-2 (0663-0665). January 1, 1993.
7. "التقرير السياسي السنوي لعام 1992" [The Annual Political Report for the Year 1992], From: The Ambassador [to Russia], To: The Foreign Ministry / Third Political Department. BRCC, 033-4-2 (0663-0665). January 1, 1993.
8. Marc Trachtenberg, "The United States and the NATO Non-extension Assurances of 1990: New Light on an Old Problem?" *International Security*, Vol. 45. No. 3. (2021).
9. "بحث" [Research], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2071_0002 (0166). September 23, 1992.
10. "مطبوعات معادية" [Hostile publications], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0475). February 18, 1992; "معلومات" [Information], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0183). January 27, 1992; "معلومات" [Information], From: The Director of the Office of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0019). May 25, 1991.

11. CRRC, SH-MISC-D-000-870 undated- after Persian Gulf War.
12. See, for example, "معلومات" [Information], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0118-0122). March 24, 1992; "نشاطات" [Activities], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2071_0002 (0263-0264). September 24, 1992; "اشرطة كاسيت" [Cassette Tapes], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0024). March 7, 1992.
13. "ندوة" [Seminar], From: The Director of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Ministry of Culture and Information/ Office of the Minister. BRCC, 2749_0000 (0040). May 18, 1992.
14. "برقية" [Cable], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2837_0002 (0387). April 22, 1992.
15. "زيارة وفد تونسي" [A Tunisian Delegation Visit], From: President of the National Union of Iraqi Students, To: The Central Office for Students and Youth. BRCC, 2749_0000 (0577-0579). December 12, 1991.
16. "برقية" [Cable], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2721_0000 (0179). June 8, 1992.
17. Memorandum of Telephone Conversation: Telephone Call to President Turgut Ozal of Turkey, September 10, 1990, pg 2, *George H.W Bush Presidential Library and Museum*. <https://bush41library.tamu.edu/files/memcons-telcons/1990-09-10--Ozal.pdf>.
18. Provisional Record of the 3004th Meeting, UN Security Council, S/PV 3004, August 15, 1991, *UNSC Records*; and Provisional Record of the 3059th Meeting, UN Security Council, S/PV.3059, March 11, 1992. *UNSC Records*, 75-9.
19. "المقاطعة المفروضة على العراق والجهد المضاد لها" [The Boycott Imposed on Iraq and the Efforts to Counteract it], From: Sameer al-Nima. Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 2837_0002 (0349-50). April 22, 1992.
20. "نشاطات" [Activities] From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0202- 0188). March 17, 1992; "تظاهرة" [Demonstration], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 3835_0000 (0192). January 7, 1992.
21. "World Islamic Organisation Calls for End to Blockade; Condemns Iran," *Iraqi News Agency*, June 1, 1991. *BBC Worldwide Monitoring*.
22. "World Islamic Organisation Calls for End to Blockade; Condemns Iran," *Iraqi News Agency*, June 2, 1991. *BBC Worldwide Monitoring*.
23. "World Islamic Organisation Calls for End to Blockade; Condemns Iran," *Iraqi News Agency*, June 2, 1991. *BBC Worldwide Monitoring*.

24. David Schenker, *Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordan-Iraq Relations* (New York: Lexington Books, 2003), 29–37.
25. On domestic drivers of Jordanian foreign policy, see Curtis R Ryan, *Inter-Arab Alliances: Regime Security and Jordanian Foreign Policy* (Gainesville: University of Florida Press, 2009); also see, Samuel Helfont and Tally Helfont, “Jordan: Between the Arab Spring and the Gulf Cooperation Council,” *Orbis* 56, no. 1 (2012).
26. “Notes of the Secretary-General’s meeting with H. E. Mr. J. Danford Quayle, Vice-President of the United States,” *Boutros Boutros- Ghali Papers*, Box 62, Folder 5; Schenker, *Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordan-Iraq Relations*, 44–8.
27. Schenker, *Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordan-Iraq Relations*, 66.
28. “نشاطات” [Activities], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3203_0003 (0421). January 13, 1992; “بيان مشترك” [Joint Proclamation], From: The Secretary General of the Officer of the Central Office of the Popular Professional Bureau, To: The Office of Taha Yasin Ramadan / Vice President of the Republic. *BRCC*, 2749_0000 (0672-0673). December 3, 1991; Schenker, *Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordan-Iraq Relations*, 69.
29. “مقترح” [Recommendation], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3835_0000 (0179). March 4, 1992.
30. “تقرير” [Report], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Command of the Iraqi Region / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0463). July 2, 1992.
31. See, for example, one such thread about aiding Iraqi professors in Jordan that begins at, *BRCC*, 2071_0002 (0248).
32. For example, see, “نشاطات” [Activities], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Command of the Iraqi Region / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0368). July 6, 1992.
33. “نشاطات” [Activities], From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the region, To: The Regional Command/ Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3403_0003 (0421). January 13, 1992.
34. On the evolution of Jordanian foreign policy, see, Ryan, *Inter-Arab Alliances*.
35. “التقرير السياسي لعام 1991” [Political Report for the year 1991], “From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0563). February 21, 1992.
36. Hal Brands, *From Berlin to Baghdad*, 49–56.
37. “التقرير السياسي لعام 1991” [Political Report for the year 1991], “From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0560-0561). February 21, 1992.
38. “التقرير السياسي لعام 1991” [Political Report for the year 1991], “From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command

- of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0584). February 21, 1992.
39. "التقرير السياسي لعام 1991" [Political Report for the year 1991], "From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0561-0563). February 21, 1992.
40. See, for example, "Saddam Hussein meeting with the Revolutionary Council Command and State Command," *CRRC*, SH-RVCC-A-001-774, January 1, 1995.
41. "التقرير السياسي لعام 1991" [Political Report for the year 1991], "From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0550-0552). February 21, 1992.
42. "التقرير السياسي لعام 1991" [Political Report for the year 1991], "From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0574). February 21, 1992.
43. "التقرير السياسي لعام 1991" [Political Report for the year 1991], "From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0561-0562). February 21, 1992.
44. "شريط كاسيت" [Cassette Tape], From: Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3835_0000 (0269). March 10, 1992.
45. "التقرير السياسي لعام 1991" [Political Report for the year 1991], "From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0552). February 21, 1992.
46. "التقرير السياسي لعام 1991" [Political Report for the year 1991], "From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0572-0575). February 21, 1992. At times, the Iraqis misunderstood some of these projects. For example, they thought that al-Udeid would be a naval base rather than an air base. The confusion is understandable. Al-Udeid is an estuary on the Qatari coast and the Iraqis quite reasonably thought that it would be a naval base. Instead, the United States and Qatar built an air base named al-Udeid in the Qatari interior.
47. "التقرير السياسي لعام 1991" [Political Report for the year 1991], "From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0575). February 21, 1992.
48. "التقرير السياسي لعام 1991" [Political Report for the year 1991], "From: The Official of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3402_0000 (0575). February 21, 1992.

الفصل السادس

1. Brands, *What Good Is Grand Strategy?*, 14.
2. Barry R Posen, *Restraint: A New Foundation for U.S. Grand Strategy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014), 1.
3. Brands, *What Good Is Grand Strategy?*, 147.
4. "Statement by President-Elect Clinton," December 22, 1992. *Warren Christopher Papers*, Box 8, Folder 3; Clinton discusses the reasons for elevating Albright's position to a Cabinet post in his memoir, Bill Clinton, *My Life* (New York: Vintage, 2005), 318–9.
5. Anthony Lake, *Confronting Backlash States* (Washington, DC: U.S. Government, 1994).
6. Madeline Albright, *Madame Secretary: A Memoir* (New York: Harper Perennial, 2013), 139.
7. Kenneth Pollak, *The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq* (New York: Random House, 2002), 55–112; and Warren Christopher, *Chances of a Lifetime: A Memoir* (New York: Scribner, 2001).
8. Albright, *Madame Secretary*, 227.
9. Albright, *Madame Secretary*, see Chapter 17, which she titled "Migraine Hussain."
10. "Saddam and Top-Level Ba'ath Officials Discuss the Causes and Consequences of Clinton's Election Victory and Potential for Improved Relations," circa November 4th, 1992, *The Saddam Tapes*, 41. For a similar statement by Huda Ammash, see, [No Subject], From: Huda Salih Mahdi Ammash, Member of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Secretary General of the Branch Command. *BRCC*, 2721_0000 (0307). November 25, 1992.
11. "Saddam and Top-Level Ba'ath Officials Discuss the Causes and Consequences of Clinton's Election Victory and Potential for Improved Relations," circa November 4, 1992, *The Saddam Tapes*, 44.
12. "Saddam and Top-Level Ba'ath Officials Discuss the Causes and Consequences of Clinton's Election Victory and Potential for Improved Relations," circa November 4, 1992, *The Saddam Tapes*, 44.
13. "Saddam and Senior Advisers Discuss Clinton's Desire for Talks with Iraq and Impediments to Improved Relations," January 13, 1993, *The Saddam Tapes*, 44–5.
14. "Saddam and Top-Level Ba'ath Officials Discuss the Causes and Consequences of Clinton's Election Victory and Potential for Improved Relations," circa November 4, 1992, *The Saddam Tapes*, 42; Kevin M. Woods and Mark E. Stout, "Saddam's Perceptions and Misperceptions: The Case of 'Desert Storm,'" *The Journal of Strategic Studies* 33, no. 1 (2010): 25–6.
15. "برقية جفرية" [Cable], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 033-4-2 (0766). November 23, 1992.
16. "برقية جفرية" [Cable], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 033-4-2 (0717). December 19, 1992.

17. "برقية جفرية" [Cable], From: Aid to the Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Command of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 033-4-2 (0755). December 6, 1992; "رسائل" [Letters], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 033-4-2 (0825). December 30, 1992.
18. "رسائل" [Letters], From: The Official of the Organization of Iraqis in India, To: The Branch Command / Iraqis outside the Region. BRCC, 033-4-2 (0821). December 5, 1992.
19. "برقية جفرية" [Cable], From: The Foreign Ministry, To: The Iraqi Regional Command for the Arab Socialist Baath Party / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 033-4-2 (0740). January 11, 1993.
20. "الجالية اللبنانية في امريكا" [The Lebanese Community in America], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Secretary General of the Branch. BRCC, 2721_0000 (0131). November 21, 1992; "برقية جفرية" [Cable], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2721_0000 (0130). November 25, 1992.
21. "Q&A: Oil-for-Food Scandal," BBC, September 7, 2005. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/4232629.stm>; Duelfer, *Hide and Seek*, 229.
22. "Saddam and His Advisers Discuss the Decline of the United States and the Possibility of Rapprochement with the Incoming Clinton Administration," circa January 14, 1993, *The Saddam Tapes*, 47-50.
23. [No Subject], From: Huda Salih Mahdi Ammash, Member of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Secretary General of the Branch Command. BRCC, 2721_0000 (0307). November 25, 1992.
24. "مقترحات" [Recommendations], From the Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq/Office of the Secretary General of the Region. BRCC, 3187_0001 (484-87). February 10, 1993.
25. Ofra Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey: Volume XIX: 1995*, ed. Bruce Maddy-Weitzman (Boulder CO: Westview Press, 1997), 221-2.
26. "مقترحات" [Recommendations]. BRCC, 3187_0001 (484-87). February 10, 1993.
27. "مقترحات" [Recommendations]. BRCC, 3187_0001 (0469-0375). February - October, 1993.
28. Quil Lawrence, *Invisible Nation: How the Kurds' Quest for Statehood Is Shaping Iraq and the Middle East* (New York: Walker Books, 2009), 94.
29. BRCC, 033-4-2 (0557). This is a letter from Ramsey Clark, Jon Alpert, Maryanne De Leo, and Abdul Kadir Al Kaysi on behalf of HBO. It is on HBO letterhead. It is to Saddam Hussein. It was delivered to the regional secretariat in January 1993; Author Interview with John Alpert by phone April 19, 2017.
30. Letter from Ramsey Clark, Jon Alpert, Maryanne De Leo, and Abdul Kadir Al Kaysi, BRCC, 033-4-2 (0557); Author Interview with John Alpert by phone April 19, 2017.
31. Letter from Ramsey Clark, Jon Alpert, Maryanne De Leo, and Abdul Kadir Al Kaysi, BRCC, 033-4-2 (0557); Author Interview with John Alpert by phone April 19, 2017.

- For footage of Alpert's program, see, https://www.democracynow.org/2007/1/3/exclusive_democracy_now_airs_rare_interview. [Democracy Now incorrectly stated that the interview occurred in 1992. The interview discussed Clinton already being in office and Bush being out of office, so it had to be early 1993.]
32. "عناوين" [Address], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 033-4-2 (0004-0031). March 14, 1993.
 33. "بريد منظمة امريكا" [Mail of the Organization in America], From: Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0637). July 22, 1993.
 34. "مقترح" [Recommendation], From: Huda Salih Mahdi Ammash, Member of the Branch Command / Official of the Territory, To: The Secretary General of the Branch. *BRCC*, 039-4-1 (0557). March 17, 1993.
 35. "تقرير" [Report], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 033-4-2 (0059-0061). March 14, 1993.
 36. For example, "وضع شعبة رعاية مصالح العراق في واشنطن" [Situation of the section for Iraqi interests in Washington], From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 3733_0000 (0520-0521). February 27, 1992.
 37. "اعتقال مؤيد" [Arrest of a supporter], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq/ Office of the Secretary General of the Region. *BRCC*, 3187_0001 (0685). September 29, 1993.
 38. "تنظيم الجالية" [Community Organization], From: The Secretary General of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3733_0000 (0539). March 20, 1993.
 39. "معلومات" [Information], From: The Director of the office of the General Secretariat, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0133-0135). April 4, 1993; "معلومات عن عبد القادر القيسي" [Information on Abd al- Qadir al- Qiyasi], From: From: Sameer al- Nima. Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0124). April 30, 1993.
 40. "معلومات" [Information], From: The Director of the office of the General Secretariat, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0133-0135). April 4, 1993.
 41. "عبد القادر القيسي" [Abd al-Qadir al-Qiyasi], From: From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0114). August 17, 1993.
 42. "معلومات" [Information], From: The Director of the office of the General Secretariat, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0133-0135). April 4, 1993.
 43. "معلومات عن عبد القادر القيسي" [Information on Abd al-Qadir al-Qiyasi], From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0124). April 30, 1993.

44. "معلومات" [Information], From: The Director of the Mukhabarat, To the Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 039-4-1 (0149). January 8, 1991; "معلومات عن عبد القادر القيسي" [Information on Abd al-Qadir al-Qiyasi], From: Sameer al-Nima. Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 039-4-1 (0124). April 30, 1993.
45. "معلومات عن عبد القادر القيسي" [Information on Abd al-Qadir al-Qiyasi], From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 039-4-1 (0124). April 30, 1993.
46. On Soviets using this tactic, see, Andrew, *The Sword and the Shield*, 326.
47. Letter from Arab American Press Guild, BRCC, 033-4-2 (0036). March 1993.
48. "نشرة التحدي" [The publication The Challenge], From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 039-4-1 (0207). July 13, 1993.
49. "رئيس تحرير جريدة الوطن" [Head Editor of the Newspaper Al-Watan], From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 3733_0000 (0134). February 17, 1993.
50. Mark Matthew and Lyle Denniston, "Author doesn't want articles on Saudis reprinted," *The Baltimore Sun*, November 30, 1993, <https://www.baltimoresun.com/news/bs-xpm-1993-11-30-1993334031-story.html>; Ahmed Fouad Anwar, "Can the Muslim Brotherhood regain influence in Oman?," *The Arab Weekly*, January 26, 2020, <https://theArabweekly.com/can-muslim-brotherhood-regain-influence-oman>.
51. "ندوة في جامعة برنستون حول الدستور العراقي المستقبلي" [Seminar in Princeton University on the Future Iraqi Constitution], From: Assistant Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq – Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2847_0002 (0094). December 19, 1994.
52. "اللاجئون العراقيون" [Iraqi Refugees Fleeing], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 033-4-2 (0091). March 8, 1993; "اللاجئون الهاربون" [Escaping Refugees], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 033-4-2 (0055). March 14, 1993; "اللاجئون الهاربون العراقيون في الولايات المتحدة" [Iraqi Refugees Fleeing in the United States], From: Official of the Organization of Iraqis in America, To: The Regional Command of Iraq – Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region. BRCC, 3733_0000 (0638). February 27, 1993.
53. "عناوين" [Address], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 033-4-2 (0004-0031). March 14, 1993.
54. "جمعية بابل العراقية" [Iraqi Babylon Committee, Inc.], BRCC, 2847_0002 (0627). October 28, 1993.

55. "نيو يورك" [New York], From: Secretary General for the Organization of Friendship Peace and Solidarity in Iraq, To: Brother and Sister Members of the Iraqi Babylon Committee. *BRCC*, 2847_0002 (0619). February 7, 1994; "رسائل" [Letters], From: The Assistant Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq – Officer of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2847_0002 (0614). March 20, 1994; "تظاهرة" [Demonstration], From: Assistant Secretary General of the Branch of Iraqis Outside the Region, To: The Region Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2847_0002 (0513). October 10, 1994.
56. [Letter to Bill Clinton]. *BRCC*, 2847_0002 (0596). November 12, 1993.
57. [Untitled Letter], From: Abdul Z. Aldulaimi, President, Iraqi- American Cultural Society, To: President William Jefferson Clinton. *BRCC*, 2166_0000 (0067). March 15, 1993.
58. [No title. No date.], From: Bill Clinton, To: Abdul Z. Aldulaimi, *BRCC*, 2166_0000 (0066).
59. For more on the Iraqi- American Cultural Society, see, Robert E. Tomasson, "Future Events Parties With a Purpose," *The New York Times*, December 2, 1984. <https://www.nytimes.com/1984/12/02/style/future-events-parties-with-a-purpose.html>; and Shawn Ewald, "Endorse the Call to Action about Iraq," *A-Info*, February 12, 1998. <http://www.ainfos.ca/98/feb/ainfos00220.html>.
60. [Letter on White House Letterhead], From: Alice J. Pushkar, Director of Communications for the First Lady, To: Mr. Mohammad Mostafa, Iraqi Babylon Committee, Inc. *BRCC*, 2847_0002 (0592). January 22, 1994.
61. A letter on White House letterhead signed in ink by Bill Clinton, From: Bill Clinton, To: The Iraqi Babylon Committee, Inc. *BRCC*, 2847_0002 (0591). 1994.
62. Christopher, *In the Steam of History*, 11, 28.
63. Letter from James C West to William J Clinton, January 13, 1993. *Warren Christopher Papers*, Box 18, Folder 1.
64. Speech to American-Arab Anti-Discrimination Committee, April 23, 1993. *Warren Christopher Papers*, Box 18, Folder 4
65. Kenneth M. Pollack, *The Threatening Storm*, 56.
66. Paul K. White, *Crisis after the Storm: An Appraisal of U.S. Airpower in Iraq since 1991* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1999), 19–20.
67. White, *Crisis after the Storm*, 26–7.
68. Memorandum for: The President. From: Clifton Wharton, Jr., Acting [Deputy Secretary of State] Subject: Meeting with Prime Minister John Major of Great Britain, February 18, 1993. National Security Council and Records Management Office, "Declassified Documents concerning John Major," *Clinton Library*, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/36622>, 46.
69. Ofra Bengio, "Iraq," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XVII*, 1993, ed. Ami Ayalon (Boulder, CO: Westview Press, 1995), 396.
70. Albright, *Madame Secretary*, 275.
71. Provisional Record of the 3245th Meeting, UN Security Council, S/PV.3245, June 27, 1993. *UNSC Records*. Quotes taken from pp. 16–7.

72. David Malone, *The International Struggle Over Iraq*, 169.
73. Duelfer, *Hide and Seek*, 79.
74. Charles Duelfer, Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD, Vol. 1-3, *Central Intelligence Agency*, 2004.
75. "Misreading Intentions: Iraq's Reaction to Inspections Created Picture of Deception," *Central Intelligence Agency*, January 5, 2006, 16. National Security Archive.
76. Koblenz, "Saddam versus the inspectors."
77. Målfrid Braut-Hegghammer, "Cheater's Dilemma: Iraq, Weapons of Mass Destruction, and the Path to War," *International Security* 45, no. 1 (2020): 51–89.
78. "Points to be made on Iraq," October 11, 1994., National Security Council, Speechwriting Office, and Antony Blinken, "Clinton—Iraq/Haiti Insert 10/13/94 for National Association of Broadcasters," *Clinton Library*, 13. <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/9074>.
79. Memorandum for: The President. From: Clifton Wharton, Jr., Acting [Deputy Secretary of State] Subject: Meeting with Prime Minister John Major of Great Britain, February 18, 1993. National Security Council and Records Management Office, "Declassified Documents concerning John Major," *Clinton Library*, 38 <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/36622>.
80. Peter Jennings Reporting, Unfinished Business: The CIA and Saddam Hussein, ABC (Television), June 27, 1997. David Ignatius, "The CIA and the Coup that Wasn't," *The Washington Post*, May 16, 2003. <https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/2003/05/16/the-cia-and-the-coup-that-wasnt/0abfb8fa-61e9-4159-a885-89b8c476b188/>.
81. Ofra Bengio, "Iraq," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XX, 1996*, ed. Bruce Maddy-Weitzman (Boulder, CO: Westview Press, 1998), 331
82. Malone, *The International Struggle over Iraq*, 121.
83. *Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD*, September 2004, vol. 1, 61.
84. See file ISGZ- 2004- 018948, "Fedayeen Saddam Instructions on Planning and Preparing for Operations from 1999, steps that were to be carried out in selection of personnel, as well as mission planning and coordination steps, assassinations, bombings, etc.," May 25, 1999, in In Kevin M Woods, ed., *Iraqi Perspectives Project Primary Source Materials for Saddam and Terrorism: Emerging Insights from Captured Iraqi Documents*, vol. 4, 263–4.
85. File, ISGQ-2003-00005228, "A plot to liquidate Ahmad Al-Jalabi, one of the Iraqi opposition leaders in London" April 23, 2000," in Kevin M. Woods, ed., *Iraqi Perspectives Project Primary Source Materials for Saddam and Terrorism: Emerging Insights from Captured Iraqi Documents*, vol. 3, 261–80.
86. "مذكر" [Memo], From: Huda Salih Mahdi Ammash—Branch Member—Responsible for the Territory, To: Comrade Secretary General of the Branch. BRCC, 2847_0002 (0577). July 31, 1994.
87. For example, Francis Fukuyama turned his thesis on the end of History into a book, which he published in 1992. Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

88. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?," *Foreign Affairs* 72, no. 3 (Summer, 1993), 22–49; Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994).
89. Michael S Serrill "Under Fire," *Time*, January 18, 1993. <http://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,977515-5,00.html>
90. "Iraq Sanctions Cannot Be Forever," *The New York Times*, August 1, 1994. <https://www.nytimes.com/1994/08/01/opinion/iraq-sanctions-cannot-be-forever.html>.

الفصل السابع

1. Jorn Leonhard, *Pandora's Box: A History of the First World War*, trans. Patrick Camiller (Boston: Harvard University Press), 836.
2. Ofra Bengio, "Iraq," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XIX, 1995*, ed. Bruce Maddy-Weitzman (Boulder, CO: Westview Press, 1997), 332–3.
3. Nora Boustany, "A Religious Revival, With Iraq's Blessing; Baghdad Finds Piety Good for Morale," *The Washington Post*, April 5, 1998, *BBC World Monitor*.
4. Haddad, *Sectarianism in Iraq*, 93; and: Jo Abraham, "Baghdad Diary," *The Guardian*, March 3, 1997. *BBC World Monitor*.
5. Memorandum for: The President. From: Clifton Wharton, Jr., Acting [Deputy Secretary of State] Subject: Meeting with Prime Minister John Major of Great Britain, February 18, 1993. National Security Council and Records Management Office, "Declassified Documents concerning John Major," Clinton Library, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/36622>, 46.
6. Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree: The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2000), Chapter XXX.
7. "To Paris, U.S. Looks Like a 'Hyperpower,'" *International Herald Tribune*. February 5, 1999. <https://www.nytimes.com/1999/02/05/news/to-paris-us-looks-like-a-hyperpower.html>.
8. David Stayn, *France and Iraq: Oil, Arms and French Policy Making in the Middle East* (New York: I.B. Tauris, 2006), 183. Ofra Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey: Volume XVII, 1993*, ed. Ami Ayalon (Boulder, CO: Westview Press, 1995), 398.
9. National Security Council, Speechwriting Office, and Robert Boorstin, "Declassified Documents concerning Robert Boorstin, NSC Speechwriter," Clinton Library, accessed March 15, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/36625>, 105.
10. Cable: FM AMEMBASSY PARIS, SUBJ: PRESIDENTIAL CALL TO PM BALLADUR, ORIG: AMEMBASSY PARIS TO: SECSTATE WASHDC, Date: 21 OCT 94. National Security Council, National Security Advisor, and Anthony Lake, "Declassified documents concerning Rwanda," Clinton Library, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/47967>, 62–3.
11. Styan, *France and Iraq*, 184–5.
12. Styan, *France and Iraq*, 184–5.

13. National Security Council, Speechwriting Office, and Robert Boorstin, "Declassified Documents concerning Robert Boorstin, NSC Speechwriter," Clinton Library, accessed March 15, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.gov/items/show/36625>, 105.
14. Ofra Bengio, "Iraq," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XVIII, 1994*, eds. Ami Ayalon and Bruce Maddy-Weitzman (Boulder, CO: Westview Press, 1996), 357–8.
15. Stayn, *France and Iraq*, 183; Ofra Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey, 1995*, 337.
16. Provisional Record of the 3059th Meeting, UN Security Council, S/PV.3059, March 11, 1992. *UNSC Records*, 34.
17. Frédéric Bozo, "'We Don't Need You': France, the United States, and Iraq, 1991–2003," *Diplomatic History* 41, no. 1 (January 2017): 188–9.
18. Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey: 1995*, 337; Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey, 1996*, 352.
19. "معلومات" [Information], From: The Official of the Organization [in Sweden], To: The Regional Command of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 3733_0000 (0341-0342). March 18, 1993; "معلومات" [Information], From: The Secretary General of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq/Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3733_0000 (0340). April 8, 1993.
20. Proposed Agenda for Meeting with President, February 19, 1992. Box 115, Folder 9, Number 2. James A Baker III Papers, Princeton University.
21. "Notes of the Secretary-General's meeting with the Prime Minister of Sweden," February 13, 1992. BBG Papers, Box 62, Folder 1.
22. "نشاطات اللجنة الخاصة" [Activities of the Special Committee], From: The Official of the Organization in Sweden, To: The Branch Command of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 3187_0001 (0592). May 28, 1993.
23. "نشاطات اللجنة الخاصة" [Activities of the Special Committee], From: The Official of the Organization in Sweden, To: The Branch Command of the Bureau of Iraqis outside the Region. *BRCC*, 3187_0001 (0592). May 28, 1993.
24. "مقترحات" [Recommendations], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Regional Office of External Relations. *BRCC*, 3187_0001 (0810). April 12, 1993; "مقترحات" [Recommendations], From: The Central Office for the Popular and Professional Bureau, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3187_0001 (0800). July 5, 1993; For outside verification of the incident, see, Amnesty International, *Amnesty International Report 1994 - Iraq*, January 1, 1994; and "Notes of the Secretary-General's meeting with the Minister for Foreign Affairs of Sweden and the Chairperson-in-Office of the CSCE," January 14, 1993, *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 66, Folder 3.
25. Memorandum For: Acting Director for Central Intelligence; Subject: Serbia and the Russian Problem, From: Roger Z. George, National Intelligence Officer for Europe and George Kolt, National Intelligence Officer for Russia and Eurasia, 1993-01-25, NIC Memo re Serbia and the Russian Problem," January 25, 1993. Clinton Library, <https://clinton.presidentiallibraries.gov/items/show/12300>.

26. Russia's Yugoslav Policy Reaching Critical Juncture; Intelligence Memorandum Office of Slavic and Eurasian Analysis 27 January 1993 "1993-01-27B, Office of Slavic and Eurasian Analysis re Moscow's Yugoslav Policy Reaching Critical Juncture," 4. Clinton Library, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/12302>.
27. "تطورات الوضع في روسيا" [Developments of the situation in Russia], From: The Director General of the Office of the Regional Secretariat, To: The Regional Office of Foreign Relations. BRCC, 3733_0000 (0355). April 11, 1993.
28. "معلومات" [Information], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2166_0000 (0578-580). July 5, 1993.
29. "رسائل احتجاج" [Protest Letters], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 033-4-2 (0657). January 24, 1993.
30. Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1993, 399.
31. Duelfer, *Hide and Seek*, 102, 129.
32. Quote taken from an Iraqi Intelligence Service file, see, "Correspondence between the Iraqi embassy in Moscow, the Ministry of Foreign Affairs, and the Iraqi Intelligence Service regarding Russian-Iranian relations," CRRC, SH- IISX- D- 000- 148, 1996. Pg 10; National Security Council, Speechwriting Office, and Robert Boorstin, "Declassified Documents concerning Robert Boorstin, NSC Speechwriter," 105. Clinton Library, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/36625>; Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1994, 356-7.
33. See, "Notes on the Secretary-General's Meeting with the President of the Security Council," September 19, 1994. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 74.
34. "Notes on the Secretary-General's Meeting with H.E. Mr. Andrei V. Kozyrev, Minister for Foreign Affairs of the Russian Federation," October 5, 1994. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 74.
35. "Saddam Says That He Had Deployed Republican Guard Divisions to the South with the Hope of Creating a Crisis," circa October 9-10, 1994. *The Saddam Tapes*, 266-7.
36. "Noes of the Meeting of the Secretary-General with the Permanent Representative of the United States," October 10, 1994. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 74.
37. *The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996*, Document 197, Letter from the Representatives of Iraq and of the Russian Federation transmitting the text of a joint communique containing Iraq's announcement that it had withdrawn its troops to rearward positions on October 12, 1994, S/1994/1173, October 15, 1994, 695.
38. Provisional Record of the 3439th Meeting, UN Security Council, S/PV.3439, October 17, 1994. *UNSC Records*, 3.
39. Provisional Record of the 3439th Meeting, UN Security Council, S/PV.3439, October 17, 1994. *UNSC Records*, 94, 4-5.
40. Provisional Record of the 3439th Meeting, UN Security Council, S/PV.3439, October 17, 1994. *UNSC Records*, 6.
41. United Nations Security Council Resolution 949, S/ RES/ 949, October 15, 1994. *UNSC Records*.

42. "Notes on the Secretary-General's Meeting with H.E. Mr. Andrei V. Kozyrev, Minister for Foreign Affairs of the Russian Federation," October 5, 1994. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 74.
43. Provisional Record of the 3059th Meeting, UN Security Council, S/PV.3059, March 11, 1992. *UNSC Records*, 52-3.
44. Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1993, 357.
45. "Correspondence between the Iraqi embassy in Moscow, the Ministry of Foreign Affairs, and the Iraqi Intelligence Service regarding Russian-Iranian relations," *CRRC*, SH-IISX-D-000-148, 1996, 11.
46. See for example, "معلومات" [Information], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 033-4-2 (0784-0786). January 4, 1993; "التقرير السياسي" [Political Report], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 033-4-2 (0790). January 4, 1993; "الاعلام الخارجي" [Foreign Iraqi Media], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 033-4-2 (0541). January 4, 1993.
47. "الكتابة والنشر" [Writing and publishing], From: Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0427). August 4, 1993; "بولند اجويد" [Bülent Ecevit and the economic embargo on the region], From: Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0284). August 17, 1993; Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1994, 358.
48. "مقترح" [Recommendation], From: The Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 033-4-2 (0478). January 31, 1993; [No Title], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Deputy Secretary General of the Regional Command of Iraq. *BRCC*, 033-4-2 (0106). January 11, 1993.
49. "Islamic Popular Conference Leader: Iraq Ready for Any Cooperation with Russia," *RIA News Agency (Russia)*. June 8, 2000. *BBC Worldwide Monitoring*; On al-Sa'di's background and career, see the regime's file on him: Information on Doctor 'Abd-al-Razzaq 'Abd-al-Rahman Al-Sa'di, *CRRC*, SH-MISC-D-001-446, 2000. Also see, his correspondences: "Letters from Dr. 'Ahd-al-Razzaq 'Abd-al-Rahman Al Sa'di of the General Secretariat of Popular Islamic Conference Organization in Baghdad to Many Organizations in Different Countries all over the World," *CRRC*, SH-MISC-D-001-445.
50. For membership and meeting of the Popular Islamic Conference's Executive Council, see, "Meeting Minutes of the Executive Council," *CRRC*, SH-MISC-D-001-446, 1995. For more on Farrakhan's relationship with the Ba'thist regime, see, "'Islamic Popular Conference' Issues Final Statement," *Iraqi News Agency*, September 16, 1999, *FBIS*; and: "Awqaf Minister Meets With Farrakhan," *Iraqi News Agency*, February 15, 1996, *FBIS*.

51. "Iraqi Efforts to Cooperate with Saudi Opposition Groups and Individuals," *CRRC*, SH-MISC-D-000-503, 1997.
52. "Iraqi Efforts to Cooperate with Saudi Opposition Groups and Individuals," *CRRC*, SH-MISC-D-000-503, 1997.
53. "Iraqi Efforts to Cooperate with Saudi Opposition Groups and Individuals," *CRRC*, SH-MISC-D-000-503, 1997.
54. "Iraqi Efforts to Cooperate with Saudi Opposition Groups and Individuals," *CRRC*, SH-MISC-D-000-503, 1997.
55. "Report on the Saddam University for Islamic Studies: Needs and Aspirations," *BRCC*, 3493_0001 (0025-0033). September 19, 1992.
56. Syed Saleem Shahzad, "A 'third force' awaits US in Iraq," *Asia Times*, March 1, 2003, http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/EC01Ak04.html; On the regime's religious policies and especially the Faith Campaign, see, Helfont, *Compulsion in Religion*; and Samuel Helfont and Michael Brill. "Saddam's ISIS? The Terrorist Group's Real Origin Story," *Foreign Affairs*, January 12, 2016. <https://www.foreignaffairs.com/articles/iraq/2016-01-12/saddams-isis>.
57. Phillip Smucker, "Iraq Builds 'Mother of all Battles' Mosque in Praise of Saddam," *Sunday Telegraph* (London), July 29, 2001, *BBC World Monitor*.
58. For the regime's discovery and reaction to such activities, see, "معلومات" [Information], *BRCC*, 3342_0003 (0235). April 23, 1993; and "معلومات" [Information], *BRCC*, 3342_0003 (0236). March 20, 1993.
59. See: "Saddam and Military Officials Discussing Reorganizing the Intelligence Service," *CRRC*, SH-SHTP-A-001-219, January 14, 2001. Cited in Woods et al., *The Saddam Tapes*. 84.
60. For more on NASYO's founding and early operations, see, "معلومات" [Information], From: Seif al-Din Muhammad Al-Mashhadni, [illegible title] General Federation of Iraqi Youth, To: The Central Office of Students and Youth. *BRCC*, 3634_0001 (0388). January 13, 1993; "مؤتمر طلب وشباب عدم الانحياز" [The Non- Aligned Student and Youth Conference], From: The Secretary General of the Central Office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 3634_0001 (0356). March 28, 1993; as well numerous other files in the binder.
61. Michael M. Gunter, "The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq," *Middle East Journal* 50, no. 2 (Spring, 1996): 224–41.
62. Robert Baer, *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism* (New York: Three Rivers Press, 2003), 169–214.
63. Kanan Makiya, *Cruelty and Silence*.
64. Albright, *Madam Secretary*, 280.
65. White, *Crisis after the Storm*, 40.
66. White, *Crisis after the Storm*, 40.
67. Boutros Boutros-Ghali, *Unvanquished*, 327.
68. White, *Crisis after the Storm*, 48.
69. Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1996, 352.
70. Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1996, 352.
71. Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1996, 352.

72. Stayn, *France and Iraq*, 182; Bozo, "‘We Don’t Need You’: France, the United States, and Iraq, 1991-2003," 188–9.
73. Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1996, 348.
74. Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey*, 1996, 349–50.

الفصل الثامن

1. Julian Corbett, *Some Principles of Maritime Strategy* (Annapolis, MD: United States Naval Institute, 1988), 15–6.
2. Gary Sick "Rethinking Dual Containment" *Survival* 40, no. 1 (1998), 11.
3. "60 Minutes," CBS, May 12, 1996. A clip of the exchange can be seen here: <https://www.youtube.com/watch?v=FbIX1CP9qr4>.
4. Albright, *Madam Secretary*, 276.
5. Luis Ayllon, "Spain Prepares To Reestablish Diplomatic Presence in Iraq," *Foreign Broadcast Information Service Report*, February 27, 1995; "Swiss Sources: Iraq Trying To Revive Arms Deals With Brazil," *Al-Sharq Al-Aswat*, March 17, 1995, FBIS.
6. Provisional Record of the 3519th Meeting, UN Security Council, S/PV.3519, April 14, 1992. *UNSC Records*, 2.
7. Malone, *The International Struggle over Iraq*, 117.
8. "Notes of the meeting of the Secretary-General with the Deputy Prime Minister of Iraq," June 12, 1992. *Boutros Boutros-Ghali Papers*, Box 63, Folder 4.
9. See UN Security Council Resolution 986. For analysis, see Malone, *The International Struggle over Iraq*, 117–8.
10. "Meeting between President Saddam Hussein and his Cabinet talking about the 706 decision to Pumping the Oil in Exchange for Medicine and Foodstuffs and the UN stance for the Kurdish and Shia case," CRRC, SHTP-A-000-774. Unknown date, 8.
11. Meeting between President Saddam Hussein and his Cabinet talking about the 706 decision to Pumping the Oil in Exchange for Medicine and Foodstuffs and the UN stance for the Kurdish and Shia case," CRRC, SHTP-A-000-774. Unknown date, 4–5.
12. Meeting between President Saddam Hussein and his Cabinet talking about the 706 decision to Pumping the Oil in Exchange for Medicine and Foodstuffs and the UN stance for the Kurdish and Shia case," CRRC, SHTP-A-000-774. Unknown date, 7.
13. Meeting between President Saddam Hussein and his Cabinet talking about the 706 decision to Pumping the Oil in Exchange for Medicine and Foodstuffs and the UN stance for the Kurdish and Shia case," CRRC, SHTP-A-000-774. Unknown date, 11.
14. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 39.
15. "مقترح" [Recommendation], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Presidential Diwan. BRCC, 2099_0003 (0672-0673). November 24, 1998; "مقترح" [Recommendation], From: The Assistant to the Head of the Presidential Diwan, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2099_0003 (0671). January 23, 1999; Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 16–7.

16. "مقترح" [Recommendation], From: The Director General of the Office of the Secretariat of the Region, To: The Presidential Diwan. *BRCC*, 2099_0003 (0672-0673). November 24, 1998.
17. "مقترح" [Recommendation], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2099_0003 (0032). July 15, 1999.
18. "مقترح" [Recommendation], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2099_0003 (0020). July 15, 1999.
19. "معلومات" [Information], From: The Director of the Office of the General Secretariat, To: The Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0133-0135). April 4, 1993; "شاكِر الخفاجي وعبد القادر القيسي" [Shakir al-Khafaji and Abd al-Qadir al-Qaysi], From: Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the Region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0119-0120). May 16, 1993.
20. See Chapter 4.
21. "شاكِر الخفاجي وعبد القادر القيسي" [Shakir al-Khafaji and Abd al-Qadir al-Qaysi], From: Secretary General of the Branch of the Bureau of Iraqis outside the region, To: The Regional Command / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 039-4-1 (0119-0120). May 16, 1993.
22. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 118.
23. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 122–3.
24. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 103–5.
25. "South Africa: Protesters Call for Lifting UN Sanctions Against Iraq," *South African Press Association*, June 30 1997, *FBIS*.
26. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 105–8.
27. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 103.
28. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 108–10.
29. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 103–5.
30. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 103–5.
31. "Hinweise auf Öl-Geld von Saddam schon 2004" (Hints of Oil Money From Saddam already in 2004), *Die Presse*, August 9, 2010, <http://diepresse.com/home/innenpolitik/586527/Hinweise-auf-OelGeld-von-Sad-dam-schon-2004?from=suche.intern.portal>.
32. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 79; Tim Castle, "Galloway Iraq Fund Had Illicit Oil Cash: Regulator," *Reuters*, June 7, 2007, <https://www.reuters.com/article/us-britain-galloway/galloway-iraq-fund-had-illicit-oil-cash-regulator-idUSL0783566820070607>.
33. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 9.
34. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 16.
35. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 22–3.
36. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 29.
37. Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 49.
38. Stayn, *France and Iraq*, 186.

39. David Shucosky, "Former French UN ambassador admits taking oil-for-food bribes," November 18, 2005, <https://www.jurist.org/news/2005/11/former-french-un-ambassador-admits/>; Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 49–51.
40. "France's Total Fined for Graft in UN's Iraq Aid Program," *DW*, February 27, 2016, <https://www.dw.com/en/frances-total-fined-for-graft-in-uns-iraq-aid-program/a-19078619>; "Volvo Agrees to Penalty over Iraq Oil-for-Food," *Reuters*, March 20, 2008, <https://www.reuters.com/article/volvo-iraq/volvo-agrees-to-penalty-over-iraq-oil-for-food-idUKWB T008 6252 0080 320>; Volcker et al., "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," 47–78.
41. Braut-Hegghammer, "Cheater's Dilemma."
42. Trachtenberg, "History Teaches," *Yale School of Journal Affairs* 7, no. 2 (September 2007): 32, endnote 16. *Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD*, September 2004, vol. 1, 61.
43. Provisional Record of the 3768th Meeting, UN Security Council, S/ PV.3768, April 16, 1997, *UNSC Records*; Ofra Bengio, "Iraq," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XXI, 1997*, ed. Bruce Maddy-Weitzman (Boulder, CO: Westview Press, 2000), 390–1.
44. Saddam interrogation. Session 23. Page 1. <https://nsa.rchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB279/23.pdf>.
45. Provisional Record of the 3826th Meeting, UN Security Council, S/PV 3826, October 23, 1997, *UNSC Records*, 5.
46. Western European states that held rotating seats on the council tended to vote with the United States and the United Kingdom in this period. Provisional Record of the 3826th Meeting, UN Security Council, S/PV 3826, October 23, 1997, *UNSC Records*, 9; Peter Van Walsum, "The Iraq Sanction's Committee," in *The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century*, ed. David Malone (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2004), 186–7.
47. "Saddam Orders Iraqis to Resist and Intimidate UN Inspectors," July 1992, *The Saddam Tapes*, 264.
48. "Security Council Condemns Iraq for Attempt to Dictate Terms of Cooperation with Special Commission," Press Release, SC/ 6434, October 29, 1997, *UNSC Records*; "Security Council Imposes Travel Ban on Iraqi Officials," November 12, 1997, Press Release, SC/6441, *UNSC Records*; "Security Council Condemns Iraq's Expulsion of Special Commission Members," November 13, 1997, Press Release, SC/6442, *UNSC Records*.
49. Yevgeny Primakov, *Russia and the Arabs: Behind the Scenes in the Middle East from the Cold War to the Present* (New York: Basic Books, 2009), 318–9.
50. James Goldgeier, "Bill and Boris: A Window into a Most Important Post-Cold War Relationship," *Texas National Security Review* 1, no. 4 (August 2018).
51. Subject: Message to President Yeltsin. From: The White House. To: AMEMBASSY Moscow (eyes only for Amb Collins). November 27, 1997, "Declassified Documents concerning Russia," Clinton Library, accessed March 11, 2020, 2–4. <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16205>.

52. Untitled Cable from British Cabinet Office to the White House, November 8, 1997. National Security Council and Records Management Office, "Declassified documents concerning Tony Blair," 38–9. Clinton Library, accessed March 15, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/47973>.
53. "Telcon with British Prime Minister Tony Blair," November 15, 1997, National Security Council and Records Management Office, "Declassified documents concerning Tony Blair," Clinton Library, accessed March 12, 2020, 52–55. <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/48779>.
54. "Iraqi Leadership Discusses the Memorandum of Understanding with Kofi Annan to Allow Inspections of Iraq's Presidential Sites. Taha Mentions Iraq's Agreement on Compensations with Benon Sevan and Predicts That Iraqi Bribery Will Lead to Increased Support from Russia, France, and China," circa February 23, 1998. *Saddam Tapes*, 290–1.
55. "Annan, Iraq Sign Weapons-Inspection Deal," *CNN*, February 23, 1998. <https://web.archive.org/web/20200926003121/http://www.cnn.com/WORLD/9802/23/iraq.deal.update.4am/index.html>.
56. "Men of Religion Visit Presidential Palace," *Baghdad Television Network*, February 10, 1998, *FBIS*.
57. "Protesters in Baghdad Set Fire to US, Israeli Flags," *Baghdad Television Network*, February 18, 1998, *FBIS*.
58. *Al-Sha'b* (Egypt), February 10, 1998, *FBIS*. Large numbers of Egyptian security forces were deployed, but it is unclear how large these demonstrations actually were. What is important is that the Brotherhood attempted to pressure the Egyptian regime into supporting Iraq.
59. Rula Amin, "Jordanian Police Attack Pro-Iraqi Demonstrators," *CNN*, February 13, 1998. <http://edition.cnn.com/WORLD/9802/13/iraq.amman.protest/index.html>.
60. "Annan, Iraq Sign Weapons-Inspection Deal," Stayn, *France and Iraq*, 186.
61. "Meeting with Tony Blair, Prime Minister of the United Kingdom," February 5, 1998, National Security Council and Records Management Office, "Declassified documents concerning Tony Blair," 64–77. Clinton Library, accessed March 12, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/48779>.
62. Telcon with British Prime Minister Blair, February 16, 1998. National Security Council and Records Management Office, "Declassified documents concerning Tony Blair," 80. Clinton Library, accessed March 12, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/48779>, 80.
63. White, *Crisis after the Storm*, 56.
64. "Saddam Discusses Areas in which Iraq Should Continue Refusing UN Disarmament Demands and the Possibility of War with the United States," circa late November 1998, *Saddam Tapes*, 293.
65. Ralph Peters, "How Saddam Won this Round," *Newsweek*, November 30, 1998. Also, White, *Crisis After the Storm*, 58.
66. White, *Crisis after the Storm*, 59–60.
67. For example, "نشاطات" [Activities], From: The Assistant to the secretary general of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office

- of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2099_0003 (0368). March 18, 1999; and “نشاطات” [Activities], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2099_0003 (0368). March 18, 1999; and “نشاطات” [Activities], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2099_0003 (0566). February 11, 1999.
68. For a list of the approved slogans, see, *BRCC*, 2099_0003 (0568-0578).
69. “تظاهرة” [Demonstration], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2099_0003 (0520). February 17, 1999; “مقابلة صحفية” [Newspaper Interview], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2099_0003 (0482). March 6, 1999.
70. “نشاطات” [Activities], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. *BRCC*, 2099_0003 (0466). March 3, 1999.
71. Translation of a letter from Yeltsin to Clinton, December 2, 1998, National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 79–80. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>.
72. Memorandum of Telephone Conversation between Presidents Clinton and Chirac. December 17, 1998. National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 53–6. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>.
73. “Memorandum for Samuel Berger, Subject: Letter to. President Yeltsin on Iraq,” December 17, 1998. National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 70. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>.
74. Ian Jeffries, *The New Russia: A Handbook of Economic and Political Developments* (New York: Routledge, 2013), 587.
75. “Message to President Yeltsin,” December 18, 1998. National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 66–7. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>.
76. “Telephone Conversation with Russian President Yeltsin,” December 30, 1998. National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 72–6, Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>.
77. Homi Kharas, Brian Pinto, and Sergei Ulatov, *An Analysis of Russia's 1998 Meltdown: Fundamentals and Market Signals* (Washington, DC: Brookings Institution, 2001).
78. “Telcon with President Chirac of France.” November 4, 1998. National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning

- Iraq,” 17–8. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>.
79. “Telcon with President Chirac of France.” November 4, 1998. National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 17–8. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>.
 80. Memorandum of Telephone Conversation with President Jacques Chirac of France, December 17, 1998. National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 53–6. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>.
 81. “Briefing Memo for POTUS Call to Crown Prince Abdullah of Saudi Arabia,” November 2, 1998, National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 2–7. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>; “Memorandum of Telephone Conversation with the Crown Prince Abdullah of Saudi Arabia, December 15, 1998. National Security Council and Records Management Office, “Declassified Documents concerning Iraq,” 41–3. Clinton Library, accessed March 11, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/16192>;
 82. For a transcript, see, Remarks at Town Hall Meeting, Ohio State University, Columbus, Ohio, February 18, 1998. *U.S. Department of State Archive*. <https://1997-2001.state.gov/www/statements/1998/980218.html>.
 83. For these and other critiques, see, William Saletan, “Wag the Doubt,” *Slate*, December 20, 1998. <https://slate.com/news-and-politics/1998/12/wag-the-doubt.html>.
 84. White, *Crisis after the Storm*, 60.
 85. White, *Crisis after the Storm*, 59–60, 62.
 86. Ofra Bengio, “Iraq,” in *Middle East Contemporary Survey: Volume XXIII, 1999*, ed. Bruce Maddy-Weitzman (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2002), 282–3.
 87. White, *Crisis after the Storm*, 64.
 88. Bengio, “Iraq,” *Middle East Contemporary Survey: Volume XXIII, 1999*, 282.
 89. Telcon with British Prime Minister Blair, October 13, 1999, “National Security Council and Records Management Office, “Declassified documents concerning Tony Blair,” 423–438. Clinton Library, accessed March 12, 2020, <https://clinton.presidentiallibraries.us/items/show/48779>.
 90. “Saddam’s Iraq: Sanctions and U.S. Policy,” Hearing Before the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs of the Committee on Foreign Relations United States Senate, One Hundred Sixth Congress, Second Session, March 22, 2000, 5. <https://www.govinfo.gov/cont ent/ pkg/ CHRG- 106sh rg67 659/ html/ CHRG- 106sh rg67 659.htm>.
 91. “Saddam’s Iraq: Sanctions and U.S. Policy,” 19.
 92. “McKane to Sawers minute and attachment,” February 15, 2001, *UK Iraq Inquiry Documents*. <https://web.archive.nationalarchives.gov.uk/20130809094640/http://www.iraqinquiry.org.uk/transcripts/declas sified- documents.aspx>; “McKane to Sawers minute,” April 6, 2001, *UK Iraq Inquiry Documents*. <https://web.archive.nationalarchives.gov.uk/20130809095438/http://www.iraqinquiry.org.uk/media/>

50488/McKanetoSawers-6April2001-minute.pdf; "Letter from John Sawers - (Prime Minister's Private Secretary) to Sherard Cowper-Coles (FCO) re Iraq: new policy framework," March 7, 2001 *UK Iraq Inquiry Documents*. <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130809094640/http://www.iraqinquiry.org.uk/transcripts/declassified-documents.aspx>

الفصل التاسع

1. "Iraq: Continuing Erosion of Sanctions," *United Kingdom Joint Intelligence Committee Assessment*, July 25, 2001. *UK Iraq Inquiry Documents*. <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130809094640/http://www.iraqinquiry.org.uk/media/203196/2001-07-25-jic-assessment-iraq-continuing-erosion-of-sanctions.pdf>.
2. "نشاطات" [Activities], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2099_0003 (0505). February 24, 1999.
3. "Testimony of Sir Jeremy Greenstock," *UK Iraq Inquiry Documents*, May 26, 2010, 3. <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130809094729/http://www.iraqinquiry.org.uk/media/50162/greenstock-20100526-declassified.pdf>.
4. "زيارة ولي عهد ملك السعودية الى اليابان" [Visit of the Saudi Crown Prince to Japan], From: The Assistant to the Secretary General of the Founding Leader Branch Command, To: The Regional Command of Iraq / Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2099_0003 (0529). February 16, 1999.
5. Untitled information sheet. BRCC, 2699_0000 (0244-0245).
6. "NASYO at the 15th World Festival of Youth and Students 2001, Algeria." BRCC, 2699_0000 (0228-0229).
7. "NASYO at the 15th World Festival of Youth and Students 2001, Algeria." BRCC, 2699_0000 (0236-0237).
8. "NASYO at the 15th World Festival of Youth and Students 2001, Algeria." BRCC, 2699_0000 (0160-0173).
9. "تقرير" [Report], From: Huda Salih Mahdi Ammash, Secretary General of the Central office of Students and Youth, To: The Office of the Secretariat of the Region. BRCC, 2699_0000 (0325-0333). July 3, 2001.
10. Van Walsum, "The Iraq Sanctions Committee," 192.
11. Van Walsum, "The Iraq Sanctions Committee," 191-2.
12. Van Walsum, "The Iraq Sanctions Committee," 189-90.
13. Van Walsum, "The Iraq Sanctions Committee," 189-90.
14. Steib, *Regime Change Consensus*, 252.
15. Tim Dyson, "New Evidence on Child Mortality in Iraq," *Economic and Political Weekly* 44, no. 2 (January, 2009): 56-9.
16. Ofra Bengio, "Iraq," in *Middle East Contemporary Survey: Volume XXII, 1998*, ed. Bruce Maddy-Weitzman (Boulder, CO: Westview Press, 2001), 402; Bengio, "Iraq," *Middle East Contemporary Survey: Volume XXIII, 1999*, 287.

17. Volcker, 13.
18. Volcker, 38.
19. Volcker, 41.
20. Iraqi Leadership Discusses the Memorandum of Understanding with Kofi Annan to Allow Inspections of Iraq's Presidential Sites. Taha Mentions Iraq's Agreement on Compensations with Benon Sevan and Predicts That Iraqi Bribery Will Lead to Increased Support from Russia, France, and China," circa, February 23, 1998. *Saddam Tapes*, 291–2.
21. Volcker, 519.
22. Volcker, 4.
23. Duelfer, *Hide and Seek*, 182.
24. Coughlin, *Saddam*, 313–4.
25. "October 11, 2000 Debate Transcript," *Commission on Presidential Debates*, October 11, 2000. <http://www.debates.org/?page=october-11-2000-debate-transcript>.
26. "Report from IIS News and Media Bureau Office about a New Media Policy against the United States," *CRRC*, SH-IISX-D-000-147, January 2001.
27. "Saddam and His Advisers Discuss the Environment with the New Bush Administration," December 29, 2000–January 6, 2001, *The Saddam Tapes*, 57–8.
28. Melvyn P. Leffler, "Foreign Policies of the George W. Bush Administration: Memoirs, History, Legacy," *Diplomatic History* 37, no. 2 (2013): 190–216.
29. "The Vice President Appears on NBC's Meet the Press," George W. Bush White House Archives, December 9, 2001. <https://georgewbush-whiteteohouse.archives.gov/vicepresident/news-speeches/speeches/print/vp20011209.html>.
30. George W. Bush, "President Discusses the Future of Iraq," Washington DC, February 26, 2000. <http://georgewbush-whiteteohouse.archives.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.html>.
31. For an analysis, pointing out the similarities between the speech and Chapter 2 of Fukuyama's book, see Andrew Moore, "History, Freedom and Bureaucracy," in *The Wire and America's Dark Corners: Critical Essays*, ed. Arin Keeble and Ivan Stacy (Jefferson, NC: McFarland and Company Inc. 2015), 17–8. To compare Bush's speech with Fukuyama's work, see: George W. Bush, "Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy," November 6, 2003. <http://georgewbush-whiteteohouse.archives.gov/news/releases/2003/11/20031106-2.html>; and, Fukuyama, *The End of History and the Last Man*, 13–5.
32. Daniel Deudney and G. John Ikenberry, "Realism, Liberalism and the Iraq War," *Survival* 59, no. 4 (2017): 7–26.
33. "President Bush Delivers Graduation Speech at West Point," United States Military Academy, West Point, New York, June 1, 2002. <https://georgewbush-whiteteohouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html>.
34. Franklin Eric Wester, "Preemption and Just War: Considering the Case of Iraq" *Parameters* (Winter 2004–05).
35. "Interview With Jacques Chirac," *New York Times*, September 9, 2002. <https://www.nytimes.com/2002/09/09/international/europe/interview-with-jacques-chirac.html>.

36. Frédéric Bozo, *A History of the Iraq Crisis: France, the United States, and Iraq, 1991–2003* (New York: Columbia University Press, 2016), 112.
37. Sean D. Murphy, “Assessing the Legality of Invading Iraq,” *George Washington University Law School Scholarly Commons* (2004), 4–6. https://scholarship.law.gwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1898&context=faculty_publications.
38. “Gouilty to McKane 20 October 2000 letter and attachment ‘Iraq Future Strategy,’” *UK Iraq Inquiry Documents*, <https://web.archive.nationalarchives.gov.uk/20130809100018/http://www.iraqinquiry.org.uk/media/50470/2000-10-20%20gouilty%20to%20mckane%20letter%20and%20attachment%20iraq%20future%20strategy.pdf>.
39. “President’s Remarks at the United Nations General Assembly,” September 12, 2002. <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/09/20020912-1.html>.
40. “Defense Issues.” C-SPAN video, February 13, 2003. <https://www.c-span.org/video/?175080-1/defense-issues>.
41. See, for example, Duelfer, *Hide and Seek*, 200–1.
42. Kevin Woods et al., *View of Operation Iraqi Freedom from Saddam’s Senior Leadership* (Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2006), 28–9.
43. Woods, *View of Operation Iraqi Freedom from Saddam’s Senior Leadership*, 28–9.
44. Dominique Reynié, “Does a ‘European Public Opinion’ Exist?,” *Forum Constitutionis Europae*, Humboldt University, Germany, September 2009, 12–3, <https://www.rewi.hu-berlin.de/de/lf/oe/whi/FCE/archiv/rede-reynie-engl.pdf>.
45. “نشاطات” [Activities], From: Official of the Organization, To: The Founding Leader Branch Command. BRCC, 2383_0002 (0085). September 29, 2002; “نشاطات” [Activities], From: Official of the Organization of Iraqis in Sweden, To: The Founding Leader Branch Command. BRCC, 2383_0002 (0030-0031). November 30, 2002.
46. Daniela V. Dimitrova and Jesper Strömbäck, “Mission Accomplished? Framing of the Iraq War in the Elite Newspapers in Sweden and the United States,” *Gazette: The International Journal for Communication Studies* 67, no. 5 (2005), 410.
47. Woods, *View of Operation Iraqi Freedom from Saddam’s Senior Leadership*, 15–6, 30.
48. Provisional Record of the 4644th Meeting, UN Security Council, S/ PV. 4644, November 8, 2002, *UNSC Records*, 3; Boutros Boutros-Ghali, “Introduction,” 33–4.
49. Resolution 1441, S/RES/1441, November 8, 2002, *UNSC Records*, 3.
50. Quotes taken from, Woods, *View of Operation Iraqi Freedom from Saddam’s Senior Leadership*, 25, 31. See also, Duelfer, *Hide and Seek*, 10.

خلاصة وخاتمة

1. In 2020, the school changed its name the Princeton School of Public and International Affairs.
2. For an overview of his work, see, Ikenberry, *After Victory*; G. John Ikenberry, *Liberal Order and Imperial Ambition: American Power and International Order* (New York: Polity Press, 2005); G. John Ikenberry, *Liberal Leviathan: The Origins*,

- Crisis, and Transformation of the American System* (Princeton: Princeton University Press, 2011); G. John Ikenberry, *A World Safe for Democracy: Liberal Internationalism and the Crises of Global Order* (New Haven: Yale University Press, 2020).
3. Ikenberry, *After Victory*, xvi.
 4. George H. W. Bush, *Address Before a Joint Session of the Congress on the Persian Gulf Crisis and the Federal Budget Deficit*, September 11, 1990, *George H. W. Bush Presidential Library and Museum* <https://bush41library.tamu.edu/archives/public-papers/2217>.
 5. Ikenberry, *After Victory*, xvi–xix.
 6. Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy* (Princeton: Princeton University Press, 2008)
 7. Samuel Helfont, “Iraq’s Real Weapons of Mass Destruction were ‘Political Operations,’” *War on the Rocks*, February 26, 2018, <https://warontherocks.com/2018/02/iraqs-real-weapons-mass-destruction-political-operations>.
 8. See for example, John J. Mearsheimer, “Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,” *International Security* 15, no. 1 (Summer, 1990): 5–56; John J. Mearsheimer, “Why We Will Soon Miss the Cold War,” *The Atlantic Monthly* 266, no. 2 (August 1990): 35–50. On soft balancing, see cluster of articles under the title “Balancing Act,” in, *International Security* 30, no. 1 (Summer, 2005).
 9. Posen, *Restraint*.
 10. As an example of an inconsistency, realists asserted that because states act in accordance with their national interests, many traditional American fears were overblown. For example, as the *New York Times* advertisement read, “Even if Saddam Hussein acquired nuclear weapons, he could not use them without suffering massive U.S. or Israeli retaliation.” Such a massive retaliation was not in Saddam’s interests, the logic went, and therefore Iraq would not use nuclear Iraq weapons even if it had them. However, the whole point of the advertisement was that a war in Iraq was not in America’s national interests, but that Bush might do it anyway. And, of course, the United States did launch the war, showing that states do not always act in accordance with their national interests. Sometimes leaders inflict disaster on themselves, and Saddam’s regime was no different.
 11. Robert D. Kaplan, “Why John J. Mearsheimer Is Right (About Some Things),” *The Atlantic Monthly* (January/February 2012). <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2012/01/why-john-j-mearsheimer-is-right-about-some-things/308839/>.
 12. “They Got It Right: (1) Robert J. Art,” *Radio Open Source*, October 19, 2007, <https://radioopensource.org/they-got-it-right-1-robert-j-art/>
 13. Glenn Kessler and Thomas E. Ricks, “The Realists’ Repudiation of Policies for a War, Region,” *The Washington Post*, December 7, 2006. <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/12/06/AR2006120601482.html>.
 14. The book deal they signed to write “The Israel Lobby” reportedly came with a 750,000 dollar advance. See: Christopher L. Ball, ed., *The Israel Lobby and U.S. Foreign*

- Policy: Roundtable Review*, H-Diplo Roundtables 8, no. 18 (2007): 3. <http://h-diplo.org/roundtables/PDF/IsraelLobby-Schoenbaum.pdf>.
15. For example, Posen, *Restraint*; Stephen M. Walt, *The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018); John J Mearsheimer, *The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities* (New Haven: Yale University Press, 2019).
 16. Paul Berman, *Terror and Liberalism* (New York: W. W. Norton and Company, 2003); Christopher Hitchens, *A Long Short War: The Postponed Liberation of Iraq* (New York: Plume, 2003); Nick Cohen, *What's Left?*
 17. *Euston Manifesto for a Renewal of Progressive Politics* (2006). <https://eustonmanifesto.org/the-euston-manifesto/>.
 18. Roger Cohen, "A Manifesto From the Left Too Sensible to Ignore," *The New York Times*, December 30, 2006 <https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/iht/2006/12/30/world/IHT-30gl-obal-ist.html?n=Top%252FN-ews%252FWo-rl-d%252FColu-mns%252FRoger%2520Cohen>.
 19. John Farley, "A New Pro-Imperialist 'Left' Manifesto" *Counterpunch*, May 27, 2006. <https://www.counterpunch.org/2006/05/27/a-new-pro-imperialist-quot-left-quot-manifesto/>; Geoffrey Wheatcroft, "They Should Come Out as Imperialist and Proud of It," *The Guardian*, May 9, 2006. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2006/may/10/foreignpolicy.comment>; Daniel Davies, "Next Stop Euston. This Manifesto Terminates Here," *The Guardian*, April 14, 2008. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2008/apr/14/nextstopiseustonwherethis>; Martin Shaw, "Why I Didn't Sign the Euston Manifesto," *Democratija*, Autumn 2006. https://www.dissentmagazine.org/democratija_article/why-i-didnt-sign-the-euston-manifesto.
 20. Francis Fukuyama, "After Neoconservatism," *New York Times Magazine*, February 19, 2006. <http://www.nytimes.com/2006/02/19/magazine/neo.html?pagewanted=all&r=1&>.
 21. Samuel Helfont, "Catalyst of History: Francis Fukuyama, the Iraq War, and the Legacies of 1989 in the Middle East" in Piotr Kosicki and Kyrill Kunakhovich eds., *The Long 1989: Decades of Global Revolution* (Central European University Press, 2019).
 22. Fukuyama, "After Neoconservatism," and Francis Fukuyama, *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy* (New Haven: Yale University Press, 2006), 55.
 23. Fukuyama, "After Neoconservatism."
 24. Fukuyama, *America at the Crossroads*, 47.
 25. Quoted in, Thomas Juneau, "The Obama Administration, Defensive Realism, and American Foreign Policy in the Middle East," *Comparative Strategy* 39, no. 4 (2020): 385.
 26. "Donald Trump attacks George W. Bush on 9/11, Iraq" *CBS News*, February 13, 2016. <https://www.youtube.com/watch?v=H4ThZcq1oJQ>
 27. "Donald Trump attacks George W. Bush on 9/11, Iraq"
 28. Michael Grunwald, "Trump Goes Code Pink on George W. Bush," *Politico*, February 14, 2016. <https://www.politico.com/magazine/story/2016/02/trump-code-pink-bush-iraq-9-11-213630>.

29. Stephen Kinzer, "In an Astonishing Turn, George Soros and Charles Koch Team up to end US 'Forever Far' Policy." *Boston Globe*, June 30, 2019. <https://www.bostonglobe.com/opinion/2019/06/30/soros-and-koch-brothers-team-end-forever-war-policy/WhyENwjhG0vfo9Um6Zl0JO/story.html>.
30. The Quincy Institute. <https://quincyinst.org/about/>.
31. Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: Norton, 2008).

المصادر

مجموعات أرشيفية ووثائقية

- Boutros Boutros-Ghali Papers, Hoover Library and Archives, Stanford University, Stanford, CA.
- Conflict Records Research Center (CRRC), National Defense University, Washington, DC.
- George H. W. Bush Presidential Library and Museum, Texas A&M, College Station, TX, <https://bush41library.tamu.edu/>
- Hizb al-Ba'ath al-'Arabi al-Ishtiraki in Iraq [Ba'ath Arab Socialist Party of Iraq], Ba'ath Regional Command Collection (BRCC), Hoover Library and Archives, Stanford University, Stanford, CA.
- James A Baker III Papers, Princeton University, Princeton, NJ.
- National Security Archive, <https://nsarchive.gwu.edu/>.
- United Kingdom Iraq Inquiry Documents (Chilcot Inquiry), <https://web.archive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/20130809094300/http://www.iraqinquiry.org.uk/>.
- United Nations Security Council archives, Dag Hammarskjöld Library, <https://research.un.org/en/docs/>.
- Warren Christopher Papers, Hoover Library and Archives, Stanford University, Stanford, CA.
- William J. Clinton Presidential Library and Museum, Little Rock, AK, <https://www.clintonlibrary.gov/research>,

قواعد بيانات لوكالات أنباء دولية

- BBC Worldwide Monitoring
World News Connection
Foreign Broadcast Information Service (FBIS)

مصادر منشورة

- "A Safe Haven will be Hard to Find," *The Herald* (Scotland), August 27, 1996.
- Aflaq, Michel. *في سبيل البعث* [In the Way of the Ba'ath]. Beirut: Dar al-Tali'a, 1963.
- Ahram, Ariel I. "War-Making, State-Making, and Non-State Power In Iraq," *Yale Program on Governance and Local Development*, Working Paper No. 1 (2015).
- al-Dawalibi, Ma'ruf. "Background on Ma'ruf al-Dawalibi Given," *Al-Majallah* (London), May, 14 1982, *Joint Publications Research Service*, Near East/North Africa Report No. 2583, July 16, 1982.
- al-Dawalibi, Muhammad Ma'ruf. *مذكرات الدكتور معروف الدواليبي* [The Memoirs of Doctor Ma'ruf al-Dawalibi]. Riyadh: Maktabat al-'Ubaykan, 2005.

- al-Mashat, Muhammad. *I was Iraq's Ambassador in Washington: My story with Saddam during the invasion of Kuwait*. Beirut: The Iraqi Institute for Research and Publishing, 2008.
- al-Khalil, Samir. *The Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*. Berkeley, CA: University of California Press, 1989.
- al- Radi, Nuha. *Baghdad Diaries: A Woman's Chronicle of War and Exile*. New York: Vintage, 2003.
- al- Yasin, Abd al- Malik Ahmad. *Memories and Stages: For the Sake of not Losing the Truth*. Amman: Dar al-Amana for Publishing and Distribution, 2013.
- Albright, Madeline. *Madame Secretary: A Memoir*. New York: Harper Perennial, 2013.
- Amin, Rula. "Jordanian Police Attack Pro-Iraqi Demonstrators," *CNN*, February 13, 1998. <http://edition.cnn.com/WORLD/9802/13/iraq.amman.protest/index.html>.
- "Annan, Iraq Sign Weapons-Inspection Deal," *CNN*, February 23, 1998. <https://web.archive.org/web/20200926003121/http://www.cnn.com/WORLD/9802/23/iraq.deal.update.4am/index.html>.
- Andrew, Christopher. *The Sword and the Shield: The Mitrokhin Archive and the Secret History of the KGB*. New York: Basic Books, 1999.
- Anwar, Ahmed Fouad. "Can the Muslim Brotherhood Regain Influence in Oman?," *The Arab Weekly*, January 26, 2020, <https://theArabweekly.com/can-muslim-brotherhood-regain-influence-oman>.
- Applebome, Peter. "War in the Gulf: Antiwar Rallies," *The New York Times*, January 27, 1991.
- Arendt, Hannah. *The Origins of Totalitarianism*. New York: Harcourt, Brace and World Inc. 1966.
- Auda, Gehad. "An Uncertain Response: The Islamic Movement in Egypt." In *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*, ed. James Piscatori. Chicago: American Academy of Arts and Sciences with the Fundamentalism Project, 1991.
- Ball, Christopher L. ed., "The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy: Roundtable Review," *H-Diplo Roundtables*, 8, no. 18 (2007), 3. <http://h-diplo.org/roundtables/PDF/IsraelLobby-Schoenbaum.pdf>.
- Baer, Robert. *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism*. New York: Three Rivers Press, 2003.
- Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'athists and Free Officers*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.
- Bengio, Ofra. "Iraq." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XI, 1987*, ed. Itamar Rabinovich and Haim Shaked. Boulder, CO: Westview Press.
- Bengio, Ofra. "Iraq." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XVII, 1993*. ed. Ami Ayalon. Boulder, CO: Westview Press, 1995.
- Bengio, Ofra. "Iraq." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XVIII, 1994*, eds. Ami Ayalon and Bruce Maddy-Weitzman. Boulder, CO: Westview Press, 1996.
- Bengio, Ofra. "Iraq." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XIX: 1995*, ed. Bruce Maddy-Weitzman. Boulder, CO: Westview Press, 1997.
- Bengio, Ofra. "Iraq." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XX, 1996*, ed. Bruce Maddy-Weitzman. Boulder, CO: Westview Press, 1998.
- Bengio, Ofra. "Iraq." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XXI, 1997*, ed. Bruce Maddy-Weitzman. Boulder, CO: Westview Press, 2000.
- Bengio, Ofra. Iraq." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XXII, 1998*, ed. Bruce Maddy-Weitzman. Boulder, CO: Westview Press, 2001.

- Bengio, Ofra. "Iraq." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XXIII, 1999*, ed. Bruce Maddy-Weitzman. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2002.
- Bengio, Ofra. *Saddam Speaks on the Gulf Crisis: A Collection of Documents*. Tel Aviv: Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 1992.
- Bengio, Ofra. *Saddam's Word: Political Discourse in Iraq*. New York: Oxford University Press, 1998.
- Berman, Paul. *Terror and Liberalism*. New York: W. W. Norton and Company, 2003.
- Blaydes, Lisa. *State of Repression: Iraq under Saddam Hussein*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2018.
- Boutros-Ghali, Boutros. "An Agenda for Peace Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-Keeping," Report of the Secretary-General pursuant to the statement adopted by the Summit Meeting of the Security Council on January 31, 1992, https://www.un.org/ruleoflaw/files/A_47_277.pdf.
- Boutros-Ghali, Boutros. *The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996*, The United Nations Blue Books Series, Vol. IX, Department of Public Information United Nations, New York, 1996.
- Boutros-Ghali, Boutros. *Unvanquished: A U.S.- U.N. Saga*. New York: Random House, 1999.
- Brands, Hal. *From Berlin to Baghdad: America's Search for Purpose in the Post-Cold War World*. Lexington, KY: University Press of Kentucky, 2008.
- Brands, Hal. "Inside the Iraqi State Records: Saddam Hussein, 'Irangate,' and the United States," *Journal of Strategic Studies* 34, no. 1 (2011): 95-118.
- Brands, Hal. *Making the Unipolar Moment: U.S. Foreign Policy and the Rise of the Post-Cold War Order*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2016.
- Brands, Hal. *What Good Is Grand Strategy?: Power and Purpose in American Statecraft from Harry S. Truman to George W. Bush*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014.
- Brands, Hal. "Why Did Saddam Invade Iran? New Evidence on Motives, Complexity, and the Israel Factor," *Journal of Military History* 75, no. 3 (July 2011): 861-85.
- Bozo, Frédéric. *A History of the Iraq Crisis: France, the United States, and Iraq, 1991-2003*. New York: Columbia University Press, 2016.
- Bozo, Frédéric. "'We Don't Need You': France, the United States, and Iraq, 1991-2003," *Diplomatic History* 41, no. 1 (January 2017): 183-208.
- Brooks, Stephen G., and William C. Wohlforth. *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.
- Brands, Hal, and David Palkki. "Conspiring Bastards: Saddam's Strategic View of the United States," *Diplomatic History* 36, no. 3 (2012), 625-59.
- Brands, Hal, and David Palkki. "Saddam, Israel, and the Bomb: Nuclear Alarmism Justified?," *International Security* 36, no. 1 (2011): 133-66.
- Braut-Hegghammer, Målfrid. "Cheater's Dilemma: Iraq, Weapons of Mass Destruction, and the Path to War," *International Security* 45, no. 1 (2020): 51-89.
- Brozan, Nadine. "Chronicle," *The New York Times*, October 4, 1993. <https://www.nytimes.com/1993/10/04/nyregion/chronicle-513793.html?auth=link-dismiss-google1tap>.
- Bush, George H. W., and Brent Scowcroft. *A World Transformed*. New York: Vintage, 1999.
- Bush, George W. "President Discusses the Future of Iraq," Washington, DC, February 26, 2000. <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.html>.
- Bush, George W. "Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy," November 6, 2003. <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/11/20031106-2.html>.

- Castle, Tim. "Galloway Iraq Fund Had Illicit Oil Cash: Regulator," *Reuters*, June 7, 2007, <https://www.reuters.com/article/us-britain-galloway/galloway-iraq-fund-had-illicit-oil-cash-regulator-idUSL0783566820070607>.
- Chatelard, Géraldine. "Migration from Iraq between the Gulf and the Iraq Wars (1990–2003): Historical and Socio-Spatial Dimensions," University of Oxford, *Centre on Migration, Policy and Society*, Working Paper No. 68 (2009).
- Clinton, Bill. *My Life*. New York: Vintage, 2005.
- Cohen, Nick. *How the Left Lost its Way*. New York: Harper Perennial, 2007.
- Cohen, Roger. "A Manifesto From the Left Too Sensible to Ignore," *The New York Times*, December 30, 2006 [https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/ iht/ 2006/ 12/ 30/ world/ IHT- 30gl obal ist.html?n= Top%252FN ews%252FWo rld%252F Colu mns%252FRoger%2520Cohen](https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/iht/2006/12/30/world/IHT-30globalist.html?n=Top%252FNews%252FWorld%252FColumns%252FRoger%2520Cohen).
- Cohen, Sharon. "Tense Days of Waiting for Iraqi-Americans," *Midland Daily News*, March 21, 2003. <https://www.ourmidland.com/news/article/Tense-Days-of-Waiting-for-Iraqi-Americans-7202954.php>.
- Conduct of the Persian Gulf War: Final Report to Congress*. Washington, DC: Department of Defense, April 1992.
- Cooley, Alexander, and Daniel Nexon. *Exit from Hegemony: The Unraveling of the American Global Order*. New York: Oxford University Press, 2020.
- Corbett, Julian. *Some Principles of Maritime Strategy*. Annapolis, MD: United States Naval Institute, 1988.
- Cordesman, Anthony H. *Iraq's Military Forces: 1988–1993*. Washington, DC: CSIS Middle East Dynamic Net Assessment, 1994.
- Coughlin, Con. *Saddam: His Rise and Fall*. New York: Ecco, 2005.
- "'Chemical Sally' Captured Says US," *The Irish Times*, May 5, 2003. [https://www.iri shti mes.com/news/chemical-sally-captured-says-us-1.475414](https://www.irishtimes.com/news/chemical-sally-captured-says-us-1.475414).
- Christopher, Warren. *Chances of a Lifetime: A Memoir*. New York: Scribner, 2001.
- Chua, Amy. *Day of Empire: How Hyperpowers Rise to Global Dominance—and Why They Fall*. New York: Random House, 2007.
- Crawford, Timothy W. "Preventing Enemy Coalitions: How Wedge Strategies Shape Power Politics," *International Security* 35, no. 4 (Spring 2011): 155–89.
- Darnton, Christopher. "The Provenance Problem: Research Methods and Ethics in the Age of WikiLeaks," *American Political Science Review* 116, no. 3 (2022): 1110–25.
- Davies, Daniel. "Next stop Euston. This Manifesto Terminates Here," *The Guardian*, April 14, 2008. [https://www.theguardian.com/commentisfree/2008/apr/14/nextstopiseust onwherethis](https://www.theguardian.com/commentisfree/2008/apr/14/nextstopiseustonwherethis).
- "Defense Issues." C-SPAN video, February 13, 2003. [https://www.c-span.org/video/?175 080-1/defense-issues](https://www.c-span.org/video/?175080-1/defense-issues).
- Deudney, Daniel, and G. John Ikenberry. "Realism, Liberalism and the Iraq War," *Survival* 59, no. 4 (2017): 7–26.
- Dimitrova, Daniela V. and Jesper Strömbäck. "Mission Accomplished? Framing of the Iraq War in the Elite Newspapers in Sweden and the United States," *Gazette: The International Journal for Communication Studies* 67, no. 5 (2005): 399–417.
- "Donald Trump attacks George W. Bush on 9/11, Iraq," *CBS News*, February 13, 2016.
- Duelfer, Charles. "Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD," Vol. 1–3, *Central Intelligence Agency*, 2004.
- Duelfer, Charles. *Hide and Seek: The Search for Truth in Iraq Hardcover*. New York: Public Affairs, 2009.

- Dyson, Tim. "New Evidence on Child Mortality in Iraq," *Economic and Political Weekly* 44, no. 2 (January, 2009): 56–9.
- El- Ghobashy, Mona. "The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers," *International Journal of Middle Eastern Studies* 37, no. 3 (2005): 373–95.
- Engel, Jeffrey A. *When the World Seemed New: George H. W. Bush and the End of the Cold War*. New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2017.
- Epstein, Barbara. "The Antiwar Movement During the Gulf War," *Social Justice* 19, no. 1 (Spring 1992): 115–37.
- Ewald, Shawn, "Endorse the Call to Action about Iraq," *A-Info*, February 12, 1998. <http://www.ainfos.ca/98/feb/ainfos00220.html>.
- Euston Manifesto for a Renewal of Progressive Politics* (2006). <https://eustonmanifesto.org/the-euston-manifesto/>.
- "Executive Council of the Popular Islamic Conference," in *Islamic Conferences Held in the Kingdom of Saudi Arabia in the Course of the Arab Gulf Incidents*. The Kingdom of Saudi Arabia Ministry of Information, Saudi Press Agency, No Date.
- Faust, Aaron. *The Ba'thification of Iraq: Saddam Hussein's Totalitarianism*. Austin, TX: University of Texas Press, 2015.
- Farley, John. "A New Pro-Imperialist 'Left' Manifesto" *Counterpunch*, May 27, 2006. <https://www.counterpunch.org/2006/05/27/a-new-pro-imperialist-quot-left-quot-manifesto/>.
- Finnemore, Martha, and Kathryn Sikkink. "International Norm Dynamics and Political Change," *International Organization* 52, no. 4 (Autumn 1998): 887–917.
- "France's Total Fined for Graft in UN's Iraq Aid Program," *DW*, February 27, 2016, <https://www.dw.com/en/frances-total-fined-for-graft-in-uns-iraq-aid-program/a-19078619>.
- Freedman, Lawrence. *Strategy: A History*. New York: Oxford University Press, 2013.
- Friedman, Thomas. *The Lexus and the Olive Tree: The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2000.
- Fukuyama, Francis. "After Neoconservatism," *New York Times Magazine*, February 19, 2006. http://www.nytimes.com/2006/02/19/magazine/neo.html?pagewanted=all&_r=1&.
- Fukuyama, Francis. *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy*. New Haven, CT: Yale University Press, 2006.
- Fukuyama, Francis. *Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014.
- Fukuyama, Francis. "The End of History?," *National Interest* (Summer, 1989).
- Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man*. New York: The Free Press, 1992.
- Gaddis, John Lewis. *On Grand Strategy*. New York: Penguin Press, 2018.
- Gaddis, John Lewis. "Toward the Post-Cold War World," *Foreign Affairs* 70, no. 2 (Spring, 1991): 102–22.
- Gellman, Barton. "Allied Air War Struck Broadly in Iraq," *Washington Post*, June 23, 1991.
- Gerstenzang, James. "Bush Airs Thoughts on End of Gulf War," *Los Angeles Times*, January 15, 1996, <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1996-01-15-mn-24868-story.html>.
- Goldgeier, James. "Bill and Boris: A Window into a Most Important Post-Cold War Relationship," *Texas National Security Review* 1, no. 4 (August 2018): 42–54.
- Goodgame, Dan. "What If We Do Nothing?," *Time Magazine* 137, no. 1, January 7, 1991: 22–6.

- Gordon, Michael R, and General Bernard E Trainor. *The Generals' War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf*. New York: Little, Brown and Company, 1995.
- Graham, Victoria. "General Assembly Condemns Panama Invasion 75-20," *Associated Press*, December 29, 1989.
- Grunwald, Michael. "Trump Goes Code Pink on George W. Bush," *Politico*, February 14, 2016. <https://www.politico.com/magazine/story/2016/02/trump-code-pink-bush-iraq-9-11-213630>.
- Gunter, Michael M. "The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq," *Middle East Journal* 50, no. 2 (Spring, 1996): 224-41.
- Halliday, Fred. "The Gulf War 1990-1991 and the Study of International Relations," *Review of International Studies* 20, no. 2 (April 1994): 109-30.
- Herring, George. *From Colony to Superpower: U.S. Foreign Relations since 1776*. New York: Oxford University Press, 2017.
- Haddad, Fanar. "Essential Readings: Iraq," *Jadaliyya*, September 26, 2018. <https://www.jadaliyya.com/Details/38016>.
- Haddad, Fanar. *Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity*. London: Hurst & Company, 2011.
- Hart, Justin. *Empire of Ideas: The Origins of Public Diplomacy and the Transformation of U.S. Foreign Policy*. New York: Oxford University Press, 2013.
- Haslam, Jonathan. *Near and Distant Neighbors: A New History of Soviet Intelligence*. New York, Farrar, Straus and Giroux, 2015.
- Hathaway, Oona A. and Scott J. Shapiro. *The Internationalists: How a Radical Plan to Outlaw War Remade the World*. New York: Simon & Schuster, 2017.
- Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. *Introduction to the Philosophy of History*. Indianapolis, Indiana: Hackett Publishing Company, 1988.
- Helfont, Samuel. "Authoritarianism beyond Borders: The Iraqi Ba'ath Party as a Transnational Actor," *The Middle East Journal* 72, no. 2 (Spring 2018): 229-45.
- Helfont, Samuel. "Catalyst of History: Francis Fukuyama, the Iraq War, and the Legacies of 1989 in the Middle East." In Piotr Kosicki and Kyrill Kunakhovich eds., *The Long 1989: Decades of Global Revolution* (Central European University Press, 2019).
- Helfont, Samuel. *Compulsion in Religion: Saddam Hussein, Islam, and the Roots of Insurgency in Iraq*. New York: Oxford University Press, 2018.
- Helfont, Samuel. "Iraq's Real Weapons of Mass Destruction were 'Political Operations,'" *War on the Rocks*, February 26, 2018, <https://warontherocks.com/2018/02/iraqs-real-weapons-mass-destruction-political-operations>.
- Helfont, Samuel. "Islam in Saudi Foreign Policy: The Case of Ma'ruf al-Dawalibi," *International History Review* 42 (2020).
- Helfont, Samuel. "Saddam and the Islamists: The Ba'athist Regime's Instrumentalization of Religion in Foreign Affairs," *The Middle East Journal* 68, no. 3 (Summer 2014): 352-66.
- Helfont, Samuel. "The Gulf War's Afterlife: Dilemmas, Missed Opportunities, and the Post-Cold War Order Undone," *The Texas National Security Review* 4, no. 2 (Spring 2021): 25-47.
- Helfont, Samuel, and Michael Brill. "Saddam's ISIS? The Terrorist Group's Real Origin Story," *Foreign Affairs*, January 12, 2016. <https://www.foreignaffairs.com/articles/iraq/2016-01-12/saddams-isis>.
- Helfont, Samuel, and Tally Helfont. "Jordan: Between the Arab Spring and the Gulf Cooperation Council," *Orbis* 56, no. 1 (2012): 82-95.

- Hitchens, Christopher. *A Long Short War: The Postponed Liberation of Iraq*. New York: Plume, 2003.
- Hoffmann, Matthew J. "Norms and Social Constructivism in International Relations," *Oxford Research Encyclopedias*, December 22, 2017. <https://oxfordre.com/inter-nationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-60>.
- Hill, Charles. *The Papers of United Nations Secretary-General Boutros Boutros-Ghali 1-3*. New Haven: Yale University Press, 2003.
- "Hinweise auf Öl-Geld von Saddam schon 2004" (Hints of Oil Money From Saddam already in 2004), *Die Presse*, August 9 2010 <http://diepresse.com/home/innenpolitik/586527/Hinweise-auf-OelGeld-von-Saddam-schon-2004?from=suche.intern.portal>.
- Huntington, Samuel P. "The Clash of Civilizations?," *Foreign Affairs* 72, no. 3 (Summer, 1993): 22-49.
- Hussein, Saddam. *On History, Heritage, and Religion*, Translated by Naji al- Hadithi. Baghdad: Translation and Foreign Language Publishing House, 1981.
- Ignatius, David. "The CIA and the Coup that Wasn't," *The Washington Post*, May 16, 2003. <https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/2003/05/16/the-cia-and-the-coup-that-wasnt/0abfb8fa-61e9-4159-a885-89b8c476b188/>.
- Ikenberry, G. John. *A World Safe for Democracy: Liberal Internationalism and the Crises of Global Order*. New Haven: Yale University Press, 2020.
- Ikenberry, G. John. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2019.
- Ikenberry, G. John. *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American System*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011.
- Ikenberry, G. John. *Liberal Order and Imperial Ambition: American Power and International Order*. New York: Polity Press, 2005.
- Ikenberry, G. John, Nuno P Monteiro, and William C Wohlforth, eds., *International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity*. New York: Cambridge University Press, 2011.
- "Interview With Jacques Chirac," *The New York Times*, September 9, 2002. <https://www.nytimes.com/2002/09/09/international/europe/interview-with-jacques-chirac.html>.
- "Iraq blocks U.N. inspectors in Baghdad," *Associated Press*, July 7, 1992.
- "Iraq Sanctions Cannot Be Forever," *The New York Times*, August 1, 1994. <https://www.nytimes.com/1994/08/01/opinion/iraq-sanctions-cannot-be-forever.html>.
- Jeffries, Ian. *The New Russia: A Handbook of Economic and Political Developments*. New York: Routledge, 2013.
- Johnson II, Douglas V, and Stephen C Pelletiere, reply by Edward Mortimer, "Iraq's Chemical Warfare," *The New York Review of Books*, November 22, 1990. <https://www.nybooks.com/articles/1990/11/22/iraqs-chemical-warfare/>.
- Juneau, Thomas. "The Obama Administration, Defensive Realism, and American Foreign Policy in the Middle East," *Comparative Strategy* 39, no. 4 (2020): 385-400.
- Kaplan, Robert D. "Why John J. Mearsheimer Is Right (About Some Things)," *The Atlantic Monthly* (January/February 2012). <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2012/01/why-john-j-mearsheimer-is-right-about-some-things/308839/>.
- Karsh, Efraim, and Inari Rautsi. *Saddam Hussein: A Political Biography*. New York: Grove Press, 2002.
- Keegan, John. *A History of Warfare*. New York: Robert F. Knopf, 1993.

- Kennedy, Paul. *The Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations*. New York: Vintage Books, 2006.
- Kerr, Malcom. *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals*. New York: Oxford University Press, 1971.
- Kessler, Glenn, and Thomas E. Ricks. "The Realists' Repudiation of Policies for a War, Region," *The Washington Post*, December 7, 2006. <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/12/06/AR2006120601482.html>.
- Kharas, Homi, Brian Pinto, and Sergei Ulatov, *An Analysis of Russia's 1998 Meltdown: Fundamentals and Market Signals*. Washington, DC: Brookings Institution, 2001.
- Khoury, Dina Rizk. *Iraq in Wartime: Soldiering, Martyrdom and Remembrance*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2013.
- Khoury, Dina Rizk. "The Government of War," *International Journal of Middle Eastern Studies* 46, no. 4 (2014): 791–93.
- King, Susan. "Still Trying to Shake Things Up: For Kris Kristofferson, Politics Is Always on His Mind," *Los Angeles Times*, October 3, 1993. <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1993-10-03-tv-41616-story.html>.
- Kinzer, Stephen "In an Astonishing Turn, George Soros and Charles Koch Team up to end US 'Forever Far' Policy," *Boston Globe*, June 30, 2019. <https://www.bostonglobe.com/opinion/2019/06/30/soros-and-koch-brothers-team-end-forever-war-policy/WhyENwjhG0vfo9Um6Zl0JO/story.html>.
- Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon and Schuster, 1994.
- Koblentz, Gregory D. "Saddam Versus the Inspectors: The Impact of Regime Security on the Verification of Iraq's WMD Disarmament," *Journal of Strategic Studies* 41, no. 3 (2018): 372–409.
- Kramer, Martin. "Islam in the New World Order." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XV, 1991*, ed. Ami Ayalon. Boulder, CO: Westview Press, 1993.
- Krauthammer, Charles. "The Unipolar Moment." *Foreign Affairs* 70, no. 1 (Winter 1990/1991): 23–33.
- Lawrence, Quil. *Invisible Nation: How the Kurds' Quest for Statehood Is Shaping Iraq and the Middle East*. New York: Walker Books, 2009.
- Lake, Anthony. *Confronting Backlash States*. Washington, DC: U.S. Government, 1994.
- Leffler, Melvyn P. "Foreign Policies of the George W. Bush Administration: Memoirs, History, Legacy," *Diplomatic History* 37, no. 2 (2013): 190–216.
- Leonhard, Jorn. *Pandora's Box: A History of the First World War*, trans. Patrick Camiller. Boston: Harvard University Press.
- Lewis, Paul. "After the War; U.N. Survey Calls Iraq's War Damage Near- Apocalyptic," *New York Times*, March 22, 1991.
- Lewis, Paul. "Fighting in Panama: United Nations; Security Council Condemnation of Invasion Vetoed," *The New York Times*, December 24, 1989.
- Litvak, Meir. "Iraq (*Al- Jumhuriyya al- 'Iraqiyya*)." In *Middle East Contemporary Survey: Volume XV, 1991*, ed. Ami Ayalon. Boulder, CO: Westview Press, 1993.
- Liu, Melinda. "What 'Mrs. Anthrax' Told Me," *Newsweek*, December 21, 2005. <https://www.newsweek.com/what-mrs-anthrax-told-me-114077>.
- Long, Jerry M. *Saddam's War of Words: Politics, Religion, and the Iraqi invasion of Kuwait*. Austin, TX: University of Texas Press, 2004.
- Lustick, Ian S. "The Absence of Middle Eastern Great Powers: Political 'Backwardness' in Historical Perspective," *International Organization* 51, no. 4 (1997): 653–83.

- Makiya, Kanan. *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World*. New York: Norton, 1993.
- Makiya, Kanan. *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*. Berkeley, CA: University of California Press, 1998.
- Malone, David. *The International Struggle Over Iraq: Politics in the UN Security Council 1980–2005*. New York: Oxford University Press, 2006.
- Malovany, Pesach. *Wars of Modern Babylon: A History of the Iraqi Army from 1921 to 2003*. Lexington KY: The University Press of Kentucky, 2017.
- Mandelbaum, Michael. *Mission Failure: America and the World in the Post-Cold War Era*. New York: Oxford University Press, 2016.
- Mandelbaum, Michael. *The Rise and Fall of Peace on Earth*. New York: Oxford University Press, 2019.
- Manela, Erez. "International Society as a Historical Subject," *Diplomatic History* 44, no. 2 (2020): 184–209.
- "Maryland Man Pleads Guilty to Conspiracy to Act as an Iraqi Agent," *US Department of Justice*, December 22, 2008. <https://www.justice.gov/archive/opa/pr/2008/December/08-nsd-1141.html>.
- Matthew, Mark, and Lyle Denniston, "Author Doesn't Want Articles on Saudis Reprinted," *The Baltimore Sun*, November 30, 1993, <https://www.baltimore-sun.com/news/bs-xpm-1993-11-30-1993334031-story.html>.
- Mazower, Mark. *Governing the World: The History of an Idea* (New York: Penguin Books, 2012).
- Mearsheimer, John J. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security* 15, no. 1 (Summer, 1990): 5–56.
- Mearsheimer, John J. *The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities*. New Haven: Yale University Press, 2019.
- Mearsheimer, John J. "Why We Will Soon Miss the Cold War," *The Atlantic Monthly* 266, no. 2 (August 1990): 35–50.
- Mcgowan, Patrick. "Britain Treats Iraqi Poisoned by Saddam," *Evening Standard* (London), February 1, 1995.
- Milton-Edwards, Beverley. "A Temporary Alliance with the Crown: The Islamic Response in Jordan." In *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*, ed. James Piscatori. Chicago: American Academy of Arts and Sciences with the Fundamentalism Project, 1991.
- Monteiro, Nuno P. *Theory of Unipolar Politics*. New York: Cambridge University Press, 2014.
- Moore, Andrew. "History, Freedom and Bureaucracy." In Arin Keeble and Ivan Stacy, eds., *The Wire and America's Dark Corners: Critical Essays*. Jefferson, NC: McFarland and Company Inc., 2015.
- Morris, Harvey. "Saddam's Enemies in Exile," *The Independent* (London), September 11, 1990.
- Moynihan, Daniel P. "The United States in Opposition," *Commentary* (March 1975).
- Mueller, John. *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War*. New York: Basic Books, 1989.
- Murphy, Sean D. "Assessing the Legality of Invading Iraq," *George Washington University Law School Scholarly Commons* (2004).
- Murray, Williamson, *Gulf War Air Power Survey, Vol. 2: Operations and Effectiveness*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993.

- Murray, Williamson, and Kevin Woods, *The Iran–Iraq War: A Military and Strategic History*. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
- National Security Strategy of the United States. Washington, DC: The White House, August, 1991.
- Neep, Daniel. “War, State Formation, and Culture,” *International Journal of Middle East Studies* 45, no. 4 (2013): 795–7.
- Nixon, John. *Debriefing the President: The Interrogation of Saddam Hussein*. New York: Random House, 2018.
- Nye, Joseph. *Is the American Century Over?* Cambridge: Polity, 2015.
- “October 11, 2000 Debate Transcript,” *Commission on Presidential Debates*, October 11, 2000. <http://www.debates.org/?page=october-11-2000-debate-transcript>.
- “المركز ينشر رسالة حول فساد في سفارات عراقية” [Observatory Publishes Letter on Corruption in Iraqi Embassies], *Iraqi Media Observatory in Cairo*, June 12, 2007, http://iraqegypt.blogspot.com/2007/06/blog-post_12.html.
- “Obituary for Ali Hossaini,” *Richmond Times-Dispatch*, August 7, 2015, https://richmond.com/obituaries/hossaini-ali/article_2a0180e5-126f-53da-9f8f-a303a59ce08b.html.
- “Oral History: Richard Cheney,” PBS Front Line, January 1996, <https://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/gulf/oral/cheney/1.html>.
- Pape, Robert A. *Bombing to Win: Air Power and Coercion in War*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.
- Peter Jennings Reporting, “Unfinished Business: The CIA and Saddam Hussein,” *ABC* (Television), June 27, 1997.
- Peterson, Scott. “Kurds Say Iraq’s Attacks Serve as a Warning,” *Christian Science Monitor*, May 13, 2002.
- Piscatori, James. “Religion and Realpolitik.” In *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*, ed. James Piscatori. Chicago: American Academy of Arts and Sciences with the Fundamentalism Project, 1991.
- Pollak, Kenneth. *The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq*. New York: Random House, 2002.
- Posen, Barry R. *Restraint: A New Foundation for U.S. Grand Strategy*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014.
- “President Bush Delivers Graduation Speech at West Point,” United States Military Academy, West Point, New York, June 1, 2002. <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html>.
- “President’s Remarks at the United Nations General Assembly,” September 12, 2002. <https://georgewbush-whi.tiho.us.archives.gov/news/releases/2002/09/20020912-1.html>.
- Press, Daryl G. “The Myth of Air Power in the Persian Gulf War and the Future of Warfare,” *International Security* 26, no. 2 (Fall 2001): 5–44.
- Primakov, Yevgeny. *Russia and the Arabs: Behind the Scenes in the Middle East from the Cold War to the Present*. New York: Basic Books, 2009.
- وثائق وقرارات المؤتمر الإسلامي الشعبي: وثائق وقرارات [Proceedings of the Popular Islamic Conference: Documents and Resolutions]. Baghdad: al-Najaf al-Ashraf, 1983.
- وثائق المؤتمر الإسلامي الشعبي الثاني [Proceedings of the Second Popular Islamic Conference]. Baghdad: Ministry of Endowments and Religious Affairs, 1986.
- “Q&A: Oil-for-Food Scandal,” *BBC*, September 7, 2005. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/4232629.stm>.

- “Remarks at Town Hall Meeting,” Ohio State University, Columbus, Ohio, February 18, 1998. *U.S. Department of State Archive*. <https://1997-2001.state.gov/www/statements/1998/980218.html>.
- Reynié, Dominique. “Does a “European Public Opinion” Exist?” *Forum Constitutionis Europae*, Humboldt University, Germany, September 2009, 12–3, <http://www.whi-berlin.eu/documents/Rede-Reynie-engl.pdf>.
- Rid, Thomas. *Active Measures: The Secret History of Disinformation and Political Warfare*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020.
- Riding, Alan. “Confrontation in The Gulf; Crowds in European Cities Protest a War in Gulf Area.” *The New York Times*, January 13, 1991.
- Robinson, Linda. “Modern Political Warfare,” *RAND Corporation* (2008).
- Ryan, Curtis R. *Inter-Arab Alliances: Regime Security and Jordanian Foreign Policy*. Gainesville, FL: University of Florida Press, 2009.
- “Saddam’s Iraq: Sanctions and U.S. Policy,” Hearing Before the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs of the Committee on Foreign Relations United States Senate, One Hundred Sixth Congress, Second Session, March 22, 2000, 5. <https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG-106shrg67659/html/CHRG-106shrg67659.htm>.
- Said, Edward W. “Behind Saddam Hussein’s Moves,” *The Christian Science Monitor* 0813 (1990). <https://www.csmonitor.com/layout/set/amphtml/1990/0813/esaid.html>.
- Said, Edward W. “Edward Said, an American and an Arab, Writes on the Eve of the Iraqi-Soviet Peace Talks,” *London Review of Books* 13, no. 5 (1991): 7–8.
- Saletan, William. “Wag the Doubt,” *Slate*, December 20, 1998. <https://slate.com/news-and-politics/1998/12/wag-the-doubt.html>.
- Sassoon, Joseph. *Saddam Hussein’s Ba’ath Party: Inside an Authoritarian Regime*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
- Sassoon, Joseph and Alissa Walter. “The Iraqi Occupation of Kuwait: New Historical Perspectives,” *The Middle East Journal* 71, no. 4 (2017): 607–28.
- Schenker, David. *Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordan-Iraq Relations*. New York: Lexington Books, 2003.
- Sciolino, Elaine. “The Big Brother: Iraq Under Saddam Hussein,” *New York Times Magazine*, February 3, 1985.
- Service, Robert. *The End of the Cold War, 1985–1991*. New York: Public Affairs Books, 2015.
- Serrill, Michael S. “Under Fire,” *Time*, January 18, 1993. <http://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,977515-5,00.html>.
- Shakespeare, William. *Coriolanus*. New York: Oxford University Press, 1994.
- Shahzad, Syed Saleem. “A ‘third force’ awaits US in Iraq,” *Asia Times*, March 1, 2003, http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/EC01Ak04.html.
- Martin Shaw, “Why I didn’t Sign the Euston Manifesto,” *Democratiya*, Autumn 2006. https://www.dissentmagazine.org/democratiya_article/why-i-didnt-sign-the-euston-manifesto.
- Shiffrinson, Joshua R. Itzkowitz. “George H.W. Bush: Conservative Realist as President,” *Orbis* 62, no. 1 (2018): 56–75.
- Shucosky, David. “Former French UN Ambassador Admits Taking Oil-For-Food Bribes,” November 18, 2005, <https://www.jurist.org/news/2005/11/former-french-un-ambassador-admits/>.
- Sick, Gary. “Rethinking Dual Containment” *Survival* 40, no. 1 (1998): 5–32.

- Sluglett, Marion Faruq. "Liberation or Repression? Pan- Arab Nationalism and the Women's Movement in Iraq." In Derek Hopwood, Habib Ishow, and Thomas Koszinowski, eds., *Iraq: Power and Society*, St. Anthony's Middle East Monographs. Reading: Ithaca Press, 1993.
- Stayn, David. *France and Iraq: Oil, Arms and French Policy Making in the Middle East*. New York: IB Tauris, 2006.
- Stoker, Donald. *Why America Loses Wars: Limited War and US Strategy from the Korean War to the Present*. New York: Cambridge University Press, 2019.
- Smith, Paul A. *On Political War*. Washington, DC: National Defense University Publications, 1989.
- Snyder, Sarah. *Human Rights Activism and the End of the Cold War: A Transnational History of the Helsinki Network*. New York: Cambridge University Press, 2011.
- Steib, Joseph David. *The Regime Change Consensus: Iraq in American Politics 1990–2003*. PhD Dissertation, University of North Carolina, 2019.
- Sun Tzu. *The Art of War*, trans. Samuel B Griffith. New York: Oxford University Press, 1963.
- Terrazas, Aaron. "Iraqi Immigrants in the United States," *Migration Policy Institute, Migration Information Source Spotlight* (March 5, 2009), www.migrationpolicy.org/article/iraqi-immigrantsunited-states.
- "The Unfinished War: The Legacy of Desert Storm," *CNN*, January 05, 2001, <http://transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS/010105/cp.00.html>.
- التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع [The Central Report of the Ninth Regional Conference]. Baghdad: Hizb al-Ba'th al-Arabi al-Ishtiraki, 1983.
- "The Vice President Appears on NBC's Meet the Press," George W Bush White House Archives, December 9, 2001. <https://georgewbush-whitethouse.archives.gov/vicepresident/news-speeches/speeches/print/vp20011209.html>.
- "They Got It Right: (1) Robert J. Art," *Radio Open Source*, October 19, 2007, <https://radioopensource.org/they-got-it-right-1-robert-j-art/>.
- Tietzen, Katelyn Karly. *The Iraqi Quest for Autonomy through Military and Diplomatic Interventions, 1968–2003*. PhD Dissertation, Kansas State University, 2019.
- Tilly, Charles. "Reflections on the History of European State-Making." In *The Formation of National States in Western Europe*, ed. Charles Tilly. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.
- "To Paris, U.S. Looks Like a 'Hyperpower,'" *International Herald Tribune*. February 5, 1999. <https://www.nytimes.com/1999/02/05/news/to-paris-us-looks-like-a-hyperpower.html>.
- Tomasson, Robert E, "Future Events Parties With a Purpose," *The New York Times*, December 2, 1984. <https://www.nytimes.com/1984/12/02/style/future-events-parties-with-a-purpose.html>.
- Trachtenberg, Marc. "The United States and the NATO Non-extension Assurances of 1990: New Light on an Old Problem?," *International Security* 45. no. 3 (2021): 162–203.
- Tripp, Charles. *A History of Iraq*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.
- United Nations. "Sanctions Against Rhodesia," *Time Magazine*, December 23, 1966.
- Van Walsum, Peter. "The Iraq Sanction's Committee." In *The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century*, ed. David Malone. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2004.
- Volcker, Paul A. "Management of the United Nations Oil-for-Food Programme," *Independent Inquiry Committee into the United Nations Oil-for-Food Programme* (2005).

- “Volvo Agrees to Penalty over Iraq Oil-for-Food,” *Reuters*, March 20, 2008, <https://www.reuters.com/article/volvo-iraq/volvo-agrees-to-penalty-over-iraq-oil-for-food-idUKWBT00862520080320>.
- Walt, Stephen M. *The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018.
- Walt, Stephen M. “WikiLeaks, April Glaspie, and Saddam Hussein,” *Foreign Policy*, January 9, 2011. <https://foreignpolicy.com/2011/01/09/wikileaks-april-glaspie-and-saddam-hussein/>.
- Walter, Alissa. “The Repatriation of Iraqi Ba’th Party Archives: Ethical and Practical Considerations,” *Journal of Contemporary Iraq & the Arab World*, Vol. 16, No. 1 & 2 (2022): 117–36.
- Walter, Alissa. *The Ba’th Party in Baghdad: State-Society Relations through Wars, Sanctions, and Authoritarian Rule, 1950–2003*. PhD Dissertation, Georgetown University, 2018.
- Wester, Franklin Eric. “Preemption and Just War: Considering the Case of Iraq,” *Parameters* (Winter 2004–05).
- Wheatcroft, Geoffrey. “They Should Come Out as Imperialist and Proud of It,” *The Guardian*, May 9, 2006. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2006/may/10/foreignpolicy.comment>.
- White, Paul K. *Crisis after the Storm: An Appraisal of U.S. Airpower in Iraq since 1991*. Washington DC: Washington Institute for Near East Policy, 1999.
- Woods, Kevin M. *A Review of Iraqi Freedom from Saddam's Senior Leadership*. Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2008.
- Woods, Kevin M. *Iraqi Perspectives Project, Saddam and Terrorism: Emerging Insights from Captured Iraqi Documents*. Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2007, Volumes 1–5.
- Woods, Kevin M. *The Mother of All Battles: Saddam Hussein's Strategic Plan for the Persian Gulf War*. Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2008.
- Woods, Kevin M. *Um Al-Ma'arik (The Mother of All Battles): Operational and Strategic Insights from an Iraqi Perspective*. Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2008.
- Woods, Kevin M. *View of Operation Iraqi Freedom from Saddam's Senior Leadership*. Washington, DC: Institute for Defense Analysis, 2006.
- Woods, Kevin M, David D. Palkki, and Mark E. Stout, eds., *The Saddam Tapes: The Inner Workings of a Tyrant's Regime 1978–2001*. New York: Cambridge University Press, 2011.
- Woods, Kevin M, and Mark E Stout, “Saddam's Perceptions and Misperceptions: The Case of ‘Desert Storm,’” *The Journal of Strategic Studies* 33, no. 1 (2010): 5–41.
- Watts, Clint. *Messing with the Enemy*. New York: Harper Collins, 2018.
- “X” (George F Kennan), “The Sources of Soviet Conduct,” *Foreign Affairs*, July 1947.
- Zakaria, Fareed. *The Post-American World*. New York: Norton, 2008.

يسلط الكتاب الضوء على علاقات العراق الخارجية في المرحلة الأخيرة من عهد الرئيس الأسبق صدام حسين، المشوبة بالمآسي الاقتصادية وأساليب القمع والأخطاء المتراكمة. ويدور حول سؤال محوري مضاده: كيف أصبح لذلك البلد قبل 2003 تلك الأهمية المنقطعة النظير لدى دول كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والاتحاد السوفيتي (روسيا لاحقاً). ويحاول المؤلف أن يجد الإجابة بعيداً عن الأفكار النمطية والسرديات الشائعة. بل يبتغي عوضاً عن ذلك إضافة وجهة النظر العراقية لسد الثغرات الحاصلة في رواية وقائع تلك المدّة. متسلحاً برؤيته التحليلية الفاحصة، ومستعيناً بما وجده من آلاف الوثائق والسجلات المحفوظة في أرشيفات أمريكية وبريطانية وأممية، وما اطلع عليه من ملفات حزب البعث العراقي في الخارج، لم تصل إليها أيدي الباحثين قبله.

إن سعة إطلاع المؤلف على المصادر الجديدة، وفرت له إمكانية واسعة لكشف الإستراتيجيات العراقية غير المعروفة إبان حكم النظام السابق لا سيما في العقد الأخير منه، وتتبع كيفية رسم سياسته الخارجية ومواجهته المجتمع الدولي وطريقة تعامله مع العقوبات المفروضة وعمليات التمتيش ومحاولة التأثير على المنظومة العالمية التي بدأت تتشكل في عالم ما بعد الحرب الباردة وسعيه لتفكيكها وتفريق خصومه، والحصول على دعم قوى متعددة، ويسهم الكتاب في رصد مكامن الإخفاق والتفوق المحدود ومصادر الخلل في تلك السياسة والنتائج المستخلصة.

ISBN 978-9-9227219-4-1



9

789822 721941

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

009647826222246

ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الحوزاء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - لقاطع ساحة الحرية



مركز الرافدين للحوار
Rafidain Center for Dialogue
R.C.D.